الدكتور / محمد حسن عبد العزيز

القياس في اللغة العربية



دار الفكر العربي







القياس
فى اللغة العربية

الدكتور / محمد حسن عبد العزيز

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ/١٩٩٥م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربى
الإدارة ٩٤ عباس العقاد - مدينة نصر
تليفون ٢٦٣٨٦٨٤

٤١٢ محمد حسن عبد العزيز.

م ح ق ى القياس فى اللغة العربية/ محمد حسن عبد العزيز. ـ القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٩٥.

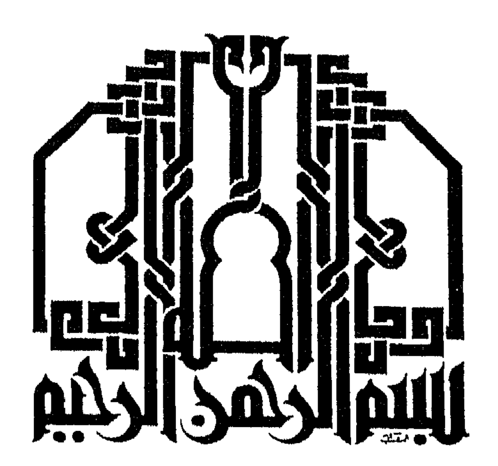
٣٠٣ ص ؛ ٢٤ سم.

ببليوجرافية : ص ٢٩٥ ـ ٣٠٣.

تدمك : ٨ ـ ٠٧٤٠ـ ١٠ ـ ٩٧٧.

١ ـ اللغة العربية ـ الاشتقاق. ٢ ـ اللغة العربية ـ النحو. أ ـ العنوان.

تصميم وإخراج فنى : سهيل سيد العبد



تحية ....

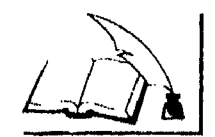
إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة بمناسبة
مرور ستين عامًا على إنشائه . . . .





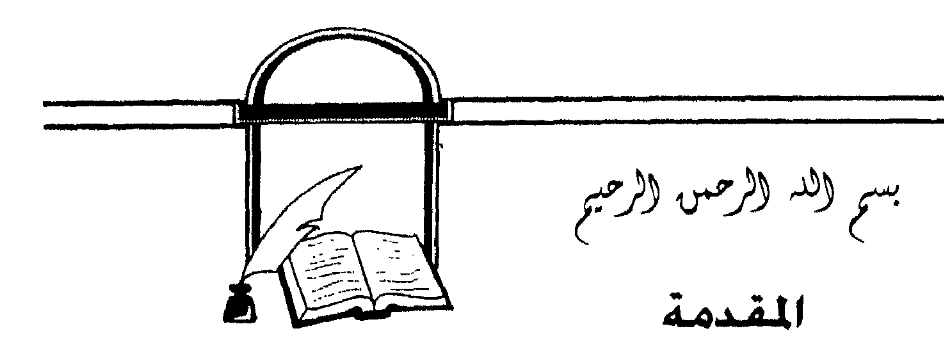
المحتويات

الباب الثانى



الباب الثالث





المقدمة

يبدى كثير من المستشرقين إعجابهم باستمرار العربية الفصحى حية فتية حتى اليوم، ويصفها أحدهم بأنها «مثل (فينوس) ولدت كاملة الجمال، واحتفظت بجمالها وكمالها مع تعاقب الأزمان وتطاول الخطوب، وقد مرت بأزمان طويلة، كانت ـ فى عصور بهائها ـ ممتلئة حيوية، وواصلت طريقها فى ضعف فترة، ولكن حيويتها كانت كامنة فيها، وحين نهضت من ضعفها عادت ـ كما كانت ـ كاشفة عن فتوتها وفتنتها وسحرها، واعدة بمستقبل مشرف».

والعربية الفصحى مدينة بحياتها المتفردة بين اللغات إلى أنها كانت ومازال رمزًا لوحدة عالم الإسلام والعروبة فى الثقافة والمدنية، يقول (يوهان فك) : «لقد برهن جبروت التراث العربى الخالد على أنه أقوى من كل محاولة يقصد بها إلى زحزحة العربية بهذا المقام العتيد من حيث هى لغة المدنية الإسلامية ما بقيت هناك مدنية إسلامية».

بيد أن تلك العوامل التاريخية المرتبطة بالعروبة وبأدبها وبالإسلام وتراثه والتى أسهمت بأوفى نصيب فى استمرارها حتى اليوم لاتكفى وحدها فيما ننشده من تفسير، فثمة عامل ذاتى فى بنية العربية نفسها ساعدها على تلك الاستمرارية، ذلك العامل هو نظامها الصرفى المحكم والغنى فى آن واحد. وفى هذا النظام يقول (ستتكيفتش) :

«إن نظام الصرف العربى القائم على أساس الجذور الثلاثية من الصوامت وأشباهها، والصيغ الفعلية بمعناها المركزى المشترك، والصياغة الدقيقة لصيغ الأسماء والصفات ـ مثال للوضوح والمنطق والاطراد والتجريد، إنه أشبه ما يكون

بصيغة رياضية». وفى هذه الصيغ أو الأبنية يقول ابن القطاع : «والذى انتهى إليه وسعنا، وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ماتفرق فى تأليف الأئمة ألف مثال (صيغة) ومائتا مثال وعشرة أمثلة».

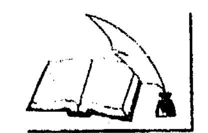
وهذه الثروة العظيمة من الصيغ الناتجة أساسًا من الاشتقاق من الجذور ليس لها أهمية إلا إذا أتيح أن نستخرج ما نحتاجه منها بصورة مطردة أو قياسية.

وعلى المستوى العملى أدى الاشتقاق القياسى دورًا عظيمًا فى إنشاء نظام من المصطلحات العلمية لعلوم الطب والزراعة والهندسة ناهيك عن علوم العربية من النحو والصرف والعروض . . . وعلوم الشريعة من الفقه والحديث والأصول . . . إلخ. تلك العلوم التى بلغت أوج ازدهارها فى العصر العباسى الزاهى. وحين بدأ المد الحضارى للعرب والمسلمين فى العلوم ينحسر فى العصور الوسيطة قل دور الاشتقاق، ولم تضف مادة جديدة من المشتقات إلى ما كان معروفًا من قبل، ولهذا كان مبدأ القياس معياريًّا أكثر منه توليديًّا، ولم يحقق إنجازات واضحة، وظلت دراسته مجرد تفسير لما قاله القدماء فحسب.

إن الدراسة المنهجية للاشتقاق القياسى على أنه مبدأ توليدى ينبغى اعتبارها نتيجة لحركة الإحياء اللغوى التى عاصرت نهضة العرب فى العصر الحديث.

ولم يكن الأمر مقصورًا على جهود الأفراد من الأدباء والعلماء والصحافيين والمترجمين الذين يواجهون فى أعمالهم مشكلات لغوية معقدة، بل توافرت الظروف لكى تكون قضية إنشاء معجم عربى حديث أمرًا ملحًّا أمام الهيئات المعنية بالعربية، وأصبح العمل اللغوى منتظمًا بشكل متزايد. ومن ثم كانت تلك الظاهرة الفريدة ظاهرة النمو اللغوى الذى يجارى إلى حد ما التطور المتدرج للنهضة العربية الحديثة.

إن التراث اللغوى الذى خلفه لنا النحاة واللغويون من القواعد والأحكام والضوابط التى استخرجوها من العربية الفصحى فرض نفسه على الباحثين منذ عهد النهضة حتى اليوم لأنه تراث لغوى صالح لتقديم نظرية فى اللغة العربية، ولتقديم مشروع لتنمية ثروتها، ولأن الأمة العربية شاءت أن تكون الفصحى لغتها القومية التى تعبر عن ثقافتها وفكرها المعاصر، وشاءت أن تكون حياتها الحاضرة



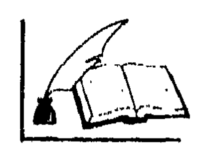
ممتدة إلى جـذورها فى الماضى العريق، لقـد اجتـمعت كلمة زعـماء النهـضة من المفكرين والأدباء والعلماء واللغويين على ضرورة الاسـتمداد من هذا التراث، وقد كانوا ـ مع اختلافهم فى كيفيـة هذا الاستمداد وفى مداه ـ يوجبون البدء به، وهذا هو ما راعـيته والتزمت به حـين أخرجت كتـابى (التعريب بين القـديم والحديث) و(النحت فى اللغـة العربية)، وهـذا ما فعلتـه فى هذا الكتاب الذى قـسمـته إلى قسـمين متوازيين أحـدهما : عن القياس عـند القدماء، والثانى عن القـياس عند المحدثين، مع عناية خاصة بموقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

والقياس اللغوى ـ بأبسط عبارة ـ هو حمل كلامنا المحدث على كلام العرب الموثَّق فى بناء الكلمـة أو بناء الجملة أو غـير ذلك من طرائق التعـبيـر، وهو أيسر طريق للتمكن من اللغة، وأطوع وسيلـة تمكن الإنسان من النطق بكلمات أو جمل لم تقرع سـمعه من قبل، أو يحـتاج فى الوثوق من صحة بنائهـا إلى الرجوع إلى كتب النحو أو معاجم اللغة.

والنحاة القـدماء متـفقون على أن القـياس إنما يكون على الكثيـر أو الغالب المنقول عن العرب المعـتد بلغتهم، وإن لم يبينوا ـ على وجه الدقـة ـ ماذا يقصدون بالكثرة. وهم مختلفون أشد اختلاف فيما يخالف المطرد أو الكثير وهو الذى سموه شاذا أو قليلًا.

وللنحاة فى تفسير مـا يخالف المطرد تفسيرات لجئوا إليها حـين وجدوا فيما جمـعوا ودرسوا مـا يخالف قـواعدهم التى صنعـوها ففسـروا بعضـه بالضرورة، وفسروا الضـرورة بما وقع فى الشعر لا فى الكلام، أو بما اضطر إليـه الشاعر ولم يجد عنـه مندوحة، وفسـروا بعضـه بأنه على لغة من لغـات العرب، وقـد عينوا بعضها وسكتوا عن بعض، وفسروا بعضه بتأويلات أو تخريجات صناعية ترده إلى القاعدة، وتجرأ بعضـهـم حين لم تسعفه الأسباب السابقـة بتخطئة العرب، وتحرج آخرون ففسر الخطأ بالتوهم أو التخيل.

ويتردد فى كتب الخـلاف بين النحاة فى الحكم على غير المطرد احـتجاجات واعتراضات، فقـد يرفض البصريون استعمالًا بحجـة أنه قليل أو شاذ، وقد يقبله الكوفـيون على قلتـه، ويرد البصريون شـواهد الكوفيـين برواية أخرى تتـفق مع



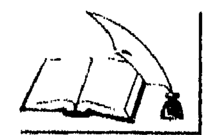
القاعدة، أو قد يقـولون إنها شواهد لايعرف قائلوها ومن ثم يرفضـون الاحتجاج بها.

وقد اختلف النحاة فى القياس على القليل أو الشاذ فبعضهم يمنع، وبعضهم يجيز، ولكن أغلبـهم يقول (يحفظ ولايقاس عليه) على أن بعض المتـأخرين كابن مالك توسع فى الجواز.

وقد استخرج النحاة قواعدهم مما ثبت مـن كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كتـاب الله تعالى وكلام نبيـه (ﷺ)، وكلام العرب. أمـا القرآن الكريم فهو كـما يقول الفراء «أعرب وأقوى فى الحجة من الشعر»، بيد أن له قراءات متعددة بعضها يوافق المطرد من كلام العرب، وبـبعضها يخالفـه، وبعض هذه القراءات صورة من لهجات عربية مشهورة أخذت العربية عن أصحابها، وكان للنحاة أحكام على هذه القراءات، فبعضهم كان لايتحرج من تخطئـة القراء، وبعضهم ينسبها إلى لغة من لغات العرب، وبـعضهم يؤولها كى تستـقيم مع القاعدة المطردة، أمـا القراء فكان لهم موقف مخالف، فالقراءة تعنيهم من حيث مطابقتها لشروط الرواية لامن حيث مطابقتها للقياس النحـوى، والخلاف بين منهج النحاة ومنهج القراء هو فى جملته خلاف بين منهج يحكم الـعقل بالبحث والتجـربة والاستدلال والقـياس، ومنهج الرواية والجمع والجرح والتعديل.

وقـد سكت النحاة الأوائل عن الاحـتجـاج بالحـديث النبوى الشـريف فى النحو، لأن الأحاديث لم تنقل بـلفظها بل رويت بمعناها، وقد كان كثـير من أئمة الحديث من الأعـاجم الذين لم تسلم لغتهـم من اللحن، بيد أن النحاة المتـأخرين كالسهيلى وابن مـالك خالفوا النحاة الأوائل، واحتجـوا بالحديث فى القواعد وفى صحة الكلام.

أما كلام العرب فـقد وقفوا فى الاستشهاد به عند القـرن الثانى الهجرى فى عرب الحواضر والقرن الرابع فى عرب الباديـة وكان مقياسهم فى الأخذ من هؤلاء هو الفصاحة، وهى عندهم ترتبط بالبداوة التى تقـتصر على عرب وسط الجزيرة، ولهذا سموا من جاوز هذا الزمن أو هذا المكان (مولدًا) ولم يستشهدوا به فى نحو



أو صرف، وقد يستأنسون به أحيانا فى موضع أو موضعين وقد يتمثل بعضهم بشاهد أو بشاهدين.

وما كان للنحاة أن يحبسوا العربية الفصحى فى الزمان الذى حددوه، فلكل عصر فصحاه، وقد كان لذلك آثاره الضارة، فقد انعزلت الفصحى عن الحياة، وطغت عليها اللهجات المحلية، وحرمت الفصحى من ثمار العقول والوجدانات التى نتجت فى تلك الأزمان.

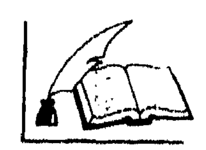
وقد أسرف بعض النحاة فى الاعتداد بلهجات العرب، وما جاء موافقًا لها من القراءات والأحاديث والأشعار، وفسروا بها ما خالف الفصحى فى نحوها وصرفها، وأجازوا القياس عليها، ولم يكونوا فى ذلك على طريقة مستقيمة، فالفصحى لها نظامها القواعدى، وكل لهجة من تلك اللهجات لها نظامها، والاعتداد بكل هذه اللهجات يجعل العربية خليطًا غير متجانس، ويجعل التقعيد لها غير علمى ألبتة، ولأن لكل لهجة مستواها الصوابى النابع من عرف الجماعة التى تتحدثها.

* * *

ويجىء العصر الحديث ومعه مظاهر الحضارة الغربية التى غيرت كثيراً من مظاهر حياتنا وأنماط سلوكنا ونظامنا التعليمى . . . إلخ، وأصبحت العربية الفصحى، وقد فرض عليها أن توفى بمطالب التعبير فى الحياة وفى العلم وفى الأدب.

ويرحل إلى الغرب مبعوثون ويرجعون برؤية جديدة لعالم جديد، ومن هؤلاء لغويون حملوا معهم إلى أوطانهم مناهج جديدة فى درس اللغة، ويعاد النظر فى كثير مما كان مقرراً بين اللغويين التقليديين، ولعل أهم آثارهم فى درس العربية الاعتداد بالجماعة التى تتكلم اللغة لابالقاعدة التى يفرضها النحاة، ومن ثم ظهرت الدعوة إلى السماع من المحدثين والاحتجاج بكلامهم.

ويحظى القياس بمكان بارز بين دروس العربية وهموم اللغويين، لأنه فى الحقيقة أهم وسائل تنمية ثروة العربية، والمحدثون يرون أن القياس - مع أنه جزء من القواعد - ليس عملية تقعيد، بل هو نشاط لغوى يمارسه الفرد بابتداعه صيغة جديدة، على وفق صيغة أخرى باطراد، وهو عملية قائمة على أساس المشابهة بين



المقيس والمقيس عليه فى الشكل أو فى المعنى أو فيهما معا وليس شرطا فى هذه العملية أن تكون الصيغة القديمة صيغة مثالية أو معيارية بل يكتفي بأن تكون مجرد صيغة مستقرة في الاستعمال. وبما أن القياس يأخذ صورة مطردة فإنه يعمل على النظام والتجانس بين الصيغ والتراكيب، ولهذا كان له دور عظيم فى النمو اللغوى لأنه يساعد على تـوليد الصيغ الجديدة التى تحل محل القديمة، ومع ذلك له دور محافظ من حيث إنه يستخدم دائما مادة قديمة فى عملية التوليد، ومن حيث إنه يحافظ على بقاء الصيغ المطردة ويحول دون تغييرها.

ويظهر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ثمرة من ثمار النهضة العربية الحديثة، وتلبية لحاجة الأمة العربية فى أن تكون لغتها الفصحى وافية بمتطلبات العصر، وتتوالى قراراته الرشيدة منذ إنشائه ١٩٣٤ إلى اليوم فى الأقيسة والأوضاع العامة للغة، وفى المسائل النحوية، وفى الصيغ من الأسماء والصفات والأفعال، وفى الجموع، وفى التذكير والتأنيث والألفاظ والأساليب ... إلخ، ويوالى إخراج معاجمه العامة كالوسيط والوجيز والكبير، ومعاجمه الخاصة كمعجم الحضارة ومعجم الفلسفة ومعجم الجغرافية ... إلخ.

وقد عنى المجمع عناية فائقة بالقياس، وأصبح فى قراراته وفى صياغة مصطلحاته أداة منتجة فى توليد ما تحتاجه الحياة المعاصرة والعلوم الحديثة. ومضى المجمع فى تيسير قواعد الاشتقاق إلى أبعد الغايات، وبذلك تخطى كثيراً من العقبات التى تعترض سبيل المتكلمين والكاتبين، وبخاصة ما يتصل بالخلاف بين العلماء فى القياسى والسماعى من المشتقات والمصادر، ولاشك فى أن المجمع حين جوز القياس فى كثير من المسائل التى قصرها النحاة على السماع قد أزال حرجًا ووسع ضيقًا، وفى ذلك إثراء للغة وتطويع لها حتى تفى بمطالب الحياة العربية فى علومها وفنونها وشئون حياتها اليومية.

والمجمع حين توجه هذه الوجهة لم يبتدع قواعد جديدة، ولم يخرج عن طبيعة اللغة ونظامها الموروث، فاستأنس بما ذهب إليه الأقدمون، وكان معتمده فيما يقرره أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. وقد وضع معايير لقبول ما يستعمله المحدثون، منها : الاستعانة برأى النحاة القدماء فى الظاهرة المدروسة، وشيوع الظاهرة فى الفصحى المحتج بها، وشيوعها فى الفصحى المعاصرة ومدى الحاجة إليها.



هذا والمجمع حريص فى قرارته على نوع من التوازن الرهيف بين دواعى المحافظة المتمثلة فى الالتزام بالقواعد والضوابط المنصوص عليها فى كتب اللغة، ودواعى التجديد التى قد تتطلب نوعًا من التغيير فى بعض القواعد أو الضوابط، ومن ثم قيدوا ذلك بقيود منها الضرورة وموافقة الذوق العربى.

وللمجمع موقف متميز من الاستشهاد، كان يستشهد بالقرآن فى اللغة والنحو، وفى تسويغ الألفاظ والأساليب المحدثة، واعتد كل استعمال ورد فيه فصيحًا، وإن خالف قواعد النحاة، واعتد ببعض القراءات القرآنية المتواترة وقاس عليها، بل واحتج أحيانا ببعض القراءات الشاذة، وقد وضع أسسا واضحة للاستشهاد بالحديث الشريف، واعتمد عليها فى كثير من قراراته، كما اعتد ببعض لغات العرب، وكان أعضاؤه كثيرًا ما يتمثلون بقول ابن جنى : «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ» وقد خالف المجمع النحويين القدماء فى الاستشهاد بكلام المولدين وأشعارهم فاحتج بها فى بعض قراراته، وسوغ بها كثيرًا من الألفاظ والأساليب المحدثة. وهو - حين يستشهد فى النحو واللغة - لايعتمد مصدرًا واحدًا بل يجتهد فى تعدد المصادر فيستشهد أحيانًا بالآية والقراءة والحديث والشعر قديمه ومحدثه.

ومن أهم قرارات المجمع وأوقعها أثرًا فى تنمية ثروة الفصحى، وفى تيسير التعبير بها قراره بقبول السماع من المحدثين، فبهذا القرار الشجاع فتح الباب واسعًا أمام الأدباء والعلماء وغيرهم، لكى يضعوا ما يحتاجون إليه من ألفاظ للوفاء بمقاصدهم، بل إنه اعترف بحق العامة من العمال والفلاحين وغيرهم من سواد الأمة فى وضع الألفاظ التى تتصل بأعمالهم، وقد اتخذ لذلك معيارًا هو أن يأخذ مما يضعون ما لا يخالف قواعد الفصحى، لأن الاعتداد بكل ما يضعون إفساد فى اللغة، كما أن إهماله كله فيه تقصير. هذا وقد ضم (المعجم الوسيط) إلى مادته جملة صالحة من كلام المولدين والمحدثين، واستشهد (المعجم الكبير) بشعر شوقى والبارودى وحافظ إبراهيم، ومع ذلك لايمكن أن نقول بأن هذا أو ذاك يمثل العربية الفصحى الحديثة تمثلًا كافيا. وقد أنهيت الحديث فى هذا الموضوع ببضع مذكرات كنت قد قدمتها إلى لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع تتضمن جملة من الألفاظ تجرى فى الاستعمال الحديث على غير وجهها فى

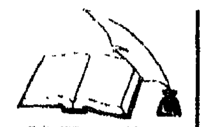


استعمال العرب، وهى مشروحة مدعومة بما يسوغها، وأقدّمها هنا لأمرين : لأنها تعكس صورة من تطور العربية الفصحى؛ ولأنها تمثل منهج المجمع فى الاحتجاج لها وإقرارها.

وبعد .. فقد أخلصت النية فى السعى لما أعتقد أنه صواب، وبذلت غاية ما أستطيع لكى يضيف هذا الكتاب جديدًا، فإن كان ذلك فبالله التوفيق، وإن لم يكن فحسبى إخلاص النية وبذل غاية الجهد.

محمد حسن عبد العزيز

١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م



الباب الأول

القياس عند القدماء

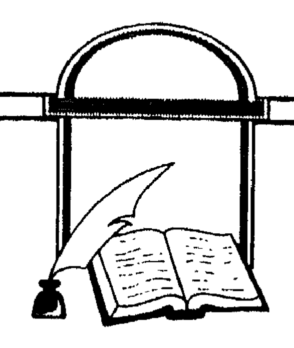
الفصل الأول

مفهوم القيــــاس

الفصل الثانى

مصادر الاستشهاد





الفصل الأول

مفهوم القياس

تعريف القياس :

يجرى مصطلح (القياس) عند النظر فى قواعد العربية وفى أصولها على وجوه كثيرة، وقد سلك القدماء فى الحديث عنها «طريق التفصيل والتشعيب والالتواء والتعقيد، وفتحوا بسببه أبوابًا من المشكلات تكد العقل وترهق الفكر، وعقدوا بينه وبين القياس فى علم أصول الفقه روابط وأشباها، رتبوا عليها أحكامًا عجيبة لغوية وشرعية، وأسرفوا فى التفصيل والتفريع إسرافًا جاوز حد الإبانة».

ويغنينا عن هذا الحديث المفصل المتشعب الملتوى ـ الحديث عن وجهين فحسب من هذه الوجوه، هما بالحديث عن اللغة وأحكامها أقرب وأليق.

الوجه الأول : القياس الاستعمالى :

وفى هذا الوجه يقول الأنبارى : «القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه». ويريد بغير المنقول كلامنا المستحدث الذى نحاكى به كلام العرب، ويريد بالمنقول الكلام العربى الفصيح، كأنْ تقول : صِحافة وطِباعة على مثال قول العرب : تجارة وزراعة، وكأن تقول ثلاجة وعصّارة على مثال قولهم قداحة وبرّادة . . . إلخ، وإن لم يكن هذا أو ذاك منقولاً عنهم، وكأن ترفع فى كلامك ما يستحق أن يكون فاعلاً، وأن تنصب ما يستحق أن يكون مفعولاً به . . . إلخ، وإن لم يكن ذلك منقولا عنهم، وذلك لأنه ـ كما يقول الأنبارى : «لما كان غير المنقول عنهم فى معنى المنقول كان محمولاً عليه»[1].

---

(١) الأنبارى لمع الأدلة ص ٩٥ - ٩٨

والقياس ـ بهذا المعنى ـ محاكـاة للعرب فى طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم، فى صـوغ الكلمة، وما يعرض لهـا من أحكام (كالإبدال والإعلال والحذف والزيادة . . إلخ)، وفى نظام الكلام وما يعـرض له من أحكام (كالتقديم والتأخير والاتصال والانفصال، والحذف والذكر، والإعراب والبناء . . . إلخ).

الوجه الثانى : القياس النحوى :

وفى هذا الوجـه يقول ابن الأنـبارى : «القـياس حـمل فـرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»، كـأن تقول : أعرب الفعل المضارع قـياسًا على الاسم لمشابهته له، أو تقول نَصَبَتْ (لا) النافيـة للجنس الاسم ورفعت الخبر قياسًا على (إنَّ) لمشابهتها إياها فى التوكيد، فإن (لا) تأتى لتوكيد النفى ـ كما تأتى (إنَّ) لتوكيد الإثبات[٢].

والقيـاس ـ بهذا المعنى ـ يستـدعه النحوى تنبـيهًا إلى علـة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح. وهذا ما يعنيه النحاة حين يقولون : «النحو كله قياس».

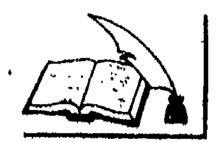
وفى الفرق بين هذين الوجهين من وجوه القياس يقول الدكتور تمام حسان :

«القياس فى عـرف النحاة إما من قبيل القـياس الاستعمالى، وإمـا من قبيل القياس النحـوى، والأول هو انتحاء كلام العرب، وبهـذا المعنى لايكون نحوا بل تطبيقًا للنـحو . . . وهذا القيـاس هو وسيلة كسب اللغة فى الطفولة، وهو كذلك مما يطبقه مجمع اللغة فى صوغ المصطلحات والفاظ الحضارة . . أما القياس الثانى فهو النحو كما يراه النحاة، وإذا كان الأول هو الانتحاء فإن الثانى هو النحو»[٣].

أركان القياس

يقول ابن الأنبارى «ولابد لكل قـياس من أربعة أشيـاء : أصل (المقيس عليه)، وفرع (المقيس)،وعلة،وحكم، وذلك مثل أن تُركِّب قياسا فى الدلالة على رفع مالم يُسَم فاعله فتـقول : اسم أسند الفعل إليه مـقدمًا عليه، فوجب أن يكون مـرفوعًا

(٢) السابق : ص ٩٣.
(٣) د. تمام حسان : الأصول ص ١٧٤ ـ ١٧٨.



قياسا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل والفرع هو مالم يسم فاعله، والعلة الجامعة هى الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل فى الرفع أن يكون للأصل الذى هو الفاعل، وإنما أجرى على الفرع الذى هو مالم يُسَم فاعله بالعلة الجامعة التى هى الإسناد، وعلى هذا النحو كل قياس من أقيسة النحو»[٤].

وكأن تقول صحافة أو طِباعة قياسًا على تجارة وزراعة، فالأصل (أو المقيس عليه أو المنقول عن العَرب) هو تجارة وزراعة، والفرع (أو المقيس أو غير المنقول) هو قولنا صحافة وطباعة، والعلة (أو الأمر الجامع بينهما) الاشتراك فى الصيغة، والحكم (أو ما يثبت للمقيس إذا تحققت العلة) هو الاشتراك فى الدلالة على من يمتهن مهنة أو يحترف حرفة.

أقسام القياس

يقسم الأنباري القياس النحوى إلى ثلاثة أقسام : قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد.

أولًا : قياس العلة :

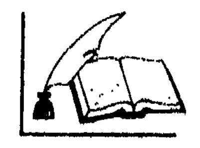
وفيه يقول : «هو أن يُحْمَل الفرع على الأصل بالعلة التى علق عليها الحكم فى الأصل»، ومثل له بما سبق أن بينه من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد.

ومن أمثلته أن يقول من منَع تقديم خبر (ليس) عليها : لايجوز تقديم خبرها عليها قياسا على (عسى) فإنه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وعلة المنع عدم تصرف الفعل.

ومع أن النحاة يقررون أن الحكم يجرى مع العلة وجودًا وعدمًا فإنهم يقررون أن الشواذ لاتنقض هذا الحكم. يقول الأنبارى : «والشواذ لاتورد نقضًا على القواعد المطردة، ألا ترى أن الأصل فى كل واو تحركت وانفتح ما قبلها أن

---

(٤) الأنبارى : ص ٩٣



تُقلَب ألفًا نحو (باب ودار) والأصل فيهما (بوب ودور)، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلهـا قُلبَت ألفًا فلايجوز أن يُورَد (القـوَد) و (الحوَكة : جمع حـائك) نقضا؛ لشذوذه فى بابه»[٥].

ثانيًا : قياس الشبـه :

وفيه يقـول : أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبـه غير العلة التى علق عليها الحكم فى الأصل. «وذلك أن يُدَل على إعراب المضارع بأنه على حركة الاسم وسكونه، فـإن قولك (يضرب) علـى (ضارب) وكمـا أن (ضاربًا) مُـعْرَب كذلك مـا أشبـهه، والعلة الجامـعة هنا : جـريان الفعل على الاسم فى حـركاته وسكناته، وليست هذه العلة هى التى أوجبت له الإعراب»[٦].

والشبه المقصود هنا قد يكون من جـهة اللفظ كالمثال السابق، وقد يكون من جهة المعنى، ومثـاله أن أسماء الأفعال نحو (عليكَ ومكانكَ وأمـامَك) مشابهة فى المعنى للأفعال التى قـامت هذه الأسماء مقامهـا وهى (الزم واثبت وتقدم)، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقـديم معمول أسماء الأفعال عليها قـياسًا على جواز تقديمه على الأفعال التى قامت مقامها.

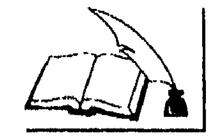
وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التمثل به فى أوجه الوجهين كقياس العلة، لأن قيـاس العلة يوجب غلبة الظن، وكذلـك قياس الشبـه، ولأن مشابهـة الفرع للأصل تقتضى أن يكون حكمه مثل حكمه.

ثالثًا : قياس الطرد :

وفيه يقول : «هو الذى يوجد معه الحكم وتُفْقَد الإخالة (المناسبة) فى العلة، واختـلفوا فى كـونه حجـة، فذهب قـوم إلى أنه ليس حجـة، لأن مجـرد الطرد لايوجب غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) فى عدم التصرف، لاطراد البناء فى كل فعل غـير متصرف، فلمـا كان ذلك الطرد لايغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف . . بل نعلم يقينًا أن (ليس) إنما بنى لأن الأصل فى الأفعال

---

(٥) السابق : ص ١٠٥، ١٠٧.
(٦) السابق : ص ١٠٧، ١٠٩.



البناء . . . وإذا أثبت بطلان هذه العلة مع اطـرادها علم أن مجرد الطرد لايُـكْتفي به فلابد من إخالة أو شبه»(٧).

أهمية القياس

القياس عملية عقلية فطرية، يقوم بها أفراد الجماعة اللغوية كبيرهم وصغيرهم على سواء، بل إن البحوث الحديثة أكدت أن اكتساب اللغة يقوم على أساسها. والقياس عملية إبداعية من حيث إنه يضيف إلى اللغة صيغًا وتراكيب لم تعرفها من قبل، كما أنه عملية محافظة؛ لأن هذه الصيغ والتراكيب فى الغالب على مثال معروف.

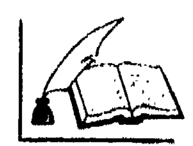
يقول المازنى فى (التصريف) تعليقا على ما قاله الخليل وسيبويه من أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن فى كلام العرب فليس له معنى فى كلامهم.

وهذا هو القياس. «ألا ترى أنك إذا سمعت (قام زيد) أجزت أنت (ظَرُف خالد، وحَمُق بشر) وكان ما قسته عربيًا كالذى قست عليه، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولاغيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعت بعضًا فجعلته أصلا، وقست عليه مالم تسمع، فهذا أثبت وأقيس»(٨).

ويقول ابن الأنبارى فى (لمع الأدلة) فى الرد على من أنكر القياس : «اعلم أن إنكار القياس فى النحو لايتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ثم يقول ـ بعد أن يقرر ضرورته للمجتهد فى العلوم الشرعية، وبعد أن يسوق بعض الأدلة النقلية عليه ـ فإن قيل : نحن لاننكر النحو، لأنه ثبت استعمالًا ونقلًا، لاقياسًا وعقلًا، قلنا : هذا باطل، لأنا أجمعنا على أنه إذا قال العربى (كتب زيد) فإنه يجوز أن يُسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمى تصح منه الكتابة، سواء كان عربيًا أو أعجميًا نحو (زيد

(٧) السابق : ص ١١٠.

(٨) المازنى : التصريف، انظر : المنصف على شرح التصريف لابن جنى ١/ ١٨٠.



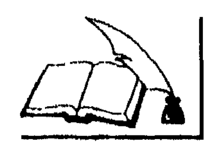
وعمرو وبشير وأردشير) إلى مالا يدخل تحت الحصر، وإثبات مالا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال .. وإذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلاً، وجب أن يكون قياسًا وعقلاً، والسر فى ذلك أن عوامل الألفاظ يسيرة محفوظة، والألفاظ كثيرة غير محصورة، فلو لم يجز القياس، واقتصر على ما ورد فى النقل من الاستعمال، لأدى ذلك إلى ألا يفى ما نخص بما لانخص، وبقى كثير من المعانى لايمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك مناف لحكمة الوضع، فلذلك وجب أن يوضع وضعًا قياسًا عقليًا لانقليًا»(٩).

ويقول الشيخ محمد الخضر حسين عند حديثه عن الحاجة إلى القياس فى اللغة : «ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظًا يختص به لكان الحرج الذى تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفى على اختلاف فنونها وتباين وجوهها، فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج فى الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين لمنثور العرب ومنظومها»(١٠). كلام من ذهب لو وزن الكلام !

---

(٩) الأنبارى : لمع الأدلة ص ٩٥، ٩٨، ٩٩.

(١٠) محمد الخضر حسين : دراسات فى العربية وتاريخها ص ٢٥.



المطرد والشاذ

بعد أن جمع اللغويون كلام العرب، ونظروا فيه وفتشوا وجمعوا النظائر والأشباه، وتبينت لهم مواضع الخلاف، واستبانت أمامهم العلاقة بين الأبنية والمعانى ـ أرادوا أن يصوغوا ما استقرءوه فى قواعد أو أقيسة، ولما كانت المادة التى جمعوها ـ وهذا أمر غير مستغرب ـ تستعصى على الاطراد أو لاتسير على وتيرة واحدة لاتتخلف جعلوا القاعدة أو القياس أو الباب على الغالب أو الأكثر، واتفقوا فى ذلك، واختلفوا فى تسمية ما عداه، وفى القياس عليه.

قال ابن نوفل : «سمعت أبى يقول لأبى عمرو بن العلاء : أخبرنى عما وضعت مما سميته عربية أيدخل فيها كلام العرب كله ؟ فقال : لا، فقلت : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أعمل على الأكثر، وأسمى ما خالفنى لغات»(١١).

ومن أمثلة التطبيق العلمى لهذا المنهج :

يقول سيبويه : «وتقول هذه ناقة وفصيلها راتعين، وقد يقول بعضهم هذه ناقةٌ وفصيلها راتعان . . . والوجه : هذه ناقة وفصيلها راتعين، لأن هذا أكثر فى كلامهم، وهو القياس، والوجه الآخر قاله بعض العرب»(١٢).

ولكن أيكون من يحتذى هذه اللغات مخطئًا ؟

(روى أن رجلا قال لعيسى بن عمر : خبرنى عن هذا الذى وضعت، يدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا، قال : فمن تكلم بخلافك، واحتذى على ما كانت العرب تتكلم به أتراه مخطئًا ؟ قال : لا. قال : فما ينفعُ كتابك؟!(١٤))

وهكذا يبدو أن القضية لم تكن ما اتفق عليه العرب بل ما اختلفوا فيه، ولم تكن أن يقيس المتكلم أو النحوى على الأكثر أو الغالب بل أن يقيس على ما عداه

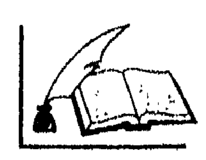
---

(١١) الزبيدى : طبقات النحويين واللغويين. ص ٣٩.

(١٢) سيبويه : الكتاب ٢/ ٨٢.

(١٣) السابق : ص ٤/ ٨.

(١٤) الزبيدى : طبقات النحويين واللغويين، ص ٤٥.



أو خالفه، ولم تكن إجابة أبى عمرو أو عيسى بن عمر - عند كثير من الناس - كافية أو مقنعة، وحق لبعضنا أن يسأل - كما سألوا - لم وضعت كتب النحو وفى الكلام العربى ما يخالف قواعدها وأقيستها؟ وهذا ما نحن بسبيل توضيحه.

حد الكثرة والقلة :

يقول الأنبارى - فيما استقر عليه النحاة فيما يقاس عليه : هو الكلام العربى الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة(١٥) فما هو حد الكثرة والقلة ؟

إن حد الكثرة - مع اتفاق النحاة على القياس عنده - هو سبب الخلاف الواسع بينهم فيما يقاس وما لايقاس مع اتفاقهم على أن المراد به الكثرة العددية، ولكن الأمر مع ذلك غائم، ولنا أن نسأل مع الأستاذ عباس حسن : أهى الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها ؟ أم هى الكثرة بين القبائل، أى بأن تشيع خصائص لغوية فى مجموعة قبائلها أكثر من قبائل مجموعة أخرى من غير نظر إلى أفراد قبيلة بعينها ؟ أتجرى الموازنة من حيث القلة والكثرة بين القبائل الست المشهورة وحدها (تميم وقيس وهذيل وطيئ وأسد وكنانة) أم نتجاوزها إلى غيرها ؟ هذه أسئلة لم يتعرض لها أحد مع انقضاء العصور الطويلة مع أن موضوعها أصل الخلاف(١٦).

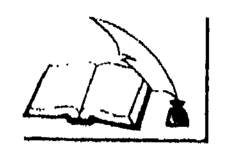
وقد انعكس هذا الاضطراب على كثير من الأحكام التى قررها النحاة المتأخرون بخاصة، مع أنهم كأسلافهم يرون أن الكثرة هى أصل القياس، فهذا هو الأشمونى - تبعا لابن مالك - يقول فى وقوع المصدر نعتا : «**وهو، وإن كان كثيرًا، لايطرد**»، ويقول الصبان فى حاشيته : قوله لايطرد أى **بل يقتصر على السماع**، ويقول عن وقوعه حالاً : مع كون المصدر المنكر «**يقع حالاً بكثرة وهو عندهم مقصور على السماع**»، فكيف إذًا يكون وقوع المصدر نعتًا أو حالاً كثيرًا فى لغة العرب ولا يقاس عليه ؟!(١٧).

---

(١٥) الأنبارى : لمع الأدلة ص ١٥.

(١٦) عباس حسن : اللغة والنحو ص ٤٠.

(١٧) الأشمونى : شرح الألفية، ٣/ ٦٤، ٢/ ١٧٣.



وقد حاول ابن هشام أن يقرب إلى أفهامنا حد الكثرة والقلة فقال :

«اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلاً ومطردًا، فالمطرد لايتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والنادر أقل من القليل، فالعشروين بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لاغالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب مايقال فيه ذلك»(١٨).

والحق أننى لست مطمئنا إلى أن النسب التى وضعها ابن هشام للفرق بين الحدود كانت مرعية، فهم ـ فيما أعتقد ـ يجعلون المطرد والباب والغالب والكثير فى معنى واحد، والقليل والنادر والشاذ بمعنى واحد، ولهذا أرى أن الأوفق فى الوصول إلى نتائج ملموسة أن نبدأ بطرفى هذه الحدود كما اقترحها ابن هشام أى بالحدين المتقابلين تمامًا أى المطرد والشاذ.

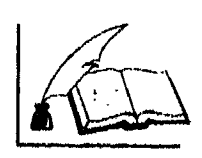
أقسام المطرد والشاذ :

سوف نمضى فى هذا البحث على التقسيم الذى ابتدعه ابن السراج فى (أصول النحو) وهو التقسيم الذى أخذه عنه أبو على الفارسى، ثم سار عليه ابن جنى فى (الخصائص)وزاده أمثلةً وتوضيحًا، والفرق بين تقسيم ابن السراج وابن جنى شكلى لاينبنى عليه حكم.

فابن السراج يقسم الكلام إلى مطرد وشاذ. والشاذ عنده ثلاثة أقسام.

وابن جنى يقسمه إلى أربعة : القسم الأول منها وهو المطرد فى القياس والاستعمال يوافق القسم الأول عند ابن السراج وهو المطرد، والأقسام الثلاثة الأخرى توافق الأقسام الثلاثة للشاذ عند ابن السراج على النحو الآتى : المطرد فى القياس الشاذ فى الاستعمال وهو يوافق القسم الثانى من الشاذ عند ابن السراج، والمطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس وهو يوافق القسم الأول من الشاذ عند ابن السراج، والشاذ فى الاستعمال والقياس وهو يوافق القسم الثالث من الشاذ عند ابن السراج.

(١٨) السيوطى : الاقتراح ص ٥٩.



وفى توضيح المقابلة بين الحدين : المطرد والشاذ يقول ابن جنى : أصل مواضع (ط ر د) فى كلامهم التتابع والاستمرار . . وأما مواضع (ش ذ ذ) فى كلامهم فهو التفرق والتفرد. هذا أصل هذين الأصلين فى اللغة، ثم قيل ذلك فى الكلام والأصوات على سمته وطريقه فى غيرها، فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًا حملًا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما»(١٩).

القسم الأول : المطرد :

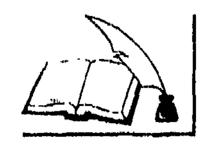
يقول عنه ابن السراج : إن القياس إذا اطرد فى جميع الباب لم يُعْن بالحرف الذى يشذ منه فلايطرد فى نظائره(٢٠)، ويقول عنه ابن جنى «وإذا فشا الشيء فى الاستعمال، وقوى فى القياس فذلك ما لاغاية وراءه نحو منقاد اللغة من النصب بحروف النصب، والجر بحروف الجر، والجزم بحروف الجزم . .» ومثل له فى موضع آخر «بقام زيدٌ وضربت عمرًا ومررت بسعيدٍ»(٢١).

القسم الثانى : الشاذ :

يقول ابن السراج : واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغى أن تعلم أن القياس إذا اطرد فى جميع الباب لم يعن بالحرف الذى يشذ عنه فلايطرد فى نظائره، وهذا يستعمل فى كثير من العلوم، ولو اعترض على القياس المطرد لبطل أكثرُ الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفًا مخالفًا لاشك فى خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شاذ، فإن كان سُمِع ممن تُرْضَى عربيته، فلابد أن يكون قد حاول به مذهبًا ونحا نحوًا أو استهواه أمر غلطه»(٢٢).

وقد عاد ابن السراج إلى هذا القسم ومثل له وقال : «وتقول : ما أشد حمرته، وما أحسن بياضه، وتقول على هذا : أشدد ببياض زيد، وزيد أشد

(١٩) ابن جنى : الخصائص ١/ ٩٦.
(٢٠) ابن السراج : الأصول ١/ ٥٧.
(٢١) ابن جنى : الخصائص.
(٢٢) ابن السراج : الأصول ١/ ٥٧.



بياضًا من فلان، هذا كله مجراه واحد، لأن معناه المبالغة والتفضيل، وقد أنشد بعض الناس :

يا ليتنى مثلُك فى البياض أبيضَ من اخت بنى إباض

قال أبو العباس : هذا معمول على فساد، وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه فى كلام ولانحو ولافقه، وإنما يركن إلى هذا ضَعَفَة أهل النحو ومن لاحجة معه»(٢٣).

بيد أن الشاذ ليس كله على درجة واحدة، لهذا قسمه إلى أقسام.

أضرب الشاذ :

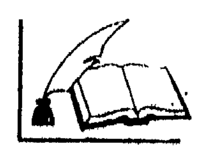
الضرب الأول : ومنه ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ فى استعمال العرب (وهو الشاذ فى القياس المطرد فى السماع) نحو استحوذ، فإن بابه وقياسه أن يُعَلّ فيقال استحاذ مثل استقام واستعاذ، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل واستعملته العرب كذلك». ومعنى شذوذه فى بابه خروجه على القاعدة التى استقرأها النحاة من كلام العرب، ولكن العرب استعملت منه كلمات لم يُراع فيها ما روعى فى غيرها، فكأن العرب التى طردت الباب هى التى خرجت عليه.

ومن الأمثلة التى استشهد بها ابن جنى :أخْوَص الرِّمث، واستصوب الأمر، وأغْيَلَت المرأة، واستنوق الجمل، والحَوَكَة، والخَوَنَة، والقياس فى هذه الكلمات جميعًا أن يقلب حرف العلة ألفًا. ويقول ابن جنى فى حكم هذا الضرب : إذا تعارضا (يعنى السماع والقياس) نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه فى غيره، وذلك نحو قول الله تعالى : ﴿**استحوذ عليهم الشيطان**﴾ فهذا ليس بقياس، لكنه لابد من قبوله لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذى فى جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك لاتقيس عليه غيره، الا تراك لاتقول فى استقام استقوم ولافى استباع استبيع . .»(٢٤)

---

(٢٣) السابق ١/ ٤، ١٠٥

(٢٤) ابن جنى الخصائص ١/ ٩٨، ٩٩



الضرب الثانى «ومنه ماشذ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس (وهو الشاذ فى الاستعمال المطرد فى القياس) نحو ماضى يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: (ودع يدع). إذ لايكون فعل مستقبل إلا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا (ودع) استغنى عنه بترك فصار قول القائل ودعه شاذا وهذه أشياء تحفظ».

وقد مثل له ابن جنى بأمثلة نحو (مكان مُبْقل) وهو القياس، والأكثر فى السماع باقل، ونحو عسى زيد قائما وهو القياس والمسموع عسى أن يقوم ... إلخ.

ولم يقطع ابن السراج بحكم فى هذا الضرب من الشاذ، واكتفى بأن قال: «هذه أشياء تحفظ». أما ابن جنى فقال: «فإذا كان الشىء شاذًا فى السماع مطردًا فى القياس تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله: من ذلك امتناعك من (وذر) و(ودع) لأنهم لم يقولوهما، ولاغرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو (وزن) و(وعد) لو لم تسمعهما» ويقول فى موضع آخر «ومما رفضوه استعمالاً وإن كان مسوغًا قياسًا (وذر) و(ودع) استغنى عنهما بترك ...» وهذا يعنى أنه لايجيز استعمال هذا الضرب، بيد أنه لما عورض باستعماله ممن ترضى عربيته من نحو:

* قول أبى دواد لابنه: يا بنى ما أعاشك بعدى ؟ فقال:

أعاشنى بعدك وادٍ مبقل   آكل من حَوْذانِه وأنسِل

* وما أنشده أبو على من قول الشاعر:

أكثرت فى العَذْل مُلِحًّا دائما   لاتَعْذِلاً إنى عَسِيت صائما

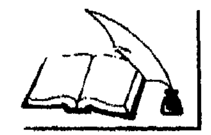
ـ قال بالضرورة «واعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع، ألا ترى إلى قول أبى الأسود:

ليت شعرى عن خليلى ما الذى   غاله فى الحب حتى وَدَعَه

وعلى ذلك قراءة بعضهم ﴿ما وَدَعَك ربك وما قلى﴾ أى ما تركك(٢٥).

هذا وموقف ابن جنى من هذا الضرب يحتاج إلى توضيح كيف لايجيز ما اطرد فى القياس، وقد قام على الكثير المسموع عن العرب ؟ ما كان أنه وجد

(٢٥) السابق ١/٩٧، ٩٨، ٣٩٨



تعارضا بين القياس الذى يبغى أن يشمل كل الظواهر (فلكل فعل مضارع ماض)، والسماع أو ما هو موجود بالفعل أو ما هو شائع فى الاستعمال (عدم استعمال وذر، وودع، واستعمال ترك بدلا عنهما) فرجح الاستعمال على القياس، فليس له أو لغيره من النحاة أو أصحاب القياس أن يبتدعوا استعمالًا لم تستعمله العرب ومن ثم منع (ودر)، و(ودع)، ومبقل، وعسيت قائمًا . إلخ. وقد يقال : لماذا منعه وقد روى من فصحاء ترضى عربيتهم ؟

قد يقال فى الإجابة عنه ما قاله ابن السراج «فإن كانَ أى الشاذ سَمع ممن ترضى عربيته فلابد من أن يكون قد حاول به مذهبًا، ونحا نحوًا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه».

ولم يقل لنا ابن السراج شيئًا فلم يفسر هذا المذهب أو هذا النحو، كما أن الاستهواء أو الهوى لايصلح للتفسير، وسنعود إلى هذا فى الصفحات القادمة.

وقد يقال عنه . هذا من القليل الشاذ الذى يخالف الكثير الغالب، وهذا أيضًا يعارض أصلًا قاله ابن جنى نفسه، «وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ». وسنعود إلى هذا أيضًا.

الضرب الثالث :

يقول ابن السراج : ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال، فهذا الذى يطرح ولايُعَرِّج عليه نحو إدخال الألف واللام على الفعل فى (اليُجَدَّع) يعنى قول الشاعر ذى الخِرَق الطُّهَوى :

يقول الخَنَى وأَبْغَضُ العُجْم ناطقًا إلى ربنا صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ [٢٦]

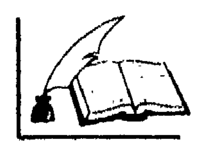
ويقول ابن جنى : «الشاذ فى القياس والاستعمال جميعًا، وهو كتتميم مفعول فيما عينه واو : ثوب مصوون ومسك مدووف»

ويقول فى حكمه «وكل ذلك شاذ فى القياس والاستعمال فلايسوغ القياس عليه، ولارد غيره إليه، ولايحسن أيضا استعماله»[٢٧]

---

(٢٦) ابن السراج : ١/ ٥٧.

(٢٧) ابن جنى : ١/ ٩٧، ٩٨.



القياس والاستعمال :

القياس عمليــة تقوم على أساس حمل غير المنقــول على المنقول إذا كان فى معناه، وينبنى عــلى ذلك أن الأصل هو النقل أو السماع، يقــول سيبــويه فى قول العرب سـلامٌ عليكم بالرفع : فإنما تُجْرِى هذا كمــا أجرت العرب، وتضعــها فى المواضع التى وُضِعْن فيها» «وينبغى لك أن تجــرى هذه الحروف كما أجرت العرب وأن تَعْنِى بها ما عَنَوا»(٢٨).

ويقول فى موضع آخــر : «وذا لايُجْسَر عليه إلا بســماع .... وهذا يسمع ولايجسر عليه، ولكن يجاء بنظائره بعد السماع»(٢٩).

وقــد سبق أن رأينا ابــن جنى يقرر أنه إذا تــعارض الســمــاع والقيــاس نطق بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه فى غيره.

وفى الاختيار بين لغة أقوى قياسًا، وأخرى أسير استعمالاً ينصحنا ابن جنى بأن نستعمل الثانيــة، ف«ما» التميمية أقيس (عند النحاة) من حيث إنهــا مشابهة لها فى دخول كل منهــما على الكلام مبــاشرة فى صدر الجملة، أمــا الحجازية فأسْــير استعمالاً.

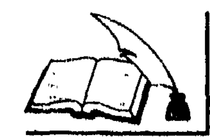
يقول : «إلا أنك لو استعملت أنت شيــئًا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة الحجازية، ألا ترى أن القرآن نزل بها، وأيضا فمتى رابك فى الحجازية ريب من تقديم خبر أو نقض النفى فزعت إذ ذاك إلى التميمية فكأنك من الحجازية على حَرْد (غضب ومنع) وإن كثرت فى النظم والنثر»(٣٠).

---

(٢٨) سيبويه : الكتاب ١/ ٣٣٠، ٣٣١.

(٢٩) سيبويه : الكتاب ٣/٣٣٨، ٣٣٩.

(٣٠) ابن جنى : الخصائص ١/١٢٤، ١٢٥.



اتجاهات النحويين في معالجة ما يخالف المطرد من كلام العرب

(١) الضرورة

برى ـ مما قاله ابن السراج ـ أن دخول (ال) على الفعل شاذ فى القياس، فهى تدخل على الأسماء والصفات فحسب، ولكن ورد منه شواهد متناثرة فى كتب النحو واللغة، جمعها البغدادى فى الخزانة، ومنها قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم التُرْضَى حكومتُه ولا الأصيلِ ولاذى الرأىِ والجدلِ [(٣١)]

فما القول فيها ؟

يقول ابن السراج ـ فيما يرويه عنه صاحب اللسان : وقال أبو بكر بن السراج : «لما احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلاً، وهو من أقبح ضرورات الشعر».

وما أكثر المواضع التى فسر بها النحاة غير المطرد من الكلام بالضرورة[(٣٢)] فما الضرورة إذًا ؟

هى ـ كما يقول سيبويه ـ ما يحتمل الشعر، أى ما يجوز فى الشعر ولايجوز فى الكلام، من صرف ما لاينصرف . . وحذف ما لايحذف . . إلخ[(٣٣)].

ومن أمثلة صرف ما لاينصرف :

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

وحذف ما لايحذف :

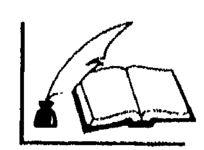
قواطنا مكة من وُرْقِ الحَمِى (أى الحمام)

---

(٣١) البغدادى خزانة الأدب ١/ ٣١، ٣٣

(٣٢) الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف، ص ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ٢١ ، ٢١٤ ، ٢١٧ إلخ.

(٣٣) سيبويه الكتاب ١/ ٢٦



وزيادة المد

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة نفْى الدنانير تنقاد الصياريف

(أى الصيارف).

وفك المضعف مثل :

مهلا أعاذل قد جربت من خلقى أنى أجود لأقوام وإن ضننُوا

والتقديم والتأخير :

صددتِ فأطولت الصدود وقلما وصالٌ على طول الصدود يدوم

وإنما الكلام وقلما يدوم وصال ... إلخ (٣٤).

ويقول السيرافى فى تفسير وقوع الضرورة فى الشعر : «اعلم أن الشعر لما كان كلاما موزونا تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن حتى يحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، استجيز لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغيز ذلك ما لايُستَجاز فى الكلام مثله»(٣٥).

«هذا وللضرورة قيود فليس منها رفعُ منصوب ولانصب مخفوض، ولالفظ يُكون المتكلم فيه لاحنًا، ومتى وجد هذا فى شعر كان ساقطًا مطرحًا، ولم يدخل فى ضرورة الشعر»(٣٦).

وكلام النحاة فى الضرورة طويل متشعب لايتسع له مثل هذا المبحث، ويكفى أن نشير إلى مذهبين فى حكمها :

مذهب الجمهور : الضرورة : ما وقع فى الشعر مما لايقع فى الكلام، أى النثر، سواء اضطر إليه الشاعر أم لا.

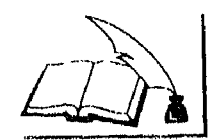
مذهب ابن مالك : «ما يُضْطر إليه الشاعر، ولايجد عنه مندوحة أى مخلصًا. ومن ثم أجاز دخول (ال) على الفعل فى الاختيار، وقرر فى (شرح

---

(٣٤) انظر كذلك : الكتاب ٤/ ٢٠٤ ـ ١٢٦ (هذا باب وجوه القوافى فى الإنشاد).

(٣٥) السيرافى : شرح كتاب سيبويه ٢/ ٩٥.

(٣٦) السابق : ٢/ ٩٥، ٩٦، وابن فارس · الصاحبى ص ٤٦٨، ٤٦٩.



السهيل) أن مثل هذا غير محصوص بالضرورة، لإمكان قائل (ما أنت بالحكم الترضى حكومته) أن يقول (ما أنت بالحكم المرضى حكومتُه) ولإمكان قائل (. صوت الحمار اليجدع) أن يقول : (. صوت الحمار يُجدع) . . فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار»[٣٧].

وقد حمل عليه الشاطبى فى شرح الألفية، وأبو حيان فى شرحه على التسهيل وقال : «إنه فهم أن الضرورة فى اصطلاح النحاة الإلجاء إلى الشيء، فقال: إنهم لايلجئون إلى ذلك، إذ يمكن أن يقولوا : كذا وكذا، فعلى زعمه لاتوجد ضرورة أصلا، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها بنظم تركيب غير التركيب، إنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر المختصة به، فلاتقع فى كلامهم النثر، ولايستعملون ذلك إلا فى الشعر خاصة دون الكلام»[٣٨].

وإذا كانت الضرورة ـ بالمعنى الذى عليه الجمهور ـ جائزة، فهل يجوز لنا ما جاز لهم من صرف ما لاينصرف وحذف ما لايحذف . . وغيره ؟

يقول ابن جنى : «باب هل يجوز لنا فى الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أو لا ؟ سألت أبا على رحمه الله عن هذا فقال : كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا، وما حظرته عليهم حظرته علينا»[٣٩].

---

(٣٧) ابن مالك : شرح التسهيل ١/ ٢٠١، ٢٠٢.

(٣٨) البغدادى خزانة الأدب ١/ ٣٣، حمزة فتح الله : المواهب الفتحية ١/ ٦٠.

(٣٩) ابن جنى الخصائص ١/ ٣٢٣.



(٢) نسبة الاستعمال إلى لهجة من اللهجات العربية

أغلب ما تذكره كتب اللغة والنحو من اللهجات استعمالات وردت فى الفصحى، أى فى الشعر أو فى القرآن الكريم وقراءاته. ولم يكن القصد من ذلك ـ بكل أسف ـ دراستها فى ذاتها، بحيث تتوافر لدينا معرفة كافية بقواعدها كما كان الشأن مع الفصحى.

وعندما أدرك النحاة أن شذوذ صيغة ما أو استعمال ما عن القاعدة قد يرجع إلى أنها منتمية إلى لهجة من اللهجات، توافرت لديهم وسيلة يسيرة لتفسير ما يخرج على تلك القواعد التى استخلصوها بأنفسهم، ومن أمثلة ذلك :

* المشهور فى خبر إنَّ وأخواتها الرفعُ، ولكن نُقِل عن جماعة من الرواة النصب، وعده بعضهم كالأنبارى شاذًا. قال ابن سلام فى طبقاته : وقال العجاج :

ياليت أيام الصبا رواجعا

وهى **لغة لهم**، سمعت أبا عون الحِرْمازى يقول : ليت أباك منطلقا، وليت زيدًا قاعدًا، وأخبرنى أبو يَعْلَى : أن منشأه بلاد العجاج فأخذها عنهم(٤٠).

وقد نسبها الدينورى إلى بنى تميم، وحكى ذلك أيضًا الكسائى والفراء فى لعل وإنَّ وكأن ـ كما يقول أبو حيان فى (ارتشاف الضرب)(٤١).

* ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأنْ، وفسره اللحيانى على أنه لغة لبعض بنى صباح من ضبة، واستشهد عليه بقول الشاعر :

إذا ما غدونا إلى وِلْدان أهلنا   تعالوا إلى أن يأتِنا الصيدُ نَحْطِبِ(٤٢)

* يرى ابن مالك أن (لم) قد تُلْغَى فلايجزم بها حملا على (لا)، وأنشد :

لولا فوارسُ من ذُهلٍ وأسرتهم   يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

(٤٠) الأنبارى : لمع الأدلة ص ٨٢، وابن سلام : طبقات فحول الشعراء، ص ٧٨، ٧٩.

(٤١) أبو حيان ارتشاف الضرب ٢/ ١٣١، ١٣٢، والبغدادى : خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٥، ٢٣٦.

(٤٢) ابن هشام : المغنى ١/ ٣٠.



وقال فى (التسهيل) : إن رفع الفعل بعد (لم) **لغة لقوم** «وقال أبو جعفر النحاس إنها لغة جُذام[٤٣].

* والرضى فى (شرح الكافية) يستشهد على مجىء (كى) بمعنى (كيف) يقول الشاعر :

أو راعيان لبُعْرانٍ شَرَدْنَ لنا كى لايُحِسّان من بُعْرانِنا أثرا

وينقل عن الأندلسى : «إما أن يقال **هى لغة** فى كيف أو يقال حذف فاء كيف ضرورة»[٤٤].

وهكذا كانوا يفعلون فى القرآن وقراءاته ـ وما أكثر أمثلتهم فى ذلك.

ونكتفى بالمثالين الآتيين :

بعض النحاة يقولون فى رفع (لساحران) فى قوله تعالى **﴿إنَّ هذا لساحران﴾** إنه لحن، غير أن الفراء ـ كما قال فى (معانى القرآن) : لايشتهى أن يخالف الكتاب ويقول فيها إنه على لغة بنى الحارث بن كعب يجعلون الاثنين فى رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، وأنشدنى رجل من الأسد عنهم، يريد بنى الحارث :

فأطرق إطراقَ الشجاع ولو يرى مساغًا لناباه الشجاعُ لصمما

قال : «وما رأيت أفصح من هذا الأسدى، وحكى هذا الرجل عنهم : هذا خَطُّ يدا أخى بعينه، وذلك ـ وإن كان قليلاً ـ أقيس»[٤٥].

وقرأ يحيى بن وثاب وأبو رزين، ويروى عن الأعمش **﴿مالك لاتِيمنَّا على يوسف﴾** بكسر التاء، على لغة تميم»[٤٦].

هذا والنظرية الشائعة عن الفصحى أنها خليط مختار من لهجات شرق الجزيرة وغربها أى لهجات نجد والحجاز وهى المنطقة المعروفة بسافلة العالية وعالية

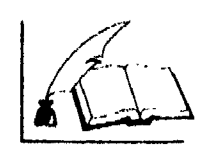
---

(٤٣) ابن مالك · التسهيل ١/٢٨، وأبو جعفر النحاس شرح ابيات سيبويه ص ٣٩، ٤ .

(٤٤) الرضى الإستراباذى · شرح الكافية ٢/١١٧

(٤٥) الفراء : معانى القرآن ٢/١٨٣ ، ١٨٤

(٤٦) أبو جعفر النحاس إعراب القرآن ٢/١٢٧



السافلة، قاعدتها ـ عند أغلب النحاة ـ قريش، لأنهم كانوا يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، ولهذا خلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ(٤٧).

وحين يتحدث النحاة عن التميمى الذى يتكلم بلغة الحجاز، أو الحجازى الذى يتكلم بلغة تميم، وحين يتحدث ابن فارس عن لهجات العرب ويقول وهذه اللغات ـ وإن كانت لقوم دون قوم ـ فإنها لما انتشرت تعاورها كل»، يقصدون فى الحقيقة ـ ذلك القدر المتجانس من الظواهر الذى يمثل الفصحى المشتركة التى وإن استمدت من اللهجات ـ فإنها مباينة لها جميعا. وبهذا أيضًا نفهم ما يتردد بين العلماء من أن القرآن نزل بلغة قريش مع أن فيه حروفًا كثيرة جاءت فى لغة تميم وغيرها(٤٨).

وقد أصاب ابن مالك بقوله فى (شرح التسهيل) إن معظم القرآن حجازى، وأشار إلى بعض مادخله من لغة تميم بقوله : «فمن دخول اللغة التميمية فى الحجازية كسر هاء الغائب بعد كسرة أو ياء ساكنة (نحوِ بهِ وفيهِ) والإدغام نحو **﴿ولايُضار كاتبٌ ولاشهيدٌ﴾** ورفع (الله) من قوله تعالى : **﴿فقل لايعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا اللهُ﴾** لأن اللغة الحجازية : بهُ وفيهُ بالضم، ولايضارر بالفك، وإلا اللهَ بالنصب»(٤٩).

وعند المقابلة بين اللهجات تحظى لهجة الحجاز ـ بمكانة عالية، فهى عند سيبويه اللغة العربية القديمة الجيدة، وهى اللغة الأولى القُدْمَى، وهى أعرب اللغتين وأجودهما ... إلخ(٥٠).

أما الاستعمالات التى استكرهتها الفصحى وتجنبت استعمالاتها فنعتها الرواة والنحاة بالرداءة، يقول سيبويه فى قول ربيعة (منهِم) بكسر الضمير (هم) وهى لغة رديئة، ويقول فى قول بكر بن وائل (أحلامِكم) بكسر الضمير (كم) وهى لغة رديئة جدا ... إلخ(٥١).

---

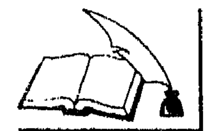
(٤٧) انظر : السيوطى : المزهر ١/ ٢٢١.

(٤٨) انظر : ابن مالك : شرح التسهيل ١/ ٣٨٤، وابن فارس : الصاحبى ص ٣١،٣.

(٤٩) ابن مالك : شرح التسهيل ١/ ٣٨٤.

(٥٠) سيبويه : الكتاب ٤/ ٤٧٣، ٣/ ٢٧٨. ٢/ ٢٠٠.

(٥١) السابق : ٤/ ١٩٦، ١٩٧، ٤/ ٢٠٠، ١/ ٣٨٩، وابن جنى : سر صناعة الإعراب . ١/ ٣٨٩. والأخفش : معانى القرآن ١/ ٢٨.



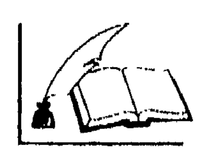
لغات العرب كلها حجة :

لقد رأينا أن النحاة القدامى ومنهم ابن جنى - يمنعون القياس على الشاذ من اللغات التى تخالف المطرد من كلام العرب، بيد أن ابن جنى يخرج علينا بموقف يخالف القول بالمنع، وتبعه فى ذلك نحاة متأخرون كابن مالك.

يرى ابن جنى أن لغات العرب جميعا حجة، والناطق على قياس لغة منها مصيب غير مخطئ. ولكنه لايضع هذه اللغات جميعًا فى مرتبة واحدة، فهى من حيث شيوعها وقوتها فى القياس تختلف درجة أو مرتبة، وإليك حديثه عنها، يقول : «اعلم أن سَعَة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به ويُخْلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها، لكن غاية مالك فى ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أُنْسًا بها فأما رد إحداهما بالأخرى فلا، هذا حكم اللغتين إذ كانتا فى الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين»[٥٢].

وعلى قول ابن جنى يجوز القياس على أيهما فيرفع المتكلم أو ينصب، لأنهما فى مرتبة واحدة. أما حين تختلف اللغات فى الاستعمال أو فى القياس فلها مرتبة أخرى، يقول : فأما أن تقل إحداهما جدًا، وتكثر الأخرى جداً، فإنك تأخذ بأوسعها رواةً وأقواها قياسًا، ألا تراك لاتقول : مررت بَك ولا المال لَك، قياسًا على قول قُضاعة المال لَه ومررت بَه، ولاتقول : اكرمتكش ولا أكرمتكس على لغة من قال مررت بكش وعجبت منكس، ثم يقول : «وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها، إلا أن إنسانًا لو استعملها لم يكن مخطئًا لكلام العرب، لكنه كان يكون مخطئًا لأجود اللغتين، فأما إن احتاج إلى ذلك فى شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعى عليه، وكذلك إن قال : يقول على قياس من لغته كذا كذا، ويقول على مذهب من قال كذا كذا، وكيف

(٥٢) ابن جنى : الخصائص ٢/ ١٠.



تصرفت الحال **فالناطق على قياس لغة من لغات العـرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه»**(٥٣).

ومقتضى كلامـه أن المتكلم بهذه اللغات جميعها غـير مخطئ إذا كان الأمر اختـياراً بين صـواب وخطإ، ولكنه سيكون مـخطئًا إذا كـان الاختـيار بين جـيد وأجود، والمعيار عنده فى الحالين الكثرة أو القلة فى الاسـتعمال والقوة أو الضعف فى القيـاس. وعلى أية حال ـ والنحو موضـوعه الصحيح والخـاطئ ـ فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ. وهذا كلام يناقض ماسبق أن قرره فى المطرد والشـاذ، فإنه منع القياس على لغـات حكاها الرواة عن العرب أو نسبت إلى من تُرْتَضى عربيته، مثل تتميم مفعول من الواوى وهو مروى عن تميم، ومثل استعمال ودع، وهو منسوب إلى أبى الأسـود، واستعمال مبقل فى قول أبى دواد، ولو أبيح القـيـاس على مـا روى من لغـات العـرب لاضطربت القـواعـد والأقيـسة. فـقد نقل عن تميم نصب خـبر ليت ولعل وكـأن وإنَّ. ونقل عن بنى الحارث بن كعب لزوم المثنى الألف رفعا ونصبًا وجرا، وقد نقل عن ربيعة الوقوف بالسكون على الأسماء فى حالة النصب، ونسب إلى بنى عدى أنهم ينصبون جمع المؤنث بالفتـحة، وروى رفع اسم كان وخبرها ونسب إلى بنـى عبس، وبنى أسد وبنى قـيس، وحكى اللحـيانى أن بنى صـباح من ضـبـة يجزمـون بلن. وحكى الكوفيون وأبو عبيدة أن بعض العرب يجزم بأنْ. وحكى أبو جعفر النحاس أن من العرب من يجـرى الاسم المعتل مـجرى الصحـيح فيقـول : هن الجوارىُ ورأيت الجوارىَ ومـررت بالجوارىِ، ونقل عن بعض العـرب أنهم يجرون بمتى وبعـضهم يجر بلعل(٥٤) . . وغير ذلك كثير مما يتصل بالإعراب فكيف بغيره !

وقد غاب عن النحاة ـ الذين احـتجوا بهذه اللغات وأجازوا القـياس عليها ـ أن لكل لغة منها نظامًا خاصًا فى أصواتهـا وصرفها ونحوها يختلف عن الفصحى المشـتركـة وعن غيـرها من اللغات، ولن يـكون النحو الذى يصف هذه الأنظمـة جميعًا، ويقعد لها نـحوًا على أية حال، وكان ينبغى أن تجمع وتدرس هذه اللغات

---

(٥٣) السابق : ٢/ ١٢.

(٥٤) انظر : : الأنبارى : لمع الأدلة ص ٨٢، ٨٣. وأبو جعـفر النحاس شرح أبيات سـيبويه ص ٣٧، ٤١، ٤٣، ٦٥.



لهجة لهجة بحيث يكون لكل لهجة منها نحو يصفها، ويقعد لها، ومعجم لألفاظها ومعانيها. وكان ينبغي - والفصحى لهجة من هذه اللهجات - أن توصف خصائصها بمعزل عن اللهجات الأخرى. وستتضح جوانب هذه القضية حين نستبين موقف علم اللغة الحديث منها.

(٣) التأويل

وجد النحاة أنفسهم أمام نصوص استعملها العرب الفصحاء، ونقلها الأئمة الثقات، ومع ذلك عدوها من الشاذ الذى لايقاس عليه، ولم تسعفهم الضرورة غالبًا فى قبولها، فخطأها بعضهم، وردها بعضهم إلى القاعدة أو القياس بتقديرات صناعية. وهذا ما يعرف بالتخريج أو التأويل، ومن أمثلته :

* اشتهر فى خبر إنَّ وأخواتها الرفع، ولكن نقل جماعة من الرواة النصب، وعده بعضهم شاذًا كالأنبارى. ومن شواهد النصب قول العجاج :

يا ليت أيام الصبا رواجعا (٥٥)

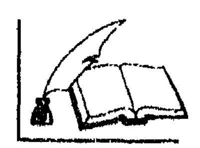
ولم يكن أمام النحاة والرواية صحيحة إلا أن يؤولوا، ويقدروا خبر ليت محذوفًا ورواجع حال من ضميره. قال سيبويه فى ذلك : فهذا كقوله : ألا ماءً باردًا، كأنه قال ألا ماء لنا باردًا، وكأنه قال : ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال : «يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجع»(٥٦).

* وكان عيسى بن عمر يقول : أساء النابغة فى قوله .

فَبِتُّ كأنى ساورتنى ضئيلةٌ　　　من الرُّقْشِ فى أنيابها السُّم ناقعُ

والوجه أن يقول : ناقعًا ، ليكون حالاً، إذ جاء نكرة بعد معرفة، وقد خرجه سيبويه على أن «ناقع» هو الخبر، و«فى أنيابها» ظرف لغو يقول : هذا باب ما ينتصب فيه الخبر، لأنه معروف، يرتفع على الابتداء، قدمته أو أخرته، وذلك

(٥٥) الأنبارى　لمع الأدلة ص ٨٢.
(٥٦) سيبويه　الكتاب ٢/ ١٤٢



قولك : فيـها عبد الله قائم، وعبـد الله فيها قائمًا» ثم يقـول . وإن شئت ألغيت (فيها) فقلت : فيها عبد الله قائم، ثم يستشهد على تخريجه ببيت النابغة(٥٧).

* وكان عبد الله بن إسحق كثير الطعن فى شعر الفرزدق، ويروى أنه مر به فأنشده قصيدة حتى انتهى إلى قوله :

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يَدَع   من المال إلا مُسْحتًا أو مجلف

فقال له : علام رفعت «أو مجلف» ؟ قال : على ما يسوءك(٥٨).

وقد تبارى النحاة في تخريج هذا البيت فأكـثروا وأغربوا، يقول : ابن قتيبة : أتعب أهل الإعـراب فى طلب الحـيلة فقـالوا وأكـثروا، ولم يـأتوا فيـه بشىء يرتضى، ومن ذا يخـفى عليه من أهل النظر أن كل مـا أتوا به احتـيال وتمويه(٥٩) وهذه بعضها.

جعل بعضهم هذه الرواية من قبـيل العطف على المعنى، فقوله : أو مجلف عطف على معنى لم يـدع إلا مسحتًـا، فإن معناه : لم يبق إلا مـسحتٌ، أو بقى مسـحت، وقـيل أيضًا : أو هو مـجلف . . . . إلخ، هذا وقد روى البـيت برفع مسحت ومجلف، وفى هذه الرواية أيضًا تخريجات كثيرة(٦٠).

* وفى شرح الأشمونى للألفـية جاء فى جموع التكسير أن صـيغة (فواعل) شاذة فـى جمع (فاعـل) الذى هو صفـة لمذكر عاقـل، كفارس وفـوارس وهالك وهوالك. «ثم قال : وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القيـاس، فيقـدر على قولهم : هالك فى الهوالـك : فى الطوائف الهوالك فـيكون جمع (فـاعلة) لاجمع (فـاعل) قـيل : وهو ممكن إن لم يقولوا : رجـال هَوالك»(٦١).

وفى هذا التخريج يقـول عباس حسن : «فالصيغـة الممنوعة عندهم جائزة، ولكن بشرط التأويل أو التقدير».

---

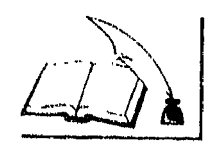
(٥٧) السابق : ٢/ ٨٨، ٨٩.

(٥٨) البغدادى : خزانة الأدب، ٥/ ١٤٥.

(٥٩) ابن قتيبة : الشعر والشعراء ١/ ٩٥.

(٦٠) ابن جنى : المحتسب ٢/ ٣٦٥. والبغدادى : خزانة الأدب ، ٥/ ١٤٥.

(٦١) الأشمونى : شرح الألفية ص ٦٩٣.



ويقول فى أمثال هذا التقدير وفى احتيال النحاة له : «وإذا كان القياس عليها غير جائز ففيم التأويل ؟ التصحيح كلام العرب أم كلامنا ؟ فإن كان لتصحيح كلام العرب فلم لانقيس عليه بعد أن صار بالتأويل صحيحًا مضمرين فى أنفسنا تأويل كلامنا أيضا، لنستبيح ما لاتبيحه القواعد إلا بالنية القلبية، تلك النية التى لايمتد أثرها إلى ظاهر الكلمة وصيغتها ولا إلى جملتها ولاتدخل على أحدهما تغييرا ملحوظًا ؟»(٦٢)

ومن الشائع ـ لاسيما فى كتب الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية ـ أن يحتج النحوى فى المسألة بأكثر من توجيه، فقد يعتد الاستعمال ضرورة أو لغة لقوم وقد يؤوله . . . إلخ. بيد أن بعضهم كأبى حيان يرى أن التأويل لايسوغ إذا كانت الجادة (المجتهدون) على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان **لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل**، ومن ثم كان مردودًا تأويل أبى على (ليس الطيبُ إلا المسكُ) على أن فيها ضمير الشأن، لأن أبا عمرو نقل أن ذلك **لغة تميم**»(٦٣).

وهذا يعنى أن انتساب الاستعمال إلى لهجة معينة كاف فى توجيهه، وهذا منزع صحيح ولاشك، وإن لم يجر عليه أكثر النحاة.

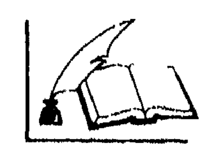
(٤) تخطئة العرب

اشتهر أن العرب يخطئون فى المعانى لافى الألفاظ، ويراد بالألفاظ ـ وهى موضوع بحثنا ـ بناء الكلمات وتركيبها وتأليفها فى الكلام، وذلك أن العربية مرن عليها لسانهم، وطُبعوا عليها فلايحيدون عن الصواب فيها، بل إن ألسنتهم لاتطاوعهم على الخطإ أو اللحن وإن تعمدوه.

بيد أن النحاة نقدوا بعض الشعراء، وقضوا على لغتهم بالضعف، وصرح بعضهم بخطئهم ولحنهم كسيبويه والمازنى والفراء . وغيرهم من متقدمى النحاة.

(٦٢) عباس حسن اللغة والنحو ص ١٧٩، ١٤٣

(٦٣) السيوطى : الاقتراح ص ٧٥



الخطأ فى بنية الكلمة :

يقول سيبويه فيمن جمع مصيبة على مصائب : فأما قولهم : مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم **توهموا** أن مصيبة (فعيلة) وإنما هى (مُفْعِلة) والوجه أن يقولوا مصاوب(٦٤).

وقد خطأ المازنى نافعًا فى قراءته (معايش) من قوله تعالى : **﴿وجعلنا لكم فيها معايش﴾** بالهمزة. وفسر الفراء همز العرب لمعايش وشبهه : "**يتوهمون** أنه فعيلة لشبهها بوزنها فى اللفظ وعدة الحروف»(٦٥).

الخطأ فى التركيب :

يقول سيبويه : واعلم أن أناسًا من العرب **يغلطون** فيقولون . إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء **فَيُرَى** أنه قال . هم، كما قال :

بدا لى أنى لستَ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا

ثم يقول فى تخريج البيت : فإنما جَرُّوا هذا (سابقٍ) لأن الأول (مدرك) قد يدخله الباء (لستَ بمدركٍ) فجاءوا بالثانى **وكأنهم أثبتوا** فى الأول الباء(٦٦).

وهذا أبو عمرو بن العلاء ـ فيما يرويه سيبويه عن يونس ـ يلحن ابن مروان السدى فى قراءته (أطهر) بالنصب فى قوله تعالى : **﴿هؤلاء بناتى هن أطهرُ لكم﴾**.

ويقول : احتبى ابن مروان فى ذه اللحن «أى اشتمل بالخطإ»(٦٧).

مفهوم الغلط عند سيبويه :

اختلف النحاة فيما يعنيه سيبويه بالغلط فى غير موضع من كتابه، فابن مالك يرى أنه يريد به الخطأ، ويقول فى تغليطه زهيرًا فى قوله :

(٦٤) سيبويه : الكتاب ٤/ ٣٥٦.

(٦٥) المازنى : المنصف ١/ ٣٠٧، ٣١١. والفراء معانى القرآن ١/ ٣٧٣، ٣٧٤

(٦٦) سيبويه : الكتاب ١/ ١٥٥، ٣/ ١٠١

(٦٧) السابق : ٢/ ٣٩٦، ٣٩٧.



ولاسابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا

«وهذا غير مرضى منه ـ رحمه الله ـ فإن المطبوع على العربية كزهير قائل البيت لو جار غلطه فى هذا لم يوثق بشىء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب فى كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنهم بتغير الطباع» ويستدرك عليه بأنه قبل نوادر من هذا القبيل مثل (هذا جحرُ ضَبٍّ خربٍ)(٦٨).

وابن هشام يرى أنه يريد به التوهم، وذلك ظاهر من كلامه : توهموا أن . . . فيُرَى أنه قال . . وكأنهم أثبتوا . . إلخ(٦٩).

هل يخطئ العربى ؟

تجرى العربية ـ كغيرها من اللغات ـ على قوانين ومقاييس يعد الانحراف عنها خطأ ولحنا فيها، والمشهور أن العربى لايخطئ، لأن العربية سليقة له، مرن عليها وطبع فلايحيد عنها، إلا إذا كان بينه وبين العجمة سبب من خلطة أو جوار، أو أَسَنَّ واختلط عقله. وقد نقل عن سيبويه أنه قال ليحيى فى قصة لقائه بالكسائى : «مُرْهُم أن ينطقوا بذلك فإن ألسنتهم لا تطاوعهم عليه»(٧٠).

ومما قيل فى أسباب الخطإ أن الأصمعى كان لايرضى عن بعض ما جاء فى شعر عدى بن زيد، لأنه كان يكتب فى ديوان كسرى، وكانت نشأته بالحيرة المتاخمة لبلاد فارس، وكان لايعتد بلغة الكميت ويقول عنه : هذا جَرْمُقانى من أهل الموصل ولا آخذ بلغته(٧١).

وهذا هو الشنتمرى يقول فى قول الفرزدق

هما نفثا فى فِىَّ من فَمَوَيْهما

جمع فى (فمويهما) بين الواو والميم التى هى بدل منها فى (فم) . . وقد غلط الفرزدق فى هذا، وجعل من قوله «إذ أَسَنَّ واختلط عقله»(٧٢).

---

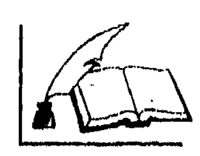
(٦٨) ابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ٥٢.

(٦٩) ابن هشام : المغنى ٤٧٨.

(٧٠) ابن خلكان : وفيات الأعيان ٣/ ١٣٤. وابن هشام : المغنى ٨٨، ٨٩.

(٧١) المرزبانى الموشح ص ٩١

(٧٢) الشمنترى تحصيل عين الذهب. انظر سيبويه الكتاب (بولاق) ٢/ ٨٣ والبغدادى خزانة الأدب ٤/ ٤٦١



تفسير الخطإ في كلام العربي :

إذا نحينا جانبا ما عرفنا غلطه بسبب خلطة الأعاجم أو اختلاط العقل أو زلق اللسان . . إلخ . بقى أن نفسر أغلاطه فى غير فى هذه الأحوال .

يقول الشيخ النجار فى تفسير ما تناثر فى كتب النحاة من نسبة الخطإ إلى العربى :

وليس من الخطإ ما جاء عن العرب شاذًا عن القياس، فهو مقبول عنهم. . . وما قيل إنه غلط ما هو بالغلط إذا صدر عن العرب أهل اللسان وذوى الفصاحة(٧٣).

ويبين السيرافى كيف نفسر هذه الأقوال : «وحكمه أن يعرف أصله ويُبين وجه الصواب فيه، ومن أين وقع التشبيه الذى جاء من أجله الغلط»(٧٤).

والبغدادى فى (خزانة الأدب) يوجِز احتجاجات النحاة على سيبويه وغيره فى تخطئة العرب بقوله : «إن بيت زهير لم يقل أحد إنه من قبيل اللحن، وكيف يسوغ تلحين أهل اللسان لاسيما زهير؟»(٧٥).

تبين لنا مما سبق أن أغلب النحاة يفسر الخطأ بالتوهم، والربط بين التوهم والخطإ ليس بلازم، لأن من معانى التوهم التمثيل والتخييل والتشبيه والمشاكلة، وهذه المعانى مما قصده النحاة فيما نسب إليهم من أقوال.

وأغلب النحاة على أن التوهم من نتائج السليقة والطبع لا التكلف والصنعة، يقول أبو عبيدة : وإنما يجوز هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه، لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم»(٧٦).

ويقول ابن جنى عن الأعرابى الذى يتكلم بالسليقة ولايعرف قواعد التصريف ـ لأنه وإن لم يعلم حقيقة تصريفه بالصنعة فإنه يجده بالقوة، ثم يقول :

---

(٧٣) محمد على النجار : الأخطاء اللغوية ص ١٩، ٩.

(٧٤) ابن سيده : ١٤/ ٢١.

(٧٥) البغدادى : خزانة الأدب ٩/ ١٠١.

(٧٦) المازنى : المنصف ١/ ٣١١.



«إلا أنه وإن لم يحسن شيئا من هذه الأصناف صنعة ولا علمًا فإنه يجدها طبعًا ووهمًا»

وعلى أية حال فالنحاة يكادون يتفقون على أن التوهم يقع من العربى السليقى وفى فصيح الكلام، وأنه قائم على مشاكلة كلام لكلام آخر، وأن ذلك ـ وإن جاء مخالفا للقياس ـ له فائدة. وقد تبارى النحاة فى الاعتذار عن هذا الوهم وفى الاحتيال له وبيان وجه الفائدة منه، ومما قيل فى ذلك.

قد يكون التوهم للرغبة فى إفادة المعنى ونفى اللبس، قال ابن جنى فى توهم أصالة الحرف الزائد فى تمدرع وتمسكن : والوجه فيه (تَسكَّن وتَدَرَّع) فتحملوا ما فيه تبقية الزائد مع الأصل فى حال الاشتقاق، كل ذلك توفية للمعنى وحراسة له ودلالة عليه، ألا تراهم إذ قالوا : تَدَرَّع وتَسَكَّن، وإن كان أقوى اللغتين عند أصحابنا فقد عرضوا أنفسهم لئلا يعرف غرضهم : أمن الدرع والسكون أم من المِدْرعة والمَسْكَنة ؟»[78].

وقد يكون للتنبيه على الأصل كما فى قولهم : استحوذ، يقول الشيخ النجار : «وتفسير هذا أن التصحيح فى مثله هو الأصل، والإعلال تهذيب جاء فى اللغة، وقد بقيت بعض الكلمات على أصلها لكثرة دورانها على الألسنة فى دور التهذيب واستحسان الألسنة لها»[79].

وقد يكون ما حمله بعض النحاة على التوهم لهجة من اللهجات، فمما خرجوه على توهم حذف الحرف الزائد من فعله نحو قول حميد :

مُوَشَّحَةُ الأقراب : أما سراتُها فَمُلْسٌ وأما جلدها فَذَهِيب

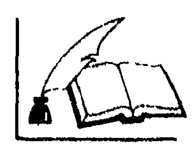
أراد مُذْهَب، فتوهم ذَهَبَه، وحكى قولهم منبوت، وتوهموا نَبَتَه، وهذه لغة فى بنى عامر.

---

(٧٧) السابق ص ٣١١.

(٧٨) ابن جنى الخصائص ١/ ٢٢٧، ٢٢٨

(٧٩) محمد على النجار الأخطاء اللغوية ص ١٩، ٢



القياس على الخطإ أو التوهم

المتقدمون من النحاة لايجيزون القياس عليه، يقول السيرافي ومثل هذا من الشواذ والغلط لايعترض به على الشائع المطرد ولايحمل غيره عليه

ويقول ابن جني «ولهذا الغلط نظائر في كلامهم، فإذا جاءك فاعرفه لتسلمه كما سمعته ولاتقس عليه»(٨١).

وتفسير موقف المتقدمين عماده الحرص على اطراد القاعدة واستقامة الاستعمال، يقول الفراء : «واعلم أن كثيرا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته رخصت لك أن تقول : رأيت رجلان، ولقلت : أردت عن تقول (أن تقول) . . . .»(٨٢).

وينحو بعض المتأخرين كابن مالك وابن برى إلى قبول ما جاء من نادر اللغات، ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة تأتى فى القرآن الكريم ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة، فيعول عليها فى الجواز ومخالفة الأئمة، وربما رجح ذلك بأبيات مشهورة»(٨٣).

ومن ذلك :

أن النحاة أجمعوا - كما يقول الأنبارى على منع تقدم الحال على صاحبه الجار والمجرور بيد أن ابن مالك لايمنعه، يقول :

وسبق حال ما بحرفٍ جُرَّ قد　　　أبوا ولا أمنعه فقد ورد

واستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿وما أرسلناك إلا كافةً للناس﴾ وبأبيات منها :

لئن كان برد الماء هيمان صاديًا　　　إلىَّ حبيبًا إنها لحبيب(٨٤)

---

(٨٠) ابن منظور : لسان العرب (ذهب) وكتاب فى أصول اللغة ٣/ ٣٣٤

(٨١) ابن جنى : ٣/٣٧٦. وانظر بالتفصيل باب فى أغلاط العرب ٣/ ٢٧٣ - ٩ ٣

(٨٢) محمد على النجار : ص ٢٨.

(٨٣) حمزة فتح الله : المواهب الفتحية ١/ ٤٣

(٨٤) ابن مالك : شرح التسهيل ٢/ ٢٣٦، ٢٣٨، والأشمونى شرح الألفية ص ٢٤٩



(٥) اختلاف الروايات

يدور معظم الخلاف بين النحاة فى غير المطرد من كلام العرب حول الروايات، وفى ذلك يقول ابن ولاد فى الرد على المبرد : إن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لغتها، ترويه على مذاهبها مما يوافق لغة الشاعر ويخالفها، ولذا كثرت الروايات فى البيت الواحد. ألا ترى أن سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتى. وإنما ذلك على حسب ما غيرته الرواة بلغاتها، لأن لغة الراوى من العرب شاهد، كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين، فمن ذلك ما أنشده سيبويه :

بدا لى أنى لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيًا

ورواه أيضا . «ولا سابقًا، فى موضع آخر . . . وهذا كثير جدًا» [٨٥].

وإذا تفحصنا مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وجدنا الكوفيين يستدلون على أقوالهم بشواهد ينقضها - فى أغلب الأحوال - البصريون برواية أخرى، فكأن الكوفيين لهم رواية والبصريين لهم رواية. ومن ذلك :

أن الكوفيين استدلوا بقول الشاعر :

أتهجُر سلمى بالفراق حبيبَها وما كان نفسًا بالفراق تطيب

على جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلًا متصرفًا، ولكن البصريين يردون هذه الرواية ويقولون : الرواية الصحيحة :

وما كان نفسى بالفراق تطيب

وذلك لاحجة فيه[٨٦].

ويقول ابن جنى فى رواية الكوفيين السابقة : ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس . . . . فتقابله برواية الزجاجى، وإسماعيل بن نصر، وأبى إسحق أيضًا :

---

(٨٥) البغدادى خزانة الأدب ٤/ ١٣٥، ١٣٦ وانظر فى الدفاع عن اختلاف الروايات فى الكتاب ١/ ١٧

(٨٦) الأنبارى الإنصاف فى مسائل الخلاف



وما كان نفسى بالفراق تطيب

فرواية برواية والقياس من بعد حاكم[87].

وبين البصريين خلاف أيضًا فى الروايات، فقد اعترض المبرد على قول امرئ القيس، وهو من شواهد (الكتاب) :

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ إثمـا مـن الله ولا واغـلِ

وقال : الرواية : «فاليوم فأشربُ، بل إن على بن حمزة يذكر أن رواية المبرد هى : فاليوم أُسْقَى[88]. وقد رد على المبرد ابن جنى قائلاً : وأما اعتراض أبى العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لاعلى صاحب الكتاب، لأنه حكاه كما سمعه، ولا يمكن فى الوزن أيضًا غيره، وقول أبى العباس : إنما الرواية: فاليوم فأشرب، فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيته عنهم، وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السَّرف فقد سقطت كُلْفَة القول معه»[89].

وانظر أيضًا فى اختلاف الروايات المسألة (٨١) من (الإنصاف) فقد استدل فيها الكوفيون ـ على مجىء (كما) بمعنى (كيما) ـ بخمسة أبيات رواها البصريون برواية أخرى تنقض احتجاج الكوفيين[90].

(٦) اختلاف النحاة فى الاحتجاج بالقليل

اختلف النحاة فى الاحتجاج ببعض الاستعمالات، فالبصريون يقيسون على الكثير الغالب، ولايعتدون بالقليل أو النادر ولايقيسون عليه، بل لم يجدوا حرجًا فى تخطئة ما خالف أقيستهم أو فى التأويل إذا وجدوا إليه سبيلاً، فإن لم يجدوا قالوا ضرورة، أو قبلوه وحده ولم يقيسوا عليه، يقول سيبويه فى (شُكور) مصدرًا لشكَر : «فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب، ولايقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه»[91].

---

(٨٧) ابن جنى : الخصائص ٢/ ٣٨٤.

(٨٨) على بن حمزة : التنبيهات ص ١١٦.

(٨٩) ابن جنى : المحتسب ١/ ١١٠.

(٩٠) الأنبارى الإنصاف ص ٣٤٤، ٣٤٥.

(٩١) سيبويه : الكتاب ٢/ ٢١٥، ٢١٦.



أما الكوفيون فهم أهل رواية، قال أبو الطيب «الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بيّنٌ فى دواوينهم»(٩٢). وقد أنكروا على البصريين إهدار ما سموه قليلًا أو نادرًا أو شاذًا من كلام العرب ولو كان بيتًا واحدًا، وإن خالف الشائع والأفشى فى كلام العرب، وبناء على ذلك جَوَّزوا أن تبنى قاعدة نحوية بالقياس على المثال الواحد.

وقد اشتد البصريون فى إنكار مذهبهم، ونعوا عليهم أنهم أخذوا اللغة عن أهل السواد أى الحضر، يقول الرياشى البصرى : نحن نأخذ اللغة عن حَرَشَة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد أصحاب الكواميخ (نوع من الإدام) وأكلة الشواريز (لبن ثخين)(٩٣). وقالوا فى زعيمهم الكسائى : إنه كان يسمع الشاذ الذى لايجوز من الخطإ واللحن، وشعر غير أهل الفصاحة، والضرورات فيجعل ذلك أصلًا، ويقيس عليه حتى أفسد النحو»(٩٤).

ومن أمثلة ذلك أن البصريين يعدون نصب الفعل المضارع بأن مضمرة فى نحو قولهم : «تسمعَ بالمعيدى خير من أن تراه» شاذًا، وأما الكوفيون فيجوزون النصب قياسًا، ويستشهدون له بقول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى

يقول الأنبارى : فالرواية عندنا على الرفع، وهى الرواية الصحيحة، ومن الطريف أن ثعلب ـ وهو من زعماء الكوفيين يقول : «ويروى : أحضرُ، وهو القياس»(٩٥).

وقد بلغ التسمح بالكوفيين الغاية حين استشهدوا بشطر بيت هو . . . .

. . . ولكننى من حبها لعميد

على جواز دخول اللام فى خبر لكن، ويقول ابن هشام فيه : «ولايعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير»(٩٦).

---

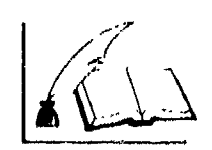
(٩٢) انظر : أبو الطيب اللغوى . مراتب النحويين ص ١١٩

(٩٣) السيرافى : أخبار النحويين البصريين ص ٦٨.

(٩٤) ياقوت الحموى : ترجمة الكسائى.

(٩٥) ثعلب مجالس ثعلب ١/ ٣١٧، الأنبارى : الإنصاف ص ٣٢٧، ٣٢٩

(٩٦) البغدادى خزانة الأدب ١/ ٣٦١



ويقول الأنبارى عنه: «وهو شاذ لايؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا لايعرف له نظير فى كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياسًا مطردًا لكان ينبغى أن يكثر فى كلامهم وأشعارهم كما جاء فى خبر إنَّ»(٩٧).

وبعض الباحثين المحدثين يرى «أن مذهب الكوفيين أقرب إلى الحق والواقع حين أجاز القياس على المثال الواحد المسموع، ولم يعتبر القلة والكثرة، وذلك أن القبائل العربية تتساوى فى صحة القول وسلامة اللغة»(٩٨)، وهذا صحيح لو أن الكوفيين كانوا يصنعون نحوًا للهجة واحدة من لهجات العرب، وعلى هذا كان اعتراض الأنبارى عليهم وجيهًا حين قال : «لو قدرنا أن هذه الأبيات التى ذكروها كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه لما كان فيها حجة ، وذلك لشذوذها وقلتها فى بابها، إذ لو طردنا القياس فى كل ما جاء شاذًا مخالفًا للأصول والقياس، وجعلناه أصلًا لكان ذلك يؤدى إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلًا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها وذلك لايجوز»(٩٩).

ولابن مالك ـ كما يقول السيوطى ـ طريقة فى النحو سلكها بين طريقى البصريين والكوفيين، فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التى خالفها الظاهر، وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولاتأويل بل يقول إنه شاذ أو ضرورة . . قال ابن هشام «وهذه الطريقة طريقة المحققين وهى أحسن الطريقتين»(١٠٠).

وقد اعترض عليه أبو حيان من حيث إنه نقل فى كتبه عن لخم وقضاعة وغيرهم، وقال : «ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن»(١٠١).

(٧) اختلاف النحاة في الاحتجاج بشعر لايعرف قائله

يقول الأنبارى فى احتجاج الكوفيين على جواز تأكيد النكرة بقول الشاعر :

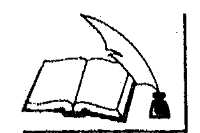
(٩٧) الأنبارى : الإنصاف ١٣١.

(٩٨) د. أحمد مختار عمر : البحث اللغوى عند العرب ص ١٣٨، ١٣٩.

(٩٩) الأنبارى : الإنصاف ص ٢٦٧، ٢٦٨.

(١٠٠) السيوطى : الاقتراح ص ٢٨٠.

(١٠١) السابق : ص ٥٧.



قد صرّت البكرة يومًا أجمعا

«هذا البيت مجهول لايعرف قائله فلايجوز الاحتجاج به»(١٠٢).

وقد استدل المتأخرون بقول الشاعر :

لاتلحنى إنى عَسِيتُ صائمًا

بوقوع المفرد منصوبًا بعد (عسى)، ويقول ابن هشام : طعن فى هذا البيت عبد الواحد الطرَّاح . . وقال : «هو بيت مجهول، ولم ينسبه الشراح إلى أحد فسقط الاحتجاج به»(١٠٣).

بيد أن من النحويين من يفصل ويرى جواز الاستشهاد به إذا أنشده ثقة فى العربية أو عُزِى إلى مشهور بالضبط والإتقان، وقالوا فى ذلك : «ولهذا كانت أبيات سيبويه أصلح الشواهد اعتمد عليها خلف من بعد سلف مع أن فيها أبياتًا جُهِل قائلوها وما عيب ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونظر فيه وفتش فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادعى أنه أتى بشعر منكر». وقال الجرمى : «نظرت فى كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا، فأما الألف فعرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها»(١٠٤).

وثقة النحاة بشواهد الكتاب جعلت النحاة يقبلونها مع تعدد رواياتها فى الكتاب نفسه أو فى غيره، يقول البغدادى : «ربما روى البيت الواحد من أبياته أو غيرها على أوجه مختلفة، ربما لايكون موضع الشاهد فى بعضها أو جميعها ولاضير فى ذلك، لأن العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر فيرويه على مقتضى لغته التى فطره الله عليها، وبسببه تكثر الروايات فى بعض الأبيات، فلايوجب ذلك قدحًا ولا غضًا منه»(١٠٥) .

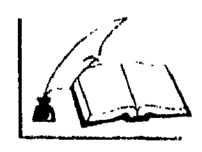
---

(١٠٢) الأنبارى : الإنصاف ص ٢٦٧.

(١٠٣) البغدادى : خزانة الأدب ٣١٧/٩، ٣١٨

(١٠٤) السابق . ١٦/١

(١٠٥) السابق . ١٧/١



(٨) اختلاف النقل عن العرب

قال المازنى : وبنو تميم ـ فيما زعم علماؤنا ـ لايتمون مفعولاً من الواوى فلا يقولون فى (مقول) (مقوول)، ولا فى مصوغ مصووغ البتة(١٠٦).

ويقول سيبويه : «ولانعلمهم أتموا فى الواوات، لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء، فكرهوا اجتماعهما مع الضمة»(١٠٧).

ويقول ابن جنى : وقد حكى غيره (يقصد المازنى) أنهم يقولون : ثوب مصوون، والأكثر مصون، وأنشدوا قول الراجز :

والمسكُ فى عنبره المدووف

والأشهر : مدوف، وقالوا : «رجل معوود، وفرس مقوود، وقول مقوول»(١٠٨) وفى اللسان والتاج : ومصوون على التمام تميمية، هى نادرة»(*).

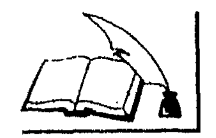
وعلى هذا فلدينا قولان : أحدهما بأن تميم لايتمون الواوى ـ كغيرهم من العرب ـ والثانى أنهم يتمون. وقد انبنى على هذا خلاف بين النحاة، فالبصريون أجمعون ـ كما يقول المبرد ـ لايجيزون الإتمام فى الواوى، ويرى أبو على أنه مخالف للقياس وغير مسموع. والكسائى ـ وهو زعيم الكوفيين ـ ينقل عنه الرضى: حكى الكسائى مصووغ وأجاز فيه كله أن يأتى على الأصل (أى الإتمام)(١٠٩).

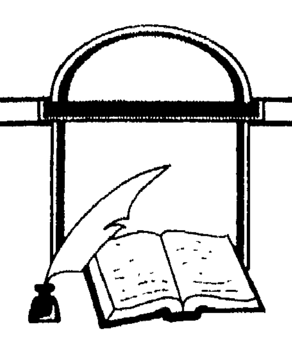
أما المبرد فيقول : ولست أراه ممتنعًا عند الضرورة إذ جاء فى الكلام مثله(١١٠).

وهكذا تختلف أحكام النحاة فى الجواز أو المنع لاختلافهم فى النقل عن العرب.

---

(١٠٦) المازنى : المنصف ١/ ٢٨٣.
(١٠٧) سيبويه : الكتاب ٤/ ٣٤٩.
(١٠٨) المازنى : المنصف ١/ ٢٨٥.
(١٠٩) الرضى الإستراباذى : شرح الشافية ٣/ ٢٤٩، ٢٥٠.
(١١٠) المبرد : المقتضب ١/ ٢٤٠، ٢٤١.
(*) لاخلاف بين النحاة فى أن بنى تميم يتمون مفعولاً من الياء فيقولون : مبيوع ومعيوب .. إلخ. وانظر فى هذا المنصف لابن جنى والكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد فى المواضع المشار إليها فى المتن.





الفصل الثانى

مصادر الاستشهاد

لقد تبين لنا أننا نتكلم العربية أو نكتب بها إذا حاكينا طرائق العرب اللغوية، وحملنا كلامنا على كلامهم، وإن لم يكن ما تكلمنا به أو كتبناه قد سمع منهم أو نقل عنهم. فما الكلام الذى نحكيه أو نحمل عليه ؟

يقول السيوطى هو : «ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وبعده إلى أن فسدت الألسنة».

ولنأخذ الآن الحديث عن هذه الأنواع بشىء من الإيجاز.

أولا : القرآن الكريم

هو مقصد البلغاء حين ينشدون الكلام الجميل فى أبهى صوره، والنحاة حين يتطلعون إلى العبارة الصحيحة فى أقوى أشكالها. ولاشك فى أنه ـ وهو أفصح الكلام وأبلغ البيان ـ أولى بالاحتجاج من غيره، قال الفراء : «والكتاب أعرب وأقوى فى الحجة من الشعر»[1]. وقال ابن خالويه : «وقد أجمع الناس جميعًا على أن الكلمة إذا وردت فى القرآن فهى أفصح مما فى غيره»[2]، وقال الرازى : «إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن أولى»[3].

---

(١) الفراء : معانى القرآن، ١/ ١٤.

(٢) السيوطى المزهر، ١/ ٢١٣

(٣) الرازى تفسير الرازى، ٣/ ١٩٣

ويرى (ولفنسون) أن لغة القرآن الكريم هى أقدم ما وصل إلينا من اللغة العربية المتداولة فى شمال الجزيرة عامة والحجاز خاصه، لأن صحفه كانت قد دونت قبل تدوين الشعر الجاهلى، وذلك يوجب علينا أن نبدأ ببحثها والنظر فيها[٤].

القرآن والقراءات :

يقول الزركشى : «القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحى المنزل على محمد (ﷺ) للبيان والإعجاز. والقراءات : اختلاف ألفاظ الوحى المذكور فى الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها»[٥].

وقال ابن الجزرى : علم القراءات : علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو ناقليه[٦]

وقال الغزالى «القرآن هو ما نقل إلينا بين دفتى المصحف تواترًا». «ومن ثم فما لم ينقل متواترًا ليس قرآنا قطعًا، كالذى اختص به مصحف أُبَىٍّ وابن مسعود مما نقل بطريق الآحاد»[٧].

أما القراءات فمنها ما هو متواتر، ومنها ما ليس كذلك، على ما سنراه عند الحديث عن القراءات الصحيحة والشاذة.

الأحرف السبعة :

عن ابن عباس رضى الله عنه أن الرسول (ﷺ) قال : «أقرأنى جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده، ويزيدنى حتى انتهى إلى سبعة أحرف»[٨]

---

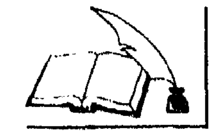
(٤) ولفنستون : تاريخ اللغات السامية ص ٢٠٦

(٥) السيوطى . الإتقان، ١/ ٢٧٣

(٦) ابن الجزرى : منجد المقرئين، ص ٦١

(٧) عبد الوهاب حمودة : القراءات واللهجات، ص ٤، ٦١

(٨) انظر فى هذا الحديث وفى غيره مما هو فى معناه الطبرى جامع البيان ١/ ٢١ - ٦٧ وهوامش الشيخ محمود شاكر



اختلف العلماء في معنى الحرف من حديث رسول الله (ﷺ) على أربعين قولا - كما يقول السيوطي - ولا يتسع المقام هنا لعرضها. لأنها متداخلة ومتضاربة إلى حد بعيد[9]

والقول الذي نختاره هو أن المراد بالأحرف السبعة سبع لغات من لغات العرب متفرقة في القرآن كله. قال أبو عبيد «اللغات متفرقة فيه . وبعض اللغات أسعد من بعض وأكثر نصيبًا»[10]

وثمة تضارب شديد في تسمية اللغات المقصودة بالأحرف السبعة، فمن الرواة من يقول إنه نزل بلغة قريش، وسعد بن بكر، وهذيل، وثقيف، وخزاعة، وأسد وضبة ومنهم من يقول - إنه نزل بلغة قريش وكنانة وأسد وهذيل وتميم وضبة وقيس ومنهم من يقول إنه نزل على سبع لغات منها خمس بلغة العَجُز من هوازن وسعد بن بكر وجشم بن بكر، ونصر بن معاوية وثقيف إلخ»[11]

بيد أننا لو تتبعنا اللهجات التي نزل بها القرآن وجدناها تزيد على سبع، لأن لغات العرب أكثر من سبعة، يقول الواسطي «في القرآن من اللغات خمسون لغة لغة قريش، وهذيل، وكنانة . إلخ»[12]

والقول المختار في عدة هذه القبائل قول ابن عطية «فأصل ذلك وقاعدته قريش، ثم بنو سعد بن بكر، لأن النبي قرشي، واسترضع في بني سعد ونشأ فيهم، ثم ترعرع وتمت تمائمه وهو مخالط في اللسان كنانة وهذيلًا وثقيفًا وخزاعة وأسدًا وضبة وألفافها لقربهم من مكة وتكرارهم عليها، ثم بعد هذه تميمًا وقيسًا ومن انضاف إليهم وسط جزيرة العرب» وهذا القول موافق - بعامة - للقبائل التي تعيش في الجزء الغربي من نجد وما يتصل به من السموح الشرقية لجبال الحجاز، يقول ابن عمرو «لا أقول قالت العرب إلا ما سمعت من عالية السافلة وسافلة العالية»

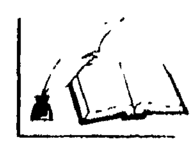
---

(9) السيوطي الاتقان ١/ ١٦٤

(10) السابق ١/ ١٦٩

(11) الطبري جامع البيان ١/ ٦٤ ، ٦٧ ، السيوطي الإتقان ١/ ١٦٤ ، ١٦٩ جفري مقدمتان في علوم القرآن، ص ٢١١

(12) السيوطي الاتقان ٢/ ١٢٢



ويقول ابن عطية فى اختيار هذه القبائل :

«وهذه الجملة هى التى انتهت إليها الفصاحة وسلمت لغاتها من الدخيل، وسبب سلامتها أنها فى وسط الجزيرة فى الحجاز ونجد وتهامة فلم تطرقها الأمم»(١٣).

الأحرف السبعة تيسير من الله :

نستخلص من الروايات المتعددة لحديث الرسول (ﷺ): «نزل القرآن على سبعة أحرف»، أن الحكمة من نزول القرآن على هذه الأحرف هو التيسير على المسلمين، ويبدو حرص النبى (ﷺ) واضحًا من الاستزادة من هذه الأحرف، وكان يقول : «أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتى لاتطيق ذلك».

«وكانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها .. فلو كُلِّفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لايستطاع»(١٤).

وبعض العلماء القدامى والمحدثين يرى أن المراد بالسبعة أحرف ليس حقيقة العدد بل المراد التيسير والتسهيل، ولفظ السبعة ـ كما يقول ابن الجزرى ـ «يطلق على إرادة الكثرة فى الآحاد، كما يطلق السبعون فى العشرات والسبعمائة فى المئين، ولايراد حقيقة العدد، بحيث لايزيد ولاينقص، بل المراد السعة والتيسير»(١٥).

وجوه الخلاف فى القراءات :

وهذا أيضًا مما تضاربت فيه آراء العلماء، وأقصدها وأدناها إلى البحث اللغوى ما ذكره ابن قتيبة، يقول :

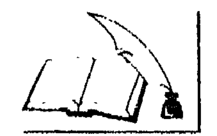
---

(١٣) جفرى : مقدمتان فى علوم القرآن : ص ٢٦٩.

(١٤) ابن الجزرى : النشر فى القراءات العشر ١/ ٢٢، ٢٥.

(١٥) ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن، ص ٣٦، ٤٠، وابن الجزرى : النشر ١/ ٢٥، د. إبراهيم أنيس . اللهجات العربية، ص ٥٥ ـ ٥٨.

(١٦) السابق : ص ٣٦ ـ ٣٨.



وقد تدبرت وجوه الاختلاف فى القراءات (وهو يقصد الصحيح منها والشاذ) فوجدتها سبعة أوجه(١٦) :

أولها : الاختلاف فى إعراب الكلمة أو فى حركة بنائهما، بما لايزيلها عن صورتها فى الكتاب، ولايغير معناها نحو قوله تعالى : **﴿هؤلاء بناتى هن أطهرُ لكم﴾**. و«**أطهرَ لكم**» يقول أبو حيان : قرأ الحسن وزيد بن على، وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدى «**أطهرَ**» بالنصب(١٧).

الثانى : أن يكون الخلاف فى إعراب الكلمة وحركات بنائها، بما يغير معناها ولايزيلها عن صورتها فى الكتاب، نحو قوله تعالى : **﴿ربَّنا باعِدْ بين أسفارنا﴾** و **﴿ربُّنا باعَدَ بين أسفارنا﴾**.

ويقول أبو حيان : قرأ ابن عباس وابن الحنفية وعمرو بن قائد «**ربُّنا**» رفعا . . . وقرأ أبو صالح وابن أبى ليلى ومحمد بن على، وسلام وأبو حيوة «**باعدَ**» بألف بين الباء والعين(١٨).

الثالث : أن يكون الاختلاف فى حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها، ولا يزيل صورتها نحو قوله تعالى : **﴿وانظر إلى العظام كيف نُنشِزها﴾**، و«**نَنْشُرها**» قال أبو حيان : «وقرأ بن عباس والحسن وأبو حيوة وأبان بن عاصم بفتح النون، والراء المهملة وهما من أنشر، ونشر، بمعنى أحيا»(١٩).

الرابع : أن يكون الاختلاف فى الكلمة بما يغير صورتها فى الكتاب، ولايغير معناها نحو قوله تعالى : **(إن كانت إلا صيحة﴾**، و«**زقية**» وبالثانية قرأ ابن مسعود كما يقول ابن خالويه(٢٠).

الخامس : أن يكون الاختلاف فى الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله تعالى : **﴿وطلع منضود﴾** فى موضع **﴿طلح منضود﴾** قرأ «**طلع**» بالعين على ابن أبى طالب، كما يقول ابن خالويه(٢١).

---

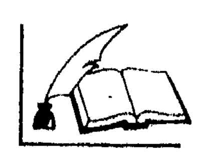
(١٧) أبو حيان : البحر المحيط، ٥/٢٤٧.

(١٨) السابق : ٦/ ٢٧٢، ٢٧٣.

(١٩) ابن خالويه : مختصر شواذ القراءات ص ١٦، والبحر المحيط ٢/ ٢٩٣

(٢٠) ابن خالويه : مختصر شواذ القراءات، ص ١٢٤.

(٢١) السابق : ص ١٥١.



السادس : أن يكون الاختلاف فى الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله تعالى : ﴿**وجاءت سكرة الموت بالحق**﴾، وفى موضع آخر ﴿**وجاءت سكرة الحق بالموت**﴾، ونسب الثانية إلى أبى بكر الصديق رضى الله عنه وأبىّ رحمه الله[٢٢].

السابع : أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان نحو قوله تعالى : ﴿**وما عملت أيديهم**﴾ و ﴿**وما عملته أيديهم**﴾. يقول أبو حيان : «قرأ الجمهور ﴿**وما عملته**﴾ بالضمير ... وقرأ طلحة وعيسى وحمزة والكسائى وأبو بكر بغير ضمير»[٢٣].

القراءات واللهجات :

القراءات القرآنية هى المرآة الصادقة التى تعكس الواقع اللغوى الذى كان سائدًا فى شبه الجزيرة العربية، وهى أصل المصادر التى يمكن الرجوع إليها فى تسجيل هذا الواقع. وقد كان منهج القراء فى التحرى والتدقيق ظاهرًا نافعًا لكل دارس للقراءات وعلاقتها باللهجات.

وهذه بضعة أمثلة تكشف عن اهتمام النحاة والقراء بنسبة القراءات القرآنية إلى لهجات محددة، وبالظواهر القرائية واللهجات على سواء.

الفتح والإمالة :

أجمع علماء العربية ـ كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس ـ على نسبة الفتح لأهل الحجاز ونسبة الإمالة إلى أهل نجد يقول : ويمكن بصفة عامة أن ننسب الفتح إلى جميع القبائل التى كانت مساكنها غربى الجزيرة بما فى ذلك قبائل الحجاز كقريش والأنصار وثقيف وهوازن وسعد بن بكر، وكنانة، وأن ننسب الإمالة إلى جميع القبائل الذين عاشوا فى وسط الجزيرة وشرقيها، وأشهرها تميم وأسد وطيئ وبكر بن وائل وعبد القيس وتغلب .. ثم يقول : وأشهر من رويت عنهم الإمالة من القراء حمزة والكسائى وخلف[٢٤].

---

(٢٢) السابق : ص ١٤٤.

(٢٣) أبو حيان البحر المحيط، ٧/ ٣٣٥

(٢٤) د. إبراهيم أنيس في اللهجات العربية ص ٦١،٦



والإمالة عند القـدماء : نطق الفتحـة قريبة من الكسرة، وبالألف قـريبة من الياء.

ومع شيوع الفـتح بين الحجازيين فقد نسب إلى بعـضهم الإمالة، وفي ذلك يقول الأخفش الأوسط : وناس من العرب يميـلون ماكان من هذا النحو أى قوله تعالى : ﴿فزادهم الله مرضًا﴾، ويقولون : ﴿ولمن خِاف مقام ربه﴾ و ﴿فانكحوا ما طِاب لكم من النساء﴾ و ﴿قد خِاب﴾. فإنما يفعلون هذا فيـما كان أوله (فَعَلْتُ) مكسورًا، لأنهم ينحون الكسرة كما ينحون الياء (يقصد يميلون بالفتحة إلى الكسرة كما يميلون بالألف إلى الياء)[٢٥].

وعدم التجانس فى توزيع ظاهرة الإمـالة قد تنبه إليه سيبويه، فـهو يتحدث عنها وعن العـرب الذين يميلون، ولكنه يلاحـظ أن الإمـالة ـ وكـانت شـائعة فى نجد ـ مـوجودة أيضا بين القـبائل الحجازية، بل إن القـبائل التى شُهـرت بالإمالة تختلف فيـما بينها فتـفتح فى مواضع تميل فيـها قبائل أخرى، وتَـميل فى مواضع تفتح فيهـا قبائل أخرى، وقد أنهى سيـبويه العظيم ملاحظته القيـمة بقوله : «فإذا رأيت عربيا كذلك فلا تَرَيَنَّه خَلَّط فى لغته، ولكن هذا من أمرهم»[٢٦].

وقد تنبه النحاة إلى بعـض أسـباب هذا الاخـتلاط اللهجى، فقال ابن فارس ـ بعد أن عدد وجوه الخلاف بين لغات العرب ـ : «وهى وإن كانت لقوم دون قوم فإنها لما انتشرت تعاورها كل» ويقول ابن مالك : «والحجازى قد يتكلم بغير لغته، وغيره قد يتكلم بلغته»[٢٧].

والقراء ينقلون عن زيد بن ثابت قوله : «نزل القرآن بالـتفخيم (الفتح)... ولولا أن الرسـول (ﷺ) قد كـان يميل فـى بعض الأوقات إذا قـرأ (لم يكن) لم تستـعمل الإمـالةَ فى القرآن جـماعةٌ هم الأئمـة، ولم تُكْتب المصاحف بـالياء فى ﴿والضحى والليـل إذا سجى﴾ ولكن التفخـيم أعلى وأشهر فى فصـحاء العرب، وهو الأصل والإمالة داخلة فيه»[٢٨].

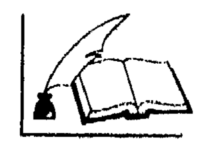
---

(٢٥) الأخفش : معانى القرآن ١/ ٣٩، ٤

(٢٦) سيبويه : الكتاب ٤/ ١٢٥.

(٢٧) ابن فارس . الصاحبى ص ٣٠، ٣١. وابن مالك شرح التسهيل ١/ ٣٨٤

(٢٨) مقدمة كتاب المبانى · ص ٢٢٧، ٢٢٨ انظر جفرى مقدمتان فى علوم القرآن



وقال أبو عمرو فى (المقنع) «اعلم أن المصاحف اتفقت على رسم ما كان من ذوات الياء من الأسماء والأفعال بالياء على مراد الإمالة وتغليب الأصل .. نحو: الموتى والسلوى والمرضى ...»، «واتفقت على رسم ما كان من الأسماء والأفعال من ذوات الواو على ثلاثة أحرف بالألف لامتناع الإمالة فيه وذلك نحو : الصفا وشفا وسنا»(٢٩).

التحقيق والتسهيل :

لايتسع المقام هنا لتفصيل القول فى أحكام الهمز أو النبر (التحقيق) كما روتها كتب القراءات، كما لانستطيع أن نقرر حكما باتا بنسبته إلى بيئة معينة.

وبشكل عام تكاد تجمع الروايات - كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس - على أن تحقيق الهمزة من خصائص قبائل تميم وأن تسهيلها من خصائص قبائل الحجاز، وتكاد تجمع الروايات كذلك على أن أبا جعفر ونافعًا من رواية ورش قد تخلصا من تحقيق الهمزة(٣٠).

قال أبو زيد : أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لاينبرون، وقف عليها عيسى بن عمر فقال : «ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر، وهم أصحاب نبر، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا»(٣١).

ومعنى «إذا اضطروا نبروا» فى قول عيسى : إذا اصطنعوا اللغة النموذجية المشتركة حققوا الهمزة على ما يقول الدكتور أنيس والدكتور علم الدين، أو أنهم يهمزون فى بعض المواضع كالهمزة التى فى أول الكلمة على ما يقول الدكتور رمضان عبد التواب، وربما يفسر الاضطرار على معنى أن الشاعر قد يضطر إلى النبر رعاية للوزن كقول كثير :

وللأرض أما سُودها فتجلَّت بياضًا وأما بيضها فاسوأدَّت (٣٢)

(٢٩) أبو عمرو الدانى : المقنع فى رسم مصاحف الأمصار. ص ٦٨، ٧٢.

(٣٠) د. إبراهيم أنيس : فى اللهجات العربية، ص ٧٥، ٧٦.

(٣١) ابن منظور : مقدمة لسان العرب، ١/ ١٤. ومادة (نبر).

(٣٢) د. إبراهيم أنيس : فى اللهجات العربية ٧٩، د. رمضان عبد التواب، فصول فى فقه اللغة : ٨٤. ود. علم الدين الجندى : اللهجات العربية فى التراث، ص ٢٤٤.



ويقول ابن درستويه : وأهل العربية يزعمون أن (النبيّ) أصله الهمز، لأنه عندهم من أنبأه الله، والعرب كلهم لايهمزونه إلا فى ضرورة شعر وشذوذ، وكذلك نزل القرآن بغير همز فى قوله : **﴿إنّ ذلكم كان يُؤْذى النبىّ﴾** وقوله **﴿ويقتلون النبيين بغير الحق﴾** وقوله **﴿فلم تقتلون أنبياء الله﴾** وقال رجل يا نبىء الله فهمز، فقال : لست بنبىء الله فهمز، ولكنى (نبىّ الله) ولم يهمز، وقال أيضًا : «لاتنبروا باسمى أى لاتهمزوه»(٣٣).

وفى (اللسان) فى مادة (نبر) : «ولم تكن قريش تهمز فى كلامها، ولما حج المهدى قدم الكسائى يصلى بالمدينة فهمز، فأنكر أهل المدينة عليه، وقالوا : تنبر فى مسجد رسول الله (ﷺ) بالقرآن !!».

وقال ابن مجاهد : «كان أهل المدينة لايهمزون حتى همز ابن جندب فهمزوا»(٣٤).

وقال ابن الأنبارى : وقريش لاتهمز، ليس الهمز من لغتها، وإنما همزت القراء بلغة غير قريش من العرب(٣٥).

وقال سيبويه : «ليس أحد من العرب إلا ويقول : تنبأ مسيلمة بالهمز، غير أنهم تركوا الهمز فى النبى كما تركوه فى الذرية والبرية والخابية، إلا أهل مكة فإنهم يهمزون هذه الأحرف ولايهمزون فى غيرها ويخالفون العرب فى ذلك»(٣٦).

من هذه النصوص المختلفة نستخلص :

- أن تحقيق الهمزة شُهِرت به تميم وأخذته عنها العربية الفصحى المشتركة وأن التسهيل شهرت به قبائل الحجاز، ومع ذلك لانستطيع أن نرسم خطا يحدد القبائل التى تحقق والتى تسهل.

يقول ليتمان : «إن مسألة التسهيل والتحقيق عند أهل الحجاز وعند بنى تميم غير واضحة وعلى الأرجح كان يؤثر بعضهم فى بعض»(٣٧).

---

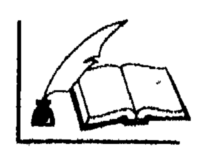
(٣٣) ابن درستويه : تصحيح الفصيح ١/ ٣٤٣. وابن السكيت : إصلاح المنطق ١٥٨/ ١٥٩

(٣٤) ابن مجاهد : السبعة ص ٦٠.

(٣٥) ابن الأنبارى : الوقف والابتداء ١/ ٣٩٢.

(٣٦) سيبويه : الكتاب ٣/ ٤٩٠.

(٣٧) ليتمان : بقايا اللهجات العربية فى الأدب العربى . مجلة كلية الآداب، مجلد ١ جزء ١، ص ٢٣



ـ ومع انتساب التحقيق إلي تميم فقد قيل إنهم ينطقون (راس) بدلا من (رأس) و (رفيت الثوب) بدلا من (رفأت) . . كما أنهم تركوا الهمز في النبي والذرية والبرية والخابية.

ـ ومع انتساب التسهيل إلي أهل الحجار فقد نسب إلي بعض قبائلهم الهمز في بعض المواضع، ويسميهم سيبويه أهل التحقيق من أهل الحجاز، وأهل مكة يهمزون النبي والبرية والذرية والخابية.

وقد تنبه سيبويه إلي اختلاف العرب في الهمز فقال : «اعلم أن الهمزة التي يحقق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز، وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحًا (نحو راس) والياء إذا كان ما قبلها مكسورًا (نحو ذيب) والواو إذا كان ما قبلها مضمومًا (نحو فواد) وليس ذا بقياس متلئب نحو ما ذكرنا وإنما يحفظ عن العرب»(٣٨).

وهكذا تؤكد ظاهرة التحقيق والتسهيل ما سبق أن قلناه في ظاهرة الإمالة من إختلاط السمات اللهجية، لاختلاط القبائل نفسها وتعاورها لغات بعضها البعض.

فإذا ما جئنا إلي رسم المصحف وجدناه قد جاء علي المذهبين من التحقيق والتسهيل مما يتسع لقراءة التحقيق والتسهيل : يقول أبو عمرو الداني : والهمزة قد تصور علي المذهبين من التحقيق والتسهيل معا دلالة علي فشوهما واستعمالهما معا»(٣٩).

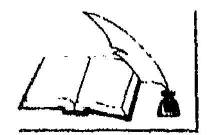
ما النافية :

يقول سيبويه : «هذا باب ما أجري مجري ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلي أصله، وذلك الحرف (ما) تقول : ما عبد الله أخاك وما زيد منطلقًا، وأما بنو تميم فَيُجْرُونها مجري أما وهل؛ أي لا يعملونها . . .». ثم

---

(٣٨) سيبويه : الكتاب ٣/ ٥٥٣، ٣٥٤.

(٣٩) أبو عمرو الداني : المحكم في نقط المصاحف، ص ١٥١.



يقول. «ومثل ذلك قوله عز وجل ﴿ما هذا بشراً﴾ في لغة أهل الحجار، وبنو تميم يرفعونها إلا من دري كيف هي في المصحف»(٤٠).

والنصب والرفع معـروفان في الفصـحي المشتركـة، وبعض النحويين يرجح النصب بعضهم يرجح الرفع(٤١).

الاستثناء المنقطع :

وقد أجـمع القراء علي نصب ﴿إلا اتباعَ الظن﴾ لأن لغة الحجـازيين التزام النصب في المنقطع»(٤٢)

وقال الزمخشري في قوله تعالي ﴿قل لايعلم مَنْ في السموات والأرض الغيبَ إلا اللهُ﴾ إنه استثناء منقطع جاء علي لغـة تميم حيث يقولون : ما في الدار أحد إلا حمار(٤٣)

وقال الأخمش الأوسط وقد قرأ قوم ﴿غير المغضوب عليهم﴾ جعلوه علي الاستثناء الخـارج مں أول الكلام، وذلك أنه إذا استثني شيـئًا ليس من أول الكلام في لغة أهل الحجاز فـإنه ينصب، يقول ما فيها أحد إلا حمـاراً، وغيرهم يقول ما فيها أحد إلا حمار فيرفع ... (٤٤).

وقال ابن مجاهد . كلهم قرأ ﴿ما فعلوه إلا قليلٌ منهم﴾ رفعا، إلا ابن عامر فإنه قرأ ﴿ما فعلوه إلا قليلاً منهم﴾ نصبا، والرفع علي البدل من الواو، والنصب علي الاستثناء(٤٥). وهما جائزان شائعان في الفصحي، فليسا من السمات اللهجية الخاصة

ويقول ابن مالك .

.... وانصب ما انقطع وعن تمـيم فيه إبدال وقع

---

(٤٠) سيبويه : الكتاب ١/٥٧، ٥٩.

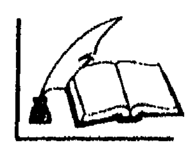
(٤١) ابو جعفر النحاس : إعراب القرآن ١/١٣٩، ١٤٠.

(٤٢) السيوطى : الإتقان ٢/ ١٢٤.

(٤٣) الزمخشري : الكشاف ٣/١٤٩

(٤٤) الأخفش الأوسط · معاني القرآن ١/ ١٨.

(٤٥) أبو جعفر النحاس إعراب القرآن ١/ ٤٣١



الإدغام والإظهار (الفك) :

بشكل عام يمكن أن نقول مع الدكتور أنيس بأن القبائل العربية قد انقسمت إلي طائفتين : الأولي تؤثر الإدغام وهي : تميم وطيئ وأسد وبكر بن وائل وتغلب وعبد القيس، والثانية تؤثر الإظهار وهي : قريش وثقيف وكنانة والأنصار وهذيل.

والقراء الذين يؤثرون الإدغام : أبو عمرو والكسائي وحمزة وابن عامر وخلف، وإن اختلفت النسبة بينهم، والقراء الذين يؤثرون الإظهار : ابن كثير ونافع وأبو جعفر وعاصم ويعقوب بنسب مختلفة أيضاً(٤٦).

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك : أنزل القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلا، فإنه نزل بلغة التميميين كالإدغام **﴿ومن يشاقّ الله﴾** وفي **﴿من يرتدّ منكم عن دينه﴾** فإن إدغام المجزوم لغة تميم، ولهذا قلّ، والفك لغة الحجاز، ولهذا كثر نحو **﴿وليُملل﴾** و **﴿يُحببكم الله﴾** و **﴿اشدُد به أزري﴾** و **﴿من يَحلل عليه غضبي﴾**(٤٧).

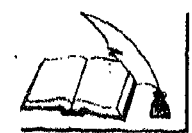
والفك ـ عند سيبويه هو اللغة العربية القديمة الجيدة، يقول : «ودعاهم سكون الآخِر في المثلين إلي أن بيّن أهل الحجاز في الجزم فقالوا : اردد ولا تردد ... ولكن بني تميم أدغموا»(٤٨).

والإدغام والفك من الظواهر التي اعترفت بها بشقيها اللغة النموذجية المشتركة ولم تعد ـ بعد أن جاءت في القرآن لكريم ـ من ظواهر اللهجات.

كسر حرف المضارعة وفتحه :

يقول أبو حيان : «وفتح نون (نَستعين) قرأ بها الجمهور، وهي لغة الحجاز، وهي الفصحي، وقرأ عبيد بن عمير الليثي وزر بن حبيش ويحيي بن وثاب والنخعي والأعمش بكسرها، وهي لغة قيس وتميم وأسد وربيعة، وكذلك حكم حرف المضارعة في هذا الفعل وما أشبهه»(٤٩). هذا وكسر حرف المضارعة لم تأخذ

(٤٦) د. إبراهيم أنيس : في اللهجات العربية، ص ٧٣، ٧٢.
(٤٧) السيوطي : الإتقان، ٢/١٤٢.
(٤٨) سيبويه : الكتاب ٤/٤٧٣.
(٤٩) أبو حيان : البحر المحيط ١/٢٣، ٢٤.



به العربية الفصحي النموذجية ومن ثم يعد من الظواهر اللهجية المميزة للهجات نجد والحجاز.

فَعَل وأفعل (بمعنى واحد):

والغالب أن تكون (فَعَل) للحجاز، و(أَفْعَل) لتميم، وهي من الظواهر التي وجدت طريقها بشقيها إلي الفصحي النموذجية. ومن أمثلتها:

قرأ عيسي بن عمر في قوله تعالي: **﴿ومنهم من يقول ائذن لي ولاتَفْتِنِّى﴾**. **﴿ولاتُفْتِنِّى﴾** بضم التاء الأولي من (أفتن)، وقال أبو حاتم هي لغة تميم، وهي أيضًا قراءة ابن السميفع، ونسبها ابن مجاهد إلي إسماعيل المكي، وجمع الشاعر بين اللغتين فقال:

لئن فَتَنَتْنِي فهي بالأمس أَفْتَنَتْ ... سعيدًا فأمسي قد قَلا كل مسلم (٥٠)

وقال أبو حيان في قوله تعالي: **﴿ولاتفتروا علي الله كذبا فَيُسْحِتَكم﴾**، (سحت) لغة الحجاز و (أسحت) لغة نجد، قال الفرزدق وهو تميمي:

وغضُّ زمان يا ابن مروان لم يَدَعْ ... من المال إلا مُسْحَتًا أو مجلف (٥١)

وقد قرأ (فيَسْحَتَكم) بفتح الياء من سحت: ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر، وقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي فَيُسْحِتهم بضم الياء وكسر الحاء من أسحت(٥٢).

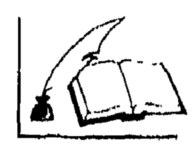
وثمة أمثلة أخري نشير إلي بعضها: حزن وأحزن، وجنب وأجنب، وجزي وأجزي(٥٣).

مَفْعِل و مَفْعَل (للمصدر):

يقول سيبويه: «وقد كسروا المصدر - فى هذا كما كسروا فئ يفعل، قالوا: أتيتك عند مَطْلِع الشمس أى عند طلوع الشمس، وهذه لغة بنى تميم، وأما أهل الحجاز فيفتحون»(٥٤).

---

(٥٠) أبو حيان: البحر المحيط ٥/ ٥١.
(٥١) السابق: ٦/ ٢٤٤.
(٥٢) ابن مجاهد: السبعة ص ٢١٩.
(٥٣) انظر (حزن) في البحر المحيط ٦/ ٣٤٢ و(جنب) المحتسب ١/ ٣٦٣ و(جزي) معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٠.
(٥٤) سيبويه: الكتاب ٤/ ٩٠.



هَلُمَّ :

قال سيبويه : «هلم في لغة أهل الحجاز يكون للواحد والاثنين والجمع والذكر والأنثي بلفظ واحد، وأهل نجد يصرفونها»، يقصد يصلونها بالضمائر فيقولون هلما وهلموا وهلمي وهلممن»، ويقول عن لغة الحجاز (والأولي أفصح)[٥٥] والاستعمالان شائعان في الفصحي.

الحركة الإعرابية :

روي عن القراء حذف الحركة الإعرابية في مواضع منها :

(أ) في الفعل المضارع في قوله تعالي : **﴿ينصرْكم﴾** و **﴿يأمرْكم﴾** و **﴿يأمرْهم﴾** و **﴿يشعرْكم﴾** و **﴿يعلمْهم﴾** فقد أسكن أبو عمرو في هذه المواضع كلها، وثمة قراءات أخري لغير أبي عمرو رويت بالإسكان، كقراءة الحسن **﴿ويذرْهم﴾** و **﴿وما يشعرْكم﴾** وقراءة مسلمة **﴿فسيحشرْهم﴾** و **﴿فيعذبْهم﴾** وقراءة علي بن أبي طالب وابن عباس وابن مسعود وغيرهم **﴿ويذرْك وآلهتك﴾** وقراءة الحسن **﴿أو يحدثْ لهم ذكراً﴾**[٥٦].

(ب) في الأسماء : قراءة مسلمة بن محارب **﴿وبعولتْهن أحق بردهن﴾** بسكون التاء، وقراءة أبي عمرو **﴿فتوبوا إلي بارئْكم﴾** بسكون الهمزة، وحكي أبو زيد **﴿بلي ورسُلْنا لديهم﴾** وقراءة حمزة **واستكبارًا في الأرض ومكر السيئْ﴾** بإسكان السيئ.

وثمة قراءات أخري تحذف فيها الحركة نحو قراءة طلحة بن سليمان **﴿أن يحييْ الموتي﴾** ساكنة الياء، وقراءة الحسن، **﴿أو يعفوْ الذي بيده عقدة النكاح﴾** ساكنة الواو.

وقراءة السلمي **﴿ألم ترْ أن الله﴾** ساكنه الراء[٥٧].

والنحاة في هذه الظاهرة فريقان :

الأول : يحمل الإسكان في قراءة أبي عمرو علي الاختلاس، وهذا فريق سيبويه ومن تبعه من النحاة كأبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي وابن جني

---

(٥٥) السابق : ٣/ ٣٣٢.

(٥٦) انظر في المواضع السابقة . ابن الجزري . النشر ٢/ ٢١٣، ٢١٤، وابن جني المحتسب ١/ ١٢٢، ٢٠٤، ٢٢٧، ١٩٩، وابن مالك : شرح التسهيل : ١/ ٥٧، ٥٨.

(٥٧) وانظر في هذه المواضع : ابن الجزري : النشر ٢/ ١١٣، ١١٤، وابن جني . المحتسب ١/ ٣٦



يقول سيبويه : وأما الذين لايشبعون فيختلسون اختلاسا ... وعليه قال أبو عمرو (بارئكم)[٥٨]

والاختلاس في كلام سيبويه الإسراع بالحركة بحيث لا تبين . قال أبو على «وقال سيبويه : كان أبو عمرو يختلس الحركة في (بارئكم) و(يأمركم) وما أشبه ذلك مما توالى فيه الحركات فيرى من سمعه أنه قد أسكن ولم يسكن[٥٩].

والذي دفع سيبويه إلى القول بالاختلاس أنه لايجيز إسكان المرفوع والمجرور في غير الشعر، يقول : وقد يجوز أن يسكنوا المرفوع والمجرور في الشعر . . .

قال الشاعر :

رُحْتِ وفي رجليكِ ما فيهما ... وقد بدا هَنْكِ من المئزر

وقال الراجز :

إذا اعوجَجْنَ قلت صاحبْ قَوِّم ... بالدوِّ أمثال السفين العُوَّمِ[٦٠]

الثاني : ينكر الإسكان ويلحن من يقرأ به، قال أبو جعفر النحاس : «أما إسكان الهمزة في (بارئكم) فزعم المبرد أنه لحن لايجوز في الكلام ولا في الشعر لأنها حرف الإعراب»[٦١].

وقد دافع أبو حيان عن قراءة أبي عمرو وقال في الرد على المبرد : وما ذهب إليه ليس بشيء لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله (ﷺ)، ولغة العرب توافقه، فإنكار المبرد لذلك مُنْكَر قال الشاعر :

فاليوم أشربْ غير مستحقب ... إثما من الله ولا واغل

وقال آخر :

سيروا بني العم فالأهواز موعدكم ... ونهر تيرى فما تعرفْكم العرب[٦٢]

---

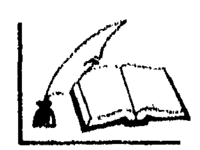
(٥٨) سيبويه : الكتاب ٤/ ٢٠٤

(٥٩) أبو على الفارسي : الحجة ٢/ ٣، ٤، ولاسيما ٢/ ٦٤ - ٦٩

(٦٠) سيبويه : الكتاب ٤/ ٢٠٣

(٦١) أبو جعفر النحاس : إعراب القرآن ١/ ١٧٦

(٦٢) أبو حيان : البحر المحيط ١/ ٢٠٤



وقد حمل ابن جنى على الذين ادعوا أن أبا عمرو كان يسكن الهمزة قال . والذى رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة لاحذفها البتة، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنًا، ولم يؤت القوم فى ذلك من ضعف أمانة لكن أتوا من ضعف دراية»(٦٣).

هذا وظاهرة الإسكان التى اختلف فيها النحاة على النحو الذى عرضناه ظاهرة معروفة فى الشعر والنثر وشهرت بها بعض القبائل التى ترتضى عربيتها، قال ابن مجاهد ، قال عباس، سألت أبا عمرو عن (يعلمُهم الكتاب) فقال : أهل الحجاز يقولون (يعلمُهم) و(يلعنُهم) ولغة تميم : (يعلمْهم) و(يلعنْهم) ونسبه الفراء إلى تميم وأسد كما يقول ابن الجزرى(٦٣).

هذا وإنكار قراءة الإسكان أو تفسيرها بالاختلاس يكشف عن اهتمام النحاة بالحركة الإعرابية من حيث إنها علم على وظيفة نحوية، ومن ثم عدوها أهم قرينة من قرائن المعنى النحوى، وحذفها ـ ولاشك ـ قد يؤدى إلى لبس(٦٤).

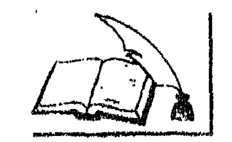
الصراع بين النحاة والقراء

رأى النحاةُ العربيَّ يجرى فى كلامه على نظام وقواعد يصدر عنها ولايتجاوزها وإن لم يفطن إليها، فأخذوا يحاولون أن يكتشفوا هذا النظام، ويدونوا هذه القواعد، فكان النحو الذى استخرجوه أو قل ابتدعوه، ولما استقام لهم هذا النظام واطردت عندهم هذه القواعد أخذوا كل ناطق بالعربية بها، بل لم يجدوا حرجًا فى أن يخطئوا بعض فحول الشعراء فى الجاهلية والإسلام، وكذلك أيضا فعلوا مع بعض القراء.

---

(٦٣) ابن جنى : المحتسب ١/ ١٠١، وابن الجزرى : النشر ٢/ ٢١٣.

(٦٤) انظر فى هذا الموضوع برمته : د. عبد الصبور شاهين : أثر القراءات فى الأصوات والنحو العربى ص ٣٣٨ ـ ٣٦٠.



أ ـ اتجاهات النحاة فى معالجة القراءات التى تخالف المطرد من كلام العرب

(١) تخطئة القراء :

* يقول الفراء فيمن خفض الياء فى قوله تعالى : ﴿وما أنتم بمُصْرِخِيِّ﴾ وهما الأعمش ويحيى بن وثاب : «لعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قَلّ من سَلِم منهم من الوهم . . . ولعله ظن أن الباء فى (بمصرخيّ) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك»(٦٥).

ويقول المازنى : فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمزة فهى خطأ، فلايلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن نعيم، ولم يكن يدرى ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوًا من ذلك(٦٦).

* ويقول الأخفش الأوسط فى قراءة أبى عمرو فى قوله تعالى : ﴿فَرِهان مقبوضةٌ﴾ ﴿فَرُهُنٌ مقبوضة﴾ وهى قبيحة، لأن (فَعْلا) لايجمع على (فُعُل) إلا قليلا شاذا»(٦٧).

* وروى ابن عباس (ولم تجدوا كُتّابا) فى قوله تعالى فى سورة البقرة : ﴿ولم تجدوا كاتبًا﴾ قال أبو جعفر : «هذه القراءة شاذة، والعامة على خلافها، وقلما يخرج شىء عن قراءة العامة إلا كان فيه مطعن، ونسق الكلام يدل على كاتب . . . وكُتَّاب يقتضى جماعة»(٦٨).

* وقال أبو حيان فى قوله تعالى : ﴿وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤُهم﴾، قرأ ابن عامر (زُيِّن) مبنيًا للمفعول و(قتلُ) مرفوعًا، ونصب (أولادَهم) وجر (شركائِهم) ففصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول. . . وجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم، ولايجيزون ذلك إلا فى

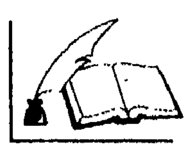
---

(٦٥) الفراء : معانى القرآن ٢/ ٧٥.

(٦٦) المازنى : المنصف ١/ ٣٠٧.

(٦٧) الأخفش الأوسط : معانى لقرآن ١/ ١٠٩.

(٦٨) أبو جعفر النحاس : إعراب القرآن ١/ ٣٠٢.



ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجـازها، وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامـر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضًا في عدة أبيات»(٦٩).

ومن النحـاة الذيـن منعـوها أبو علي الفـارسي، قـال: هـذا قـبـيح قليل الاستعمال ولو عدل عنها ابن عامر لكان أولى(٦٩).

(٢) نسبة القراءة إلى لغة من لغات العرب:

قال الفراء في قوله تعالى ﴿إنَّ هذان لساحران﴾ قد اختلف فيه القراء، فقال بعضهم: هو لحن، ولكنا نمضي عليه لئلا نخالف الكتاب.

وقد وجه هذه القـراءة على جهتين إحداهما: أنهـا على لغة بني الحارث بن كعب: يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف، وأنشد:

فأطرقَ إطراقَ الشجاعِ ولو يرى مساغًا لناباه الشجاعُ لصمما (٧٠)

وفي هذه الوجهة يقول أبو جعفر النحاس: وهذا القول من أحسن ما حملت عليه الآية. إذ كـانت هذه اللغة معروفـة، وقد حكاها من يُرْتَضَى علمه وصـدقه وأمانته(٧١).

يقول الفراء في قوله تعالى: ﴿ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم﴾... وإن شئت جعلت (عموا وصموا) فعلا لكثير كما قال الشاعر:

يلومونني في اشترائي النخيـ لَ أهـلي فكلهم ألومُ

وهذا لمن قال: قاموا قومُك (٧٢).

وفي هذه اللغة يقـول الأخفش الأوسط: وان شئت جعلت الفـعل للآخر، فجعلته على لغة الذين يقولون: أكلوني البراغيث (٧٣).

---

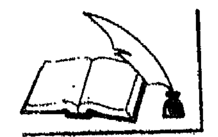
(٦٩) أبو حيان: البحر المحيط ٤/ ٢٢٩، ٢٣٠.

(٧٠) الفراء: معاني القرآن ٢/ ١٨٣، ١٨٤.

(٧١) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ٢/ ٣٤٦.

(٧٢) الفراء: معاني القرآن ٢/ ٣١٦.

(٧٣) الأخفش الأوسط: معاني القرآن ١/ ٢٦٣.



وفى هذا التوجيه يقول أبو حيان وجوزوا أن يرتفع على الفاعل، والواو علامة للجمع لا ضمير على لغة (أكلونى البراغيث)، ولا ينبغى ذلك لقلة هذه اللغة [٧٤].

يقول أبو جعفر النحاس فى قوله تعالى **﴿وما تنزّلت به الشياطين﴾** وقرأ الحسن (الشياطون) وهو غلط عند جميع النحويين، وفى تفسير هذا الغلط يقول محمد بن يزيد : «لما رأى الحسن رحمه الله فى آخره ياء ونونا وهو فى موضع اشتبه عليه بالجمع المُسَلَّم فغلط. [٧٥]

ونسبها الأخفش الأوسط إلى ناس من العرب . . . وقال يونس بن حبيب «سمعت أعرابيا يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون، فقلت ما أشبه هذا بقراءة الحسن، وقد قرأ بها أيضا الأعمش وابن السميفع[٧٦].

وقال الفراء فى الرد عليها : وفى الاحتجاج لها يقول الشاعر :

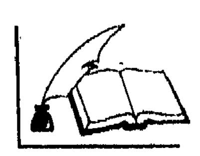
فزججتها متمكنا   زَجَّ القلوصَ أبى مزادة

وليس هذا القول بشىء، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله فى العربية» وقال أبو جعفر النحاس : «لايجوز فى كلام ولاشعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر بالظرف، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن»[٧٧].

وفى هذا الاستعمال يقول الزمخشرى : «وهذا شىء - لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجًا . . فكيف به فى الكلام المنثور، فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته». ثم يبين السر فى هذه القراءة بقوله : «والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف (شركائِهم) مكتوبًا بالياء»[٧٨].

---

(٧٤) أبو حيان : البحر المحيط ٣/ ٥٣٤.
(٧٥) أبو جعفر النحاس : إعراب القرآن ٢/ ٥٠٣.
(٧٦) الأخفش الأوسط : معانى القرآن ١/ ١٤، ١٥، وأبو حيان : البحر المحيط ٧/ ٤٦.
(٧٧) الفراء : معانى القرآن ١/ ٥٨٣.
(٧٨) الزمخشرى : الكشاف ٢/ ٤٢.



والنحاة أو القراء حين ينسبون القراءة إلى لغة من لغات العرب يصفون واقعًا لغويا لاسبيل إلى إنكاره مادام النقل صحيحًا، وما كان ينبغى لبعض النحاة أن يورطوا أنفسهم فى تخطئة القراءات المنسوبة إلى اللغات، فالاعتراف بها اعتراف بواقع لغوى، أما مخالفتها للقياس فهذا أمر يتوقف على صفات العربية الفصحى المعتمدة لديهم، وسوف نعرض لهذا فيما بعد عند الحديث عن القياس على القراءات.

يقول أبو حيان فى قراءة أبى جعفر القعقاع **﴿للملائكةُ اسجدوا﴾** بضم التاء اتباعًا لحركة الجيم، ونقل أنها لغة أزد شنوءة، قال الزجاج هذا غلط، وقال الفارسى خطأ، وقال الزمخشرى لغة ضعيفة «وإذا كان ذلك فى لغة ضعيفة وقد نقل أنها لغة أزد شنوءة فلاينبغى أن يُخَطَّأ القارئ بها ولا يُغَلَّط».

وقال فى حذف اللام فى مضارع رأى (ولو تَرْ) «وهو حذف لايقاس لكن إذا صحت الرواية وجب قبوله، والقراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذها»(٧٩).

وهنا أيضًا نشير إلى أصل آخر ما كان ينبغى للنحاة أن يغفلوا عنه وهو أن القراءات سنة متبعة ونقل محض، فلابد من إثباتها، ولاطريق إلى ذلك إلا بالإسناد، والقراءَ أهل نقل وإسناد، ولذلك امتنعت القراءة بالقياس، وممن تورط فيه الفراء أنه قال فى قوله تعالى : **﴿وقل سلام فسوف تعلمون﴾** ولو كان (وقل سلامًا) كان صوابًا(٨٠)، ولم يقرأ بهذا ـ كما يقول الدكتور علم الدين الجندى : أحد من السبعة أو العشرة أوالأربعة عشر. والعبارة (لو كان . . . . كان) على أية حال غير موفقة(٨١).

(٣) التأويل :

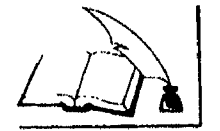
ومن التوجيهات التى قالها النحاة فى قوله **﴿إنَّ هذان لساحران﴾**.

---

(٧٩) أبو حيان : البحر المحيط ١/ ٥٢، ٨/ ٤٩٣.

(٨٠) الفراء : معانى القرآن ٢/ ٣٨.

(٨١) د. علم الدين الجندى : الصراع بين النحويين والقراء، مجلة المجمع ٣٤/ ١٤٦.



* قال أبو جعفر النحاس . (إنّ) بمعنى (نعم) كما حكى الكسائى عن عاصم، وقال عمير بن المتوكل : إعرابه عند أهل العربية فى النحو (إنَّ الحمدُ لله) النصبُ، إلا أن العرب تجعل (إنَّ) فى معنى (نعم) كأنه قال : نعم الحمد لله . . وعلى هذا جائز أن يكون قول الله عز وجل ﴿إنّ هذان لساحران﴾ بمعنى نعم(٨٢) .

* وقد تكون إنَّ مؤكدة ناصبة للاسم رافعة للخبر واسمها ضمير شأن محذوف. قال أبو جعفر النحاس : قال أبو إسحق : النحويون القدماء يقولون : الهاء هنا مضمرة والمعنى إنه هذان لساحران. وفى هذا التوجيه يقول أبو حيان : وضَعَّف هذا القول أن حذف هذا الضمير لايجيء إلا فى الشعر، وأن دخول اللام فى الخبر شاذ.

وثمة توجيهات أخرى ذكرها الفراء والنحاس وأبو حيان، واستوفى القول فيها جميعًا ابن هشام فى (المغنى)(٨٣).

ومن التأويلات التى ذكرها النحاة فى قوله تعالى . **﴿ثم عموا وصمّوا كثيرٌ منهم﴾**.

* إن (كثير) بدل من الواو، قال الأخفش الأوسط كما تقول : «رأيت قومَك ثُلُثَيهم». «وقال الفراء : «وإن شئت جعلت الكثير مصدرًا فقلت : ذلك كثير منهم»، يعنى أن (كثير) خبر لمبتدإ محذوف هو (ذلك) أى العَمَى والصمم(٨٤). وقال أبو حيان : «كثير مبتدأ، والجملة قبله فى موضع الخبر، وضُعِّف بأن الفعل قد وقع موقعه فلاينوى به التأخير»(٨٥)

* وفى القراءة (وما تنزلت به الشياطون) يقول أبو حيان : «ووجهت هذه القراءة بأنه لما كان آخره كآخر (يَبْرِين) و(فلسطين) فكما أجرى إعراب هذا على

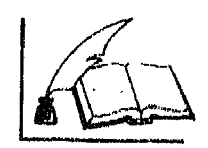
---

(٨٢) أبو جعفر النحاس : إعراب القرآن ٢/ ٣٤٤، ٣٤٥، وابن هشام المغنى ص ٣٧

(٨٣) انظر أبو جعفر النحاس : إعراب القرآن ٢/ ٣٤٦، ٣٤٧، وأبو حيان البحر المحيط ٦/ ٥٥، وابن هشام . المغنى ٣٧، ٣٨.

(٨٤) انظر . الأخفش معانى القرآن ١/ ٢٦٣، والفراء معانى القرآن ٢/ ١٩٨ وأبو جعفر النحاس إعراب القرآن ٢/ ٥١١.

(٨٥) أبو حيان . البحر المحيط ٣/ ٥٣٤.



النون تارة وعلى ما قبله تارة، فقالوا . يبرين ويبرون، وفلسطين وفلسطون، أجرى ذلك فى الشياطين تشبيها به، فقالوا الشياطين والشياطون»(٨٦)

ب ـ اتجاهات القراء فى معالجة ما يخالف المطرد

كانت هذه ـ بعامة ـ اتجاهات النحاة فى معالجة القراءات المخالفة للمطرد من كلام العرب. أو بعبارة أخرى القراءات المخالفة للقواعد التى استخلصوها من المطرد من كلام العرب، وتبين أنهم لم يتورعوا فى وصف هذه القراءات بالغلط أو اللحن أو الشذوذ ـ حتى وإن كانت جارية على لغة من لغات العرب.

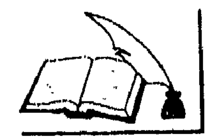
أما القراء فلهم موقف مخالف لاتجاهات النحاة، فهم يتمسكون بالرواية، ويثقون بسندها، ويؤمنون بقدرتهم على السماع والضبط، ولاتعنيهم غالبًا القاعدة النحوية، إذا خالفت الرواية، فالقراءة تَعْنيهم من حيث مطابقتها لشروط الرواية لامن حيث مطابقتها للقياس النحوى، ومن ثم اشتد نكيرهم على هذه الجماعة من النحاة. يقول أبو عمرو الدانى بعد أن ذكر قراءة التسكين فى (بارئْكم ويأمرْكم)، وهى قراءة أبى عمرو بن العلاء، وهو أحد القراء السبعة، وحكاية إنكار سيبويه له: والإسكان أصح فى النقل وأكثر فى الأداء، وهو الذى اختاره وآخذ به» ثم يقول «وأئمة القراء لاتعمل فى شىء من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة، والأقيس فى العربية بل على الأثبت فى الأثر والأوضح فى النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية ولافشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها»(٨٧).

وهذا الخلاف بين النحاة والقراء كان ـ فى جملته ـ خلافا بين منهجين: منهج تحكيم العقل بالبحث والتجربة والاستدلال والقياس ـ وقد كان منهج أغلب النحاة، ومنهج الرواية والجمع والتجريح والتعديل وهو منهج القراء، وقد بدأ

---

(٨٦) أبو حيان البحر المحيط ٧/ ٤٦، وابن جنى : المحتسب ٢/ ١٣٣

(٨٧) ابن الجزرى : النشر ١/ ٩ ـ ١١



منهج المحدثين أو الرواية يتنامى تأثيره بعد انحسار المنهج العقلى فى أواخر القرن الرابع الهجرى.

ومن ثم عظم شأن علوم الرواية والنقل وساد منهجها على علوم القياس والعقل، ولم يكن غريبا بعد ذلك أن نجد النحاة أنفسهم قد بدأوا ينكرون على أسلافهم ما لحنوه من القراءات.

فالسيوطى يقول فى (الاقتراح) : «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة فى العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون، فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التى لامطعن فيها»(٨٨).

وأبو حيان يقول فى (البحر المحيط) فى الرد على المازنى :

وأما قوله : «إن نافعًا لم يكن يدرى ما العربية، وهى هذه الصناعة التى يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لايلزمه ذلك، إذ هو فصيح متكلم ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثيرون من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء، ولايجوز لهم ذلك»(٨٩).

ويقول فى الرد على الزمخشرى : وأعجب لعجمى ضعيف فى النحو يرد على عربى صريح محض (أبى عامر) قراءة متواترة موجود نظيرها فى لسان العرب فى غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم دياناتهم (٩٠).

بيد أن النحاة المتقدمين قد كانت لهم مندوحة فى هجومهم على بعض القراء وفى تلحينهم بعض قراءاتهم، لأن تلك القراءات قد تأتى بما لا يقاس عليه، وإن كان فصيحًا وموجهًا فى القياس لقلته، وليس كل ما تكلمت به العرب يقاس عليه

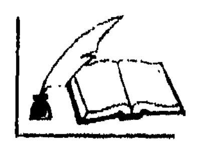
يقول أبو إسحق الشاطبى فى تفسير بعض أحكام النحاة على ما يخالف المطرد من كلام العرب :

---

(٨٨) السيوطى : الاقتراح ص ٤٩.

(٨٩) أبو حيان : البحر المحيط ٤/ ٢٧١.

(٩٠) السابق : ٤/ ٢٣٠.



وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحاة أن قولهم: شاذ أولا يقاس عليه، أو نحو ذلك ضعيف فى نفسه أو غير فصيح، وقد يقع مثل ذلك فى القرآن الكريم فيشنعون عليهم، وهم أولى بالتشنيع والتجهيل والتقبيح، لأن النحويين لما استقرءوا الكلام وجدوا كلام العرب على قسمين : قسم يسهل عليهم وجه القياس فيه، ولم يعارضه معارض لشهرته فى الاستعمال أو لكثرة نظائره، فأعملوه بإطلاق علما بأن العرب كذلك تفعل فى قياسه، وقسم لم يظهر فيه وجه القياس، أو عارضه معارض لقلته وكثرة ما يخالفه، فمتى قالوا شاذ أو موقوف على السماع أو نحو ذلك فمعناه أنا نتبع العرب فيما تكلمت به من غير ذلك ولانقيس عليه غيره، لا بأنه غير فصيح، بل لأنا نعلم أنها لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه أى يغلب على الظن ذلك. ونرى المعارض له أقوى وأشهر وأكثر فى الاستعمال. هذا الذى يعنون لا أنهم يرمون الكلام العربى بالتضعيف، حاشا لله، كيف وهم الذين قاموا بفرض الذب عن كتاب الله عز وجل وعبارات الشريعة المطهرة، وكلام نبينا محمد (ﷺ). فهم أشد توقيراً لكلام العرب وأشد احتياطًا عليه ممن يغمز عليهم ماهم بُرآء منه، اللهم إلا أن يكون من العرب من بعد عن بحبوحة أوطانهم، وباين جمهرتهم، وقارب مكان العجم أو خالطهم أو ما أشبه ذلك ممن يخالف العرب فى بعض كلامها وأنحاء عبارتها فيقولون هذه لغة ضعيفة أو نحو ذلك، فهذا واجب أن يعرف به، وهم من جملة حفظة الشريعة ومن الاحتياط لها، وإذا كان هذا قصدهم وعليه مدارهم فهم أحق أن تنسب إليهم المعرفة بكلام العرب ومراتبه فى الفصاحة وما من ذلك الفصيح قياس وما منه ليس بقياس، ولاتضر العبارات إذا عرف الاصطلاح منها(٩١).

وإذا ما تجاوزنا الكلام عن النوايا بقى أن الصراع بين النحاة والقراء قائم - كما قلنا - على اختلاف منهجى، فإذا كان القراء يعتدون بالقراءة مادام النقل صحيحًا ففى ذلك اعتداد بالواقع اللغوى.

---

(٩١) حمزة فتح الله : المواهب الفتحية ١/ ٤٣.



والنحاة لاينكرون القـراءة من هذه الجهة بل يمنعون القـياس عليها فـحسب وفى ذلك اعتداد بالتجانس الذى هو أساس أى عمل تقعيدى.

وسوف نعود إلى هذا الموضوع فى الصفحات القادمة.

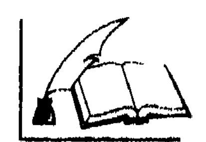
على أنه لاينبـغى أن يفوتنا فى نهـاية هذه الفقـرة أن بعض القراء قـد خطأ بعض القراءات المشـهورة المخالفة للعـربية، فهـذا هو ابن مجاهد صاحب كـتاب (السبعة فى القراءات) يقول: «وروى خارجة عن نافع (معائش) ممدودة مهموزة، قال أبو بكر وهو غلط» ويقـول عن قراءة عامر (أنبـئهِم) مهموزة مـكسورة الهاء، «وهو خطأ فى العربية، إنما يجوز الكسر إذا ترك الهمز فيكون عليهِم وإليهِم»[٩٢].

القراءات الشاذة والصحيحة

تبين مما سـبق أن من النحاة المتـقدمـين كالفراء والأخـفش الأوسط والمازنى والمبرد والزمـخشرى من خطأ بعض الاستـعمالات اللغـوية التى قرئ بها مخـالفة قواعد العربية التى استخـرجوها من المطرد من كلام العرب مع أن بعضـها نقل عن أحد القـراء السبـعة المشهـورين (نافع ١٦٩هـ، وابن كثـير ١٢٠هـ، وأبو عـمرو ١٥٥هـ، وابن عـامـر ١١٨هـ، وعاصم ١٢٧هـ، وحمـزة ١٢٧هـ، والكسـائى ١٨٩هـ)، مع أن بعـضها مـوافق للغة من لغـات العرب، ومن ثم ترددت عـبارة (الشاذ) فى أحكامـهم، وهم يقصدون بهـا الاستعمـال المخالف للمطرد، ومن ثم انعكس ذلك على القراءة فحكموا عليهـا بالشذوذ، وهذا مفهوم فى أغلب الأمثلة التى مثلنا بها، لأن بعضها قراءة سبعية أو عشرية.

وقد شاع مـصطلح القراءات الشاذة فى عصـر ابن جنى المتوفى (٣٩٢هـ)، وكان يراد به ما يخـالف القـراءات السبعة التى كان قد جـمعـها ابن جاهد، وكان أبو على الفارسى قد وضع كتابًا فى الاحتجاج لهذه القراءات المجمع عليها، ورأى ابن جنى أن يؤلف كـتابًا فى القراءات الأخـرى التى عدها العلمـاء آنذاك شاذة أو

(٩٢) ابن مجاهد · السبعة ص ٢٧٨، ١٥٣



خارجة عنها، وسمى كتابه «المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» وفى هذا الكتاب يقسم القراءات إلى ضربين :

(أ) ما اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه ابن مجاهد كتابه الموسوم بالسبعة.

(ب) وما تعدى ذلك فعده أهل زماننا شاذًا : أى خارجًا عن قراءة القراء السبعة.

وابن جنى ينبه إلى أن القول بشذوذ القراءة لايعنى ضعفها فى الرواية أو فى العربية، يقول : إلا أنه (يعنى ما شذ عن السبعة) مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات من أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ فى الفصاحة للمجتمع عليه»(٩٣). وقد كان مصطلح القراءات الشاذة بهذا المعنى معروفًا عند ابن مجاهد المتوفى عام ٣٢٤هـ وله فيها كتاب ذكر ابن جنى فى المحتسب أنه اعتمد عليه.

ويقول ابن الجزرى فى «النشر» عن أئمة القراء من السلف

«كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصح سندها، فهى القراءة الصحيحة التى لايجوز ردها ولايحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم»(٩٤)

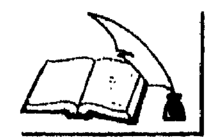
ومن هذا التعريف نتبين أنه قد يكون من بين السبعة ما هو شاذ، وقد يكون من غيرها ما هو أقوى منه، فالأصل فى الحكم إذًا هو الضابط السابق، وفى ذلك يقول أبو شامة :

«إن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه، والشاذ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة

---

(٩٣) ابن جنى : المحتسب ١/ ٣٣.

(٩٤) ابن الجزرى : النشر ١/ ٩.



الصحيح المجتمع عليه من قراءاتهم يرد النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم»(٩٥)

والذى يعنينا هنا أنه من المحتمل أن يكون من بين القراءات السبعة أو غيرها ما يعده مخالفًا للعربية، ومن ذلك ما ذكره ابن الجزرى كقراءة حمزة بجر (الأرحامِ) وقراءة أبى عمرو بتسكين (بارئْكم ويأمرْكم) إلى غير ذلك. وإن كان حَمَلها على وجه من الوجوه التى ذكرها النحاة، ومن ثم عُدَّت من القراءات الصحيحة المجمع عليها.

هذا وينبنى على الضابط السابق أحكام شرعية بما يقبل، أو يرد من القراءات، أو بما يجوز القراءة به أو لايجوز، وقد فَصَّل مكى بن أبى طالب القول فيها فى كتابه (الإبانة عن معانى القراءات) وابن الجزرى فى كتابه (النشر فى القراءات العشر) فليرجع إليها من يريد تفصيل القول.

الاحتجاج بالقراءات المخالفة للمطرد من كلام العرب :

رأينا بعض النحويين المتقدمين يخطئ بعض القراءات المنسوبة إلى السبعة أو إلى غيرهم، ومسوغهم فى ذلك مخالفتها للمطرد مما نقلوه عن العرب، ولم يكتف بعضهم بتخطئتها بل لم يجوزوا القراءة بها فقد روى عن المبرد قوله : لو صليت خلف إمام يقرأ **﴿وما أنتم بمصرخىِّ﴾** أو **﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ﴾** لأخذت نعلى ومضيت(٩٦). «ويقول أبو جعفر النحاس فى (إعراب القرآن) : وقد تكلم النحويون فى ذلك فى خفض **(الأرحامِ)** فأما البصريون فقال رؤساؤهم هو لحن لاتحل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا هو قبيح»(٩٧).

وبإزاء هذا الموقف الذى يخطئ بعض القراءات ولايجيز القراءة بها فضلًا عن الاحتجاج بها والقياس عليها نجد بعض النحاة المتأخرين يأخذ بها ويحتج.

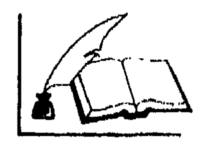
يقول السيوطى فيمن عاب على عاصم وابن عامر وحمزة قراءات رووها بعيدة فى العربية :«إن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة التى لامطعن فيها، وثبوت

---

(٩٥) السابق : ١/ ٩، ١٠

(٩٦) المبرد · الكامل ٣/ ٣٨، ٣٩، وتفسير القرطبى ٥/ ٢.

(٩٧) أبو جعفر النحاس · إعراب القرآن ١/ ٣٩٠، ٣٩١.



ذلك دليل على جوازه فى العربية ، وقد رد المتأخرون ـ منهم ابن مالك ـ على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد، واختاروا جواز ما وردت به قراءاتهم فى العربية وإن منعه الأكثرون مستدلًا به»(٩٨).

ومن ذلك أن ابن مالك يحتج على جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار بقراءة حمزة ﴿**تساءلون به والأرحامِ**﴾ ويقول عنه فى الألفية :

وليس عندى لازما إذ قد أتى   فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

ويحتج عل جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعوله بقراءة ابن عامر ﴿قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾.

ويقول عنه فى الألفية :

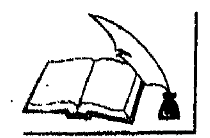
فصل مضاف شبه فعل ما نصب   مفعولًا و ظرفًا أجز ولم يُعَب (٩٩)

ويقول الشيخ محمد الخضر حسين فى كتابه (دراسات فى العربية وتاريخها) :

«وأفضل ما يحتج به فى تقرير أصول اللغة القرآن لكريم، فإنه نزل بلسان عربى مبين، ولايمترى أحد فى أنه بالغ فى الفصاحة وحسن البيان الذروة التى ليس بعدها مرتقى، فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية، ولافرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجارى فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم وما جاء على وجه انفرد به»(١٠٠).

ويقول عن النحاة الذين قرروا أنه لايجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف من نحو (ضَرْبُ عمرًا زيد)«وقد ورد على نحو هذا المثال قوله تعالى ـ فى قراءة ابن عامر ـ ﴿**قتلُ أولادَهم شركائِهم**﴾ فأنكر بعضهم هذه القراءة، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير، والحق أن نتلقى القراءة المتواترة بالقبول، ولانحمل الآية ما لاتطيقه بلاغتها من التعسف فى التقدير

(٩٨) السيوطى : الاقتراح ص ٤٩.
(٩٩) وانظر : ابن مالك : شرح التسهيل ٣/٢٧٧.
(١٠٠) محمد الخضر حسين : دراسات فى العربية وتاريخها، ص ٣٠، ٣١.



بل ببقيها على ظاهرها، ولانسلم بأن الفصل فى مثل هذا مخالف للفصاحة»[١ ١].

ثم يقول فى فضل الرأى بجواز القياس عليها : «وفى صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفا لما اشتهر فى كلام العرب زيادة فى أساليب القول وفتح طريق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته»[١٠١].

ولسنا نرى ما رآه الشيخ الجليل من القياس على القراءات التى لاتوافق الاستعمال الجارى فى لغة العرب لأمور :

- من ذلك أن المشهور بين النحاة الاحتجاج بما ورد فى القراءات (متواترة أو شاذة) مخالفًا ما ورد عن العرب فى ذلك الوارد بعينه ولايقاس عليه. وفى ذلك يقول السيوطى : «وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يحتج بها فى مثل هذا الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه، كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس فى ذلك الوارد بعينه ولايقاس عليه»[٢ ١].

- كما أنه لو جاز القياس عليها لاضطربت القواعد اضطرابًا شديدًا، وأصبح لكل من يخالفها مندوحة بقراءة تجيز ما خالف فيه، وأذكر هنا مثالًا من أمثلة يمكن أن تساق فى هذا المجال.

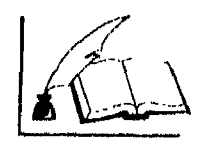
فالقياس أو القاعدة أن ينصب الفعل المضارع بعد أن المصدرية وألا يجوز حذفها، بيد أنه قد ورد عن العرب قولهم (تسمعَ بالمعيدى خير من أن تراه) بنصب (تسمع) فقال النحاة : يحفظ ولا يقاس عليه، وقد عاب الشيخ محمد الخضر قولهم هذا وقال : «وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى : ﴿ومن آياته يُريكم البرقَ خوفًا وطمعًا﴾. «ويقتضى ارتفاع منزلة القرآن فى الفصاحة وأخذه بأحسن طرق البيان أن يجرى حذف (أنْ) المصدرية - كما ورد فى الآية مجرى ما يصح القياس عليه».

هذا وقراءة (يُريكم) بالنصب - إذا كان ثمة قراءة - أشبه بالقراءة الشاذة فى نصب (أعبدَ) فى قوله (أفغيرَ الله تأمرونى أعبد) يقول ابن خالويه فى (شواذ القراءات) : فى توجيه هذه القراءة وقال بعضهم : أراد أن أعبدَ. «فإذا أضفنا إلى هذا أن القراءة المجمع عليها برفع (يريكم) وقيل فى توجيهها : على أن الفعل

---

(١٠١) السابق . ص ٣٢، ٣٣.

(٢ ١) السيوطى : الاقتراح ص ٤٨.



قد رُفع بعد حذف أن». ظهر لنا أنه يجوز ـ بمقتضى ما دعا إليه الشيخ من القياس ـ أن نقول :

من الخير تقرأَ قياسًا على من قرأ (يريكم) بالنصب

ومن الخير تقرأُ قياسًا على من قرأ (يريكم) بالرفع

وأولى من ذلك أن يقال إن حذف (أنْ) مقصور على السماع مطلقًا، فلايرفع ولاينصب بعد الحذف إلا ما سمع، وإلى هذا الرأى ذهب متأخرو المغاربة وهو الصحيح ـ كما يقول الأشمونى.

ـ وثمة أمر ثالث يذكره الدكتور عبد الصبور شاهين تعليقًا على ما ارتآه الشيخ من القياس على مالا يوافق الاستعمال الجارى عن العرب يقول :«والشيخ يدافع عن تركيب ورد فى قراءة ابن عامر وحده من بين القراء السبعة (يقصد قراءته : قتلُ أولادَهم شركائِهم) وصحيح أن هذه الرواية مشهورة صحيحة ولكن ليس كل مشهور صحيح بمقبول فى الذوق اللغوى على أنه مثال يحتذى، وحسبنا أن نسلم لهذه القراءة بالصحة ونتلقاها بالقبول، فأما أن نجعلها نموذجًا نقيس عليه وبابًا من أبواب التوسع فى التعبير العربى فأمر آخر يحكمه الذوق والاستعمال والإلف، وهو مالم نجده فى أساليب القدماء، وربما كان السبب فى ذلك أنه تركيب يحتاج إلى جهد وتعمل ليمكن فهمه فضلا عن أن يتذوق ويؤلف ولذلك لم يستعمل فى أبواب القول الفصيح على اختلاف العصور»(١٠٣).

---

(١٠٣) د. عبد الصبور شاهين : دراسات لغوية ص ٦٧.



ثانيًا : الحديث الشريف

وقع الخلاف بين علماء العربية فى الاحتجاج بالحديث فى إثبات الألفاظ اللغوية، وفى تقرير الأحكام النحوية، مع أن كثيرًا من الأحاديث دونت قبل أن يدون الشعر العربى المتفق على الاحتجاج به، وأن الحديث نثر ليس فيه من ضرورات الشعر شيء مما كان يستوجب تقديمه فى الاحتجاج عليه. بيد أن بعض الباحثين المحدثين يرى أن كتب اللغة ولاسيما غريب الحديث والمعاجم اللغوية تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الحديث وتأتى ألفاظه المحتج بها فى الكثرة بعد ألفاظ الكتاب العزيز إن لم تكن أكثر منها، ومن قدامى اللغويين الذين ذكرهم هؤلاء الباحثون ونسبوا إليهم الاستشهاد بالحديث أبو عمرو بن العلاء، والخليل، والكسائى، والأصمعى، وأبو عبيد، وابن الأعرابى .. وصناع المعاجم كالأزهرى والفارابى، وابن فارس والجوهرى ... إلخ[١٠٤]، بل إن الدكتورة خديجة الحديثى تثبت فى كتابها الذى خصصته لهذه القضية (موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف) أن النحاة الأوائل كانوا يستشهدون فى النحو والصرف بالحديث، ومن هؤلاء سيبويه الذى تثبت أنه استشهد بثلاثة عشر حديثًا، وإن كانت غير منسوبةإليه (ﷺ)، وغالبا ما تتصدرها العبارة (ومن ذلك قولهم) وكذا استشهد الفراء بقريب من هذا العدد، واحتج المبرد بالحديث فى ثلاثة عشر موضعًا، واحتج الزجاجى بستة أحاديث ... إلخ[١٠٥].

ومع ذلك فإن النحاة الذين سكتوا عن الاحتجاج بالحديث فى النحو والصرف ربما كان لهم مسوغ لما فعلوا، فالأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبى (ﷺ)، بل رويت بالمعنى، كما أن أئمة النحو المتقدمين بصريين وكوفيين لم يحتجوا صراحة بشيء منه.

مذهب المانعين :

من أعلام المانعين من متأخرى النحاة ابن الضائع وأبو حيان، كان ابن الضائع المتوفى ٦٨٦هـ أول من نبه إلى قضية الاستشهاد بالحديث، وأول من تبين

(١٠٤) د. خديجة الحديثى : موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف ص ٣٨.

(١٠٥) السابق : ص ٧٧، ٨٥، ٩٧، ١٠٧.



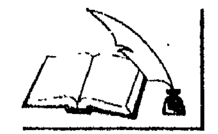
أن أئمـة النحاة لم يستشـهدوا به، وأول من أوضح علة ذلك من رواية الحـديث بالمعنى يقول :«تجـويز الرواية بالمعنى هو السبب عندى فى ترك الأئمـة ـ كسيـبويه وغيـره ـ الاستشـهاد على إثبـات اللغة بالحـديث بيد أن تلميـذه أبا حيـان المتوفى ٧٤٥هـ قد فصل فى هذا الموضـوع واشتد فى النكيرعلى ابن مـالك الذى أكثر من الاستشهاد به. يقول فى (شرح التسهيل) عن الذين لم يستشهدوا بالأحاديث : قد أكثر المصنف من الاسـتدلال بما وقع فى الأحاديث على إثبات القـواعد الكلية فى لسان العرب، وما رأيت أحـدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هـذه الطريقةَ غيره. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب ـ كأبى عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمـر، والخليل، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ـ لم يفعلوا ذلك، وتبعـهم على ذلك المسلك المتأخرون من الفريقـين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس»(١٠٦).

ثم يقول فى سبب وقوفهم عن الاسـتشهاد به : «إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقـهم أن ذلك لفظ الرسـول (ﷺ)، إذ لو وثقوا بذلك لجـرى مـجرى القـرآن الكريم فى إثبات القواعد الكلية، وإنما كان ذلك لأمرين :

ـ **أحدهما :** أن الرواة جَوَّزوا النقل بالمعنى، فتجد قـصة واحدة قد جرت فى زمانه (ﷺ) لم تقل بتلك الألفاظ جـميعًا : نحو ما روى من قـوله «زَوَّجْتُكَها بما معك من القرآن» و «ملكتكها بما معك من القرآن»، و«خذها بما معك من القرآن»، وغـيـر ذلك من الألفـاظ الواردة، فنعلم يقـينًـا أنه (ﷺ) لم يلفظ بجـمـيع هذه الألفاظ، بل لايُجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظًا مرادفًا لهذه الألفاظ، فأتت الرواة بالمرادف، ولـم تأت بلفظه، إذ المعنى هو المطلوب، ولاسـيما مع تقادم السمـاع، وعدم ضبطها بالـكتابة والاتكال على الحفظ، والضـابط منهم من ضبط المعنى، فأما من ضبط اللفظ فـبعيد جدًا ولاسيمـا فى الأحاديث الطوال، وقد قال سفـيان الثورى : «إن قلت لكم إنى أحـدثكم كما سـمعت فلاتصـدقونى إنما هو المعنى» ومن نظر فى الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى.

---

(١٠٦) البغدادى : خزانة الأدب ١/ ١٠.



الأمر الثانى : أنه وقع اللحن كثيرا فيما روى من الحديث، لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ويتعلمون لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن فى كلامهم وهم لايعلمون، وقد وقع فى كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب»(١٠٧).

ثم يقول فى علة استدلال النحاة بأقوال العرب وتركهم الاستدلال بالحديث مع أن النبى (ﷺ) كان أفصح العرب : «ونعلم قطعًا من غير شك أن رسول الله (ﷺ) كان أفصحَ العرب، فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم لغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريق الإعجاز وتعليم الله ذلك من غير معلم . . . . وإنما أمعنت الكلام فى هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ : ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولايستدلون بما روى فى الحديث بنقل العدول كالبخارى ومسلم وأضرابهما ؟ فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذى لأجله لم يستدل النحاة بالحديث»(١٠٨).

مذهب المجوزين :

كان السهيلى المتوفى ٥٨١هـ أول من استشهد بالحديث ـ وإن كان ابن الضائع قد ذكر أن ابن خروف المتوفى ٦٠٩هـ قد كان يستشهد بالحديث كثيرًا، وشاع بين الباحثين المحدثين أنه أول من استشهد به.

يقول الدكتور محمد عيد :«وقد ظن المتأخرون والمعاصرون أن ابن خروف أول من احتج بالحديث، والحقيقة تخالف ذلك، لأن السهيلى سبقه إلى هذا العمل بل إن عمل السهيلى يعد مقدمة صالحة لعمل ابن مالك»(١٠٩).

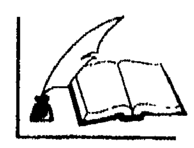
ففى أماليه قريب من سبعين حديثًا، استشهد ببعضها فى تقريرأحكام نحوية، ولم يكتف بذلك بل دعم استشهاده بما هو معروف من لغات العرب على نحو ما فعل ابن مالك فى (شواهد التوضيح).

---

(١٠٧) السابق : ١١/١.

(١٠٨) السابق : ١٢/١.

(١٠٩) د. محمد عيد : اصول النحو ص ٥٣.



ومن أمثلة ذلك :

- الأصل فى الاستفهام المنفى فى نحو : أليست الخمر حرامًا ؟ أن تجئ (نعم) لإثبات الكلام المنفى المستفهم عنه، وتجئ (بلى) إضرابًا عن النفى وإثباتًا للتحريم، لكن السهيلى يرى أنه لايمتنع أن يجاب بنعم بعد الاستفهام المنفى إذا أردت تحقيق الإيجاب الذى فى نفس المتكلم، وإن كان أكثر العرب على غير هذا، ويستشهد على ذلك بحديث رواه أبو عبيد وهو أن المهاجرين قالوا : إن الأنصار قد آوونا وفعلوا معنا وفعلوا، فقال : ألستم تعرفون ذلك لهم ؟ قالوا : نعم، قال: فإن ذلك. أى إن ذلك شكر لهم».

كما يستشهد على ذلك بقول جَحْدر بن مالك :

نعم وترى الهلال كما أراه

بعد قوله : أليس الليل يجمع أم عمرو [(١١٠)].

وفى الموضوع كلام طويل أفاض فيه البغدادى فى خزانته[(١١١)].

- ويستشهد على دلالة (مما) على معنى (ربما) بقول ابن عباس : «كان رسول الله (ﷺ) يعالج من التنزيل شدة، وكان مما يحرك شفتيه» ويجعله كقول الشاعر :

وإنا لمما نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه تلقى اللسان من الفم[(١١٢)]

أما علم المجوزين فابن مالك المتوفى ٦٧٢هـ وسنعود إليه فى قابل الحديث.

ومن النحاة المجوزين الرضى المتوفى فى ٦٨٨هـ الذى أضاف إلى الاستشهاد بالحديث - كما يقول البغدادى - الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت، بيد أن الدكتورة خديجة الحديثى تخالف فى ذلك وترى أن الرضى ليس أول من احتج بكلام آل البيت والصحابة، لأن جميع النحاة الأوائل من لدن سيبويه الذى استشهد بقول عمر : قضية ولا أبا حسن لها» إلى ابن مالك يحتجون بكلامهم[(١١٣)].

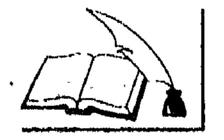
---

(١١٠) السهيلى : أمالى السهيلى ص ٤٥.

(١١١) البغدادى : خزانة الأدب ١١/ ٢٠١ - ٢٠٨.

(١١٢) السهيلى : أمالى السهيلى ص ٥٢، ٥٣.

(١١٣) البغدادى : خزانة الأدب ١/ ٩، وخديجة الحديثى : موقف النحاة ص ٣١٤.

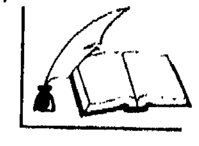


وقد كان ابن هشام المتوفى ٧٦١هـ من المكثرين من الاستشهاد بالحديث فقد استشهد فى (المغنى) وحده بحوالى ثمانين حديثًا، ذكر بعضها فى غير موضع، ولم يكن ذلك بغرض التمثيل بالمروى فحسب، ومن ذلك أنه استشهد بمجىء (لو) للتقليل بالحديث (تصدقوا ولو بظلف مُحْرَق)، وبمجىء (لو) وقد وليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده بقول عمر رضى الله عنه (ولو غيرُك قالها يا أبا عبيدة)، وبمجيئها خبرًا لكان المحذوفة بالحديث (التمس ولو خاتمًا من حديد)، واستشهد بوجوب ذكر الكون المقيد خبرًا مع (لولا) يقول الرسول : «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة»(١١٤).

وقد دافع الدماميني المتوفى ٨٢٨هـ عن هذه الجماعة ورد على أبى حيان أقواله، يقول فى (شرح التسهيل) وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنَّع أبو حيان عليه وقال : إن ما استند إليه من ذلك لايتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى، فلايوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة، وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأى ابن مالك فيما فعله بناء على أن اليقين ليس بمطلوب فى هذا الباب، وإنما المطلوب غلبة الظن الذى هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ، وقوانين الإعراب، فالظن فى ذلك كله كاف. ولايخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يُبدَّل، لأن الأصل عدم التبديل، لاسيما والتشديد فى الضبط والتحرى فى نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلى الذى لاينافى وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرون الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحًا فيلغى ولايقدح فى صحة الاستدلال بها، وأما ما دون وحصل فى بطون الكتب فلايجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم. قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم فى نقل الحديث بالمعنى : «إن هذا الخلاف لانراه جاريًا ولا أجراه الناس ـ فيما نعلم ـ فيما تضمنته بطون الكتب، فليس لأحد أن يغير لفظ شىء من كتاب مصنف ويثبت فيه لفظًا آخر»(١١٥).

(١١٤) ابن هشام : المغنى ص ٢٦٨، ٢٧٣.

(١١٥) البغدادى : خزانة الأدب ١/ ١٤، ١٥.



ثم يقول الدماميني في تدوين الحديث : «وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال، ثم دون ذلك المبدل - على تقدير التبديل - ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، كما قال ابن الصلاح فبقي حجة في بابه، ولايضرتوهم ذلك في شيء من استدلالهم بالمتأخر»(١١٥).

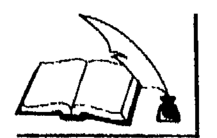
مذهب المتوسطين :

وبين مذهب المجوزين ومذهب المانعين مذهب ثالث، إذ توسط بعض العلماء بين الفريقين فأوضح بتوسطه بعض الجوانب التي كانت غائبة عنهما، ومن ثم فقد اتجه العلماء إلى مانبهوا إليه من التفريق بين نوعين من الحديث : نوع يستشهد به، ونوع لايستشهد به، ومالوا كذلك إلى البحث في شروط ما يستشهد به، وهو منهج صائب لاشك. يقول الشاطبي المتوفى ٧٩٠هـ : «لم نجد أحدًا من النحويين استشهد بحديث رسول الله (ﷺ) وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفُحْش والخَنَى، ويتركون الأحاديث، لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف روايتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها لما ينبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات.

وأما الحديث فعلى قسمين : «قسم يَعْتَني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عُرِفَ اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (ﷺ)، ككتابه إلى همدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية، وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه وبنى الكلام على الحديث مطلقًا . . . . والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف»(١١٦).

---

(١١٦) السابق : ١/١٢، ١٣.



وأظن أن السيوطى المتوفى ٩١١هـ من هذا الفريق يقول فى (الاقتراح) «وأما كلامه (ﷺ) فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروى، وذلك نادر جدًا، إنما يوجد فى الأحاديث القصار على قلة أيضًا، فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عبارتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظًا بألفاظ، ولهذا نرى الحديث الواحد فى القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة»(١١٧).

وقد وضعنا السيوطى بين المانعين والمجوزين : لأنه لايقول بالمنع بإطلاق أو بالجواز بإطلاق، وهذا هو الأساس فى التوسط، ومع ذلك فقد مال إلى قول ابن الضائع وأبى حيان عند مناقشته بعض الأحاديث المستشهد بها.

يقول فى الاقتراح : ومما يدل لصحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلونى البراغيث) بحديث الصحيحين «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار» وأكثر من ذلك حتى صار يسميها (لغة يتعاقبون)، وقد استدل به السهيلى ثم قال : لكنى أقول إن الواو فيه علامة إضمار، لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولًا مجردًا قال فيه :

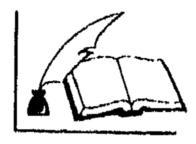
«إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»(١١٨).

ويقول فى (الهمع) ردًا على ابن مالك استشهاده على جواز ظهور خبر لولا بقول الرسول، «لولا قومُك حديثو عهد بكفر لأسست البيت على قواعد إبراهيم»، «والظاهر أن الحديث حرفته الرواة، بدليل أن فى بعض رواياته (لولا حدثان قومك) وهذا جار على القاعدة»(١١٩).

ومن المتوسطين المحدثين، الشيخ محمد الخضر حسين الذى سار فى الطريق التى اختطها الشاطبى بتفرقته بين ما يستشهد به وما لايستشهد به من الحديث، وقد أنار الشيخ رحمه الله ـ جنباته وأوضح معالمه، فهو يفرق بين ثلاثة أنواع من الأحاديث: مالا ينبغى الخلاف فى الاحتجاج به، ومالا ينبغى الاختلاف فى عدم الاحتجاج به، وما يصح أن تختلف الأنظار فى الاستشهاد به.

---

(١١٧) السيوطى : الاقتراح ص ٥٢.
(١١٨) السابق : ص ٥٥.
(١١٩) السيوطى : همع الهوامع ١/ ١٠٥.



النوع الأول : مالا ينبغى الاختلاف فى الاحتجاج به :

وهو ستة أقسام :

أحدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته (ﷺ) كقوله (حَمِى الوطيس) وقوله (مات حَتْفَ أنفه) . . . إلى غير ذلك من الأحاديث القصار المشتملة على شىء من محاسن البيان.

ثانيها : ما يروى من الأقوال التى كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الأذكار والأدعية التى كان يدعو بها فى أوقات خاصة.

ثالثها : ما يروى شاهدًا على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون بهذه الأنواع الثلاثة الحديث بلفظه.

رابعها : الأحاديث التى وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن ذلك دليل على أن الرواة لم يتصرفوا فى ألفاظها.

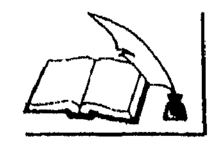
خامسها : الأحاديث التى دونها من نشأ فى بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعى.

سادسها : ما عرف من حال رواته أنهم لايجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلى بن المدينى.

النوع الثانى : مالا ينبغى الاختلاف فى عدم الاحتجاج به :

وهى الأحاديث التى لم تدون فى الصدر الأول، وإنما تروى فى كتب بعض المتأخرين، ولايحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعًا أم متصلًا، أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح، وأما متصلة السند فلبعد مدونها عن الطبقة التى يحتج بأقوالها.

وإذا أضيفت كثرة المولدين فى رجال سند الحديث إلى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى أصبح احتمال أن تكون ألفاظ النبى (ﷺ) أو ألفاظ راويه الذى يحتج بكلامه قاصرًا عن درجة الظن الكافى لإثبات الألفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها.



النوع الثالث : ما يصح أن تختلف الأنظار فى الاستشهاد بألفاظه:

وهى الأحاديث التى دونت فى الصدر الأول، ولم تكن من الأنواع الستة المبينة عليها آنفا، وهى على نوعين :

(أ) حديث يرد لفظه على وجه واحد . . . والظاهر صحة الاحتجاج به.

(ب) حديث اختلفت الرواية فى بعض ألفاظه . . . ونفصل القول فى هذا النوع فنجيز الاستشهاد بما جاء فى رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوى . . ولانجيز الاستشهاد بما يجىء فى رواية شاذة أو فى رواية يقول فيها بعض المحدثين إنها غلط من الراوى»[١٢٠].

ومجمل الأمر أن الشيخ الخضر يرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى فى كتب الحديث المدونة فى الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية، ولانستثنى إلا الألفاظ التى تجىء فى رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزًا لا مرد له».

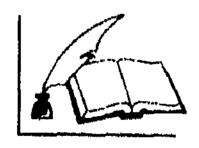
مذهب ابن مالك :

والآن نعود إلى ما وعدنا به من الوقوف عند ابن مالك إمام المجوزين وحجتهم، وكان ـ رحمه الله ـ أمة فى النحو والتصريف، عالمًا باللغة محيطًا بأشعار العرب وأقوالهم، هذا إلى أنه كان إمامًا فى القراءات راوية للحديث، يقول السيوطى : «وكان أمة فى الحديث، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عَدَل إلى أشعار العرب»[١٢١]. وله مؤلفات كثيرة تشهد بعلو مكانته، وهى مكانة تكاد تعدل مكانة سيبويه ـ كما يقول أحد الباحثين المحدثين ـ ولكتابه (شواهد التصحيح والتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح) قصة لها ـ بما نحن فيه ـ علاقة. وذلك أنه كتب على ظاهر الورقة الأولى من صحيح البخارى فى النسخة المعروفة باليونينية وهى النسخة المعتمدة منه حتى يومنا هذا،«سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخارى رضى الله عنه بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبو الحسين على بن محمد بن أحمد اليونينى رضى الله عنه

---

(١٢٠) محمد الخضر حسين : دراسات فى العربية وتاريخها، ص ١٧٥ ـ ١٨٠.

(١٢١) السيوطى : بغية الوعاة ١/ ١٣٠ ـ ١٣٧.



وعن سلفه، وكان السمـاع بحضرة جماعة من الفضلاء، ناظرين في نسـخ معتمد عليها، فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الـصواب، وضبطته على ما اقتضاه على العربية، وما افتقر إلى بسط عبـارة وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء أستوفى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهـد ليكون الانتفاع به عامًا، والبيان تامًا إن شاء الله تعالى، كتبه محمد بن عبد الله بن مالك حامدًا الله تعالى»(١٢٢).

وجاء بآخر جزء من المجلد المذكـور «بلغت مقابلة وتصحيحـًا وإسماعًا بين يدى شيخنا شيخ الإسلام حجة العـرب مالك أزمّة الأدب، الإمام العلامة أبى عبد الله بن مالك الطائى الجيّانى ـ أمد الله تعالى عمره ـ فى المجلس الحادى والسبعين، وهو يراعى قراءتى ويلاحظ نطقى، فمـا اختاره ورجحه وأمر بإصـلاحه أصلحته، وصححت عليه، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة فأعملت ذلك على ما أمر ورجح»(١٢٣).

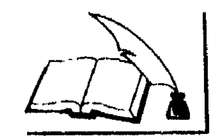
طريقة ابن مالك فى معالجة مالا يطرد من الحديث :

وبعدُ فهذا الكتاب هو محصلة هذه المجالس المباركة التى كان يُقْرأ عليه فيها صحيحُ البـخارى، وكان ابن مالك ـ فى كل مـجلس من هذه المجالس أو فى كل مبْحث من هذه المباحث ـ **يذكر موضع الإشكال فى الحـديث المروى أو فى مثيله، ويذكر حكم النحاة فيه، ثم يذكر الوجه الذى يراه، ويحتج له بما ورد فى القرآن أو فى الشعـر أو فى كلام العرب، وقد يعـتل له بما هو معروف من تعليـلات النحاة وأقيستهم.**

وإليكم مثـالاً لذلك بعنوان (فيمـا يقع الشرط مضـارعًا والجواب ماضـيًا)، ومنها قول النبى (ﷺ) : «من يقم ليلةَ القدر غُفر له»، وقول عائشة أم المؤمنين : «إن أبا بكر رجل أسـيف متى يقم مـقامك رَقَّ». قلت : تضـمن هذان الحديـثان وقوع الشـرط مضارعًا، والجـواب ماضيًـا لفظًا لامعنى، والنحويون يـستضعـفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصًا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقًا، **لثبوته**

---

(١٢٢) ابن مالك : شواهد التوضيح ص ٢٢٠.
(١٢٣) ابن مالك : شواهد التوضيح ص ٢٢٠، ٢٢١.



فى كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء» ثم يأخذ فى الاستشهاد عليه بثمانية من الشواهد الشعرية :

منها قول حاتم :

وإنك مهما تعطِ بَطْنَك سُؤْلَه   وفرجَك نالا منتهى الذم أجمعا

ثم يقول بعدها : «ومما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى : **﴿إنْ نَشأ ننزل عليهم من السماء آيةً فظلت أعناقُهم لها خاضعين﴾** فعطف على الجواب الذى هو (ننزل) (ظلت) وهو ماضى اللفظ، ولايعطف على الشىء غالبًا إلا ما يجوز أن يحل محله، ثم يقول : «ولهذا الاستعمال مؤيد من القياس، ويذكر فى ذلك كلامًا مطولًا لايتحمله هذا الموقف من البحث»(١٢٤).

الاستشهاد بالحديث على صحة الكلام :

وقد أوضح ابن مالك فى غير مبحث من هذه المباحث التى وقعت فى هذه المجالس أن الحديث أصل يعتمد عليه، ويحتج به على صحة القول أو جوازه، ومن هذه المواضع :

- يقول - فى قول رسول الله (ﷺ) : «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست فى كتاب الله» . . . إلخ، والقاعدة فيه أن تصحبه الفاء نحو قوله تعالى : فأما عادٌ فاستكبروا . . إلخ، ثم يقول : **وقد خولفت القاعدة فى هذه الأحاديث فعلم بتحقيقِ عدمُ التضييق، وأن من خصه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقصر فى فتواه، عاجز عن نصرة دعواه»**(١٢٥).

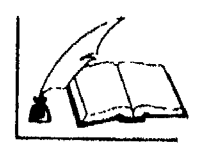
ويقول فى نحو قول عمر : «ما كدت أنْ أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب . . إلخ».

«تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقرونا بأنْ، وهو مما خفى على أكثر النحويين (أعنى وقوعه فى كلام لاضرورة فيه) . . . والصحيح جوازه، إلا أن وقوعه غير مقرون أكثر وأشهر من وقوعه بأن، ولذلك لم يقع فى القرآن إلا

---

(١٢٤) السابق : ص ١٤، ١٥، ١٧، وانظر شرح التسهيل : ٤/ ٩١، ٩٢.

(١٢٥) السابق : ص ١٣٧ ، ١٣٨.



غير مقرون بها نحو ﴿**وما كادوا يفعلون**﴾، ولايمنع عدم وقوعه فى القران مقرونا بأن من استعـماله قياسًا لو لم يرد سمـاع . . فإذا انضم إلى هذا التعليل **استعمال فصيح، ونقل صحيـح كما فى الأحاديث المذكورة** تأكد الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل»(١٢٦).

استخراج الأصول من الحديث :

هكذا كان منهج ابن مالك فى معالجة مشكلات الجامع الصحيح يوسع بعض ما ضيقة النحاة أو يعمم بعض ما خَصَّصُوه، بيد أنه فى كثير من المواقع يستدل بما وقع فى الأحاديث على إثبات القواعد الكلية التى ربما تتعارض وما قرره النحاة من أقيسة استنبطوها مما اطرد من كلام العـرب، ففى المجلس الثـالث الذى كان عن (إثبات ألف يراك بعـد متى الشرطيـة)، فيمـا رواه البخارى فى قـول أبى جهل : «متى يراك الناس قـد تخلفت - وأنت سيـد هذا الوادى - تخلفوا مـعك» يقول : تضمن هذا الكلام ثبوت ألف (يراك) بعـد (متى) الشرطية، وكان حـقها أن تحذف فيقال : متى يرك، كـما قال تعالى : ﴿**إن تَرَنِ أنا أقل منك مـالاً وولدًا**﴾. وفى توجيه ثبوتها يقرر بعض القواعد والأصول الكلية منها :

- تشبيه متى بإذا فتهمل كما شبهت إذا بمتى فتعمل.

فمن الأول قـول عائشة : (إن أبا بكر رجل أسـيف وإنه متى يقوم مـقامك لايُسْمِع الناس).

ومن الثانى قول النبى : (إذا أخذتما مضاجعكما تُكَبِّرا أربعًا وثلاثين . .).

وهو فى النثر نادر وفى الشعر كثير(١٢٧).

ولو روعى هذا الأصل لاضطربت القـواعـد، فجـار إهمال (مـتى) والمطرد إعمالها، وجار إعمال (إذا) والمطرد إهمالها.

- حمل إنْ عـلى (لو) فى رفـــع الفـعل بعـدها، وحمل (لو) على إن فى الجزم.

---

(١٢٦) السابق : ص ٩٨.

(١٢٧) السابق : ص ١٧ ، ١٨، وشرح التسهيل ٤/ ٨٢.



ويستشهد على رفع الفعل بعد إن بقراءة طلحة (فإما ترين من البشر أحدا) بسكون الياء وتخفيف النون (أى بإثبات نون الرفع)، وعلى الجزم بلو يقول الشاعر :

لو يشأ طار به ذو ميعة لاحقُ الآطال نهدٌ ذو خصل[(١٢٨)]

وفى هذا ما فى سابقه من خرق القاعدة واضطراب الأقيسة .

ـ إشباع الحركة فتكون الألف متولدة من إشباع الراء بعد سقوط الألف جزمًا وكذلك يقال فى الياء والواو .

ومثّل لإشباع الفتحة بقراءة أبى جعفر **﴿سواءٌ عليهم آستغفرت لهم﴾** بمد الهمزة وبقول الفرزدق :

فظلا يخيطان الورَاق عليهما بأيديهما من أكل شرٍّ طعام

ومثّل لإشباع الياء برواية أحمد بن صالح عن ورش (مالِكى يوم الدين) فى (مالك يوم الدين) وبقول الشاعر :

تَنْفِى يداها الحصى فى كل هاجرة نَفْىَ الدنانير تَنْقَادُ الصياريف

ومثل لإشباع الواو برواية أحمد بن صالح عن ورش (إياك نعبدو) بإشباع ضمة الدال، وبقول الشاعر :

عَيْطاء جَمَّاء العظام عُطبول كأن فى أنيابها القَرَنْفُول[(١٢٩)]

ولو جاز إجراء هذا الأصل فى كل كلام ما حَذَفَ متكلم أو كاتب حرف العلة من الفعل المعتل المجزوم، وادَّعَى ما ادعاه ابن مالك من تعليل صناعى مفتعل بأن الحرف قد حذف أولا ثم أشبعت الحركة بعد ذلك .

ـ إجراء المعتل مجرى الصحيح، فيثبت حرف العلة بتقدير الحركة المنوية .

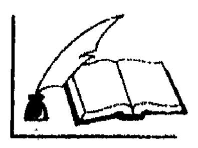
ويستشهد ابن مالك على هذا التعليل بشواهد منها :

ففى حالة الألف استشهد بقول الشاعر (عبد يغوث الحارثى) :

---

(١٢٨) السابق : ص ١٩ .

(١٢٩) السابق : ص ٢٣



وتضْحك منى شيخةٌ عبْشميّةٌ كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا

وجعل منه قول النبى : «من أكل من هذه الشجرة فلايغشانا».

وفى حالة الياء بقول الشاعر (قيس بن زهير) :

ألم يأتيك والأنباءُ تنَمْى بما لاقت لبونُ بنى زِياد

وجعل منه قول عائشة رضى الله عنها : «إن يقم مقامك يبكى».

وقول الرسول : «مُرُوا أبا بكر فليصلى بالناس» ومنه قراءة قُنْبُل : إنه من يتقى ويصبر»(١٣٠).

وفى حالة الواو بقول الشاعر :

هجـوتَ زَبَّانَ ثم جـئت معتذرًا من هجو زبان لم تهجُو ولم تدع

وقد قال فى (شرح التسهيل) عن الجزم بالسكون : «وقد يستغنى عن حذفه بتقدير ظاهر الحركة قبل الجزم كألم يأتيك».

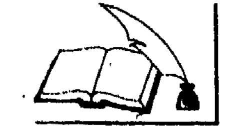
وفى موضع آخر يقول : ويكتفى بتقدير طرآن السكون مسبوقًا بحركة فى الضرورة ثم يستشهد على ذلك ببعض الشواهد التى ذكرها آنفًا فى (شواهد التوضيح)(١٣١).

وبمقتضى ما ذكره فى الكتابين نجد أنفسنا بين أمرين :

ـ أن يكون الأصل المقترح تفسيرًا لمادة لغوية موجودة بالفعل (فى الشعر وفى الحديث وفى القراءات) تُحْفَظُ ولا يقاس عليها، لاسيما وقد صرح فى شرحه بأنها ضرورة، والقراءة التى استشهدبها غير سبعية، كما جاء فى (النشر)، و(الاتحاف). ونحن إلى هذا أميل.

ـ أن يكون هذا الأصل للاحتجاج لهذه التراكيب السابقة فى صحتها وجواز القياس عليها، وفى ذلك خطر عظيم، فكيف تكون قاعدة إعراب المضارع المعتل المجزوم لو قيل ببقاء حرف العلة ! وارجع فى ذلك إلى ما ذكره ابن هشام المتوفى

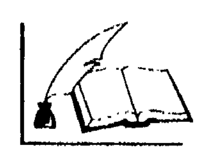
(١٣٠) السابق : ص ٢١.
(١٣١) ابن مالك : شرح التسهيل ١/ ٥٥ ـ ٥٨.



٧٦١ فى (المغنى) تحت عنوان (القاعـدة الحادية عشرة . من ملح كلامهم تقارض اللفظين فى الأحكام).

خاتمة المطاف :

وبعدُ فـقد رأينا المستشـهدين بالحديث النبـوى الشريف بدأوا يستشـهدون به متأخـرًا بعد أن استـوى النحو علمًا كامل الأصـول مستوفى الأحكام، كـما أنهم غالبًا لايستشهـدون بالحديث وحده فى الاستدلال على حكم من الأحكام أو على صحة استعمال، بل يجىء مـصحوبًا بشواهد من القرآن الكريم وقراءاته ومن كلام العرب، هذا ولم أجد نحويًا يستشهد بالحديث على قاعدة ليس لها شاهد أو مثال فى كتب النحاة المتقدمين، وغاية الأمر أن السهيلى وابن مالك وابن هشام وغيرهم من النحاة المتأخرين وجدوا فى الحديث ما يخـالف ما استقر بين النحاة من قواعد وأحكام فاجتهدوا فى توجيـهه أو تأويله، ورده إلى المعروف من كلام العرب ومن شواهد النحو، ومن ذلك أثبتوا أن الحديث الـنبوى الشريف جارٍ على كلام العرب فيما اطرد من كلامهم وفيما شذ.



ثالثًا : كلام العرب

كلام العرب ـ كما يقول ابن رشيق ـ منظوم ومنثور، أما المنظوم فقد عرفه وحدَّ بنيته في باب من كتابه (العمدة) وفيه تفصيلات فليرجع إليه من يشاء. ويعْنى بالمنثور نوعين من الكلام، أولهما : النثر الفنى الذى عَرَف العرب قديمًا لونا منه فيما نقل إلينا من خطبهم، وهو قليل بالقياس إلى ما نقل إلينا من الشعر حتى قال : «. . . . لم يحفظ من جيد المنثور إلا عُشْرُه، وما ضاع من الموزون عشره». ثانيهما : ما كان يجرى على ألسنة العرب الفصحاء فى مخاطباتهم. يؤكد ذلك عندى أنه كان يرى أن الكلام كله كان نثرًا ثم قالت العرب الشعر. وليس واضحًا من حديثه أنه يعنى به كلام العرب فى كل حال من أحوالهم، بل يعنى به نمطًا من مخاطباتهم أقربَ إلى النثر الفنى منه إلى الكلام الجارى على ألسنتهم فى حياتهم اليومية. يؤكد ذلك أنه يقول : وقد اجتمع الناس على أن المنثور فى كلامهم أكثرُ وأقلُ جيدًا محفوظًا، وأن الشعر أقل وأكثر جيدًا محفوظًا» **المنثور إذًا هو النثر الفنى الذى هو قسيم الشعر، والكلام الجيد الذى يدنو منه فى الجودة**[١٣٢].

وكلام العرب بقسميه : المنظوم والمنثور حجة النحويين فى قياسهم ومعتمد اللغويين فى معاجمهم، يقول السيوطى : «وأما كلام العرب فيحتج به بما ثبت من الفصحاء الموثوق بعربيتهم» ثم يصرح بأنه المنظوم والمنثور بقوله : «ثم الاعتماد على ما رواه الثقاتُ عنهم بالأسانيد المعتبرة من نثرهم ونظمهم»[١٣٣].

وفى كتب النحاة لاسيما كتب المتقدمين كسيبويه والفراء كثير من كلام العرب المنثور الموثوق بفصاحته، وما أكثر ما تجد فى كتاب سيبويه من قوله : «سمعت من أثق به من العرب يقول : بُسِطَ عليه مرتان». وقوله : وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول : «اجتمعت اليمامةُ يعنى أهل اليمامة». وقوله : «وسمعناهم يقولون : ريح حرور، وهذه ريح شمال . .»[١٣٤]. وأشباه ذلك من الأقوال، وهذا أوضح من أن يكثر من التمثيل عليه.

(١٣٢) ابن رشيق : اعمدة ص ١٩.
(١٣٣) السيوطى : الاقتراح ص ٥٦ ، ٥٧.
(١٣٤) انظر : سيبويه : الكتاب ١/ ٢٣٠، ١/ ٣١٩.

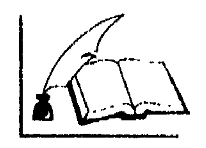


بيد أن اعتماد النحويين واللغويين على الشعر كان أكثر، فقد وجدوا منه - حين أرادوا أن يقعدوا للعربية ويحفظوا ألفاظها - قدرًا كبيرًا محفوظًا، يقول ابن رشيق : «ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من جيد المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره»، وقد بقى ما بقى من الشعر وضاع ما ضاع من النثر لأمرين : أحدهما أن الشعر كان ديوان العرب يحفظ تاريخهم، ويُعَرِّف بمآثرهم، ويدعو إلى فضائلهم، وثانيهما أن العرب كانت أمة أمية فضاع نثرها الذى تحفظه الكتابة، وبقى شعرها الذى يحفظه الوزن والقافية لتتناقله الألسنة وتعيه الحوافظ.

والشعر ديوان العربية وحجة النحاة، يقول ابن عباس : «إذا قرأتم شيئًا من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه فى أشعار العرب» بل روى أن عمر بن الخطاب قال حين سئل عن ديوان العرب : «هو شعر الجاهلية فإن فيه تفسير كتابكم»، ويقول ابن فارس : «ومنه تعلمت العربية، وهو حجة فيما أشكَل من غريب كتاب الله جل ثناؤه، وغريب حديث رسول الله (ﷺ)، وحديث صحابته والتابعين»[١٣٥].

اعتمد النحاة إذًا فى عملهم على كلام العرب منظومه ومنثوره، ولكنهم لم يأخذوه كله ولم يعتدوا به كله، وكان عليهم أن يضعوا مقياسًا لما يأخذون، ويدعون، ولما يفضلون، وما يستكرهون. وكان هذا المقياس هو **الفصاحة**، وقد ربطوا الفصاحة بالبداوة، بيد أن القبائل العربية لم تكن - كما يقول الأستاذ أحمد أمين - فى درجة واحدة من الفصاحة، فقد اشتهر بعضها بأنه أفصح من بعض، ولم تكن فى درجة واحدة من السلامة، فقد سلمت بعض القبائل وحافظت على عربيتها لبعد مكانها عن الاختلاط والفساد. ولذلك لما جاء العلماء يروون اللغة تحروا، وفضلوا بعضًا على بعض. لقد حدا بهم اجتهادهم أن يحددوا العرب الفصحاء فى إطارين : المكان والزمان[١٣٦].

(١٣٥) ابن فارس : الصاحبى ٤٦٧، الزمخشرى : الكشاف ٢/ ٣٣٠.
(١٣٦) أحمد أمين : ضحى الإسلام ٢/ ٢٤٥، ٢٤٧.



من هم العرب :

(أ) الإطار المكاني :

هو الجزء الغربي من نجد، وما يتصل به من السفوح الشرقية لجبال الحجاز، وهو الذى يسمونه عالية السافلة وسافلة العالية، يقول أبو عمرو بن العلاء : «لا أقول : قالت العربُ إلا ما سمعتُ من عالية السافلة وسافلة العالية».

لقد كان النحاة يعتقدون أن العرب الذين حُبِسوا فى هذا الجزء المحدود من شبه الجزيرة أفصحُ العرب ألسنة، وأسلمهم لغة فلم تتأشب لغتهم بالمجاورة، ولم تفسد ألسنتهم بالمخالطة، وكانوا يرحلون إلى هذه البوادى يجمعون الألفاظ والأشعار والأخبار، ويسجلون ذلك كله، ومما جمعوا وسجلوا وضعوا قواعد العربية وصنعوا معجمها. قال الكسائى للخليل : من أين علمُك ؟ فقال : من بوادى الحجاز ونجد وتهامة «فخرج وأنفد خمس عشرة قِنِّينَةً حِبْرًا فى الكتابة عن العرب سوى ما حفظ»[١٣٧].

وعن هذه القبائل المحصورة فى هذه الأماكن يقول الفارابى : «والذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم اقتُدى، وعنهم أخذ اللسان العربى من بين قبائل العرب : قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب وفى التصريف، ثم هُذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم» ثم يعلل سبب ذلك بقوله : «وبالجملة فلم يؤخذ عن حضرى قط، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى تجاور سائر الأمم الذين حولهم»، ثم ذكر القبائل والحواضر التى لم يؤخذ عنها ويقول : «فإنه لم يؤخذ لا من لَخم ولا من جُذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قُضاعة وغَسَّان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقروءن بالعبرانية، ولا من تغلب والنمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عمان لمخالطتهم الهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف

(١٣٧) الأنبارى : نزهة الأدباء ص ٦٩.



وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضره الحجاز»(١٣٨).

وقد ثبت لنا أن هذه الوثيقة وصف صحيح لما فعله النحاة المتقدمون. فكتاب سيبويه، وهو أجل كتب النحو وأكثرها شواهد من كلام العرب قد أخذ عن هذه القبائل التى حددها الفارابى. ونعت لغتها بالفصاحة، ولم يستشهد إلا قليلا بلغات القبائل الأخرى، وحين يستشهد بهـا يذكر أنها لغات غير فصيحة أو لغات رديئة. فهو يقول مثلا عن لغة بكر : «وقال ناس من بكر بن وائل (من أحلامِكِم) و(بكِم) وهى رديئة جدًا». وقال عن ربيعة : «واعلم أن قومًا من ربيعة يقولون (مِنهِم) وهى لغة رديئة»(١٣٩).

وقد انتقد الدكتور محمد حسن جبل وثيقة الفارابى ورأى أن التمحيص التطبيقى يكشف عن خلاف ما قاله، ففى (اللسان) مثلا احتجاجات لغوية لشعراء كثيرين من تلك القبائل التى قال إنها لم يؤخذ عنها مثل قُضاعة وغَسَّان وإِياد وتغلب ولشعراء من الحواضر كالمدينة والطائف والحيرة .... إلخ. وهذا **صحيح فحسب فيما يتصل بشعراء هذه القبائل أو الحواضر قبل جمع اللغة وتوثيقها مثل أبى دُواد وهو من إياد، والأخطل وهو من تغلب، وأمية بن أبى الصلت وهو من ثقيف، وقيس بن الخطيم وهو من المدينة ... ناهيك عن شعراء الحيرة كعبيد بن الأبرص، وأوس بن حجر ... إلخ**(١٤٠).

ولهذا قال الفارابى فى ختام وثيقته : «لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم».

وما يصدق على الشعر يصدق على غيره من كلام العرب.

(ب) الإطار الزمانى :

الكلام فى حدود هذا الإطار طويل متشعب يغنى عن طوله وتشعبه القرار الذى اتخذه مجمع اللغة العربية بالقاهرة بعد طول الدراسة والتمحيص، يقول :

---

(١٣٨) السيوطى : المزهر ١/ ٢١١، ٢١٢، والاقتراح ص ٥٦، ٥٧.

(١٣٩) سيبويه : الكتاب ٤/١٩٦، ١٩٧، ٤/ ٢٠٠، ١/ ٣٨٩.

(١٤٠) د. محمد حسن أبو جبل : الاحتجاج بالشعر فى اللغة ١/ ٢٠٢.



«العرب الذين يُوثَق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم - هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى، وأهل البادية من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع، «وحجته فى التحديد أن لغة العرب ظلت سليمة فى بواديهم حتى نهاية القرن الرابع وفى حواضرهم حتى نهاية القرن الثانى الهجرى. أما الذين نشأوا بعد التواريخ المتقدمة، فهم مولدون تعلموا العربية بالصناعة ولا يستشهد بكلامهم فى لغة ولا نحو»(١٤١).

وقال الأندلسى : علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو والمعانى والبيان والبديع، والثلاثة الأولى لايستشهد عليها إلا بكلام العرب دون الثلاثة الأخرى، فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين، لأنها راجعة إلى المعانى، ولافرق فى ذلك بين العرب وغيرهم : «إذ هو راجع إلى العقل، ولذا قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحترى وأبى تمام وأبى الطيب وهلم جرا»(١٤٢)

كان إخلاص بعض النحاة المتقدمين للقديم وإيثارهم إياه، وإجلالهم للقدماء وتعظيمهم وراء ذلك القيد الزمنى الذى أحكموه بل بالغوا فى تضييقه. وكانت نظرتهم إلى القديم نسْبِيَّة، فلكل نحوىٍّ قديمٌ، ولذا قال ابن رشيق فى (العمدة) . كل قديم فهو مُحْدَثٌ فى زمانه بالإضافة إلى مَنْ قَبْلَه. وكان أبو عمرو يقول : لقد أحسن هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته، يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق، فجعله مولدًا بالإضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين، وكان لايعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين. وقال الأصمعى : جلست إليه ثمانى حِجَج فما سمعته يحتج ببيت إسلامى. «وكان هذا مذهب أصحابه كالأصمعى وابنَ الأعرابى فكان كل واحد منهم يذهب فى أهل عصره هذا المذهب ويقدم مَنْ قبلهم»(١٤٣)

وقد وضع العلماءُ الشعراءَ فى طبقات (وفقا للإطار الزمنى) وبينوا موقف النحاة من الاحتجاج بأشعارهم. يقول البغدادى فى (الخزانة) : قسم العلماء الشعراء على طبقات أربع : .

---

(١٤١) أحمد الإسكندرى : الاحتجاج لقرارات المجمع، مجلة المجمع ١/ ٢٠٢.

(١٤٢) البغدادى : خزانة الأدب ١/ ٥.

(١٤٣) ابن رشيق : العمدة ١/ ٩٠.



الطبـقة الأولى الشعـراء الجاهليـون، وهم قبل الإسـلام كامـرئ القيس والأعشى وهذه الطبقـة يستشهد بشـعرها إجماعًا، وإن كـان لم يسلم بعضهم من الطعن عليه، فكان عيسى بن عمر يقول . أساء النابغة فى قوله :

فبـت كـأنى سـاورتنى ضئيلة   من الرُّقْش فى أنيابها السمُّ ناقعُ

ويقول موضعه ناقعًا[١٤٤]. (وانظر ٤١٠، ٤٢).

الطبقة الثانية : المخضـرمون، وهم الذين أدركوا الجـاهلية والإسلام كلبـيد وحسان وهذه الطبقة ـ كالطبقة السابقة ـ يحتج بشعرها إجماعًا

الطبقة الـثالثة : المتقـدمون، ويقال لهـا الإسلاميـون، وهم الذين كانوا فى صدر الإسلام كجرير والفرزدق، والصحيح فى هذه الطبقة ـ كما يقول البغدادى ـ صحـة الاستشهـاد بكلامها، وكان أبو عـمرو بن العلاء وعبـد الله بن أبى إسحق والحسن البصـرى وعبـد الله بن شـبرمـة يلحنون الفـرزدق والكميت وذا الرمـة وأضرابهم وكـانوا يعدونهم مـن المولدين لأنهم كانوا فى عـصرهم والمعـاصرة حجاب» وقصة عبد الله بن أبى إسحق مع الفرزدق مشهورة[١٤٥]

يقـول ابن سلام . وأخـبـرنى يونس أن ابن أبى إسـحق قال للفـرزدق فى مديحه يزيد بن عبد الملك :

مـسـتـقـبلين شـمال الشـام تضـربهم   بحـــاصب كنديف الـقطن منـثــور

علـى عـــمــــائـمنا يُـلْقَى وأرجلـنا   على زواحف تُـزْجَى مـخـــهـــا ريرِ

قال ابن أبى اسـحق . أسأت إنما هى (ريرُ) وكذلك قيـاس النحو فى هذا الموضع[١٤٦] وله مواقف أخرى شبيهة بهذا الموقف

الطبقـة الرابعة : ويقال لهم المحـدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا كـبشار وأبى نواس

وفى الاستشهاد بشعر هذه الطبقة كلام طويل يحسن الوقوف عنده.

---

(١٤٤) المرزبانى الموشح ص ٤١.

(١٤٥) البغدادى خزانة الأدب ١/ ٦.

(١٤٦) ابن سلام طبقات فحول الشعراء ١/ ١٧.



الفصاحة والبداوة :

بانحصار العربية فى المكان والزمان تحدد المستوى الصوابى أو المعيار الذى يُرْجَع إليه فى التقعيد وهو ما يعرف بالفصاحة، وتحدد هذا المستوى بتلك الجماعة من العرب التى لاتعيش فى هذه الأماكن فحسب ولا فى هذا الزمان فحسب بل تعيش نمطًا من الحياة البدوية الجافية البعيدة عن بُحْبوحة العيش والاختلاط بالأمم، ولهذا كان النحاة يقصدون هؤلاء البُداة فى مواطنهم ويسمعون منهم، لكنهم متى وجدوا أعرابيا قد لان جلده وانتقل لسانه عن لغة قومه بخلطة المولدين وفهم كلامهم «بَهْرَجوه ولم يسمعوا منه، لأن ذلك يدل على طول إقامته فى الدار التى تُفْسد اللغة وتُنْقص البيان، لأن تلك اللغة إنما انقادت واستوت، واطردت، وتكاملت بالخصال التى اجتمعت لها فى تلك الجزيرة، وفى تلك الجيرة، ولفقد الخلطة من جميع الأمم»(١٤٧).

ويقول الجاحظ : وزعم أبو العاص أنه لم ير قرويًا لايلحن فى حديثه وفيما يجرى بينه وبين الناس(١٤٧).

وكان البصريون يتهمون الكوفيون بالأخذ عن الحضر ويقولون فى ذلك : «إنما أخذنا اللغة عن حَرَشَة الضباب، وأكلة اليرابيع، وهؤلاء (يعنى الكوفيون) أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز»، وكان البصريون يمتنعون عن الأخذ عن الكوفيين «لأنهم لايرون الأعراب الذين يحكون عنهم حجة»(١٤٨).

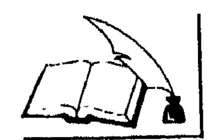
وقد أخذ بعض النحاة واللغويين المتقدمين على بعض الشعراء الجاهليين والإسلاميين ما أخذوه على الأعراب الذين فسدت لغتهم بالاختلاط والمجاورة. فالأصمعى يقول عن عَدِىّ بن زيد وأبى دُواد الإيادى ـ وهما شاعران جاهليان : لاتروى العرب أشعارهما، لأن ألفاظهما ليست نجدية(١٤٩). ويقول ابن سلام عن عدى : «إنه كان يسكن الحيرة ويراكن الريف فلان لسانه وسهل منطقه» وكانت

---

(١٤٧) الجاحظ : البيان والتبيين ١/١٦٣، ١٦٤.

(١٤٨) السيرافى : اخبار النحويين البصريين ص ٦٨. وأبو الطيب اللغوى : مراتب النحويين ١٤٣.

(١٤٩) المرزبانى : الموشح ص ٩٣.



الوفـود تفد على الملوك بالحيرة وكـان عدى بن زيد يسـمع لغاتهم فـيدخلهـا فى شعره[١٥٠]. ويقول الأصمعى عن الكميت «وهو شاعر إسلامى - ليس بحجة، لأنه كان من أهل الكوفة فـتعلم الغريب وروى الشعر، وكان معلـمًا فلايكون مثل أهل البدو» فكأن عربيته مصنوعة متعلمة لاسليقة ولا طبعًا. ويقول عن ذى الرمة - وهو شاعر إسلامى - حين احتج أحد جلسائه على تأنيث (زوج) بالتاء فقال: «إن ذا الرمة قد أكل البقل والمملوح فى حوانيت البقالين حتى بَشِم» وهو لايحتج أيضا بشعر عبد الله بن قيس الرقيات.[١٥١]

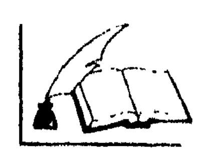
بيد أن النحاة المتقدمين لم يكونوا جميـعًا من المتشددين فى الاحتجاج تشدد أبى عـمرو والأصـمعى فى ترك الاحـتجـاج بشـعر عـدى والكميت وذى الرمـة وأمثالهم، فـسيبويه مثلا اسـتشهد بشعر عدى فـى ستة مواضع، واستشهـد بشعر الكميت فى سـتة مواضع، أمـا ذو الرمة فقـد استشـهد بشعـره فى اثنين وثلاثين موضعًا . إلخ

وجاء ابن مالك فـخالف الأئمة ونقل عن لَخْم وجُذام وقُـضاعة، وهى من القبائل التى اخـتلطت بالأمم المجاورة، ومن ثم اعترض عليه أبو حـيان، وقال فى (شرح التسهيل) . «ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن»[١٥٢].

ويقول ابن جنى فى ترك الأخذ عن أهل المدر كما أخذ عن أهل الوبر: «علة امتناع ذلك ما عـرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختـلال والفساد والخطل، ولو علم أن أهلَ مدينة باقون على فصاحتهم، ولـم يعترض شىء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم، كـما يؤخذ عن أهل الوبر» فالمعـمول عليه إذًا هو الفـصاحة «فلو فشـا فى أهل الوبر ماشـاع فى لغة أهل المدر مـن اضطراب الألسنة وخبَـالها وانتـقاض عـادة الفـصاحـة وانتشـارها لوجب رفض لغـتهـا وترك تلقى مـا يرد عنها»[١٥٣].

---

(١٥٠) المرزبانى الموشح ص ٩٢.
(١٥١) السابق : الموشح ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٥٠.
(١٥٢) السيوطى : الاقتراح ص ٥٧.
(١٥٣) ابن جنى : الخصائص ٢/ ٥.



الاحتجاج بكلام المولدين والمحدثين :

يقول السيوطى : «أجمعوا على أنه لايحتج بكلام المولدين والمحدثين فى اللغة العربية»، ويقول البغدادى : «والصحيح أنه لايستشهد بكلامها مطلقًا» يعنى طبقة الشعراء المولدين(١٥٤).

فمَن هؤلاء المولدون أو المحدثون ؟

تقول أمهات المعاجم : رجل مُوَلَّد إذا كان عربيا غير محض . . . وجارية مولدة :تُولد بين العرب، وتنشأ مع أولادهم، ويغذونها غذاء الولد، ويعلمونها من الأدب مثل ما يعلمون أولادهم، والمولدون من الشعراء كهؤلاء المولدين من الناس نَسَبَهُم إالى الشعر كنسبهم غيرُ محض أو خالص، تقول المعاجم :

«والمولد المُحْدَث من كل شيء، ومنه المولدون من الشعراء، وإنما سموا بذلك لحدوثهم وقرب زمانهم»، ويقال «هذه بَيِّنَةٌ مولدة إذا كانت غير محققة، وكذلك قولهم كتاب مولد أى مفتعل، وكلام مولد ليس من أصل لغتهم، وسمى الكلام المولد مولدًا إذا استحدثوه، ولم يكن من كلامهم فيما مضى، والمولد ما أحدثه المولدون الذين لايحتج بألفاظهم».

وهكذا يكون المولد من الناس، والمولد من الشعراء، والمولد من الكلام ما خالف الأصل المحض الذى كان. وهذه دعوى فى كثير من جوانبها الخاصة بالناس مرفوضة، ويغنى عن تشعب القول فيها القضاء فيها بحكم الرسول (ﷺ) حين سمع أن منافقًا نال من عروبة سلمان الفارسى، فدخل المسجد مُغْضبًا وقال : «أيها الناس إن الرب واحد، والأب واحد، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هى اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربى» أما الجوانب الأخرى فسنعرض لها فى أثناء هذا المبحث.

ينتهى نسب الشعراء الذين تصح نسبتهم إلى الشعر العربى المحض بابن هَرْمَة. جاء فى (الأغانى) : كان الأصمعى يقول خُتِم الشعراء بابن هرمة، والحكم الخضرى ١٥٠هـ، وابن ميادة ١٤٩هـ، وطفيل الكنانى، ومكين العذرى ١٦٠هـ.

---

(١٥٤) السيوطى : الاقتراح ص ٧٠.



ويمول السيوطى فال الأصمعى حتم الشعر باس هرمه، وهو احر الحجج[١٥٥] وعلى القول الراجح فقد توفى ابن هرمة بعد عام حمسين ومائة، ويبدأ سبب الشعراء المولدين ببشار بن برد ١٦٧هـ، فهو ـ كما يقول السيوطى : «أول المحدثين»[١٥٦].

موقف النحاة من الاحتجاج بشعر المولدين :

يشيع بين النحاة عند الحديث عن الشاهد أو المثال الذى يساق على قاعدة أو استعمال قولهم استشهد بكذا على كذا، أو احتج بكذا على كذا، أو مثل لكذا بكذا . . . وقولهم فلا لايُستَشهد بشعره أو لايحتج بشعره . . . أو غير ذلك مما يرادفه.

وأمر الاستشهاد أو الاحتجاج أو التمثيل يعود إلى النص ومنَ أنتجه، كما يعود إلى الهدف من سوقه.

يقول التهانوى : «الشاهد عند أهل العربية الجزئى الذى يستشهد به فى إثبات القاعدة، لكون هذا الجزئى من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم وهو أخص من المثال».

ويقول : والمثال يطلق على : الجزئى الذى يذكر لإيضاح القاعدة، وإيصاله إلى فهم المستفيد كما يقال الفاعل كذا، ومثاله (زيد) فى (ضرب زيد) وهو أعم من الشاهد.

هذا والنحاة يقصدون بالاحتجاج الاستشهاد فهما يتلاقيان من حيث إنهما يساقان لكل ما يثبت القاعدة أو الاستعمال، ويبرهن عليهما[١٥٧].

ولنبدأ بسيبويه إمام النحاة، تقول الدكتورة خديجة الحديثى : «استشهد سيبويه بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأول طبقة الجاهليين وطبقة المخضرمين وطبقة الإسلاميين مثل جرير والفرزدق والأخطل ومن عاصرهم»[١٥٨].

ووفقا للتحديد الذى قرره القدماء نقرر مطمئنين أن سيبويه لم يستشهد بشعر مولد غير بيت نسب إلى مروان النحوى (١٩٠ هـ) وهو :

---

(١٥٥) الأصفهانى : الأغانى ٤/ ٣٧٣، وابن قتيبة . الشعر والشعراء ٧٥٧، والاقتراح ص ٧٠.
(١٥٦) السيوطى : الاقتراح ص ٧٠.
(١٥٧) د. محمد عيد : الرواية والاستشهاد ص ١ ١.
(١٥٨) د. خديجة الحديثى الشاهد واصول النحو فى كتاب سيبويه ص ١١٩



ألقى الصحيفة كى يخفف رحْله　　　والــزاد حــتى نعــله ألــقـاها

وفى الكتاب بيتان آخران هما :

حَذِرٌ امور لاتُخاف وآمِن　　　ماليس مُنْجيَه من الأقدار

قيل إن أبان اللاحــقى (٢٠٠هـ) صنعه لسيبويه. والبيت غيـر منسوب في الكتاب.

ومنهل ليس له حوازقُ　　　ولضفادِى جَمّه نقانِقُ

وقال الشمنترى هو مصنوع لخلف الأحمر(١٥٩).

بيد أن بعض المؤرخين يذكر أنه استشهد بشعر بشار.

يقول السيوطى : «وقد احتج سيبـويه ببعض شعره تقربًا إليه لأنه كان هجاه لترك الاحـتجاج بشعـره» وليس ذلك صحيحًـا فليس فى الكتاب شاهد من شـعر بشار، وتُحكَى قصة شبيهة عن الأخفش وبشار نذكرها لأهميتها.

يذكر المحـققـون أن بشارًا كان يقـيس مالم يرد على مـا ورد، رأى العرب تصوغ (فَعَلَى) من (الـفَعَل) للدلالة على السرعة فقـالوا : جَمَزَى لسرعـة السير، فقاس عليها وَجَلَى وقال :

فالآنَ أقْصَرَ على سُمَيَّةَ باطلى　　　وأشار بالوَجَلى على مشير

وقاس غَزَلَى وقال :

على الغَزَلَى منى السلامُ فربما　　　لهوت بها فى ظل مرءومَة زُهْر

فقـال الأخفش لم يسمع من الـوَجَلَ والغَزَلَ (فَعَلَى) وإنما قـاسهمـا بشار، وليس هذا مما يقاس إنما يُعْمَل فيه بالسماع.

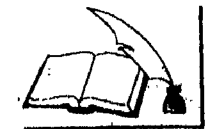
وطعن عليه قوله فى صفة سفينة :

تُلاعـــب نِينانَ البحــــور وربمــا　　　رأيت نفوسَ القومِ من جريها تجرى

فقال : لم أســمع بنون ونينان، فبلغ ذلك بشارًا فقـال : ويلى على القصار ابن القصارين ! متى كانت الفصاحة فى بيوت القصارين! دعونى وإياه، فبلغ ذلك

---

(١٥٩) انظر سيـبويه : الكتاب : ١/١٣، ٢/٢٧٣، والسـيوطى : المزهر ١/ ٨٠، والكتاب (طبـعة بولاق) ١/٣٤٣.



الأخفش فبكى وجزع. فقيل له : مـا يبكيك ؟ فقال : ومالى لا أبكى وقد وقعت فى لسان بشـار الأعمى! فـذهب أصحابه إلى بشـار فكذبوا عنه، واستـوهبوا منه عرضه، وسـألوه الا يهجوه، فقال : قـد وهبته للؤم عرضـه. فكان الأخفش بعد ذلك يحتج بشعره ليبلغه فكف عن ذلك بعد هذا»(١٦٠).

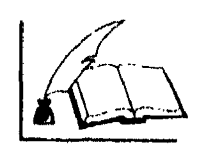
ويحكى بعضهم هذه القصة منسوبة إلى سـيبويه : فهو الذى عاب عليه هذه الأحرف. وتقول الرواية إن بـشارًا هجاه ببيتـين تذكرهما، ثم تقول : «إن سـيبويه توقاه بعـد ذلك، وكان إذا سـئل عن شيء أجاب عنه ووجـد له شاهدًا من شـعر بشار، احتج به استـكفافا لشره(١٦١)» وهذه الرواية ـ إن صحـت ـ تفسر مـا ذكره السيوطى من احتجاج سيبويه بشـعر بشار، فيكون ذلك فيما سئل عنه، ولم يذكره فى كتابه.

أما المبـرد (المتوفى ٢٨٥هـ) فلم يـستشـهد فى (المقـتضب) وهو كـتاب فى النحو، بشـعر مولد قط، ولكنه فـى (الكامل) وهو كتاب فى الأدب ـ نهج نهـجًا آخر، فـقد أكثـر من الاستشـهاد بأشعـار المولدين وأقوالهم، بل صنع بابا خـاصا أسماه: (المختـار من أشعار المولدين) قال فى مستهله : «هذه أشـعار اخترناها من أشعار المولدين حكيمة مستحسنة يُحتاج إليها للتمثيل . . . ويستعار من ألفاظها فى المخاطبات والكتب» وقال ـ وهو يعنى أبا تمام ، وقد استشهد له ببيتين من الرثاء ـ «وقال بعض المحـدثين، وليس بناقصـه حظَّه من الصواب أنه مُـحْدَث»(١٦٢) وثمة مواضع أخرى اسـتشهد فيـها بشعر المولدين، ولكنها تـدور حول المعانى أو ترتبط بحادثة يرويها أو مخاطبـة يحكيها. وعليه فقد استقـر عند الباحثين أن ما رواه من شعرهم لايعنى أنه يحـتج به فى اللغة والنحو، وليس ثمة ما يمنع من الاسـتشهاد به فى المعانى.

ويذكر صاحب (وفـيات الأعيان) أن أبا على الفـارسى (المتوفى ٣٧٧هـ) قد استشهد ببيت لأبى تمام فى باب (كان) من كتابه (الإيضاح) وهو قوله :

---

(١٦٠) الأصفهانى : الأغانى ٣ / ٢٠٩، ٢١٠.
(١٦١) الأصفهانى : الأغانى ٣/٢٠٩، ٢١٠، المرزبانى : الموشح ص ٢٤٥، ٢٤٦.
(١٦٢) المبرد : الكامل ٢/٣.



مَنْ كان مرْعى عزمِه وهمومه   روضُ الأمانى لم يزل مهزولا

وقيل فى سبب استشهاده به ـ ولم يكن ذلك من عادته ـ لأن أبا تمام لم يكن ممن يستشهد بشعره ـ ولكن عضد الدولة كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً»(١٦٣).

وقال ابن برى (المتوفى ٥٨٢هـ) فى شرح (شواهد الإيضاح) وانشد لحبيب (وذكر البيت السابق) : وليس بحجة، ولكنه مثل به الحديث الذى قبله كأنه مسألة وقال المحقق : وجه سوق البيت أن فى (كان) ذكر يعود على (مَنْ) وهذا الضمير العائد هو اسمها، وخبرها جملة اسمية هى (مرعى عزمه ... روض الأمانى)(١٦٤).

هذا وقد استشهد أبو على بشعر المتنبى فى كتابه (العضديات) فقد استشهد بقوله :

كَفَى بجسمِى نُحولًا أننى رجلٌ   لولا مخاطبتى إياك لم ترنى

وقال : الفاعل فى هذا الباب لايجىء إلا مع الجار، وكذلك فى الاستعمال، ولو جاء بغير الياء لجار قياسًا لاسماعًا»(١٦٥).

ولم يكن استشهاده بشعر المولدين ـ وقد وقع فى مسائل نحوية لا للتمثيل ـ موضع رضا من النحاة الخالفين فأبو حيان يقول :«وأما ما وقع فى كلام حبيب فلا يستشهد به، وقد نُقِد على أبى على الفارسى الاستشهاد ببيت حبيب (السابق) وكيف يَستَشْهِد بكلامِ من هو مولد، وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن فى شعره»(١٦٦).

وكان ابن جنى (المتوفى ٣٩٢هـ) يُثْنى على المتنبى فى كتبه، ويستشهد بشعره فى المعانى والأغراض، يقول فى معرض الحديث عن كلام الطير والجماد وفعلهما: وامتثله شاعرنا آخرا فقال :

فلو قدر السِّنان على لسانٍ   لقال لك السنان كما أقول

---

(١٦٣) ابن خلكان : وفيات الأعيان.

(١٦٤) ابن برى : شواهد الإيضاح ص ١١٢.

(١٦٥) أبو على الفارسى : العضديات ص ٢٢٩.

(١٦٦) أبو حيان : البحر المحيط ١/ ٩٠.



وقال أيضا

لو تعقل الشجر التى قابلتها   مدّت مُحيِّيةً إليك الأغصنا

ولاتستنكر ذكر هذا الرجل ـ وإن كان مولدًا ـ فى أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف متسربه، فإن المعانى يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون، وقد كان أبو العباس ـ وهو الكثير التعقب لجلّة الناس ـ احتج بشىء من شعر حبيب بن أوس الطائى فى كتابه (الاشتقاق) لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه، فأنشد فيه له :

لو رأينا التوكيد خُطة عجز   ما شَفَعْنا الأذان بالتثويب

ثم يطلق صرخة قوية فى آذان المتشددين قائلا : «وإياك والحنبلية بحتا، فإنها خلق ذميم ومطعم ـ على علاته ـ وخيم»(١٦٧).

وقد استشهد بشعره فى غير موضع من (المحتسب) فمن ذلك أنه روى بيتًا له فى أثناء الاحتجاج لقراءة إبراهيم **﴿وليلبَسوا عليهم دينهم﴾** بفتح الباء، والمشهور ـ كما يقول ـ كسرها. يقول :«وقد مر به (أى هذا المعنى) لفظًا شاعرنا فقال :

وإنا إذا الموتُ صرّح فى الوغى   لَبِسْنا إلى حاجاتنا الضرب والطعنا

فأما أن يكون هذا الشاعر نظر إلى هذه القراءة، وأما أن يكون أراد المراد بها فسلك سنة قارئها. فاعرف ذلك، ولاتقل ما يقوله من ضَعُفَت نحيزته، وركَّت طريقته، هذا شاعر محدث وبالأمس كان معنا، فكيف يجوز أن يحتج به فى كتاب الله جل وعز، فإن المعانى لايرفعها تقدم ولايُزْرِى بها تأخر. فأما الألفاظ فلعمرى إن هذا الموضع معتبر فيها»(١٦٨).

ويجىء الزمخشرى (٥٣٨هـ) فيحتج بشعر المولدين. يقول فى (الكشاف) فى تفسير قوله تعالى : **﴿وإذا أظلم عليهم قاموا .... ﴾** وأظلم يحتمل أن يكون غير متعد، وهو الظاهر وأن يكون متعديًا منقولًا من (ظلم الليل) وتشهد له قراءة يزيد بن قطيب (أُظْلِم) على مالم يسم فاعله، وجاء فى شعر حبيب بن أوس :

---

(١٦٧) ابن جنى ١/ ٢٤، ٢٥

(١٦٨) ابن جنى المحتسب ١/ ٢٣١



هما أظلما حالي ثمت أجليا ظلاميهما على وجه أمرد أشيب

وهو - وإن كان محدثًا - لايستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء . الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه»(١٦٩)

ويستخرج السيوطي من ذلك أصلا من أصول النحو فيقول : «أجمعوا على أنه لايحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها»(١٧٠)

وقد خطأ الزمخشري أبا نواس في قوله

كأن صُغْرى وكبرى من فواقعها حصباء در على أرض من الذهب

واعتذر عنه ابن يعيش (٦٤٣هـ) بأنه استعمل اسم التفضيل (صغرى) و(كبرى) استعمال الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف نحو صغيرة وكبيرة، فصار كالصاحب والأجرع والأبطح، فاستعمله لذلك نكرة(١٧١)

وكذا لحنه ابن هشام على الرغم من أنه هو نفسه قد قال جملة (صغرى وكبرى) على ما جرى عليه النحاة(١٧٢)

وقد استشهد الزمخشري بشعر الحَمَدَاني أيضًا فقال عند تفسيره قوله تعالى **﴿وإذا قيل لهم تعالوْا إلى ما أنزل الله﴾** وقال الحسن (تعالُوا) بضم اللام .. ومنه قول أهل مكة (تعالِي) بكسر اللام للمرأة، وفي شعر الحمداني

تعالِي أقاسمْك الهموم تعالِي (١٧٣)

ويقول ابن هشام في (شرح شذور الذهب) : والعامة تقول (تعالِي) بكسر اللام، وعليه قول بعض المحدثين : تعالِي أقاسمك الهموم تعالي. والجواب الفتح كما يقال : اخشَي واسعَي (١٧٤).

(١٦٩) الزمخشري : الكشاف ١/ ٤٣.
(١٧٠) السيوطي : الاقتراح ص ٧٠.
(١٧١) ابن يعيش : شرح المفصل ٦/ ١٠٠، ١٠٣.
(١٧٢) ابن هشام : المغني ص ٣٨٠.
(١٧٣) الزمخشري : الكشاف ١/ ٢٧٦.
(١٧٤) ابن هشام : شرح شذور الذهب ص ٢٣.



ولم يمض الأمر كما أراد الزمخشرى فقد تعقبه أبو حيان وقال : «وقول الزمخشرى : قول أهل مكة يحتمل أن تكون عربية قديمة، ويحتمل أن يكون ذلك مما غيرته عن وجهه العربى فلا يكون عربيًا، وأما قوله : فى شعر الحمدانى فقد صرح بعضهم بأنه أبو فِراس، وطالعت ديوانه جمع الحسين بن خالويه فلم أجد ذلك فيه، وبنو حمدان كثيرون، وفيهم عدة من الشعراء، وعلى تقدير ثبوت ذلك فى شعرهم **لاحجة فيه**، لأنه **لايستشهد بكلام المولدين**»(١٧٥).

واعترض عليه بقبول رواية أبى تمام بأن قبول الرواية مبنى على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبنى على معرفة أوضاع العربية والإحاطة بقوانينها، ومن البين أن إتقان الرواية لايستلزم إتقان الدراية «فكأنه موثوق به فيما يرويه، غير موثوق به فيما يقوله، وأجاب عنه بعض الشراح فرأى أن القول رواية خاصة فهو كنقل الحديث بالمعنى» ولكن التفتازانى لم يرض ذلك : وقال - فى الرأى السابق - «ليس بسديد بل هو بعمل الراوى أشبه، وهو لايوجب السماع، إلا ممن كان من علماء العربية الموثوق بهم، فالظاهر أنه لايخالف مقتضاها، فإن استؤنس به، ولم يجعل دليلا لم يرد عليه ما ذكر ولا ما قيل، من أنه لو فتح هذا الباب لزم الاستدلال بكل ما وقع فى كلام المحدثين كالحريرى وأضرابه، والحجة فيما رووه لافيما رأوه، وقد خطئوا المتنبى وأبا تمام والبحترى فى أشياء كثيرة كما هو مسطور فى شرح تلك الدواوين»(١٧٦).

وكان الرضى الإستراباذى (المتوفى ٦٨٦هـ) يستشهد بشعر بشار وأبى تمام وأبى نواس، فقد استشهد بقول أبى تمام :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ..... بنوهن أبناء الرجال الأباعد

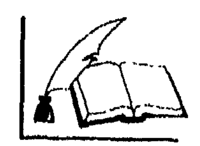
على أن المبتدأ والخبر إذا تساويا تعريفًا وتخصيصًا يجوز تأخير الخبر إذا كان هناك قرينة معنوية على تعيين المبتدإ، ثم يستشهد بعده ببيت آخر، نظير لهذا البيت هو قوله :

لعاب الأفاعى القاتلات لعابُه ..... وأرْىُ الجَنَى اشتارته أيدٍ عواسل (١٧٧)

(١٧٥) أبو حيان : البحر المحيط ٣/ ٢٨١.

(١٧٦) البغدادى : خزانة الأدب ١/ ٧.

(١٧٧) الرضى : شرح لكافية ١/ ٩٧.



يقول البغدادى : ولم يورد الشارح المحقق بيته هنا شاهدًا، وإنما أورده نظيرا لما قبله . . . فكأن البغدادى يفسر قصده الذى لم يصرح به، ولايوافقه على الاحتجاج به. وهذا ما أراه أيضًا فى استشهاده بقول أبى نواس :

غيرُ مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

يقول البغدادى : «أورده مثالا لإجراء (غير) قائم الزيدان مجرى (ما) قائم الزيدان لكونه بمعناه، وهذا البيت لأبى نواس، وهو ليس ممن يستشهد بكلامه وإنما أورده الشارح مثالًا للمسألة»(١٧٨).

واستشهد كذلك بقول بشار :

إذا أنكرتنى بلدة أو نكِرتُها خرجتُ مع البازى علىَّ سوادُ

على أن الجملة الاسمية الحالية إذا لم يكن مبتدؤها ضمير صاحب الحال، فإن كان الضمير فيما صدر به الجملة، فلايحكم بضعفه مجردًا على الواو كجملة (علىَّ سوادُ) فإنها حال من التاء فى (خرجت)(١٧٩).

ومن الطريف أنه استشهد ببيت لابن سينا يقول :

ويرشدك إلى أن (سواء) ساد مسد جواب الشرط لاخبر مقدم . . . إلخ وقول ابن سينا :

سيان عندى إن بَرُّوا وإن فَجَروا إذ ليس يجرى على أمثالهم قلم

يقوى ذلك، وإن لم يكن الاستشهاد به مرضيًا(١٨٠).

وقد استشهد ابن هشام (٧٦١هـ) بقول أبى نواس :

دع عنك لومى فإن اللوم إغراء وداونى بالتى كانت هى الداء

على مجىء (عن) ومجرورها وفاعل متعلقها ضميران لمسمى واحد، وهى من قبيل التمثيل فقد سبقه لنفس الغرض شاهد لامرئ القيس(١٨١).

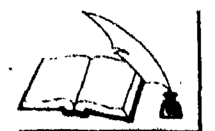
---

(١٧٨) البغدادى : خزانة الأدب ١/ ٣٤٦.

(١٧٩) الرضى : شرح الكافية ١/ ٢١١، البغدادى : خزانة الأدب ٣/ ٢٢٨.

(١٨٠) السابق ٢/ ٣٧٦.

(١٨١) ابن هشام : المغنى ص ١٥.



وكذلك فعل حين استشهد بقول المتنبى :

إذا الجود لم يرزق خلاصًا من الأذى فلا الحمدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيًا

على أن (لا) تعمل فى المعارف وفقًا لابن جنى والشجرى، وسبقه شاهد للنابغة(١٨٢).

ومَثَّل لاستعمال (سنون) استعمال جمع المذكر السالم بقول الشاعر :

ثم انقضت تلك السنون وأهلُها فكأنها وكأنهم أحلامُ

ولم ينسب البيت، وهو لأبى تمام(١٨٣).

واستشهد على إضافة (إذا) إلى الجملة الاسمية فاحتملت الظرفية والتعليلية بقول المتنبى :

أَمِنَ ازديارِكِ فى الدجى الرقباءُ إذ حيث كنتِ من الظلام ضياء

وقد لَحَّن جماعة من النحاة قول المعرى :

يُذيب الرعب منه كلَّ عَضْب فلولا الغمدُ يمسكه لسالا

وخَرَّجَه ابن هشام على أن (يمسكه) بدل اشتمال، والأصل (أن يمسكه) ثم حذفت (أن) وارتفع الفعل . . إلخ(١٨٤).

وقد سبقه إلى هذا ابن مالك حين قال : وقد خطأ بعض النحويين قول المعرى (البيت) وهو بالخطإ أولى (١٨٥).

---

(١٨٢) السابق : ص ٢٤٠.

(١٨٣) ابن هشام : شذور الذهب ص ٥٨.

(١٨٤) ابن هشام : المغنى ص ٢٧٣.

(١٨٥) ابن مالك : شواهد التوضيح ص ٦٧.



ملاحظات على موقف النحاة من الاستشهاد بشعر المولدين

* مما سبق نتبين أن النحاة كانوا حريصين أشد الحرص على المعيار الذى وضعوه للعربية الفصحى، وقد كان هدفهم جليلا حقا هو أن تنضبط القواعد التى استخرجوها مما جمعوه من كلام العرب حتى تكون صالحة لأن تُعَلَّم، وفى إطار هذه الغاية ينبغى أن نحكم لهم أو عليهم.

وقد كان كتاب سيبويه عملا رائعًا حقًّا جمع بين دفتيه أحكام العربية وشواهدها وافية واضحة. وبكل أسف كان سببًا فى أن انصرف النحاة الذين جاءوا بعده عن البحث عن مادة جديدة وما قد ينبنى على هذا من القواعد. أضف إلى ذلك أن النحاة وقد استكملوا بناء النحو العربى أسرعوا بتحكيم قواعده على شعر معاصريهم من المولدين فتبين لهم ما فيه من مخالفة لهذه القواعد بالقياس إلى شعر القدماء.

ولم يقدر لمحاولة الزمخشرى ـ مع انتشار تيار النقل وانحسار منهج العقل ـ أن تغير ما استقر عند النحاة، وقد رأينا كيف شن عليه النحاة المتأخرون أعنف الحملات.

ونقول للإنصاف إنه عند النظر فى موضع الشاهد من الأمثلة التى ذكرناها من شعر المولدين نتبين أن أغلبها لايستقل فى إثبات القاعدة أو الحكم، أو بعبارة أخرى لم تستخرج منها أحكام تخالف ما سبق أن استقر من قواعد فى كتب أئمتهم.

** ولاشك فى أن بعض الأحكام التى أطلقها النحاة على بعض الشعراء المولدين كانت شخصية لاعلاقة لها بموضوع البحث، ومن ثم فهى تجافى أصول المنهج العلمى، فليس موضوعيًا أن يرفض شعر أبى نواس بالسبب الذى نسب إلى أبي عمرو الشيبانى فى قوله : لولا أن أبا نواس أفسد بهذه الأقذار ـ يعنى الخمور ـ لاحتججنا به، لأنه محكم القول لايخطئ، فما علاقة معاقرته الخمر بفصاحة شعره وإحكام قوله ؟ وقد اضطربت مثل هذه الأحكام وتناقضت، لأنها انطلقت من أهواء النحاة على ذوات الشعراء، وإلا فلماذا احتجوا بشعر امرئ القيس وغيره من شعراء الجاهلية وهم يشربون الخمر ؟ بل قل : ولماذا احتجوا بشعر ابن هرمة



وجعلوه آخر الحجج - وهو شاعر إسلامى - وقد كان مدمنا لها مغرما بها؟[(١٨٦)].

*** والمنهج العلمى يأبى أن يقبل القديم ويحتج به لقدمه فحسب، أو أن يرفض الحديث ولايحتج به لحداثته فحسب، ويفرض أن يوضع معيار علمى موضوعى يحتكم إليه فيما يقبل أو يرفض. فالمنهج العلمى لايرضى من الأصمعى أو من غيره أن يقول عن بشار : «بشار خاتمة الشعراء، والله لولا أن أيامه تأخرت لفضلته على كثير منهم» ولايرضى عن ابن الأعرابى أو من غيره أن يستحسن شعر أبى نواس، ثم يردف استحسانه بقوله : «ولكن القديم أحب إلىَّ» وقد ذكرنا قبلًا كيف كان أبو عمرو لايعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين، القضية إذًا حب القديم وإيثاره وكره الحديث وإنكاره، وصدق من قال : المعاصرة حجاب، ولله دره ابن قتيبة حين بلغ الغاية فى إصابة الحق بقوله :«لم يقصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمن دون زمن، ولاخص به قومًا دون قوم، بل جعل الله ذلك مشتركًا مقسومًا بين عباده فى كل دهر، وجعل كل قديم حديثًا فى عصره»[(١٨٧)].

*** وقد منع النحاة الاحتجاج بالشعراء المولدين لأنهم يلحنون، فقال أبو حيان فى الاستشهاد بشعر أبى تمام «وكيف يستشهد بكلام من هو مولد، وقد صنف الناس فيما وقع له من اللحن فى شعره». وقال البغدادى : وقد خطئوا المتنبى وأبا تمام والبحترى فى أشياء كثيرة كما هو مسطور فى شروح تلك الدواوين، وقد قال المحققون فى علة منعهم الاحتجاج بشعر لايعرف قائله : «خوف أن يكون لمولد أو من لايوثق بفصاحته» ولهذا نبهوا إلى الحاجة إلى معرفة أسماء شعراء العرب وطبقاتهم[(١٨٨)].

هل كان اللحن خاصا بالمولدين ؟ والم يجد له نحاة أعصارهم ما يسوغه كما وجد النحاة المتقدمون ما يسوغون به لحن الجاهليين والإسلاميين ؟ وهل حال ذلك دون الاحتجاج بشعرهم ؟ وقد سبق أن ذكرنا أن النحاة يحتجون بشعر امرئ القيس والنابغة وعدى وغيرهم من شعراء الجاهلية والإسلام على الرغم مما اتهموا

---

(١٨٦) ابن قتيبة : الشعر والشعراء ص ٧٥٧.

(١٨٧) ابن رشيق : العمدة ١/ ٩١، ابن قتيبة : الشعر والشعراء ص ٦٩.

(١٨٨) عبد العزيز الجرجانى : الوساطة ٤ - ١٠.



به من لحن، وقد اعتلوا لهم بعلل مقبولة أو غير مقبولة. فما وجه الحق إذا ؟ إنه إيثار القديم وإنكار الحديث. ولله در القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى (المتوفى ٣٦٦هـ) حين قال : «ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لايمكن لعائب القدح فيه، إما فى لفظه ونظمه أو ترتيبه وتقسيمه أو معناه أو إعرابه ؟ ولولا أن أهل الجاهلية حدوا بالتقدم، واعتقد أناس فيهم أنهم القدوة والأعلام والحجة لوجدت كثيراً من أشعارهم معيبة مسترزلة ومردودة منفية، لكن هذا الظن الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم ونفى الظنة عنهم، فذهبت الخواطر فى الذب عنهم كل مذهب، وقامت فى الاحتجاج لهم كل مقام، وما أراك ـ أدام الله توفيقك ـ إذا سمعتَ ـ ثم يذكر أمثالًا لما أخذ عليهم من لحن وعيب ـ وما كان القدماء يتبعونه فى أشعار الأوائل من لحن وغلط وإحالة وفساد معنى .... ثم تصفحت من ذلك ما تكلفه النحويون لهم من الاحتجاج إذا أمكن : تارة بطلب التخفيف عند توالى الحركات، ومرة بالإتباع والمجاورة، وما شاكل ذلك من المعاذير المتمحلة، وتغيير الرواية إذا ضاقت الحجة، وتبينت ما راموه فى ذلك من المرامى البعيدة، وارتكبوا لأجله من المراكب الصعبة التى يشهد القلب أن المحرك لها والباعث عليها شدة إعْظام المتقدم والكلف بنصرة ما سبق إليه الاعتقاد وألفته النفس»(١٨٩).

ولايعنى هذا أننا نسوغ لحن المولدين بالقياس إلى لحن المتقدمين، بل نقول إن النحاة لم يكونوا منصفين حين أرادوا أن يكيلوا بكيلين، وما كان ذلك إلا لأنهم حكموا أهواءهم وأذواقهم فى إعظام القديم ونصرته وفى التهوين من شأن الحديث وإنكاره، وكان عليهم أن يضعوا معايير علمية موضوعية يحكمون بها على القديم والحديث على سواء.

وأمر آخر، لقد كان كثير من الشعراء المولدين الفصحاء أخذوا العربية عن العرب الأقحاح وشهد بفصاحتهم النقاد والعلماء والرواة، قال أبو عبيدة : «أبو نواس للمحدثين مثل امرئ القيس للمتقدمين، وشعره عشرة أنواع، وهو مجيد فى الكل، ومازال العلماء والأشراف يروون شعره ويتفكهون به، ويفضلونه على

---

(١٨٩) عبد العزيز الجرجانى : الوساطة ٤ ـ ١٠.



أشعـــار القدماء» وهو «محكـــم القول لايخطئ» كما قـال الشيبانى، ويذكرون من سيرته أنه «عرض القرآن على يعقوب الحضرمى، وأخذ اللغة عن أبى زيد الأنصارى وأبى عبيدة»(١٩٠).

وقيل عن بشـــار «ومحله فى الشـــعر وتقدمـــه طبقات المحـــدثين فيه بإجـــماع الشعراء» وقد جعله الأصمعى خاتمة الشعراء، ولولا تقدمه لفضله على كثير منهم، وقد خرج إلى البادية وهو صغير وأخذ العربية فى حجور ثمانين شيخًا من فصحاء بنى عقيل(١٩١).

وربما يحوك فى النفـــوس أن بشارًا وأبا نواس من الموالى فليســـوا من العرب السليقيين الذين فطروا على الفـــصاحة، فقد تعلموا العربية تعلـمًـــا وتكلفوا شعرها تكلفًا، وسوف نعرض لقضية السليقة العربية فى حينها، وقد أصاب ابن قتيبة الحق فى الرد على هذا، ومع ذلك فـــماذا يقـــال عن أبى تمام وهو عربى صـــليبـــة، كان يحفظ أربع عشرة ألف أرجوزة للعرب غير المقـــاطيع والقصائد، وله كتاب الحماسة الذى دل على غزارة علمه، وكمال فضله وإتقان معرفته بحسن اختياره(١٩٢).

وآخر الأمـــر أن المنهج العلمى الدقيق يقـــتضـــينا أن نعيد النـــظر لافى شواهد النحو وأمثلتـــه بل فى مادة اللغة العربيـــة الفصحى نفسهـــا فى المراحل التى أعقبت مرحلة الاستـــشهاد، وســـوف يكشف لنا مثل هذا المنهج عـــما أصاب بنيـــة الكلمة والجملة العربية من تغير عبر الأزمان، وبكل أسف ما أقل البحوث التى استخدمت فى العصر الحديث.

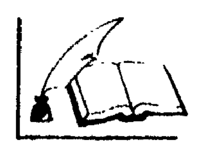
لقـــد ظهرت ـ وبخـــاصة فى تلك المـــرحلة المزدهرة من مراحل تاريخ الأمـــة العربية ـ لغـــة أدبية نثرية كتب بها الجـــاحظ وأبو حيان التوحيـــدى . . . إلخ، كما ظهرت لغة علمية جديدة كـــتب بها الكندى والفارابى وابن سينا، وأوفت بحاجات العلوم آنذاك. إننا فى الحقيقـــة أمام واقع لغوى جديد كان ينبغى تسجيلـــه والتقعيد له.

---

(١٩٠) البغدادى : خزانة الأدب ١/ ٣٤٧، ٣٤٨.

(١٩١) الأصفهانى : الأغانى ٣/ ١٣٥.

(١٩٢) البغدادى : خزانة الأدب ١/ ٣٥٧.





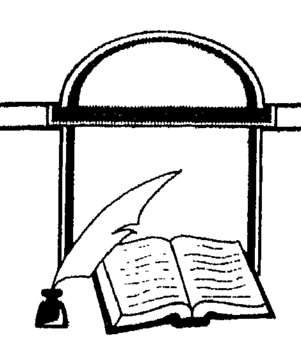


الباب الثانى



القياس عند اللغويين المحدثين





القياس عند اللغويين المحدثين

كان اهتمام اللغويين المحدثين فى أوروبا فى القرن التاسع عشر متوجهًا إلى اللغويات التاريخية والمقارنة، ثم جاء (سوسير) اللغوى السويسرى الشهير ١٨٥٧ - ١٩١٣ فوجه الباحثين إلى دراسة اللغات الحية، وحدد المنهج الذى ينبغى عليهم الاهتمام به أولًا وهو ما يعرف الآن بالمنهج الوصفى Synchoronic.

وقد عرف (سوسير) علم اللغة Linguistics فى محاضراته التى نشرت بعنوان (محاضرات فى علم اللغة العام) بأنه العلم الذى يدرس اللغة فى ذاتها ولأجل ذاتها. وقد تقررت كثير من أصوله بما أثبته من مفاهيم جديدة كالتفرقة بين اللغة والكلام، وبين النظرة الوصفية والتاريخية، والعلامة اللغوية بشقيها المادى والذهنى .... إلخ[1].

وبعد نشر محاضراته بدأت المدارس اللغوية تنطلق من تلك البداية وتتوزع توزعًا مثيرًا، ومن ثم اختلفت مناهجها وأساليبها، ولكنها مع هذا موصولة الجذور بمفاهيمه السابقة، ومن ثم عدها المؤرخون امتدادًا لفكر (سوسير) ونموًا له، وقد عاصر هذه الحركة فى أوروبا حركة أخرى اشتركت معها فى بعض الأصول، وإن اختلفت عنها فى مصدرها وفى هدفها، وهى حركة اللغويين الوصفيين فى أمريكا التى قام بها (بواز) و(سابير).

ويجمع الحركتين معا مصطلح البنيوية Structuralism بالمفهوم الواسع، من حيث إنهما يدرسان بنية اللغة ذاتها، وإن اختلفا فى طرق تحليلها، وقد استمر هذا الاتجاه سائرًا فى طريقه حتى اليوم، وإن وازاه اتجاه آخر ظهر فى مطلع السيتينيات،

---

(١) انظر فى هذه المفاهيم كتابى (سوسير رائد علم اللغة الحديث)، ص ٢٠، ٢٦، ٤٤.

وانتشرت أعلامه فيما بعد، وهو الاتجاه المعروف بالنحو التوليدى، ورائده اللغوى الشهير تشومسكى[٢].

المنهج الوصفى :

إن أهم ما يميز علم اللغة الحديث الذى يستخدم المنهج العلمى فى دراسة اللغة عن المناهج التقليدية أنه يعتمد على وصف اللغة ـ على ما هى عليه ـ وصفًا قائمًا على الملاحظة المباشرة فى وقت ومكان محددين بل وفى مستوى محدد، ولايهدف من ذلك إلى وضع قواعد يفرضها على المتكلمين باللغة، بل كل ما يهدف إليه هو وصف نظام اللغة الصوتى والصرفى والنحوى، ووضع معجمها.

إن أكثر الأحكام التى نطلقها على اللغة ـ من قبيل الصواب أو الخطإ، الحسن أو القبح ـ ليست إلا أحكامًا اجتماعية، وليست أحكامًا لغوية. إن اللغوى الوصفى يعتقد أن الكلام ذاته ـ من حيث هو أصوات ـ لايتضمن ما يجعله صوابًا أو خطأ، بل مدار الأمر إلى الجماعة التى تستخدم هذه اللغة[٣].

النظرة الوصفية والمعيارية :

ربما تحظى اللغة الفصحى أو المعيارية مثلًا بمكانة متميزة عند الجماعة اللغوية بالقياس إلى اللهجة المحلية، وهى نظرة ربما يكون لها ما يسوغها عند هذه الجماعة فقد يكون ذلك لأسباب دينية أو قومية أو اجتماعية . . . إلخ. ولكن اللغوى الوصفى لاينظر إلى اللغة هذه النظرة الخاصة، بل ينظر إليها من حيث الخصائص اللغوية الخالصة، ومن ثم فليست الفصحى ـ من حيث هى أصوات ـ أكثر دقة أو أجمل تعبيرًا أو أكثر اطرادًا من اللهجة المحلية، وليست اللهجة المحلية فى هذا المجال فسادًا أو انحرافًا.

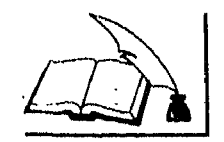
إن هناك فرقًا بين مهمة الباحث اللغوى التى تتلخص فى وصف ما يلاحظه من ظواهر لغوية بدقة وموضوعية، ومهمة المعلم الذى يضع القواعد التى ترشد المتعلمين إلى الصواب وتجنبهم الخطأ[٤].

---

(٢) السابق ص ٣ ، ٤.

(٣) انظر فى هذه المبادئ كتابى (مدخل إلى علم اللغة) ص ١٣٥ ـ ١٤٣.

(٤) السابق : ص ١٣٨.



العرف اللغوى :

اللغة نظام عرفى بمعنى أن العرف هو الذى يحدد معايير الاستعمال فى اللغة، فالمتكلم بلغة ما يستعمل اللغة فى أصواتها وتراكيبها ومفرداتها وفقًا للعرف اللغوى للجماعة التى ينتمى إليها، فالصواب إذًا هو أن يكون استخدامه لها موافقًا لهذا العرف، والخطأ هو أن يكون استخدامه لها مخالفًا له، إن العرف هو الذى يضع الأنظمة، وهو الذى يقرها، وهو الذى يحافظ عليها

والنظرة المعيارية إلى اللغة مقبولة بل صرورية فى كثير من الأحوال، فهى لازمة لتعليم اللغة القومية وللحفاظ على اللغة المشتركة من تأثير اللهجات المحلية، ولكن هذه النظرة مرفوضة حين تقوم بدراسة اللغة، إذ ينبغى على الدارس أن يصف ما يسمعه وصفًا دقيقًا موضوعيًا، وليس من عمله أن يضع قواعد يستخدمها للحكم بالصواب أو الخطإ(٥)

القياس عند سوسير

القياس analoy من أهم المفاهيم التى حددها (سوسير) فى كتابه الشهير (محاضرات فى علم اللغة العام) إذ خصه بالفصل الرابع والخامس من الجزء الثالث الخاص بعلم اللغة التاريخى Diachronic

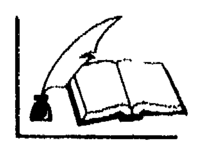
تعريف القياس :

والقياس ـ كما عرفه سوسير محاكاة صيغة لصيغة أخرى باطراد، ومن ثم فالصيغة القياسية (المقيس) هى الصيغة التى وصعت طبقًا لصيغة أخرى (المقيس عليه) بحسب قاعدة معينة.

وقد حدد سوسير العملية القياسية بطريقة رياضية فى شكل معادلة على النحو الآتى :

---

(٥) السابق : ص ١٤١، ١٤٢.



$$\frac{\text{órátórem}}{\text{órátor}} = \text{فإن} \ \frac{\text{honorem}}{\text{x}} \div \text{x} = \text{honor}$$ (٦)

ولنأخذ مثالاً من العربية لتوضيح المعادلة السابقة

إذا كان جمع $\frac{\text{نصيحة}}{\text{نصائح}}$ = فإن جمع $\frac{\text{فريدة}}{\text{س}}$ = س = فرائد

القياس الزائف أو الخاطئ :

والقياس عنده لايتوقف على وجود صيغة مثالية كاملة أو (فصحى) ينبغى أن تُحتَذَى تمامًا، فالصيغة قياسية - عنده - متى حاكت نموذجًا آخر، وإن عده اللغويون شاذًا أو خطأ.

يقول سوسير : «لم يفهم اللغويون الأوائل صيغة القياس حين أطلقوا عليه القياس الزائف أو الخاطئ Flase analogy فظنوا أن اللاتينية قد انحرفت عن النموذج الأصلى honór حين ابتدعت الصيغة honor، إذ كانوا يعدون كل خروج على النموذج الأصلى شذوذًا وتشويهًا، وبهذا وقعوا فى وهم كان سائدًا فى عصرهم حين نظروا إلى الحالة الأصلية للغة على أنها شيء مثالى كامل، مع أنهم لم يسألوا أنفسهم سؤالاً بسيطًا : هل سبقت تلك الحالةَ المثالية حالةٌ أخرى؟»(٧).

وعلى ما سبق فإن سوسير لايَعْتَدُّ الخروج على القياس - بهذا المفهوم - خطأ مادام الاستعمال الجديد قد استقر فى اللغة، لأن هذا الاستعمالَ حريةٌ تمارسها كل لغة، وما القياس الذى استقرت عليه لغة ما إلا حريةٌ سبقت من قبل أن تصبح قياسا يُراد له أن يستبد باللغة.

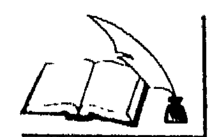
كيف يستقر الاستعمال الجديد ويصبح جزءًا من اللغة ؟

يقول سوسير : لاشيء يدخل اللغة (ظاهرة جمعية) إلا بعد اختباره فى الكلام (ظاهرة فردية)، وهكذا جميع الظواهر اللغوية التى تبدأ من الفرد، وينطبق هذا بشكل خاص على الابتداعات القياسية، فالكلمة honor قبل أن تصبح منافسًا

---

(٦) سوسير : محاضرات فى علم اللغة العام ص ١٨٤.

(٧) السابق : ص ١٨٥، ١٨٦



قويا يحل محل honór كانت قد ارتجلـها فرد ثم قلده من بعده آخـرون، فآخرون حتى وجدت طريقها إلى اللغة وفرضت وجودها على الاستعمال(٨).

ولنأخذ المثال الآتى من العربية لتوضيح هذا الطريق.

تعد الكلمة المحدثة (استعوض) وفقًا للاعتبار السوسيرى ـ مقيسة، وإن عدها بعض اللغويين المحدثين شـاذة، لأنها وضعت على قياس الكلمة (اسـتحوذ) التى عدها بعض النحويين القدامى شاذة لمخالفتها النموذج المعيارى (استقام) وذلك لأن المحك فى النهاية هو استقرار الكلمة المبتدعة فى الاستعمال.

وفى إطار توضيح مفهوم (سوسـير) نقول إن بعض اللغويين المحدثين وعلى رأسهم الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور عبـد الصبور شاهين ربط بين فكرة القياس الخـاطئ والتـوهم الذى فسـر به بعض النحـويين القـدامى بعض الصـيغ الشـاذة كقولهم: إن جـمع (مصيبة) على (مصـائب) خطأ، وإن جاء على مثال (صحـيفة وصحائف) لأنه خالف المـثال السابق من حيث إن (مصيبـة) على وزن (مُفْعِلة) لا (فَعيلة)، وقالوا فـى تفسير ذلك إنه على توهم زيادة الحرف أى الياء فى (مـصيبة) لأنها أصلية لازائدة.

العلاقة بين ركنى القياس:

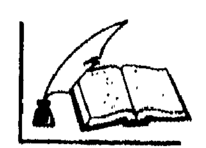
والقياس لايتـحقق بوجود المقيس والمقيس عليه فـحسب بل لابد من وجود علاقة بينهـما، وهى علاقة قابعـة فى شعور المتكلم وإدراكه، وقـائمة على أساس المشابهة بينهما فى الشكل أو فى المعنى أو فيهما معًا.

يقول سوسـير : إن عملية الابتـداع ـ مهما كان نوعـها ـ ينبغى أن يسبـقها مقابلة لاشعورية لمحتويات الذخيرة اللغوية Storehouse of Language حيث تقبع الصيغ حسب علاقاتها السياقية syntagmatic والجدولية associative (٩).

---

(٨) السابق : ص ١٩١، وانظر فى التفرقة بين اللغة والكلام . سوسيـر رائد علم اللغة والحديث ص ٢١ ـ ٢٥.

(٩) السابق : ص ١٨٨، ١٨٩، سوسير رائد علم اللغة والحديث ص ٣٤ ـ ٣٩



وهذا مؤداه أن المتكلم قبل أن يبدع الكلمة الجديدة قد استخرج من ذخيرته كل عناصرها بطريقة لاشعورية، وأن الصيغة الجديدة كان لها وجود كامن (بالقوة) فى اللغة قبل أن توجد (بالفعل).

فالكلمة المبتدعة inescapable (لامفر) كانت موجودة فى اللغة سلفًا، فجميع عناصرها موجودة، فـ in موجودة فى كلمات مثل in-elegant (غير أنيق) وescape موجودة فى escape (يفر) كما أن able موجودة فى كلمات مثل Suitable.

القياس بين الطابع المحافظ والمجدد :

القياس - فى حقيقته - ذو طابع محافظ، لأن المتكلم - كما أوضحنا سابقًا - حين يقيس يستخدم مادة قديمة ليصوغ منها أو على منوالها كلمة جديدة، بل إنه يسهم إلى حد بعيد فى بقاء الصيغ الثابتة من غير تغيير.

وتبدو السمة الإبداعية واضحة من حيث إن الكلمة الجديدة حين تظهر وتستقر تطرد الصيغة المنافسة لها، وذلك لأن الصيغة القديمة كما يقول : ليست بديلًا عن القديمة، فقد تعايشت الصيغتان زمنًا، كانت تستخدم فيه إحداهما محل الأخرى، ولما كانت اللغة تكره أن تبقى دالين لفكرة واحدة فإن الأغلب أن تتوارى الصيغة القديمة شيئًا فشيئًا ثم تختفى(١٠).

علاقة القياس بالكلام Le parol لا باللغة Le Langue :

يربط سوسير القياس بالكلام (النشاط الفردى) لا باللغة (الوجود الجمعى)، لأنه فى بدايته يقوم به الفرد، ولكن إذا ما استقر الاستعمال على الصورة الجديدة انتقلت إلى اللغة، وأصبحت من مذخورها الجمعى، وليس ثمة تناقض بين هاتين السمتين، لأن كل سمة تختص بمرحلة محددة.

(١٠) السابق : ص ١٨٩، ١٨٦، ١٩٤.



والذى نستخلصه مما سبق :

١ ـ القياس ـ مع أنه جزء من القواعد ـ ليس عملية تقعيد، بل هو نشاط لغوى يمارسه الفرد حين يبتدع الصيغة الجديدة على وفق صيغة أخرى بصورة مطردة.

٢ ـ عملية القياس تقوم على أساس المشابهة فى الشكل أو فى المعنى أو فيهما معًا بين المقيس والمقيس عليه، وليس شرطًا فى القياس أن يكون المقيس عليه شكلًا مثاليًا كاملًا، فليس ثمة سبب لمثل هذه الصفة فى مرحلة لغوية معينة، بل يتوقف اللأمر فى الحقيقة على مجرد العلاقة بينهما، وعلى استقرار الاستعمال الجديد.

٣ ـ القياس عملية لغوية تتخذ شكلًا مطردًا، ومن ثم يؤدى ـ بعامة ـ إلى غلبة الانتظام والتجانس بين الصيغ والتراكيب، وإن كان هذا لايمنع من وجود صيغ تستعصى على القياس وتقاوم النظام.

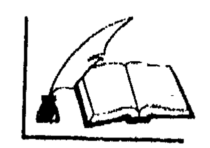
يقول سوسير : ليس لدى أية لغة فى أى وقت من الأوقات نظام كامل متجانس مستقر من الوحدات[(١١)].

٤ ـ للقياس دور هام فى التطور اللغوى من حيث إنه يساعد على توليد الصيغ الجديدة التى تحل محل الصيغ القديمة، ومع ذلك فإنه يمثل دورًا فى المحافظة على اللغة من حيث إنه يولد صيغًا جديدة مطردة تحل محل الصيغ الشاذة أو البائدة، ومن حيث إنه يستخدم دائمًا مادة قديمة لصنع صيغ جديدة، ومن حيث إنه يحافظ على بقاء الصيغ المطردة ويحول دون تغييرها.

القياس عند اللغويين العرب المحدثين :

وجد علم اللغة الحديث صدًى عظيمًا بين اللغويين العرب، وقد اضطلع بالتعريف بمفاهيمه ومناهجه العلماء الرواد الذين درسوا فى أوروبا مثل الدكتور على عبد الواحد وافى والدكتور إبراهيم أنيس والدكتور محمود السعران والدكتور تمام حسان والدكتور كمال بشر وغيرهم، وقد أحدث هؤلاء الرواد تغييرًا شاملا

(١١) السابق : ص ١٩٣.



فيمـا أصبح يسمى علم اللغة العـربى الذى يدرس اللغة العربية بالمـناهج الحديثة، ونظرًا لأن معظم هـؤلاء قد أصبـحوا أعضـاء فى مجمع اللغـة العربيـة بالقاهرة، ونقلوا إليه آراءهم ونتائج بحوثهم، وقد كـانت لهم آثار كبيرة فى قراراته اللغوية، فقـد رأيت الاكتفـاء بعرض آراء رائد منهم سبق إلى الكتـابة فى موضوع القـياس مستفيدًا من المناهج اللغوية الحديثة.

تعريف القياس :

القياس ـ عند الدكتور أنيس ـ هو : استنبـاط مجهول من معلوم، فإذا اشتق المرء صيغة من مـادة من مواد اللغة على نسق صيغة مألوفـة من مادة أخرى سمى عمله قياسًا[١٢].

القياس عملية عقلية فردية :

وقد صحح الدكتور أنيس ما كان شائعـا بين الباحثين من أن القياس يقوم به اللغويون، وليس لغيرهم من المحدثين أن يقيس بقوله : القـياس عملية عقلية يقوم بها الفرد كلما احتاج إلى كلمة أو صيغة، وهى عملية مستمرة فى كل لغة وفى كل عصر ويقوم بها كل فرد من أفراد الجماعة اللغوية[١٣]

القياس الخاطئ :

وإذا قاس الفـرد على مثال مـا سمع وعرف كـان قياسه صـحيحًـا، أما إذا خالف القياس ما شاع فى لغتهم فقياسه خاطئ.

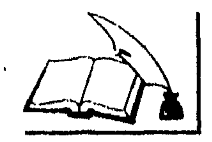
وما نسميه بالقـياس الخاطئ هو فى الحقيقة عملية مـنطقية تهدف فى الغالب إلى جـعل الظواهر اللغوية أكـثر اطرادًا وانسـجامًـا، فالطفل الـذى يقول أحـمرة وأصفرة . . . إلخ، أخـضع تلك الصفات التى مـؤنثها (فعلاء) إلى مـاتخضع له الكثرة الغـالبة من صفـات اللغة التى تؤنث بالتاء مـثل جميل وجـميلة. ومن ثم فالقـياس الخاطئ سلاح ذو حـدين، فبينما يبـعد بعض الكلمات فى مـدلولها أو صيغتها عن المألوف الشائع بين الجماعة اللغوية يعمل فى الوقت نفسه على الاطراد والانسجام بين كثير من أمور اللغة[١٤].

---

(١٢) د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ص ٩.

(١٣) السابق ص ٢٥، ٢٦.

(١٤) السابق : ص ٢٧، ٢٨.



القياس الخاطئ والتوهم :

ولعل ما يسميه المحدثون بالقياس الخاطئ هو الذى يشير إليه بعض اللغويين القدماء بالتوهم محاولين بذلك تفسير ما لايطرد على كلام العرب كقولهم مثلاً أن (أشياء) منعت من الصرف لتوهم زيادة الهمزة، فكأنهم عاملوها معاملة (حمراء)(١٥).

مقابلة بين نظرة القدماء والمحدثين إلى القياس :

يعقد الدكتور أنيس هذه المقابلة على النحو الآتى :

١ ـ ما يقاس عند القدماء هو النصوص التى سمعت عن العرب، وقد حدد زمانها ومكانها عند جمهور العلماء. أما الذى يقاس عليه لدى المحدثين فهو ما يختزنه الفرد فى حافظته من مسائل اللغة.

٢ ـ حاول البصريون تحديد نسبة شيوع الظاهرة التى يقاس عليها. أما المحدثون فقد رأوا أن المرء لايقوم بعملية القياس على أساس نسبة الشيوع فحسب، بل قد يكون قياسه فى بعض الأحيان على قدر سيطرة ذلك المذخور فى الحافظة على شعور صاحبه، وإن تمثل فى قليل من الشواهد، فقد يحدث أن يتم القياس فى ذهن المرء على أساس مثل واحد أو مثالين.

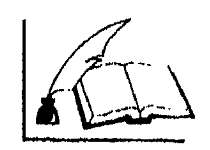
٣ ـ كان القدماء من علماء اللغة يظنون أن عملية القياس إنما يقوم بها أولئك الذين كرسوا حياتهم لخدمة العربية، أما أصحاب اللغة من الفصحاء الذين يحتج بكلامهم فلايكادون يلجئون إلى هذا القياس فى حياتهم، ولهذا ظهر فى بحوثهم ما يسمى القياسى والسماعى.

وينبه الدكتور أنيس إلى خصوصية العربية فى هذا المجال فهى ليست ـ كغيرها ـ من اللغات متروكة لسنة التطور، والقياس فيها بأيدى الأطفال والعامة؛ بل القياس فيها مباح فحسب للموثوق من أدبائنا وشعرائنا.

وأظن القارئ الكريم قد تبين تأثير آراء (سوسير) فى القياس فى موقف الدكتور أنيس، وسنرى فى حديثنا عن القياس فى المجمع كيف كان تأثير هذه الآراء فى قراراته حين انضم إليه الدكتور أنيس.

---

(١٥) السابق ص ٢٨.



القياس بين الوصفيين التجريبيين وأنصار النحو التوليدى :

موضوع علم اللغة هو اللغة منطوقة أومكتوبة فى المواقف الفعلية، والهدف من دراسة هذه المادة عند أنصار المنهج الوصفى التجريبى هو أن نضعها فى أنماط ونماذج صوتية أو صرفية أو نحوية . . . وعلى أساس مادة محدودة نضع فروضًا تتصل ببنية هذه المادة تنطبق على أية مادة أخرى، وهذا القدر من المادة هو ما يعرف بالعينة أو المقيس عليه(١٦).

وقد ظل هذا المسلك الذى يعتمد فى الدراسة على تحليل قدر محدود من اللغة منتشرًا فى الأربعينيات والخمسينيات من هذا القرن، ومازال مستخدمًا فى الجامعات المصرية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن علماء العربية حين جمعوا مفرداتها، ووضعوا نظامها الصوتى والصرفى والنحوى قد نهجوا هذا المسلك فاكتفوا بالقليل عن الكثير وقاسوا مالم يسمع على ما سمع.

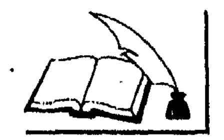
بيد أن المنهج التجريبى لم يستمر مسيطرًا على البحث اللغوى طويلا، فقد ظهر منهج جديد فى أواخر الخمسينيات عرف بالنحو التحويلى التوليدى، ويرتبط هذا المنهج أساسًا باسم (تشومسكى) هذا المنهج معارض للمنهج التجريبى الذى يعتُمد على الملاحظة والتجربة ، وافتراض الفروض واختبارها، ولايعتمد ألبتة على الاستنتاجات العقلية التى لاتخضع للتجربة(١٧).

وقد قرر (تشومسكى) أن علم اللغة يعنى بما هو أكثر من مجموعة النماذج الموجودة فى أية عينة، لأن العينة لايمكن أن تمثل اللغة كلها بل تعكس فحسب صورة جزئية مختارة، أضف إلى ذلك أن تسجيل الكلام فى المواقف الطبيعية يكشف عن بدايات زائفة جدًا، انحرافات عن القواعد، تغيرات فى مجرى الكلام. . . هذه الأخطاء أو العثرات قد تكون راجعة إلى عدد من العوامل مثل: الذاكرة الضعيفة، أو انشغال السامع عن المتكلم . . . . إلخ. والمهم أن لدينا قدرة على التعرف على ماهية هذه العوامل وكيف نتجنبها. ونحن لانأخذ هذه العوامل فى الحسبان حين ننصت إلى ما يقوله شخص ما، وهذا يفترض - كما يقول

---

(١٦) مدخل إلى علم اللغة ص ٣٥.

(١٧) السابق : ص ٥١.



تشومسكى ـ أننا تعلمنا طريقة لتمييز المنطوق الخاطئ من الصائب عند التفريق بين الجمل. ولهذا نفترض أن البشر قد تمكنوا من نظام من القواعد، هذا النظام ليس كامنًا فى العينات، بل إنه قابع خارجها، من المحتمل أن يكون فى عقول المتكلمين باللغة(١٨).

ويمضى (تشومسكى) فى المناقشة ليوضح أن دراسة هذا النظام من القواعد أكثر أهمية من دراسة الجمل الفعلية ذاتها، لأن هذا النظام ما هو إلا مخطط أو مشروع عمل يحدد كل الاحتمالات فى اللغة على حين أن أية مجموعة من الجمل ـ كما فى العينة ـ مهما كانت كبيرة تقدم فحسب صورة لما يمكن أن نفعله، ولهذا وضع فرقًا أساسيًا بين معرفة المتكلم بلغته أى نظام القواعد المتمكن منه، واستخدامه الفعلى للغة فى مواقف الحياة الواقعية، وقد أطلق على الأول مصطلح ملكة Competence وعلى الثانى فعل : تنفيذ Performance (١٩).

مفهوم السليقة بين القدماء والمحدثين

سوف نعالج هنا هذا الموضوع الشائك من مختلف جوانبه على الرغم من أن خطة هذه الدراسة كانت تقضى أن نتكلم عن موقف القدماء فى الجزء الأول منها، على حين يكون الكلام عن موقف المجمع فى الجزء الثالث، ولكننا آثرنا هذا الموضع لعلاقة الموضوع الشديدة بمفهوم السليقة عند الوصفيين التجريبيين وأنصار النحو التوليدى التحويلى، وحتى لايتوزع انتباه القارئ بين هذه المواضع، كما رأيت إتماما للفائدة أن نبدأ الحديث بكلمة قصيرة فى تعريف العربية المعاصرة التى يدور حولها الحديث عن السليقة.

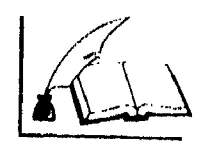
العربية المعاصرة :

يستخدم بعض العرب المحدثين من الأدباء والعلماء والخطباء نمطًا من العربية الفصحى يطلق عليه (العربية المعاصرة) وهو مصطلح شائع بين اللغويين وصناع المعاجم والمستشرقين، وتستخدم معه مصطلحات أخرى أقل منه شيوعًا مثل (العربية الحديثة) و(العربية المشتركة) و(العربية الحديثة المكتوبة) و(العربية الأدبية

---

(١٨) السابق : ص ٥٢، ٥٣.

(١٩) السابق : ص ٥٤.



الحديثة) وهى كلها تؤدى إلى ما يؤديه المصطلح السابق، وإن كان بعضها يبرز عنصرًا آخر من عناصر تعريفه.

ومن جملة ما قيل عن (العربية المعاصرة) نستخلص التعريف الآتى :

«لغة فصحى، مكتوبة، تستخدم فى التعليم وفى العلم وفى الأدب وفى الصحافة، وهى اللغة الرسمية المشتركة فى العالم العربى اليوم».

ونفصل القول فى تفسير هذا التعريف :

١ ـ العربية المعاصرة فصحى لأنها تلتزم بقواعد الفصحى المعروفة فى كتب النحو، وإن أصابها شىء من التغيير يقع غالبًا فى النواحى الصرفية والدلالية والأسلوبية.

٢ ـ وهى لغة مكتوبة فى الأعم الأغلب، وأشكالها المنطوقة فى الغالب مصدرها مكتوب.

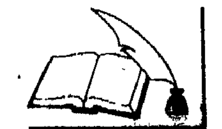
٣ ـ وهى لغة التعليم فى معاهده المتعددة، ولغة العلم بفروعه المختلفة، ولغة الأدب بفنونه المتنوعة، ولغة الدولة بمؤسساتها المحلية والدولية، وهى اللغة التى يترجم منها وإليها، وهى لغة الصحف وبعض المواد الإذاعية والمرئية كنشرات الأخبار والتعليق عليها . . . إلخ.

٤ ـ وهى اللغة المشتركة التى يعدها العرب لغتهم القومية، ومظهر شخصيتهم ورمز استقلالهم، ومن ثم فلها مكانة تفضل أى شكل لغوى آخر فى المجتمع العربى.

٥ ـ اللغة العربية المعاصرة متأثرة باللغات الأجنبية من حيث إنها تقترض منها بعض الألفاظ فتعربها أو بعض المفاهيم فتترجمها، ومتأثرة أيضًا بالعامية لأن بينهما رصيدًا عربيا مشتركًا من الألفاظ، ومن حيث إنها قد تقترض منها بعض الألفاظ الشائعة.

٦ ـ اللغة العربية المعاصرة شكل لغوى مختار يتعلمه العربى تعلمًا، ويتفاوت مستعملوه فى إتقانه تفاوتًا ظاهرًا، ومن ثم فلا أحد يكتسبها فى بيئته أو يستعملها فى شئون الحياة العامة[٢٠].

(٢٠) انظر : رسالتى للدكتوراه (الربط بين التراكيب فى اللغة العربية المعاصرة).



مفهوم السليقة عند اللغويين القدماء :

من جملة ما جمعناه من المعاجم وأقوال أئمة اللغة والنحو تبين ما يأتى :

١ ـ أن السليقة هى الطبيعة والسجية ومن ثم فهى تقابل التعلم والتكلف، واللغويون يفترضون وجود عربى سليقى وعربى غير سليقى، العربى السليقى يتكلم العربية صحيحة دون تعلم أو تكلف، والعربى غير السليقى يتكلم العربية صحيحة أيضا ولكن بتعلم وتكلف.

٢ ـ أن العربية التى نزل بها القرآن وقعد لها النحاة لم تكن سليقة لكل العرب، بل كان لبعضهم سليقة أخرى هى لغة القبيلة التى ينتسبون إليها، وبهذا فهمنا قول سيبويه «ومثل ذلك قوله عز وجل (ما هذا بشرًا) فى لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونها إلا من درى كيف هى فى المصحف» وقول الأزهرى : إن البدوى إذا قرأ بطبعه ولغته لم يتبع سنة قراءة أهل الأمصار(٢١).

ومن هنا نستخلص أن السليقة ترتبط بما يكتسبه العربى فى بيئته وافق العربية التى نزل بها القرآن أم خالفها، وعلى هذا الفهم نحمل حديث أبى الأسود فى أنه وضع النحو حين اضطرب كلام العرب وغلبت السليقية أى اللغة التى يسترسل فيها المتكلم على سجيته وطبعه من غير تعمد إعراب ولا تجنب لحن(٢٢).

٣ ـ أن اللغة الفصحى ليست مركوزة فى طبيعة العربى لايستطيع غيرها، ومن أقوالهم فى ذلك : «أن العربى قد يجمع بين لغتين لم يعتد إلا إحداهما»(٢٣). «والحجازى قد يتكلم بغير لغته، وغيره قد يتكلم بلغته»(٢٤). «ولغات العرب ـ وإن كانت لقوم دون قوم ـ لما انتشرت تعاورها كل»(٢٥). ومن هنا نفهم تلك القصة التى رواها ابن جنى على وجهها الصحيح، قال: «قرأ أعرابى بالحرم ﴿طِيبَى لهم وحسن مآب﴾ فقلت (طوبى) فقال : (طيبى) فأعدت، فقال :

---

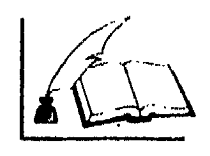
(٢١) سيبويه : الكتاب ١/ ٥٩، والأزهرى : تهذيب اللغة (س ل ق).

(٢٢) ابن منظور : لسان العرب : (س ل ق).

(٢٣) الشمنترى : تحصيل عين الذهب، هامش كتاب سيبويه، بولاق ٢/ ٢٣٥.

(٢٤) البغدادى : خزانة الذهب ٤/ ١٣٤.

(٢٥) ابن فارس : الصاحبى ص ٣٠، ٣١.



(طوبى) فلما طال علَيّ قلت : (طُوطُو)، قال : (طِى طِى) أفلا ترى إلى هذا الأعرابى وأنت تعتقده جافيًا كذا لا دمثًا ولاطيعًا : كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء، فلم يؤثر فيه تلقين ولاثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولاتمرين، وما ظنك به إذا خلى مع سومه وتساند إلى طبيعته ونَجْره»(٢٦).

حقا لقد انحاز الأعرابى إلى سليقته ونجره وهى قراءة (طيبى) مع مخالفتها لما ورد فى المصحف، بيد أنه لو أراد إلى الموافقة لفعل، فليس ثمة ما يحول دون ذلك،وليس صحيحًا أنه قد نبا عنها طبعه بل نبا عنها قصده، ولو أراد أن يتعلمها لكان له ما أراد.

مفهوم السليقة عند اللغويين المحدثين :

(أ) المدرسة السلوكية :

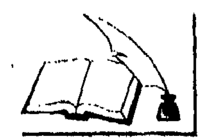
من النصوص التى جمعناها فى السليقة والخليقة تبين لنا أنهما بمعنى، وقد أراد الدكتور تمام حسان أن يحدد للخليقة معنى اصطلاحيا يقابل ما استخلصه من مقولات القدماء عن السليقة بحيث يقوم التقابل على تخصيص معنى لكل منهما.

«فالخليقة هى تلبس الإنسان بطبيعته الناطقية فى خلقه وتكوينه، أى من حيث هو إنسان مجبول على استخدام اللغة أية لغة . . . ويحدد له اللغة التى يتكلمها ما يصادفه من ظروف النشأة والاكتساب وهى الظروف التى تتصل بالسليقة لا بالخليقة، أما السليقة فهى اكتساب اللغة فى مرحلة خاصة من حياة الإنسان أى تعلم الطفل لغة أمه . . .».

والدكتور تمام يرى أن اكتساب اللغة أشبه باكتساب العادات . . . . وهو أيضًا عملية نمو مستمرة مادام الفرد عضوًا فى جماعة وتدوم مادامت حياته.

واكتساب اللغة ـ ما دام عادة ـ راجع إلى التقليد والتدريب، فالطفل لايكاد يلج باب الحياة حتى يبدأ فى تعلم لغة الأم، وهو يجد فى رغبتها فى الكلام خير معوان له على اكتساب لغتها فيسمع ويشارك ويحاكى ويلاحظ، والاكتساب أيضًا تدريب مستمر على نطق أصوات اللغة، وعلى الإحاطة بصيغها وما هو ضرورى

(٢٦) ابن جنى : الخصائص ١/٧٦.



من مفرداتها، وعلى معرفة تركيب جـملها المفيدة على غرار التدريب الذى يقوم به الراغبون فى اكتـساب العادات، هذا والاكتساب لايقتـصر على الطفل بل يتجاوزه إلى الكبير الذى يريد أن يتعلم لغة أخرى، فالعملية واحدة فى جوهرها[٢٧].

ويشيـر الدكتور أنيس إلى ظاهرة طبـيعية تـتـصل بعملية الاكتـساب وهى أن الطفل فى أثناء تعلمه لغة الأم يظل يشعر شعـورًا قويًا بتركيب الأصوات واختلاف الصيغ والربط بين الكلـمات . . . حتى تتم مراحل نمو الـلغة عنده، فيصـبح وقد سيطر عليهـا سيطرة كاملة . . . فيرسل القـول على سجيته وبحـسب ما تعود فى صغره، فإذا تم له ذلك نمت له السليقة اللغوية. وبهذا المعنى يتميز من يتكلم اللغة بالسليقة ومن لايتكلم بهـا، فالذين يتكلمون بالسليقة يتكلمـون بها فى يسر ودون تكلف، ولايشـعرون بخصـائصها فى أثناء الـكلام، والذين لايتكلمون بالسليـقة يتكلمون بهـا فى صعوبة وتكلف ويشـعرون بخصائصـها، **والفرق بين الفـريقين لايعدو أن يكون فرقًا فى الكمية أو فى درجة الإتقان**[٢٨].

(ب) مفهوم السليقة عند النحاة التوليديين :

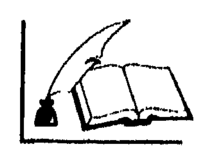
إن نظرية الاكتـساب اللغوى عند المـدرسة السلوكيـة التى تأثر بها كثـير من اللغويين البنيويين مثل بلومفيلد، والتى ألمنا بهـا من خلال ما عرضه الدكتور تمام والدكتـور أنيس قد تـعرضت لنقـد عنيف من تشومـسكى وأنصاره من اللغـويين التوليديين، فتشومسكى يرفض اعتبـار الاكتساب اللغوى نتيجة تأثر الطفل بالمحيط الذى يعيش فيه، كما يرفض تفسير قدرته اللغوية تفسيرًا آليا، لأن كل إنسان عنده يمتلك معرفة ضـمنية بقواعد كلية، ومن خلال سماعـه جمل محيطه يبنى الطفل بصورة خلاقة قواعد لغته، فاللغة ليست فى الحقيقة مجموعة عادات كلامية.

يقول تشـومسكى : «إن الطفل الذى اكـتسب اللغة قـد نمّى في ذاته تصورًا داخليًا لتنظيم من القواعد يحدد كيفية تركيب الجمل واستعمالها وتفهمها».

و يقول أيضًا :«إن الطفل مهيأ ـ بشكل من الأشكال ـ لإتمام عملية الكلام، فهـو يمتلك فى ذاته ـ كفـاية تتلقى المظاهر اللغوية التى يسـمعها من عـائلته وفى

(٢٧) د. تمام حسان : السليقة والخليقة : مقالات فى اللغة والأدب ص ١١٣، ٣١٥، ٣٢٥.

(٢٨) د. إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ص ١٩.



بيئتـه، ويقوم بتحويلهـا إلى كلام هو - فى الواقع - مختلف عن كـلام الكبار من حيث مظاهره»(٢٩).

كما أن اتباع هذه المدرسة يؤكدون أن اكتـساب اللغة تطور بيولوجى لاعلاقة له بالذكاء ولاعلاقة له أيضًا بجنس معين أو بلغة معينة(٣٠).

مفهوم الراوى اللغوى والعينة بين البنيويين والتوليديين

المعروف أن علماء الـلغة البنيويين ينظرون إلى اللغة على أنهـا نظام عرفى، ومن ثم يفترضون أن ثمـة اتفاقًا ضمنيًا بين المتكلمين على استـخدام اللغة بطريقة تكاد تكون متماثلة، وهذا مـا جعلهم يفترضون أن لغة أحد أفراد الجـماعة اللغوية يمكن أن تمثل العادات اللغوية للمتكلمين الآخرين فى الجماعة نفسها.

أما تشومسكى وأتبـاعه من التوليديين فليس هدفهم وصف اللغـة كما يفعل البنيويون بل يهـدفون إلى تفسـير وتحليل بنية اللغة مـعتمـدين على حدس المتكلم ومعرفـته الضمنية بقـواعد لغته. ومن ثم فـإنهم يعدون متكلم اللغـة هو موضوع الدراسة اللغوية من حيث هو قادر على إنتاج عدد لامتناه من الجمل.

وهدف الدراسة عند الـبنيويين وصف بنية اللغـة بوضعـها فى أنماط ونماذج صوتية أو صرفـية أو نحوية، ومن مادة محدودة توضع الفروض وتخـتبر ثم تعمم على مادة أخرى، وهذا ما يعرف بدراسة العينة أو المدونة.

أما تشومسكى وأتباعه فيرون أن النظام اللغوى الذى يكتسبه الإنسان لايمكن الاهتداء إليه من العينة أو المدونة بل يتعرف عليه من خارجها أى بصورة ضمنية فى عقل المتكلم، فالقواعد إذًا لاتصف مادة مجـموعة بل تصف معرفة المتكلم باللغة، وهذه المعرفة هى التى تجعله قادرًا على إنتاج الجمل وفهمها.

---

(29) Noom chomsky, Aspects of theory of Syntax, The M.I.T press 1955.

(٣٠) مدخل إلى علم اللغة، ص ٣٥ - ٥٦.



وتشومسكي يرى أيضـا الاستناد إلى حدس المتكلم فيما يقـبل أو مالا يقبل من الاستعـمالات اللغوية، والحدس عنده هوقـدرة المتكلم على أن يدلي بمعلومات حول اللغة، وهو جـزء من ملكة الإنسان أى من معرفـته الضمنية بقـواعد اللغة، ولايُلْجأ إليه في إنتاج الجمل وفهمها فحسب بل يُعْتَمد عليه في الحكم على أصولية الجمل، أى على موافقتها للقواعد، أو مخالفتها لها ودرجة تلك المخالفة.

ومن المعروف أيضًا أن من يكتسب لغة معينة يكون قادرًا على استعمالها بيسر ودون تكلف بحيث لايشـعر بخصائصـها أو يعي قواعدها. وهذا مـا يؤكده أيضًا النحاة التوليديون لأن الملكة اللغوية أو الكفـاية لاشعورية، إنها تُتيح للمتكلم الذى لايعرف معرفة واعية قواعد اللغة أن يلم بصورة كافية بنواحي استعمال لغته بحيث لايقع في الأخطاء، وأن يحكـم أيضًا على مـتكلم آخـر لنفس اللغـة بأنه أخطأ أو أصاب، إنها تُعْزَى في النهاية إلى اللاوعى[٣١].

ونستخلص مما سبق ومن تعريفنا للعربية المعاصرة :

١ ـ ليس عند العـرب من يتكلم هذه اللغة في شـئون الحيـاة اليوميـة، أما العامـية منسوبة إلى قطر بعـينه فهى اللغة التى يمكن أن يُـقال إنها مكتسـبة، وأن المتكلم بها يتكلمها بيسر ودون وعى أو شعور بقواعدها.

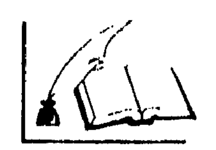
٢ ـ أن العربية المعاصرة بالشروط المحددة سابقًـا لغة مختارة متعلمة ومن ثم يشعـر مستـعملهـا بقواعدها ويعى خـصائصهـا، ومن دلائل ذلك ما يتـعرض له مستعملهـا من اعتراضات النحاة واللغويين على أخطائه فيـها، بل إنه يراقب نفسه في استعـمالها ويُجْرِى ـ بطريقة شـعورية ـ تعديلات عليهـا، وربما ترك لغيره من المتخصصين في قواعدها أن يصحح استعمالاته.

٣ ـ هذا الوضع الفريد للـعربية المعـاصرة يضع اللغويين في مـوضع حرج، فهم بين أمرين :

أن يستعـملوا المناهج والأساليب التى تستعمل فـى دراسة اللغات التى يمكن افتراض وجود متكلم ـ سامع بها، يمثل خصائصـها ويعتمد على حدسه فيما يقبل ومالا يقبل من استعمالاتها.

---

(٣١) السابق ، ص ٣٥، ٣٦، ٥٢ ـ ٦٠



وأن يستعملوا مناهج وأساليب خاصة لدراسة العربية المعاصرة تناسب خصائصها من حيث هى لغة فصحى مكتوبة، ووظائفها من حيث هى لغة للتعليم وللعلوم . . . إلخ. ومن حيث دورها فى الربط بين شعوب الأمة العربية وفى توحيد فكرها وثقافتها.

ومن هذه الناحية تبرز أهمية الشروط التى ينبغى توافرها فيمن يستعمل هذه اللغة ويعتد باستعماله إياها فى الإطار السابق أى من حيث علاقتها بالفصحى ومن حيث أداؤها لوظائفها الخاصة فى الاتصال والتوصيل.

ولعله قد اتضح من خلال المعالجات السابقة للاستعمالات التى وضعها المحدثون أنها تمضى فى تحديد هذا الإطار على هذا النحو، وقبل أن نستخلص من تلك المعالجات المعايير المستعملة فى التحديد نوجز القول فى محاولة تقع فى هذا الإطار، وإن كانت ترده إلى أصول قديمة.

من آثار سليقة القدماء فى سليقة المحدثين

تبين لنا مما سبق أن السليقة تعنى اكتساب الطفل لغة المجتمع الذى يعيش فى محيطه. والشكل اللغوى الذى يكتسبه الطفل العربى اليوم هو لهجة منسوبة إلى قطر بعينه، وهو ما يطلق عليه العامية.

أما العربية الفصحى التى تستعمل اليوم فلا يكتسبها أحد فى بيئته بل يتعلمها فى المدرسة وفى غيرها من معاهد التعليم، ودرجة إتقان المحدثين لها تتفاوت وفقًا لاعتبارات كثيرة أهمها معرفتهم بقواعد الفصحى ومفرداتها.

على أن بعض الباحثين يرى أن من المحدثين على اختلاف بيئاتهم الثقافية من لديهم بقية من سليقة عربية تتصل بالتصرف فى وجوه الكلام بالاشتقاق والتعريب والقياس على ما وضعته العرب من صيغ وأساليب، ومن هؤلاء الباحثين الأستاذ عبد الله كنون الذى يرى أن من آثار تلك السليقة فى حياتنا ما نستحدثه من ألفاظ أو نقيسه من عبارات على ما رسخ فى نفوسنا وانطبع فى أذهاننا من رصيد



لغوى ذى قواعد وأصول عربية لاجدال فيها، ترجع تارة إلى أصل الوضع وأخرى إلى قاعدة الاشتقاق والتعريب، وما كان من ذلك بسبيل[٣٢].

وسليقتنا اليوم تشبه سليقة القدماء من حيث إنها لاتسلم من الشذوذ أو التعثر، فإن العرب العرباء أنفسهم قد خالفوا القياس وارتكبوا الشذوذ، وهم وضعة اللغة وممهدو سبيلها، فلا خلاف إذًا فى أن يخالف المحدثون القياس فى كثير من الأحوال. ولهذا السبب فإن عبد الله كنون يعتد بسليقة المحدثين فيما أصابوا فيه وأتوا به مطابقًا للأصول، لافيما أخطئوا فيه وما أتوا به مخالفًا للأصول.

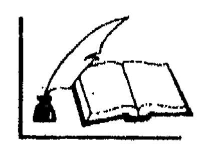
وإذا اعتددنا بما تهدى إليه السليقة من كلمات محدثة فيجب أن تأخذ طريقها إلى المعجم العربى من غير توقف لتوفرها على المطلوب من موافقة القياس اللغوى وجريانها على ألسنة العموم بحكم أن واضعها قدر الحاجة الماسة إليها وسد بها فراغًا كان الجميع يشعر به، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يدل على أن السليقة العربية لم تمت، وأنها بقليل من المعالجة التى لاتعدو تعميم التعليم وتبسيط قواعد اللغة ستنبعث من جديد، والفاعلية التى كانت لها فى إمداد العامية وإرفادها بالأوضاع والمصطلحات الضرورية للتعبير صوابًا أو خطأ ستتحول إلى تطوير الفصحى وإغنائها بما هى فى حاجة إليه من ذلك مع سلوك نهج الصواب فى الغالب الأعم كما كان عليه الحال يوم كانت السليقة العربية بأتمها لاتشكو ضعفًا ولا انحلالًا[٣٣].

ومن الأمثلة التى ساقها عبد الله كنون على تلك السليقة كلمة (الفنان) و(القديس) و(الطيارة) . . . وغير ذلك من ألفاظ الحياة العامة، ومنها أيضًا مصادر شتى على طريقة المصدر الصناعى مثل : الفوضوية والاشتراكية . . . . إلخ، ومنها ما كان اشتقاقًا من الاسم الجامد مصادر مثل تمصير وتأقلم واستشراق . . . . إلخ، وأفعالا مثل تمصر وتأقلم وتطور . . . . . إلخ.

هذا ومن نتائج الاعتداد بتلك السليقة إعادة الاعتبار إلى بعض الكلمات التى كانت من وضع العامة لاسيما ما وافق القياس فنفسح لها الطريق إلى معاجمنا،

---

(٣٢) البحوث والمحاضرات، دورة مؤتمر المجمع ٣٠/ ١٦٥.
(٣٣) السابق : ص ١٦٦، ١٦٧.



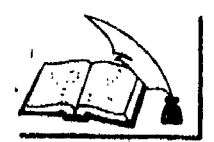
ونضع بذلك حدا لهـذه الجفوة الحاصلة بين العامـية والفصحى تحسـينا للظن بهذا الشعب العربى النبـيل الذى مازال يحتفظ بكثير من خـصائص أجداده الكرام، وما لُغَتُه العـامية هذه إلا بنت الفصحى يجب تعـهدها بالتهذيب والتنقـيح لتقرب من مستوى الفصاحة وتلحق بنسب أمها الرءوم(٣٤).

وقد رحب أعضـاء المجمع بهذه الدعوة التـى أطلقها عبد الله كـنون، فهذا الأستاذ أمين الخولى يحمد الله على أن المجمعـيين قد قبلوا عامية العوام على أنها صدى لسليـقة عربية، وينبـه الدكتور محمـد كامل حسين إلى أمـر خطير هو أنه مستحـيل أن تتكون السليقة بالمحاكاة فى هذا العصر، ولابد أن نتـعلم قواعد اللغة حتى ننطق بها صحيحة(٣٥).

---

(٣٤) السابق : ص ١٧٣ .

(٣٥) السابق ص ١٧٦ ، ١٧٧ .



المعايير المستخدمة لتعيين المحدثين المعتد بلغتهم

من خلال هذه الجولة الواسعة نستخلص من أقوال الباحثين على اختلاف أنظارهم المعايير التى افترضوها فيمن يعتد بلغته من المحدثين، وإن تعدد هذه المعايير نتيجة لأن العربية المعاصرة ـ كما صرحنا بذلك غير مرة ـ لغة مختارة متعلمة ذات وظائف اتصالية خاصة.

١ ـ قواعد الفصحى القديمة :

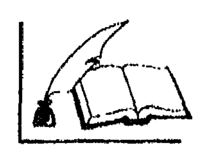
لهذه القواعد سلطان عظيم على العربية المعاصرة لاسيما فى النواحى الإعرابية، ولا خلاف بين الباحثين فى وجوب الالتزام بهذه القواعد كما صورتها كتب النحو والصرف. بيد أن الباب مفتوح لبعض الاستعمالات التى تخالف تلك القواعد إذا ما وجد له تخريج على لغة من لغات العرب أو على رأى نحوى أو لغير ذلك من التخريجات، وهذا يؤدى بنا إلى المعيار الثانى.

٢ ـ المجمع جهة الاختصاص فى قبول أو رفض الاستعمالات المحدثة :

سوف نرى أن المجمع يتحفظ فى جواز القياس على مالم يقسه العرب من الاستعمالات المحدثة، ويشترط أن يرجع إليه فى تخريجها، ومن ثم إقرار استعمالها وتسجيلها فى معاجمه، وقد أراد بذلك أن يحدد ضوابط للوضع حتى لايذهب المحدثون فوضى فيه، وعلى الرغم من أن تلك الهيمنة محل اعتراض من بعض المجمعيين أنفسهم فإن الرأى يكاد يجتمع على أهميتها فى إحداث التوازن المعقول بين عوامل المحافظة والتجديد. (انظر ص ٢١٠، ٢٦١).

٣ ـ المستوى الأدبى المتميز:

وسوف نرى أن دعوة إبراهيم مصطفى وأحمد أمين إلى الاعتداد بالمحدثين تقتصر على آثار كبار الأدباء والشعراء، بشرط سلامة أسلوبهم وصحة عربيتهم، والمشكل فى هذا المعيار هو تحديد الأسس التى يعرف بها كبار الكتاب وهل هى



فنية أم لغوية ؟ كما أنه لافائدة من آثار هؤلاء مع شرط سلامة الأسلوب وصحة العربية، إذا فهم من ذلك تطبيق قواعد النحو والصرف بصرامة، ومع الاعتداد ببعض استعمالات هذه الطائفة، فإن المعجم الكبير لم يستشهد إلا بشعر البارودى وأحمد شوقى وحافظ مرات معدودات.

ونحن نؤكد على أهمية الرجوع إلى تلك الطائفة فى تأييد الاستعمالات الحديثة أو فى تفسيرها بل وفى ابتداعها، لأن تأثير هؤلاء الكتاب فى تسويغ تلك الاستعمالات أعمق بكثير من تأثير المتكلم العادى. (انظر ص٢٦٣، ٢٦٧).

٤ ـ شيوع الاستعمال :

وسوف نرى تيمور ينادى باستعمال هذا الأصل، وعنده أن الخطأ المشهور أولى من الصواب المهجور، وأن شيوع الاستعمال ناتج عن أن اللفظ المستعمل يحقق الغرض من استعماله فى الفهم والإفهام، كما أنه من الصعوبة بمكان فرض استعمال معين أو انتزاع استعمال آخر، لأن استعمال الشعب هو المحك فى القبول والرفض.

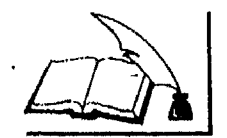
بيد أن المشكل فى هذا المعيار أن المجتمع اللغوى تتوزع فئاته أفقيًا فيما يعرف باللهجات المحلية، ورأسيًا فيما يعرف باللهجات الاجتماعية بحيث يتعسر الوصول إلى الاستعمال الشائع.

والمجمع يعتدّ ببعض الاستعمالات الشائعة على ألسنة الزراع والعمال والصناع وغيرهم من الفئات التى لاتخالف أصول العربية، ويعتد أحيانًا ببعض الاستعمالات المخالفة التى يجد عنها مندوحة حين لايتوافر فى موضعها مرادف يؤدى معناها.

ومع ما وجه إلى هذا المعيار من نقد فلا ينبغى التقليل من أهميته لأنه يستند إلى قوة العرف العام، وهى قوة لايمكن ردها إلا إذا وجد المجتمع عرفًا آخر يعتمد عليه الاستعمال الجديد (انظر ص ٢٦٦).

٥ ـ اللغة العلمية لغة خاصة :

لاشك فى أن يكون للعلماء حرية فى البحث وفى الوضع، لأن ذلك حقيق بأن يطور العلم وينشره، ولهذا حرص المجمع على أن يتسامح فى استعمال



العلماء للغة، وكان يجيز لهم مالا يجيزه للشعراء والكتاب، أجاز لهم أن يعربوا على غير أوزان العرب وأن ينحتوا، بل وأجاز لهم القياس على صيغ لم يكن العرب يقيسون عليها، بيد أن هذه الحرية يقابلها واجب الالتزام بالقواعد والأقيسة العامة التى لاخلاف عليها. (انظر ص٢٦٧).

٦ ـ العرف اللغوى :

يكاد اللغويون المحدثون يتفقون على أن الصواب اللغوى هو الكلام المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوى للجماعة التى ينتمى إليها المتكلم، ويؤخذ من هذا ضمنا أن الخطأ هو ما يخالف هذا العرف الجماعى.

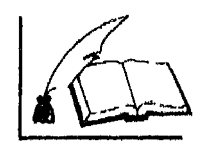
ولتوضيح أهمية هذا المعيار ينبغى توجيه النظر إلى أمرين :

الأول : أن القول بالصواب والخطإ يستلزم ضمنا وجود قاعدة من نوع خاص تفرضها الجماعة اللغوية، وليست القاعدة أمرًا خاصًا بالسلوك اللغوى، فليس فى نطق معين ما يجعله صوابًا فى ذاته أو خطأ فى ذاته.

الثانى : السلوك اللغوى كالسلوك الاجتماعى، والقاعدة السلوكية ـ بشكل عام ـ هى قبول سلوك معين أو رفضه تبعًا لما يقضى به العرف الجماعى.

وقد حددنا من قبل الجماعة التى ينسب إليها الوضع، وهى الجماعة التى تستعمل العربية المعاصرة فى الأغراض المحددة التى تستعمل فيها، ولما كانت العربية المعاصرة تلتزم بقواعد العربية الفصحى أصبحت تلك القواعد عرفًا ينبغى الالتزام به وعدم الخروج عليه، بيد أن هذه القواعد تسمح ببعض التغيير الذى يعرض لبنية الكلمة أو مدلولها، بيد أن هذا التغيير لايعتد به إلا إذا حظى بموافقة الجماعة لسبب من الأسباب التى عرضناها آنفًا من شيوعه على الألسنة أو استعمال كبار الكتاب له . . . . إلخ.

ونعود إلى القول بأن العربية المعاصرة لغة مختارة ومتعلمة لامفروضة ولامكتسبة، ومن ثم فإن تلك العوامل السابقة تؤثر فيها على نحو من الأنحاء، وهى عوامل تهدف فى النهاية إلى إحداث نوع من التوازن المقصود بين دواعى المحافظة التى تتمثل فى قواعد الفصحى، ودواعى التجديد التى تتمثل فى بعض التغييرات التى يتطلبها الوفاء بحاجات التعبير.





الباب الثالث



الفصل الأول

من قرارات المجمع

الفصل الثانى

منهج المجمع فى القياس

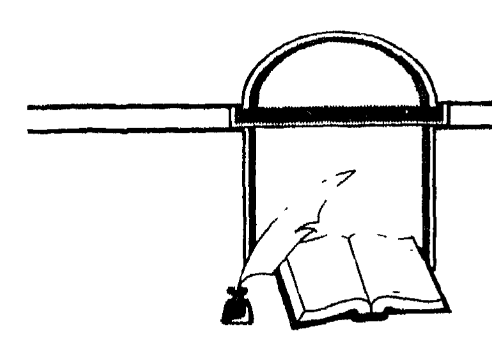
الفصل الثالث

موقف المجمع من مصادر
الاستشهاد

الفصل الرابع

السماع من المحدثين





مجمع اللغـة العربية بالقاهرة ثمرة من ثمـار النهضة العربية الحديثـة، وتلبية لحاجة شـعرت بها الأمة العربـية لكى تكون لغتها الفـصحى وافية بمتطلبـات الحياة المعاصرة، وملائمة لمقتضيات الآداب والعلوم والفنون

لقد بدأ زعـماء النهضـة، الطهطاوى وعلى مبارك والشـدياق ومحمد عـبده وحفنى ناصف وغيرهم يحـسون بما فى العربية من عجز وقصـور، وبأن مفرداتها لاتفى بحاجة أهلها. وجهد هؤلاء ـ فيما كتبوا أو ترجموا ـ فى معالجة هذا العجز وهذا القصـور، لكن جهودهم لم تكن كافـية أو محقـقة لما تطلعوا إليـها فنشطت بينهـم الدعوة إلى إنشاء هيـئة تقوم على اللغة العربية، تنهض بهـا فى غير طفرة، وتسير بها إلى الأمام فى حزم وحكمة.

ظهر (مجمع البكرى) ١٨٩٢ الذى اهتم باقتراح بعض الألفاظ الفصاح لبعض الألفاظ الدخيلة الشـائعة فى شئون الحياة العـامة، ولكنه للأسف لم يقدم إلا بضع كلمات ثار حولها جدل طويل فى الصحف وفى المنتديات ولم يعمر طويلاً، وفى عـام ١٩ ٨ عقـد أبناء دار العلوم ندوة خـاصة فى ناديهم دامت أسـبوعـين كاملين ألقيت فيها عدة بحـوث للإسكندرى ومحمد الخضرى وطنطاوى جوهرى،

وفتحى زغلول وحفنى ناصف وغيرهم احتدم حولها نقاش طويل مثمر. وانتهت الندوة بقرار فى تعريب المسميات الحديثة، وبالدعوة إلى إنشاء مجمع للغه العربية، وفى عام ١٩١٦ كون أحمد لطفى السيد مجمع (دار الكتب) على غرار الأكاديمية الفرنسية، تولى رئاسته الشيخ سليم البشرى، واتجه كمجمع البكرى إلى ألفاظ الحضارة والحياة العامة، وكانت له فيها مقترحات . . . بيد أنه لم يعمر طويلا فانفض على إثر قيام ثورة ١٩١٩.

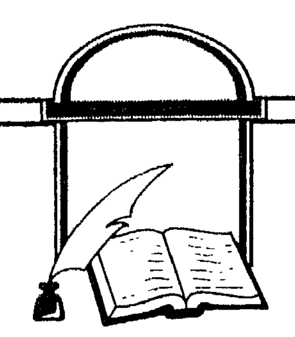
وفى عام ١٩٣٢ صدر مرسوم بإنشاء (مجمع اللغة العربية) صدًى لتلك المحاولات السابقة، وبدأ دور انعقاده الأول فى يناير ١٩٣٤، وفى هذه الدورة المباركة وضع لائحته، وحدد أهدافه ووسائل تحقيقها، وما إن فرغ المجمعيون من هذه الإجراءات حتى تفرغوا لمهمتهم الأصلية، وعنوا خاصة بأصول اللغة فقدموا فيها بحوثًا قيمة، وقدموا قرارات هامة فيها تجديد وسعة.

وقد حرص المجمع منذ إنشائه على تحقيق هدفه فى أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية لمطالب العلوم والفنون فى تقدمها، وملائمة لحاجات الحياة فى العصر الحاضر. وتنوعت وسائله إلى تحقيق هذا الهدف، ومن تلك الوسائل :

تيسير اللغة متنًا وقواعد وكتابةً ورسم حروف، وتوفير المصطلحات العلمية والألفاظ الحضارية، وتهذيب المعجمات اللغوية، ووضع معجم تاريخى شامل، وتشجيع الإنتاج الأدبى، وإحياء التراث القديم فى اللغة والأدب.

وسوف يرى القارئ فيما نستعرض من قرارات إلى أى مدى نجح فى تحقيق أهدافه، وسوف يرى كذلك فى هوامش الفصول، وفى ثبت المراجع إشارات إلى مطبوعاته الجليلة الفائدة التى نشر فيها قراراته وبحوث أعضائه وخبرائه ومراسليه ومداولات أعضائه فى مجلسه أو مؤتمره.



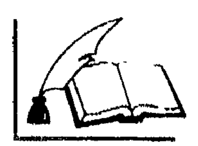


الفصل الأول

قرارات المجمع فى أقيسة اللغة
وأوضاعها العامة

أ ـ التضمين

كان (التضمين) من أوائل الموضوعات التى عرض لها المجمع منذ إنشائه ففى أثناء بحثه عن وسائل سلامة اللغة، والتوسع فى أقيستها لجعلها أداة صالحة لنشر العلوم والفنون وجد أن مسائل لزوم الفعل وتعديه بنفسه أو بحرف جر خاص دون حرف مما اختلف فى تقديره اللغويون المحدثون، فقد آثر بعضهم الاقتصار على ما ورد من هذه الأفعال فى المعجمات، وبنى على ذلك أحكامًا بالمنع بزعم أن هذا سماعى لا يجوز القياس عليه، وقد تبين للمجمع أن بعض النقاد اللغويين قد أخطئوا فى فهم هذا الموضوع حيث جعلوا الأمثلة الجزئية الواردة فى المعجمات حكمًا فيما يقاس وما لايقاس، على حين كان ينبغى أن يجعلوا الكثرة الغالبة فى القرآن وفى الشعر القديم معتمدهم فى الصواب والخطإ وأن ما ينكرون ليس ممنوعًا على إطلاقه، لأن التوسع فى التعدية واللزوم إن جرى على سبيل القياس فهو جائز مباح استعماله، وإن تخلف عنه فهو ممنوع، والتوسع القياسى إما بطريق التجوز فى الفعل أو الحرف، أو باتباع قياس الكوفيين بنيابة بعض الحروف عن بعض، وإما باتباع قياس أكثر البصريين وجميع البيانيين القائلين بقياسية التوسع فى الأفعال والمشتقات بتضمين الفعل أو المشتق معنى فعل أو مشتق غيره مناسب له وإعطائه حكمه فى التعدية



وهذا قرار المجمع فى التضمين

«التضمين . أن يؤدى الفعل أو ما فى معناه فى التعبير مؤدى فعل آخر أو ما فى معناه، فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم»

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسى لاسماعى بشروط ثلاثة

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين

الثانى : وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

الثالث : ملاءمة التضمين للذوق العربى[1].

والشرط الأول ـ كما يقول الشيخ الإسكندرى ـ حاجز مانع من تحميل الفعل معنى بعيدًا عن معناه الوضعى، فلايجوز : أكلت إلى الفاكهة على أن (أكل) مضمن معنى .(مال). بل لابد من أن كلا المعنيين ينطويان تحت جنس يشملهما، نحو قوله تعالى : **﴿وإذا جاءهم أمر من الأمنِ أو الخوف أذاعوا به﴾** ضمن (أذاعوا) معنى (تحدثوا)، فعدى بالباء، والمعنيان متناسبان، يشملهما جنس قريب هو (الإعلان) مثلًا، فيكون التقدير : أعلنوه وأعلنوا به.

والشرط الثانى (وجود قرينة) هو الركن الأقوى فى التضمين، إذ لولا القرينة ما عرف أن الفعل توسع فى معناه.

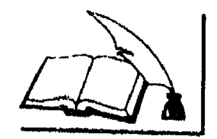
وأشهر القرائن وأكثرها ورودًا : حرف الجر الذى يتعدى به الفعل ولم يك من حقه أن يتعدى به، كاللام الداخلة على (مَنْ) فى قول المصلى : (سمع الله لمن حمده) فسمع ينصب ما فى معنى الكلام أو الصوت بنفسه، فضمن معنى (استجاب) فعدى باللام، وكالمفعول لفعل أصله أن يتعدى بحرف جر فعدى بنفسه لتضمنه معنى فعل آخر يتعدى بنفسه كقوله تعالى : **﴿فحملته فانتبذت به مكانًا قصيًّا﴾** فإن (انتبذت) ضمن معنى أتت فنصب (مكانًا).

وقد كان قرار التضمين مسوغًا لكثير من الألفاظ والأساليب المحدثة التى خطأها بعض النقاد، وأجازها المجمع. ومن أمثلة ذلك .

أنه أجاز قول المحدثين (أجاب على السؤال) بتضمين الفعل أجاب معنى رد

---

(١) مجلة المجمع الغرض من قرارات المجمع ١/ ١٨، ١٨١



وأجاز قول المحدثين (يجوب فى البلاد ببضاعته) بتضمين الفعل جاب معنى طاف وسار.

وأجاز قول المحدثين (ننتج كل ما نحتاجه) بتضمين الفعل احتاج معنى طلب.

وأجاز قول المحدثين (عاش الأحداث) بتضمين الفعل عاش معنى لابس.

وأجاز قول المحدثين (فوضت فلانًا بالأمر) بتضمين الفعل فوض معنى أناب أو وكل.

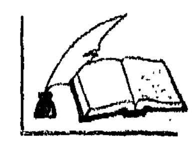
وأجاز قول المحدثين (عزف لحنًا) بتضمين الفعل عزف معنى أدى.

وأجاز قول المحدثين (لعب دورًا) بتضمين الفعل لعب معنى أدى.

وأجاز قول المحدثين (قبل بالأمر) بتضمين الفعل قبل معنى رضى[٢].

---

(٢) القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب : انظر القرارات السابقة فى الصفحات التالية على الترتيب ص ٧٤، ٧٦، ٧٩، ١٢١، ١٦٩، ١٨٢، ١٩٥، ١٢٩.



ب : الاشتقاق من أسماء الأعيان

كان الاشتقاق من أسماء الأعيان من أصعب العقبات فى سبيل وضع مصطلحات العلوم والفنون والصناعات، ولهذا أفرغ المجمع جهده فى تجاوزها وفى اقتراح أيسر الطرق لصياغة هذه المصطلحات، وقد اشتق القدماء كثيراً من أسماء عربية أو معربة كما اشتقوا من أسماء المعانى : فمن ذلك أنهم اشتقوا من (أسد) أسِد الرجل، واستأسد ، أى صار كالأسد فى جرأته وأخلاقه، كما اشتقوا من أسماء الأزمنة (وهى معان جامدة) فقالوا : أخْرَف القوم أى دخلوا فى الخريف، بل اشتقوا من الحرف فقالوا : سَوَّف الرجل تسويفا أى أخّر من (سوف) وهى حرف تنفيس، والذى عليه أغلب النحاة أنه سماعى[3].

وقد أخذ المجمع فى جوازه برأى ابن جنى وأبى على الفارسى القائلين بأن ما قيس على الوارد الكثير من كلام العرب فهو من كلام العرب، وبرأى بعض علماء العربية ممن يفسر القياس بأنه الجرى على مقتضى الكثرة فى جنسها لا الأغلبية العامة.

وقد احتج الشيخ الإسكندرى لقياسه بما يقرب من ثلاثمائة صيغة، ومعها بعض مشتقاتها لا كلها، وهى إذا ضربت فى متوسط المشتقات التى يجوز أن تشتق منها كان لنا ما يزيد على الألفين عداً[4].

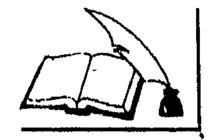
والقاعدة المعتد بها فى تحقيق اسم العين هى ـ كما يقول الشيخ الإسكندرى: أن المحسوس أصل للمعقول، وأن الأولويات الضرورية للحياة فى النطق والتفاهم الإنسانى أصل للكماليات فى الوضع الأول مثل : الأرض والسماء والشمس والقمر والماء والهواء والبحر . . والرجل والمرأة والأب والأم والابن والبنت . . والزرع والشجر والثمر . . وأسماء الصيد من البهائم والطير والوحش . . وغير ذلك.

والمعتبر ـ بعد ذلك ـ أن كل اسم مشتق سمى به اسم عين، ثم تنوسيت فيه الوصفية على طول الزمان يعد اسم عين، فإذا اشتق منه بهذا المعنى الجديد

---

(٣) مجلة المجمع ١/ ٢٣٢

(٤) السابق : ١/٢٣٦



مشتـقات كانت من نوع المشتقات التى اشـتقت من أسماء الأعيـان : كالمنكب فإنه مشتق وضع وضعًـا ثانويًا للعضو الخاص من جسم الإنسان والحـيوان، فإذا قيل : تنكّب فلان قوسه، أى أدخـل ذراعه فيها وحملها على منكبـه، كان فعل (تنكب) مشتقا من اسم عـين هو (المنكب) لا من (النكوب) بمعنى العدول والتنحى ناحية، بل المعنى ألقاها على مجتمع الكتف والعضد من الجسم، وفى رد الفعل إلى المعنى الأصلى تكلف وركاكة كما يـفعل ذلك من ليس له إلمام بمبادئ علم اللغات وتاريخ نشأة البشر والشعوب»[٥].

وهذا هو قرار المجمع فى الاشتقاق من أسماء الأعيان : «اشتق العرب كثيرا من أسماء الأعيان، والمجمع يجيز هذا الاشتقاق للضرورة فى لغة العلوم»[٦].

وقـد أعاد المجـمع النظر فى الموضوع ثـم قرر التـوسع فى الإجازة بجـعل الاشتقاق من أسماء الأعيان من غير تقييد بالضرورة.

وقد وضع المجمع لذلك قواعد على النحو الآتى :

أولا : فى الاسم الجامد العربى :

إذا كان الاسم الجامـد عربيًا، وأريد اشتـقاق فعل ثلاثى منه، فبـابه (نصر) لازمًا (قَطَنَت) الأرض (تَقْطُن) أى كثر قطنها، وبابه (ضرب) متعديا نحو (قَطَنْتُها ـ تَقطِن) أى زرعتها قطنًا.

ويشتق الفعل من غير الثلاثى على (فعلل) متعديا نحو : قولب، و(تفعلل) لازمًا نحو تقولب.

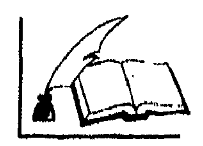
ثانيًا : فى الاسم الجامد المعرب :

يشتق الفعل من الاسم الجـامد المعرب الثلاثى على وزن (فعَّل) متـعديًا نحو (أيَّن) ولازمه (تفعل) نحو (تأيّن) من الأيون.

كمـا يشتق من الاسم الجـامد غيـر الثلاثى على وزن (فعلـل) متعـديًا نحو (كَبْرَت) ولازمه (تفعلل) نحو (تكبرت) من (الكبريت).

(٥) السابق : ١/ ٢٣٦.

(٦) مجموعة القرارات العلمية ص ١٦.



وفى جميع هذه المشتقات يقتصر على الحاجة العلمية»[٧].

بيد أن صيغة القرار قيدت الاشتقاق بالحاجة العلمية. وفى هذا تضييق ولا شك فقد تدعو إليه الحاجة فى الحياة العامة، وقد كانت ألسنة الناس وأقلامهم أسرع إلى تلبيتها فصاغوا على الأوزان السابقة، وقالوا : سفلت وتلفن وكهرب وفرمل ومكيج . . إلخ، وتكفل بهذا الأمر الدكتور إسحق الحسينى فاقترح شروطا للانتفاع بهذه الطريقة فى لغة الحياة العامة. يقول :

وأرى ثلاثة شروط إذا توافرت جميعها فى لفظة أعجمية أبيح تعريبها ـ عدا ألفاظ العلوم التى لها أحكام خاصة.

الأول : شيوعها فى لغتنا المحكية على صورة ما، أعنى صورة الاسم أو الفعل دلالة على أدائها عملا لم تؤده لفظة أخرى.

الثانى : مرونتها مرونة تمكننا من أن نشتق منها ما تتطلبه الضرورة من مصدر واسم فاعل واسم مفعول وما إليها قياسًا على الألفاظ العربية الأصيلة.

الثالث : دقة الدلالة بحيث لا تستطيع لفظة أخرى أن تؤدى كامل دلالتها.

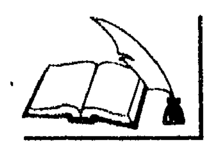
ومن أمثلة الكلمات التى تحققت فيها هذه الشروط (بنسلين pencillin) إذ لا يمكن ترجمتها أو وضع مقابل لها فى لغتنا، ويمكن أن نشتق منها فنقول : بنسله، ينسله، بنسلة . . إلخ أى أعطاه البنسلين[٨].

وبهذه الشروط أوضح أهمية التفريق بين اللغة العلمية التى ربما تقتضى أحيانًا الخروج على قواعد اللغة الأدبية. واللغة العامة التى ينبغى فيها الحرص على سلامة اللغة فى ضوء الشروط التى وضعها الدكتور الحسينى. وقد أقره المجمع فيما اقترح ووافق على ما جرى به الاستعمال من تلك الأفعال التى أوردها لمجىء اشتقاقه على وزن عربى صحيح ولكونه سائغًا فى الذوق.

---

(٧) السابق : ص ١٧، ١٩، ٢٠.

(٨) د. إسحق الحسينى : الفاظ معربة : البحوث والمحاضرات دورة ٣٠/ ٤٥.



ومن تلك الأمثلة : بستر (من بستور صاحب الطريقة الخاصة بالتعقيم) وبلور من (البلور) و(بلشف) من (البلشفة)، وفبرك (من الفابريكة) والمراد صنع الشيء (بالآلة) . . إلخ.

وقد توسع المحدثون في الركون إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان عربية ومعربة توسعًا واضحًا، وكان أداة طيعة في أيدي العلماء والأدباء والتجار والصناع، وكثرة أمثلته تغنينا عن التعرض لها، ومع ذلك نشير إلى معاجم المجمع المتخصصة لمعرفة مدى انتشار هذه الظاهرة في المصطلحات العلمية، ونكتفي ببعض أمثلة مما عرض على لجنة الألفاظ والأساليب، من ذلك :

تَصَحّرت الأرض الزراعية، وتصحُّر الأرض، بمعنى تحول الأرض التي كانت تزرع إلى أرض صحراوية لا تنبت شيئًا، جَدْوَل الدين، وتجدولت الديون، والجدولة، ومنهج الباحث بحثه، والمنهجة، وبرمج الموضوع والبرمجة، وحوسب المعلومات والحوسبة.

بل إن منها ما جاء على (استفعل) نحو استقطب الأستاذ تلامذته أي اجتذبهم نحوه وهو من (القطب) . . إلخ [٩].

جـ : تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها

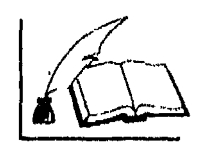
تكملة مادة لغوية هو غاية ما انتهى إليه المجمع في استخدام القياس، وقد وضع لذلك قواعد تتيح له أن يستعمل ما لم تنقله المعاجم من فروع المادة اللغوية، لقد تبين أنه ليس من الضروري أن يستعمل من كل جذر أو مادة كل ما يؤخذ منه من مشتقات كالأفعال واسم الفاعل والمفعول واسم الآلة وصيغ المبالغة . . إلخ لأن مرد الأمر دائمًا هو الحاجة والاستعمال.

وما أكثر أن تجد جذرًا في المعاجم ذكر له مصدر أو مشتق، ولم يذكر له فعل، أو ذكر له فعل ولم يذكر له مشتق أو مصدر . . إلخ.

فكلمة (الاحترام) ـ كما يقول الشيخ حسين والي ـ مصدر نادر لم يثبته إلا صاحب (المصباح)، ولم يذكر له فعلًا ولا اسم فاعل ولا اسم مفعول، مع أن

---

(٩) انظر : القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب : في الصفحات الآتية بالترتيب، ٢٧٤، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ٢٥٢.



لهذا المصدر ومشتقاته دورانًا على ألسنة أهل اللغة والأدب قديمًا وحديثًا، ولأجل هذا دعا بعض المجمعيين إلى استكمال هذه المادة وأمثالها مما يحتاج إليه[١٠].

والشيخ محمد الخضر يقول : إذا كان بين نوع من الأفعال ووزن من أوزان المصادر تلازم فى جميع المواضع أو فى أغلب الأحوال بحيث لا يختلف أحدهما عن الآخر إلا فى النادر الذى لا يمنع من تقرير القوانين العلمية صح لك أن تستدل بأحدهما على الآخر. فلك أن تستدل بالفعل الوارد فى وزن استفعل أو يستفعل مثلا على أن صيغة مصدره استفعال، كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد فى صيغة استفعال على أن الماضى استفعل والمضارع يستفعل دون أن تتوقف على السماع[١١].

وقد استقر رأى المجمع على هذه القاعدة العامة وأجاز صوغ ما لم يذكر من مصدر أو فعل أو غيرهما على القياس المعروف لكل صيغة، ومن ثم جاز أن نقول: احترم ومحترم ومحترم .. إلخ من احترم وإن لم تذكر ذلك المعاجم. وهذا قراره فى الموضوع :

«إذا لم تذكر من مادة لغوية فى المعجمات ونحوها إلا بعض ألفاظها كالمصدر أو الفعل أو أحد المشتقات الأخرى، فلذلك حالان :

الأولى : أن تكون المادة غير ثلاثية الحروف، وحينئذ يجوز لنا أن نصوغ منها ما لم يذكر على حسب قياس كل باب من أبواب مزيد الثلاثى وباب الرباعى وملحقه ومزيده.

الثانية : أن تكون المادة ثلاثية والمذكور حينئذ إما فعل، وإما مصدر، وإما مشتق غير الفعل.

(أ) فإن كان المذكور فعلًا، فهو إما متعد وإما لازم. فالمتعدى نصوغ له مصدرًا على وزن (فَعْل) بفتح فسكون، ما لم يدل على حِرفة.

واللازم له أربع حالات :

---

(١٠) حسين والى : سبيل الاشتقاق بين القياس والسماع، مجلة المجمع ٢/ ١٩٥ ـ ٢٢٧.

(١١) مجلة المجمع ٢/ ٣٣ ـ ٣٤، ومجموعة القرارات ص ١٤، ١٥.



١ ـ إما أن يكون على وزن فعِل (مكسور العين) فنصوغ له مصدرًا على (فَعَل) مفتوح العين، ما لم يدل على لون، فيصاغ مصدره حينئذ على وزن (فُعْلة) بضم فسكون.

٢ ـ وإما أن يكون على وزن (فَعُل) مضموم العين، فنصوغ له مصدرًا على (فَعالة أو فُعولة) بالضم.

٣ ـ وإما أن يكون على وزن (فَعَل) بفتح العين فنصوغ له مصدرًا على (فُعُول) بالضم، ما لم يدل على حرفة أو اضطراب أو صوت أو مرض، فنصوغ مصدر كل منها على الوزن الذى قرر المجمع قياسيته فى دورته الأولى، وما لم يدل أيضًا على سير أو امتناع، فإننا نصوغ للأول مصدرًا على (فعيل)، وللثانى مصدرًا على (فِعال) بالكسر، وما لم يكن معتل العين، فيكون قياسه (الفَعْل) بفتح فسكون.

٤ ـ وإما أن يكون مجهول الباب، فنرجعه بحسب ما يدل عليه من المعنى أو التعدية أو اللزوم إلى باب من الأبواب المتقدمة، ونصوغ له مصدرًا مناسبًا لهذا الباب.

(ب) وإذا كان المذكور فى المعجمات ونحوها مصدرًا :

١ ـ فإما ألا يدل على سجية أو حزن أو فرح أو لون أو عيب أو حلية أو خلو أو امتلاء أو خوف أو مرض على وزن (فَعَل) فيصاغ له فعَل من باب نصر أو ضرب، ما لم تكن عينه أو لامه حرف حلق، فإن بابه (فَعَل يفْعَل).

٢ ـ وإما أن يدل المصدر على معنى من المعانى السابقة.

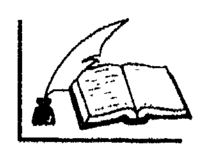
فإن دل على سجية كان فعله على (فَعُل يفْعُل)، وإلا كان الفعل من باب (فَعِل يفْعَل).

(جـ) وإذا كان المَذكور فى المعجمات ونحوها مشتقًا غير فعل استدللنا على مصدره أو فعله بمعرفة ما يدل على هذا المشتق من المعانى والتعدية واللزوم.

وكل ما تقدم جائز، ما لم ينص على أن الفعل ممات أو مهجور، وما لم يسمع عن العرب ما يخالفه. فإن سمع عملنا بالمسموع فقط، أو عملنا بالمسموع أو القياس(١٢).

---

(١٢) مجلة المجمع ٢ / ٣٣ ـ ٣٤ ومجموعة القرارات ص ١٤، ١٥.



وقد قرر المجمع إعمالاً لهذا القرار أن يوضع فى كل مادة لغوية فى معجم المجمع جميع ألفاظها ومشتقاتها ومصادرها وأفعالها.

وقد اعتمدت لجنة الألفاظ والأساليب على هذا القرار فى تسويغ استعمالات محدثة لألفاظ وأساليب أو فى معان لم تنص عليها المعاجم، ومن ذلك :

- يخطئ بعض الباحثين من يقول (تجابه الحقائق) من حيث إن المعاجم لم تنص على (جابه) فى هذا المعنى، ولكن المجمع آثر تصويبها وقال فى قراره : «إن إغفال المعاجم لذكر بعض المشتقات ليس بمانع من استعمال هذا المشتق»(١٣).
- يشيع فى الاستعمال التعبير بكلمة المشبوه وجمعها المشبوهون .. والمراد بالمشبوه من حامت حوله ظنون السوء والانحراف عن الطريق المستقيم .. وليس فى اللغة فعل (شبه) الثلاثى المتعدى، ويمكن تخريج صيغة اسم المفعول أخذا من (الشبهة) وهو اسم مصدر بمعنى (الاشتباه) باعتبار ذلك من قبيل استكمال المادة اللغوية، إعمالاً للقرار المجمعى فى هذا الموضوع(١٤).
- يشيع على ألسنة الناس وعلى أقلامهم قولهم : نَغّم العارف أى أصدر الأنغام أو رجّعها، وناغمه أى شاركه بالنغم، وتناغمت الأصوات أو المعازف أى تلاءمت وتجانست، ولحن متناغم أى متلائم متجانس، وتنغّم باللحن أى حكاه وردده، وغير ذلك مما قد يكون مأخوذا من النَّغَمَة بمعنى الصوت الموقع. وهذا كله مما لم تذكره المعاجم.

وقد قلت فى مذكرتى التى قدمتها إلى لجنة الألفاظ لمعالجة هذا النقص «وإنى لأعتقد أن هذه المادة من أولى المواد بأن يطبق عليها ما أقره المجمع من جواز تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها، ومن جواز استعمال اللفظ على غير استعمال العرب له ما دام جاريًا على أقيسة العرب من مجاز أو اشتقاق. هذا وقد وافق مؤتمر المجمع على استكمال هذه المادة وعلى ما قدمته من مسوغات لذلك».

---

(١٣) القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب ص ٧٥.
(١٤) السابق : ص ٢٥٨.



ويقول المحدثون تكتمت الأمر تكتمًا فيعدونه وهو لا يجيء في المعاجم إلا لازمًا، وقد تقدمت بمذكرة في هذا الاستعمال الشائع على اعتبار أن هذا مما يدخل فيما أجازه المجمع من تكلمة فروع مادة لغوية(١٥).

ولاستكمال أبعاد هذا القرار نوصي بالرجوع إلى قرارات لجنة الألفاظ والأساليب بالعناوين الآتية : عديدة بمعنى كثيرة، استقطب، ملابس جاهزة، التسيب، جمد، والتجمد، تشخيص، تركيز، طمن، تحجيم .. إلخ(١٦).

د : السماع من المحدثين :

ألقى في هذا الموضوع الأستاذ أحمد حسن الزيات محاضرة بعنوان (الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه) اقترح فيها :

١ ـ فتح باب الوضع على مصراعيه بوسائله المعروفة، الارتجال والاشتقاق والتجوز.

٢ ـ رد الاعتبار إلى المولد ليرتفع إلى مستوى الكلمات القديمة.

٣ ـ إطلاق القياس في الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه.

٤ ـ إطلاق السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم من كل ذي حرفة(١٧).

وقد دار نقاش مستفيض حول هذه المقترحات واختلفت الآراء اختلافا ظاهرا وسوف نستوفي بحث هذا الموضوع ونخصه بفصل مستقل من هذه الدراسة.

وقد انتهى المجمع في الوضع إلى قرارين يقيدان ما أراد الزيات أن يجعله مطلقًا

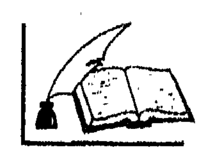
١ ـ تدرس الكلمات الشائعة على ألسنة الناس على أن يراعى أن تكون الكلمة مستساغة ولم يعرف لها مرادف سابق صالح للاستعمال.

---

(١٥) د. محمد حسن عبد العزيز : الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة ص ٢٣٧.

(١٦) انظر القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب في ص ١٥٩، ١٦٢، ١٩٠، ١٩١، ٢١٥، ١٥٢، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٧١.

(١٧) احمد حسن الزيات : الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه، مجلة المجمع ١١٦/٨.



٢ ـ قبول السماع من المحدثين بشرط أن تدرس كل كلمة على حدة»[١٨].

وهذه بضعة أمثلة للاحتجاج بهذا الأصل :

- أم الرجل المكان : قصده، والمسموع اليوم من المحدثين أنهم يقولون أمم الشيء جعله ملكًا للأمة.

- اشتق المحدثون من لفظة (الدولة) دَوّل المكان وغيره . جعله دوليا.

- ركّز الرمح وغيره : غرزه فى الأرض، والمحدثون يطلقون التركيز على التكثيف والتجميع والحصر، فيقولون . ركّز اللبن ونحوه . كثفه، وركز فكره فى كذا : حصره.

- يقول المحدثون : أعْدم الجلاد المجرم شنقه، والمسموع عن العرب أعدم الرجل افتقر، وأعدم فلانًا معه، وأعدم الله فلانًا الشيء. جعله عادمًا له

وانظر أيضًا فى مجموعة الألفاظ والأساليب الثقافة، المقاول، المخرج، السباكة، التصفية، حماس، الشهية إلخ

قرارات المجمع فى المسائل النحوية

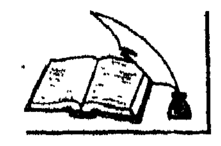
نتعرض هنا فحسب لبعض قرارات المجمع فى بعض المسائل النحوية الجزئية التى يمكن أن تدخل فى إطار تيسير النحو، أو فى إقرار بعض الأساليب الشائعة التى لها علاقة ببنية الجملة العربية ومخالفة لها على نحو أو آخر، وذلك لأن للمجمع فى تيسير النحو قرارات خاصة تحتاج إلى دراسة مستقلة

أ ـ النعت بالمصدر :

الأصل فى النعت أن يكون بمشتق، بيد أنه سمع كثيرًا النعت بالمصدر نحو رجل عدل ورضًا، وقد نص الرضى والأشمونى على أن النعت بالمصدر مع كثرته مقصور على السماع.

وجمهور النحاة ـ ومعهم سيبويه ـ يؤولونه بمشتق أو بتقدير (ذو)، وبعض المحققين من النحاة كابن الحاج لا يشترطون فى النعت الاشتقاق، ولا يؤولون

(١٨) مجموعة القرارات العلمية ص ١١، ٩



النعت الجامد بالمشتق، ومن ثم فهم يجوزون النعت بالمصدر وإن لم يسمع، وقد اختار المجمع هذا الرأى الأخير، وقال بقياس النعت بالمصدر، وهذا هو القرار :

«جاء النعت بالمصدر كثيرا فى مثل رجل صوم وعدل ورضًا، ومع هذا يذهب النحاة إلى أنه مقصور على السماع. وترى اللجنة ـ استنادًا إلى ما ذهب إليه بعض المحققين ـ أن النعت بالمصدر مقيس قياسًا مطركا بالشروط التى ضبط بها ما سمع وهى :

١ ـ أن يكون مفردًا مذكرا.

٢ ـ أن يكون مصدرَ ثلاثى أو بوزنه.

٣ ـ ألا يكون ميميا»[٢٠].

ب ـ وقوع المصدر حالًا :

ورد عن العرب جملة صالحة من الكلام يجىء فيها الحال مصدرًا نحو طلع بغتة، وفى الكتاب العزيز : ﴿**ثم ادعهن يأتينك سعيًا**﴾ وبعض النحاة يقصرونه ـ مع كثرته ـ على السماع، وبعضهم يجيزه مطلقا، وبعضهم يجيزه فيما إذا كان المصدر نوعًا من عامله نحو جاء ركضًا، ويمنعه إذا لم يكن نحو: جاء ضحكًا. وقد مال المجمع إلى جواز القياس على ما سمع من الحال مصدرًا، وهذا هو القرار :

«ترى اللجنة جواز وقوع المصدر حالًا، وجواز القياس على ما سمع منه مطلقًا اتباعًا لمن رأى ذلك من العلماء القدامى»[٢١].

جـ ـ جواز تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف ابن

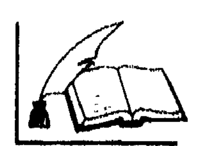
يقول المحدثون : سافر محمد على حسن، حيث تتوالى الأعلام مع حذف ابن، وهو أسلوب شائع يجد العارفون بقواعد العربية حرجًا من اللجوء إليه.

---

(١٩) مجموعة القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب، فى الصفحات على الترتيب : ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦.

(٢٠) فى اصول اللغة ٢/ ١٦٠، ١٦٧، ١٧٠.

(٢١) السابق : ٢/١٦٦، ١٦٧، ١٧٠.



وقد بحثت لجنة الأصول هذا الأسلوب، وانتهت إلى جواز الوقوف بالسكون عند تتابع الأعلام مع حذف ابن تيسيرًا على القراء والكتاب، وتخلصًا من صعوبة الإعراب، ولكن مؤتمر المجمع المنعقد عام ١٩٦٥ أجّل النظر فى قرار اللجنة إلى مؤتمر قادم.

وقد عاودت لجنة الأصول دراسة الموضوع فى عام ١٩٧٨ وانضمت إليها فى دراسته لجنة اللهجات.

وقد اعتمد المجمع فى جواز هذا الأسلوب على ما يأتى :

١ ـ أن الإسكان ورد فى قراءات القرآن وخاصة السبع.

٢ ـ أن الإسكان لغة فى تميم وبنى أسد وبعض نجد.

٣ ـ أن الإسكان ورد به شواهد من الشعر المحتج به.

٤ ـ أن سيبويه وأبا على وابن جنى وغيرهم وجهوا الإسكان على أنه إجراء للمتصل مجرى المنفصل، أى حمل إسكان لام الكلمة على إسكان عينها.

٥ ـ أن بعض أئمة النحو وجهوا ذلك بأنه من باب إجراء الوصل مجرى الوقف[٢٢].

٦ ـ وقد توارد فى أقوال جمهرة النحاة أن ذلك جائز فى النثر فى الاختيار.

د ـ استعمالات خاصة :

وهذه بضع مسائل فى استعمالات يعدها الباحثون من آثار الترجمة فى العربية الفصحى الحديثة، وقد أحدثت هذه الاستعمالات تغييرات فى بنية التركيب العربى للجملة، ولكنها لأسباب مرعية ومقدرة عند المجمعيين مقبولة، ومن ثم بحثتها لجنة الأصول وسوغت استعمالها.

(٢٢) فى أصول اللغة ١/ ١٦٢ ـ ١٩٩ و ٣/ ١٧٠ ـ ١٨٦.



١ ـ أي للإبهام والتعميم

نص النحاة على أن (أى) قد تكون شرطيـة نحو قوله تعالى **﴿أيًا ما تدعو فله الأسماء الحسنى﴾** أو استـفهاميـة نحو **﴿أيكم زادته هذه إيمـانًا﴾** أو موصولة **﴿ثم لننزعن من كل شيـعة أيّهم أشد﴾** أو دالة على الكمال فـتقع صفة للنكرة نحو : زيد رجل أى رجل. ولكنهـا تجيء فى اللغة المعاصرة على نحو آخر لا يستقيم رده إلى معنى من معانيها السابقة نحو

أ ـ لم يصدر عنهم أىُّ تصريح.

ب ـ اشتر أىَّ كتاب.

جـ ـ لم تسفر وساطته عن أىِّ نتائج.

وقد كان الشيخ عـبد القادر المغربى أول من لاحظ هذا الاستـعمال الجديد، وحاول فى بحثه الذى نشره فى مجلة المجـمع أن يردها إلى أى الشرطية مدعيًا أن أصل التركيب فى المثال الأول : «أى تصريح لم يصدر عنى فهو باطل. وقد حذف الجواب لدلالة المقام عليه»[٢٣].

ورد عليه الأستاذ إبراهيم مصطفى فذكر أن التوجيه السابق غير صالح، لأن النحاة لا يـجيزون حـذف الشرط والجـواب إلا مع (إن)، ورأى أنها صفـة لنكرة محـذوفة، وتأويل المثـال عنده : «لم يصدر عنـى تصريح أى تصريـح، ثم حذف الموصوف لفهمه ولتكرار لفظه».

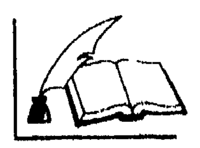
أما الشيـخ محمد على النجـار فيرى أنها مـوصولة، ويجيز نحـو اشتر أى كتاب تريد، ويمنع اشتر أى كتاب، إذ ليس فى الجملة الثانية صلة لأى.

وقد عقب الأستاذ عباس حسن بأن هذا التعبير مسموع فى قول الفرزدق :

إذا حـارب الحـجـاج أىَّ منافق   عـلاه بسـيـف كـلمـا هز يقطع

وفى قـول على بن أبى طالب «اصـحب الـناس بأىِّ خلق شـئت». يريد بخلق أى خلق وبأن ضـوابط النحو لا تمنع حذف الموصـوف قبل (أى) النعتـية،

(٢٣) مجلة المجمع ٨/ ٣٢٢. ٣٢٣



كما فى تفسير قوله تعالى : **﴿فعدلك * فى أى صورة ما شاء ركبك﴾**[24].

ولما اعترض على قلة أمثلتها، وبقول أبى حيان تعليقا عى قول الفرزدق :

«وهذا عند أصحابنا فى غاية الندرة» قال بعض أعضاء اللجنة : «إن ورود هذا التعبير فى بيت من الشعر، وفقرة من النثر كاف للاحتجاج له»، وفى (الوساطة) : «نتكلم بما تكلموا به، وواحدهم كالجميع، والنفر كالقبيلة، فإذا سمعنا من عربى كلمة اتبعناها»[25].

وقد ذكر الأستاذ عباس العقاد أن (أى) تقابل فى الإنجليزية كلمة any وأن الصحفيين قد أضافوا معنى هذه الكلمة إليها، ولو لم يفعلوا لبقى مقابلها ناقصا فى العربية، وليس من واجبنا أن نترك لغتنا عاجزة عما تدل عليه اللغات الحية»[26].

وقد مال بعض أعضاء لجنة الأصول إلى إضافة معنى سادس إلى المعانى التى ذكرها النحاة، وهو الإبهام والتعميم. وقد استراح المجمع إلى هذا وضمنه قراره الذى يقول : «شاع بين الكتاب مثل قولهم (اشتر أى كتاب) باستعمال (أى) مضافة إلى اسم نكرة، ومثل قولهم (لا تبال أى تهديد) بإضافتها إلى مصدر، والمقصود فى كل هذه الاستعمالات الإبهام والتعميم والإطلاق، ولا بأس بتجويز ذلك كله استنادا إلى أن (أى) تحمل فى مختلف دلالاتها - ومنها الوصفية - معنى الإبهام، وأن حذف موصوفها مما قيل بجوازه، ويجوز أن يضاف إلى معرفة، وحينئذ يكون موصوفها معرفة ذكر أو حذف، وأنها تدل على التبعيض فى استعمالاتها نائبة عن المصدر، ويمكن أن يقاس عليه أحوالها الأخرى»[27].

٢ - حوالى

يكاد النحاة واللغويون يتفقون على أن (حوالى) ظرف مكان غير متصرف، لا يزايل الظرفية المكانية إلى سواها، فيقال قعدوا حوله، وحواليه، وأحواله من غير قصد إلى حقيقة التثنية أو الجمع.

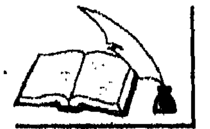
---

(٢٤) فى أصول اللغة : ٢/٢٠٧، ٢٠٨.

(٢٥) السابق : ٢/١٩٩.

(٢٦) مجلة المجمع العلمى بدمشق ٢٦/٤٠٦.

(٢٧) فى أصول اللغة ٢/١٩٩.



وقد رأى الشيخ محمد على النجار أنهـا جاءت فى لغة الصحافة فى غير هذا الموضع فى قـولهم (حـضـر المؤتمر حـوالى أربعـين عـضـوًا) وهـو يخطئ هذا الاستعمـال، ويرى أن يستبدل به (زهاء) أو (نحو) أو غـير ذلك مما يجرى فى هذا المعنى(٢٨).

ورأى الشيخ عطية الصوالحى أن قول المحـدثين (حضر المؤتمر حوالى أربعين عضوًا) صحيح مقيس، وأن (حوالى) لم تفـارق الظرفية، وهى ومتعلقها حال من ضمير العدد الذى هو فاعل (حضر) والذى استلزمه لفظ (أربعين) وتقدير الإعراب عنده : حضر المؤتمر هو (أى العدد) كائنًا حوالى أربعين(٢٩).

أما الأستـاذ محمد شوقى أمـين فقد انتهى فى مذكـرته إلى تصحيح التعـبير على أن الفـاعل محـذوف، استنادًا إلى رأى فـريق كـبيـر من النحاة على رأسـهم الكسائى، أو على أن (حوالى) نفسها فى محل رفع على الفاعلية قياسًا على ماقاله بعضـهم فى نائب الفـاعل من أن الظرف يكون فى محل رفع نائب فـاعل ويكون أيضًا خبرًا.

وعند هذا الحـد يدور خـلاف طويل بين أعـضـاء اللجنة فى جـواز حـذف الفاعل، وتـضطر اللجنة إلى أن تتوقف عند جـواز الأمثلة المعـروضة فـحسب مع حكاية الآراء التى أبديت فى الموضوع مـحيلة من يطلب مسوغـات قرارها بالإجازة إلى المذكرات المرافقة للقرار، على حين قدم لهم خبير اللجنة الزميل الدكتور فتحى جمعة مخرجًـا واسعًا فى مذكرة ضافية فى (حوالى ومشكلاتهـا) عرض فيها أقوال القدماء لغويين ونحاة ثم استقر إلى أن الحلول الممكنة تتلخص فى حلين :

أ ـ فى أن الفاعل محذوف أو مضمر، والظرف صفة أو حال.

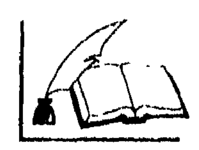
ب ـ فى أن تجعل حوالى نفسها هى الفاعل.

وبعد أن استـوفى عرض أقوال النحاة والمفـسرين ومناقشتـها يقول فى الحل الأول : إن القـول بحـذف الفـاعل قـول مـردود لم يـسلم به الأكـثـرون، وأن

---

(٢٨) محمد على النجار : لغويات ص ٧٣.

(٢٩) كتاب الألفاظ والأساليب ١/ ١٠٥.



الاعتماد عليه فى تسويغ الأسلوب اعتمادًا على دليل مضمون الأساس(٣٠).

أما الحل الثانى وهو أقربها إلى مقصود المحدثين من التعبير وأوسعها بحيث يشمل مواقعها فى العربية المعاصرة بدلًا من الوقوف عند موقع الفاعل فحسب، وأبعدها عن الصناعة النحوية المتكلفة - فيحتاج إلى مواضعة وإقرار من العلماء، وبكل أسف تحرج المجمع من إقرار هذا الحل فى تسويغ الاستعمال، لأنه لا يعتمد على رأى معروف عن القدماء(٣١). وهذا هو قرار المجمع :

«انتهت اللجنة إلى :

أولًا : إجازة استعمال (حوالى) فى غير المكان.

ثانيًا : إجازة الأمثلة المتقدمة ونحوها والتوجيه فى الموضعين يرجع إليه فى المذكرات المرفقة.

٣ - (حتى) فى بعض تعبيرات عصرية

لحتى فى العربية الفصحى مواقع، فقد تكون جارة نحو قوله تعالى : ﴿**حتى مطلع الفجر**﴾ وعاطفة نحو : يموت الناس حتى الأنبياءُ، وابتدائية نحو قول الفرزدق :

فواعجبا حتى كليب تسبنى

وتجيء فى محدث الاستعمال فى موقع جديد لم تذكره كتب النحو واللغة ومن أمثلتها :

١ - لم يحضر المؤتمر حتى المنظمون.

٢ - لم يقرأ حتى الصحفَ.

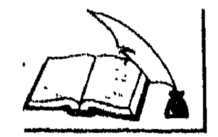
٣ - لم يسافر فى الإجازة حتى إلى القرية.

ففى هذه الأمثلة تجيء (حتى) وبعدها ما يصلح أن يكون فاعلًا كالمثال الأول، وأن يكون مفعولًا كالمثال الثانى، وأن يكون مجرورًا كالمثال الثالث. وليس فى الكلام ما يردها إلى موقع من مواقعها فى الفصحى، فهى ليست حرف جر

---

(٣٠) السابق : ١/١٧٧، ١٢٢.

(٣١) السابق : ١/١٠٢.



وليست عاطفة ولا ابتدائية إلا بشيء ملبس من التأويل يبعدها عما يقصده المحدثون(٣٢).

وإنى أعتقد أن هذا الاستعمال أثر من آثار الترجمة عن اللغات الأجنبية فهى تشبه استعمال (even) ، ففى الإنجليزية يقولون مثلا :

He never open even the letter

وهو ما ترجمته : لم يفتح حتى الخطاب، ويقولون :

It was cold there even in July

وهو ما ترجمته : كان الجو باردًا هناك حتى فى يولية(٣٣).

وقد اقترحت فى مذكرتى التى تقدمت بها عام ١٩٧٦ إلى لجنة الأصول اقتراحين فى تسويغ هذه التعبيرات.

الأول : أن تكون (حتى) عاطفة، وأن يكون المعطوف عليه محذوفًا، ويكون التقدير مثلًا لم يحضر المؤتمر أحد حتى المنظمون .. إلخ. وإلى هذا الرأى ذهب الدكتور شوقى ضيف، ولكن يضعف هذا الرأى أنه يحتاج إلى تقدير محذوف فى كل المواقع السابقة، وحذف المعطوف عليه مما تحرج فى القول به جمهرة من النحاة.

الثانى : أن تكون (حتى) حرفًا للغاية، لا ينبنى على وجوده أثر إعرابى فيما بعده، ومن ثم يتعلق ما بعدها فى إعرابه بما قبلها فيعرب (المنظمون) فاعلًا، و(الصحف) مفعولًا به، و (القرية) مجرورًا بإلى.

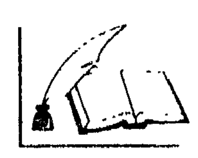
وقد اقترح الأستاذ محمد شوقى أمين أن يكون الفاعل فى مثل (لم يقم حتى الرئيس) ضميرا مستترا مفهومًا من المقام لا محذوفًا. ومن المعروف أن حذف الفاعل مما لم يتفق عليه النحاة، كما أن الأستاذ شوقى أمين لم يعرض للمواقع الأخرى(٣٤).

---

(٣٢) فى أصول اللغة ٣/ ١٣٢، ١٣٣.

(٣٣) د. محمد حسن عبد العزيز : الوضع اللغوى فى الفصحى الحديثة ص ١٨٨

(٣٤) فى أصول اللغة ٣/ ١٣١



وقد تكلم العلامة على النجدى فى هذه التعبيرات فى مذكرة قدمها إلى لجنة الألفاظ والأساليب بالمجمع عام ١٩٨١ رأى أنها صحيحة لا مآخذ عليها من العربية ولا مانع من تداولها.

وقد احتج لهابقول المعرى فى (سقط الزند):

نقمت الرضا حتى على ضاحك المزن   فلا جادنى إلا عبوس من الدجن

وقد وجهه على أن (حتى) فى البيت عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، وتقدير التعبير: نقمت الرضا على محاسن الطبيعة حتى على ضاحك المزن، وحتى فيه دالة على غاية التعظيم.

وعلى الرغم من المعارضة القوية التى أبداها بعض أعضاء المجمع لهذه التعبيرات فقد وافق المؤتمر عام ١٩٧٧ على قرار اللجنة الذى يقتضى بأن (حتى) فى الأمثلة المعروضة عاطفة والمعطوف عليه محذوف مفهوم من المقام، ولم يرتض القول بأنها غير عاملة، وأنها لمجرد الغاية، لأن أحدًا من النحاة القدماء لم يقل به»(٣٥).

٤ ـ (لا) فى محدث الاستعمال

يجرى فى الاستعمال المعاصر مثل قولهم: (هذا تصرف لا إنسانى) و(كان عملاً لا أخلاقيا) و (يتزود بزاد لا نهائى).

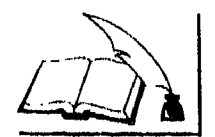
وقد تقدمت إلى لجنة الأصول بمذكرة عن هذا الاستعمال بعنوان (لا المعترضة بين الصفة والموصوف) قلت فيها: إن الأمثلة السابقة ليست من صور (لا) فى العربية حيث ترد معترضة بين ما يمكن أن نعده صفة وموصوفًا، ومما يؤكد ذلك أن ما بعد (لا) وهو الصفة يتبع ما قبلها وهو الموصوف رفعًا ونصبًا وجرا(٣٦).

وما نعرفه من أقوال النحاة فيما يشبه هذا الأسلوب من نحو قولهم عجبت من لا شىء، وجئت بلا زادٍ، فهم يكادون يجمعون على أن (لا) فى هذا

---

(٣٥) السابق: ٣/ ١٣٠.

(٣٦) السابق: ٣/ ١٤٦، ١٤٧، والوضيع اللغوى ص ١٧٦



الموضع مقحمة أو زائدة، ويرون أن حرف الجر في المثالين ونحوهما يجر ما بعد (لا).

ويبدو أن هذا الاستعمال جاء على وفق أصل قديم، وأقدم ما عثرنا عليه قول الشماخ (٢٢هـ)

إذا ما أدلجت وضعت يداها لها الإدلاج ليلة لا هجوع

ومنه قول ابن تمام:

ما كنت أحسب أن الدهر يمهلني حتى أرى أحدًا يهجوه لا أحدُ

و مما هو قريب من ذلك ما ذكره أبو حاتم وإذا قال لك الرجل ما أردت؟

قلت لا شيئا، وإن قلت . لم فعلت ذلك؟ قلت للا شيء، وإن قلت . ما أمرك؟ قلت لا شيءٌ ينون فيهن كلهن(٣٧)

وكان للدكتور شوقي ضيف توجيه قريب مما قلت، فلا في الأمثلة هي (لا) النافية غير العاملة، وما بعدها يرفع أو ينصب أو يجر حسب موقعه من العبارة.

أما الأستاذ محمد شوقي أمين فيرى أن «الاستعمال العصري يحمل ـ لامحالة ـ إرادة اعتبار (لا) مركبة مع ما بعدها لا مستقلة عنه، فهي نازلة منه منزلة بعض حروف الكلمة من بعض..»(٣٨).

ويفصل الدكتور تمام حسان القول في أنواع التركيب في العربية ثم يقرر:

إذا نظرنا في الاستعمالات الحديثة التي جعلت (لا) النافية جزء كلمة نحو اللامعقول ولانهائي أدركنا ما يلي

١ ـ أن وظيفة النفي ما تزال قائمة بالنسبة إلى (لا)

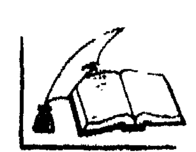
٢ ـ أن (لا) ألغيت نحويًا.

٣ ـ أن شدة ارتباط (لا) بما بعدها صحح أن تدخل أداة التعريف عليهما معا.

---

(٣٧) د محمد حسن عبد العزيز الوضع اللغوي ص ١٧٦، ١٧٧

(٣٨) في أصول اللغة ٣/١٤٨، ١٤٩



ولهـذا كله يقتـرح الاعتـراف بأن (لا) وما دخلت عليـه مركب، وإن كـان مـخـالفًـا لكل أنواع المركـبـات المعـروفـة، ويمكن أن نطـلق عليـه اسم (المركب المنفى)[39].

وقد جمع قرار المجمع بين الرأيين وقال :

يجوز فى الأمثلة المعروضة وما يشبهها أحد وجهين :

١ ـ اعتبار (لا) النافـية غير عاملة على أن يعرب ما بعدها بحـسب موقعه مما قبلها.

٢ ـ اعـتبـار (لا) مركـبة مع مـا بعدها ويعـرب المركب بحسب مـوقعـه فى الجملة»[40].

٥ ـ الجمع بين (لم) و (لن) أو (لا) و (لن) بالواو

يشـيع فى العـربية المعـاصـرة الجمـع بين (لم) و (لن) بالواو فـيقـال : إن صورتها لم ولن تغـيب عنى، وبعطف (لن) على (لم) يعبر عن الزمن المسـتمر فى الماضى إلى المستقبل، وهى لنفى الماضى و(لن) وهى لنفى المستقبل.

ويشيع أيضـا الجمع بين (لا) و(لن) فـيقال : إن مـوقفك لا ولن يغـير من رأيه.

وبعطف (لن) على (لا)يعبر عن الزمن المستمر من الحال إلى الاستقبال وهى الدلالة التى تتحقق بالجمع بين (لا) و (لن)

وهذا الجمع بين هذه الحروف من المحدثات فلم أعهده فـيما قرأت وهو فيما يبدو لى من آثار اللغات الأجنبية فى العربية المعاصرة.

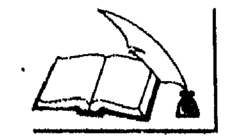
ففى الإنجليزية مثلا يقال :

I didn't and will not write to hem

ويقال فى ترجمته : لم ولن أكتب إليه.

ويقال أيضا :

(٣٩) السابق : ٣/ ١٥٥. ١٥٦.



He does not and will not write to me

ويقال فى ترجمته : لا ولن يكتب لى.

والنحاة على أن عطف الحرف على الحرف غير موجود فى كلامهم «كما يقول الرضى فى رده على الأندلسى الذى يرى أن (إما) الثانية معطوفة على (إما) الأولى فى قول العرب إما .... وإما.

وقد اقترحت فى مذكرتى التى قدمتها إلى لجنة الأصول بالمجمع تسويغ الجمع بين (لم) و (لن) ، (لا) و (لن) على اعتبار أن الأمثلة السابقة من قبيل عطف الجملة على الجملة، والتقدير إن صورتها لم تغب عنى، ولن تغيب عنى، ثم حذف من الجملة الأولى ما هو موجود فى الجملة الثانية .. وهكذا فى المثال الثانى(٤١).

ويرى الدكتور شوقى ضيف تسويغ الصيغتين على أنهما من باب تنازع العاملين معمولًا واحدًا، مع الأخذ برأى البصريين الذى يجعل العمل فى المعمول للعامل الثانى مع السعة فى قياس تلك القاعدة على الحروف قياسًا مطردًا.

وقد ارتاح المجمع إلى ما رآه الدكتور شوقى ضيف على الرغم من أن تسويغه بالحذف أيسر وبابه أوسع وأقيس، وآثر القول بالتنازع بين الحروف على الرغم من أن النحاة لم يقولوا به(٤٢).

* * *

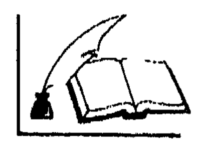
قرارات المجمع فى الصيغ

١ ــ المصادر والأسماء

من أغراض المجمع التى من أجلها أنشئ أن يضع ما لا حد له من المسميات على طريق التجوز والاشتقاق والنسب إلى الأشياء، ولأجل هذه الغاية كان حتما عليه أن ينظر فيما يعترضه من العقبات اللغوية فيزيل منها ما يمكن إزالته، وليست

---

(٤٠) السابق : ٣/ ١٤٤.
(٤١) فى أصول اللغة : ٣/ ١٥٧، ١٥٨.
(٤٢) السابق : ٣/ ١٥٩، ١٦٠.



تلك العقبات إلا مواضع الخلاف فى القياسى والسماعى من الكلام، وقد تبين لأعضائه أن أقوال القدامى قد اضطربت فى هذا الموضوع اضطرابا، وأوضح مثل على ذلك اضطراب أقوالهم فى مصادر الثلاثى ومشتقاته، وقد أشرنا آنفا إلى شيء من ذلك، فقد كثر الخلاف بينهم قديمًا فى جواز القياس على ما ورد منها أو الاقتصار على السماع، وفسر بعضهم القياس بما صيره غير مفيد لمن يقيس، وبعضهم فسره بما لا يطابق الغرض من لفظه ومعناه عند جمهرة الناس(٤٣).

وقد رأى المجمع أن لا ندحة عن البت أولًا فى هذه الأمور قبل الشروع بوضع مصطلحات العلوم وأسماء الآلات والأدوات الحديثة، وأكثر ذلك يتوقف على إجازة المجمع القياس فى هذه المسائل حتى لا يرد عليه عمله من المخالفينه فى الرأى، ثم إعلان ما يجيزه ثانيًا فى جمهور الناس، وما اعتمد عليه من أقوال الأئمة ثم الاصطلاح عليه ثالثًا، ولا مشاحة فى الاصطلاح. ومن أهم المسائل التى اتخذ فيها هذه الخطة :

(أ) مصدر فعالة للحرفة :

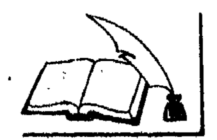
والخلاف فى قياسية المصادر الثلاثية مشهور متعالم بين طلبة العلم، فبعض النحاة أغلق بابه جملة وقال قائلهم : «لا تدرك مصادر الأفعال الثلاثية إلا بالسماع، فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع».

وبعضهم قسمه إلى قياسى وسماعى، ومن هؤلاء سيبويه والأخفش، وتبعهما كثيرون. ومعتمدهم فى القياس الغالبية والكثرة.

وفسر كثير من النحاة القياس بأنه الحمل على الوارد الكثير، والكثرة قد تكون بمثال واحد إذا لم يسمع غيره فى بابه مثل قولك فى النسبة إلى فَعولة فَعَلى كشنئى فى شنوءة(٤٤).

والقياس الذى يعنيه المجمع أنه إذا ورد شيء، ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع. وبمقتضى هذا جاء قرار المجمع «يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها من أى باب من أبواب الثلاثى

(٤٣) مجلة المجمع ١/٢٠٥.
(٤٤) السابق : ١/٢٠٦.



مصدر على وزن فعـالة بالكسرة» ومن ثم جاز أن يقال : صحافـة وطباعة للإشارة إلى المهنة المعينة التى لم تعرفها العرب أو عرفتها ولم تضع لها اسمًا(٤٥).

وقد أعاد المجمع النظر فى هذا القرار بعد سنوات بالتوسعة وقال : «يُجاز ما يستحدث من الكلمـات المصدرية على وزن فعالة بالكسر إذا احتـملت دلالتها معنى الحرفة أو ما يشبهها من المصـاحبة والملازمة، وعلى هذا لا مانع من قبول الكلمات الشائعة الآتية : القوامة، الهواية، اللياقة، العمالة، العمادة، النيافة»(٤٦).

(ب) مصدر فَعَلان للتقلب والاضطراب :

والشأن فيـه قديما كالشأن فى سـابقه، فبعضهم يقـول بقياسيتـه، وبعضهم يجعله سماعيًا، ومن ثم راعى المجمع حاجة العلماء إلى التعبير عما يصحب بعض الأحداث الطبيعـية من زعزعة واهتزاز وتقلب، فترك لهم حـرية أن يقيسوا من كل فعل يدل على هذا الحدث مصدرًا، وهذا قـراره : «يقاس المصدر على وزن فَعَلان لفعل اللازم مفتوح العين إذا دل على تقلب واضطراب»(٤٧).

ومما عرف منه قديما : الخفـقان والدوران والجولان .. إلخ، ومما استخدم منه حديثا : موجان للدلالة على تتالى الموجات الكهربائية فى الأثير.

(جـ) مصدر فُعال للمرض :

جاء فى مقدمة قرار المجمع : نحن فى عصر عنى فيه العلماء والأطباء بفروع الفروع من الأمراض التى كانت تعرف فمـا ظننا بما جهلته وهو كثير، ولا شك أننا لا نقف جامدين أمام هذه الأمراض فلا نعـبر عنها بل يجب أن نضع لها أسمًاء .. والأجدر بنا أن نجعلها على قياس الكثيـر الوارد، ومن أكثرها وروكًا صيغة «فُعال» وهذا هو القرار : «يُقـاس من فَعَل اللازم المفـتوح العين مـصدر على وزن فُـعال للدلالة على المرض».

---

(٤٥) السابق : ١/٢٠٧.

(٤٦) فى أصول اللغة : ٢/٨.

(٤٧) مجلة المجمع ١/٢٠٨.



والعرب قديمًا قالوا : سهال وزكام ومشاء . . إلخ وقال العلماء حديثا نكاف لما يعرف بـ paratitis وفُيال لـ elephantiasis وغيره[٤٨].

(د) المصدر الصناعى :

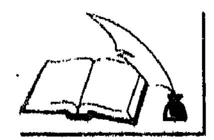
ومن المعروف أن ياء النسب تجعل المنسوب كالمشتق، فيقال : مصرى صفة لرجل ومصرية صفة لامرأة، فإذا ما وليها تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية دلت على المعنى المصدرى أو المعنى الحاصل بالمصدر فيقال : المصرية، وهو ما يعرف بالمصدر الصناعى، وهى تسمية محدثة أى المنسوبة إلى الصناعة أى المصنوع، ومن ثم فهو نظير المصدر القياسى بمعنى المقيس، والمصدر السماعى بمعنى المسموع. وقد ورد منه كثير من الألفاظ عن العرب مثل : الجاهلية والرجولية والعروبية، وما لا يحصى من كلام العلماء من أواخر القرن الثانى إلى وقتنا الحاضر مثل: الكمية والكيفية[٤٩]. وقد أقر المجمع صحته وقال فيه : «إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء» وقد عرفه (المعجم الوسيط) ومثل له تمثيلًا منوعًا فقال : ما انتهى بياء مشددة وتاء مأخوذة من المصدر كالخصوصية والفروسية والطفولية أو من أسماء الأعيان كالصخرية والخشبية، وقد يؤخذ من المشتقات كالقابلية والمسئولية، أو من أدوات الكلام مثل الكمية والكيفية والماهية، وهو كثير فى العربية المعاصرة مثل الاشتراكية والانتهازية والعضوية والمعقولية والأسبقية . . إلخ».

(هـ) اسم المصدر : مدلوله وضابطه :

يختلف النحاة فى مدلول اسم المصدر وفى ضابطه، فى الفرق بينه وبين المصدر، وتبعهم فى هذا مؤلفو المعاجم، فلم يتفقوا على استعماله بمدلول محدد. ومجمل القول أن المصدر يدل على معنى مجرد أى على الحدث دون اتصاله بزمان أو مكان أو أى شىء آخر غير معنى الحدث كالضرب والعلم. فإن دل على عين أو هيئة أو أثر سمى اسم مصدر نحو الرزق لما يرزق به المرء، والعطاء لما يعطى، والثواب لما يثاب به، والكلام لما يتفوه به.

(٤٨) السابق : ١/٢٠٩، ٢١٠.

(٤٩) السابق : ١/٢١٤، ٢١٥.



وقد توسع المحدثون فى التعبير بالمصدر على الاسم نحو:

قرار : لما يقرره صاحب الشأن نحو : قرار مجلس الوزراء.

بيان : ما يعلن توضيحًا لشيء نحو : قرأ بيانًا على الصحفيين.

جواز : لما يعطاه المسافر من كتاب يجوز به، ولا يمنعه مانع نحو : جواز السفر ومصلحة الجوازات.

نشاط : ما يمارسه الشخص من عمل نحو : النشاط التجارى.

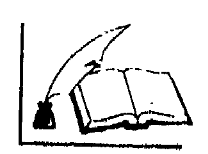
وفى موضوع اسم المصدر خلاف طويل قديم بين المجمعيين، كتب فيه الشيخ محمد الخضر حسين بحثًا ضافيًا قدمه إلى مؤتمر المجمع بعنوان (اسم المصدر فى المعاجم) وبعد أن تناقش فيه الأعضاء أحيل إلى لجنة الأصول فوضعت فيه تقريرا لم يوافق عليه مجلس المجمع[٥٠].

ثم أعاد الأستاذ محمد شوقى أمين عرض الموضوع على لجنة الأصول بعد عشرين عاما من عرضه أول مرة، وقد رجعت فيه لجنة الأصول إلى البحوث والمناقشات التى دارت حوله، وقدم عباس حسن مذكرة رأى فيها أن المصدر واسم المصدر كلاهما مصدر، والفرق بينهما أن المصدر قياسى واسم المصدر سماعى. وقدم شوقى أمين مذكرة قصيرة ذكر فيها ضوابط موجزة ودقيقة للتفرقة بين المصدر واسم المصدر والاسم من حيث المبنى والمعنى والعمل الإعرابى. وقد اعتمد قرار المجمع على هذه المذكرة، وهذا قراره :

يعرف اسم المصدر بأنه مشتمل على أحرف المصدر الأصول، يجيء من الثلاثى وغيره، فهو من الثلاثى : ما ساوت حروفه حروف فعله دالًا على عين أو هيئة أو حال أو أثر، كالرزق ـ بكسر الراء ـ لما يرزق به المرء، والضر ـ بضم الضاد ـ لما يصاب به المضرور، وهو من غير الثلاثى مما لم يجر على فعله بخلوه من بعض حروفه الزوائد دالا على عين أو هيئة أو حال أو أثر كالعطاء لما يعطى والثواب لما يثاب به، والكلام لما يتفوه به. وقد يصطبغ اسم المصدر بمعنى المصدر وهو الحدث كما فى قوله تعالى **﴿ثوابا من عند الله﴾** بمعنى الإثابة، وحينئذ

---

(٥٠) مجلة المجمع ٨/ ١٤٧، ١٥٦.



يعمل عمله بنصب مفعوله، وقد أثر عن العرب فى منثور ومنظور وخلاصة ذلك أن المصدر : «هو ما دل على حدث، فإذا دل على عين أو هيئة سمى اسم مصدر»(٥١).

وقد شاع بين المحدثين جمع أسماء المصادر جمع تأنيث فقيل : قرارات وبيانات وعطاءات وجوازات .. إلخ، وفى جمعه جمع تأنيث نظر، فقد منعه بعض النحاة وقد أجاز المجمع طائفة منه(٥٢).

(و) فَعول اسما لما يتعاطى من دواء ونحوه.

تجيء صيغة فَعول اسما نحو وقود، وصفة نحو : ضروب، ومصدرا نحو : ولوع، وهى فى الوصف كثيرة، وفى الاسم قليلة. وكثير من أمثلتها الاسمية منقول عن الوصفية نحو : جنوب وحرور فهى : ريح جنوب وريح حرور.

ومن أمثلة استعمالها بمعنى المفعول فى الأدوية :

سفوف، وذرور، ونقوع، وسعوط، ولعوق، ونشوق وغسول .. إلخ.

والنحاة يذكرون أن فعولًا يجيء مصدرًا واسمًا، ولم يصرح أحد منهم بقياسه، غير أن المجمع اعتمد فى جواز القياس عليها على كثرة أمثلتها فى القديم وبخاصة فى لغة العلوم، قال الخوارزمى فى (مفاتيح العلوم) : وأسماء الأدوية أكثرها على فعول بفتح الفاء كالغسولات واللعوقات .. إلخ، وعلى استعمالها فى المعاجم الطبية الحديثة كمعجم شرف.

وهذا هو قرار المجمع: «يُجاز استعمال فعول اسمًا للدواء ونحوه، لورودها فى كلام العرب، صرح بذلك سيبويه والأخفش وثعلب، ولأن أكثر أسماء الأدوية عليها صرح بذلك الخوارزمى، وللحاجة إليها فى المصطلحات العلمية»(٥٣).

(ر) من معاني فُعْلة

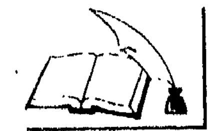
نسب الصرفيون إلى فعلة عدة معان بلغت عشرين وجها عند ابن القطاع، من أظهرها أنها تكون اسمًا نحو : بسرة، ونعتًا نحو : حرة، ومصدرًا نحو : أدمة .. إلخ.

---

(٥١) فى أصول اللغة ٣/ ٢٥.

(٥٢) فى أصول اللغة : ٢/ ٥٩.

(٥٣) د. محمد حسن عبد العزيز · الوضع اللغوى ص ١٤٧ ـ ١٥١



ومن المعانى التى اقترحتها على لجنة الأصول بالمجمع فى مذكرتى إليها عام ١٩٩١ :

أ ـ الطائفة المجتمعة من الشىء (اسم جمع) نحو : حزمة، كثبة، زمرة، كتلة، خصلة . . إلخ.

ب ـ ما يتوسط الشىء : وصلة، لحمة، شعبة، رقعة . . إلخ.

جـ ـ الشىء القليل أو بقية الشىء : غرفة، نزفة، جرعة، نطفة، بلغة . . إلخ.

وقد وافق مؤتمر المجمع فى دورته السابعة والخمسين على القرار الآتى : «يجاز استعمال فعلة اسمًا للطائفة المجتمعة من الشىء، ولما يتوسط الشىء، ولموضع الفعل، وللشىء القليل، لورودها فى كلام العرب كثيرًا فى هذه المعانى ولتيسير المصطلح العلمى»(٥٤).

٢ ـ المشتقات

أ ـ اسم الآلة :

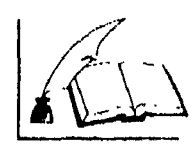
عرف الصرفيون اسم الآلة بأنه اسم لما يستعان به فى الفعل كالمفتاح لما يفتح به، وقد يطلق على ما يفعل فيه إذا كان مما يستعان به كالمحلب، ومن صيغها المطردة : مِفْعل نحو منجل، ومفعال نحو مقراض، ومِفْعَلة نحو مكسحة.

وقد اختلف القدماء ـ كشأنهم ـ فى إجازة القياس على ما ورد عن العرب فى اسم الآلة، فبعضهم جعل الأوزان الثلاثة المتقدمة سماعية كلها، وبعضهم قاس على المِفعَل والمفعال ولم يقس على المفْعلة بالتاء فحملها على اسم المكان والزمان من حيث إن التاء لا تلحقها إلا سماعا(٥٥).

أما المجمع فقد وجد فى الأوزان الثلاثة سدادًا من عوز لا سيما وكثير من المسميات الحديثة من قبيل الآلات، ومن ثم رأى قياسية اسم الآلة بصيغه الثلاث،

(٥٤) السابق : ١٥٢ ـ ١٥٩.

(٥٥) مجلة المجمع : ١/٢١٧.



وحسما للنزاع الذى دار بين القدماء فى معنى القياس فى هذا الباب أوضح ان المقصود به «أنه إذا لم نسمع عن العرب كلمة مشتقة قال الأئمة بجواز اشتقاقها قياسا جار لنا أن نشتقها قياسا على نظائرها، وبهذا تتجدد اللغة وتنمو وتحيا، وبغيره تبلى وتفنى» وهذا هو قراره :

«يصاغ قياسا من الفعل الثلاثى على وزن مفعل ومفعلة ومفعال للدلالة على الآلة التى يعالج بها الشىء، ويوصى المجمع باتباع صيغ المسموع من أسماء الآلات، فإذا لم يسمع وزن منها لفعل جاز أن يصاغ من أى وزن من الأوزان الثلاثة المتقدمة»(٥٦).

ويفسر الشيخ الإسكندرى هذا الإيصاء بقوله :«إذا سبقنا العرب إلى وضع اسم آلة لأداة، ولو على غير الشرط الذى اشترطنا فضلنا استعمال ما وضعوه، ولم نعدل به إلى غيره مما استوفى شرطنا وإنما يتبع شرطنا فى المقيس غير المسموع».

ومن المسموع الذى يتحدث عنه شارح القرار قولهم : فأس وقدوم وسكين وساطور.

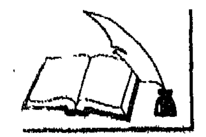
وفى المقدمة الضافية التى قدم بها الشيخ الإسكندرى للقرار يذكر أن المجمع لم يتوسع كما توسع العرب فى صوغ اسم الآلة من أى فعل أو اسم عين، وإنما راعى جمهرة المسموع، وهى واردة من الثلاثى الدال على علاج، ويغلب فى المتعدى(٥٧).

وقد أصر المجمعيان عبد القادر المغربى ومنصور فهمى على أن اسم الآلة يأتى من الصحيح والمعتل، ومن اللازم والمتعدي قياسًا، ومن ثم لا حاجة إلى قيد الشيخ الإسكندرى، وفى ذلك أيضًا قال الشيخ محمد الخضر حسين «ومن استأنس بإهمال كثير من علماء الصرف لشرط التعدى، واقتصارهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثيا، وذهب إلى صحة اشتقاق اسم الآلة من الأفعال اللازمة عند الحاجة لا نراه ذاهبا مذهبًا بعيدًا، وقد أصابت هذا الجماعة فلماذا التضييق وقد

---

(٥٦) السابق ١/٢٢١.

(٥٧) السابق : ١/٢١٧ ـ ٢٢١.



نوسع العرب وسكت النحـاة؟ وقد شاع كلمة مدفـأة وهى من فعل لازم وهو دفئ أو دفؤ بكسر الفاء وضمها.

وقد عـاد المجمع فى قراره السـابق فى اسم الآلة وتوسع فى صوغه توسـعًا محمودًا. فقد بحث أولًا فيمـا شاع بين المحدثين من الثلاثى المتعدى اسم آلة على وزن فعّالة. يقول الأستاذ الزيات فى هذا الموضوع :

«والمحدثون لا يعدلون عنه إلى وزن من الأوزان القياسـية الثلاثة فيقولون : غسالة للآلة الكهربية التى تغسل الثياب، وعصّارة للآلة التى تعصر الفاكهة، وكسارة للآلة التى يكسر بها النقل وغيره...»[٥٨].

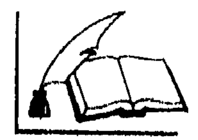
وهذه الصيـغة التى تحدث عنها الزيات ليـست من صيغ اسم الآلة القيـاسية التى تحدث عنها اللغويـون، بيد أن المعاجم قد روت ألفاظًا كثيـرة جاءت عليها من ذلك ما ذكره الفارابى فى (ديوان الأدب) : القـداحة وهى الحجر الذى يورى به، والبرادة وهى إناء يبرد إناء، والملاسة التى تسوى بها الأرض، والنفاضة وهى مرماة النفط، والحراقة وهى ضرب من السفن، والعرادة وهى أصغر من المنجنيق.

وقد انتـهى المجمع إلى قرار بصـحة فَعَّـالة اسمًا للآلة، وذلك أن فـعال فى العـربية تجيء للمـبالغـة، وتستـعمل أيضًا بمعنى النسب أو صاحب الحـدث وعلى الأخص الحرف نحو : نجار وخبـاز ونساج، ولأن من أسلوب العرب إسناد الفعل إلى ما يلابس الفاعل : زمانه أو مكانه أو آلته، فقالوا : نهر جار ويوم صائم وليل ساهر وعيشة راضيـة، وعلى ذلك يكون استعمال فعالة اسمًا للآلة اسـتعمالاً عربيًا صحيحًا»[٥٩] ويبدو لى أن الأمـثلة التى أوردها الفارابى وفـسرها أصحـاب المعاجم كالقامـوس واللسان والتاج لم تكن فى مـتناول الباحثين آنذاك، فلم يكـن قد نشر (ديوان الأدب) بعد.

وقد دعا المجـمعى العراقى مـحمد بهجة الأثـرى إلى استعمال صـيغ أخرى للآلة أو الأداة وقدم إلى مـؤتمر المجمع فى دورته الثامنة والعـشرين دراسة ضافـية عن هذه الصيغ من حيث السماع والقياس، واستشهد عليها بعديد من الأمثلة.

---

(٥٨) مجلة المجمع ١/ ٣٧٩، ١٨ وإبراهيم مصطفى اسم الآلة. مجلة المجمع ١/ ٦٠.
(٥٩) مجلة المجمع ١٠/ ٦١ - ٦٥ ومجموعة القرارات ص ٤٦، ٤٧، ٤٨



فمن أمثلة (فِعال) وقد قال بعض النحويين بقياسها : سنان، سراد، عطاف، لحاف، نطاق، حلاب، رباط . . . إلخ.

ومن أمثلة (فاعول : فاعولة) ناقوس، ناقور، تابوت، خابور، ناجود، قارورة، ناعورة . . إلخ.

ومن أمثلة (فاعلة) : ساقية، حاملة، راوية، صارية، غاشية . . إلخ.

وفى ثنايا البحث عاب الأثرى على النحاة اقتصارهم على الأوزان الثلاثة المعروفة. واقتصروا فى صياغتها من الثلاثى، وقد علق عليه الشيخ النجار، ورأى أن «النحويين نظروا إلى المختص بالآلة فلم يجدوا سوى الأوزان الثلاثة وهى لا تصاغ إلا من الثلاثى، فأما الأوزان الأخرى فتأتى لغير الآلة، وإذا ورد بعضها للآلة كعصام ومساك فإن الكثرة الكاثرة منها لغير الآلة، ويمكن ردها لغير الآلة»(٦٠).

وقد آثر المجمع ـ مع هذا الاعتراض ـ أن يضم هذه الأوزان الثلاثة إلى ما سبق أن أقره.

وهذا هو قراره :

أولا : لا يقتصر على الصيغ الثلاث المشهورة فى اسم الآلة وما أقره المجمع قبلًا من إضافة صيغة (فعّالة).

ثانيا : يقتضى النظر فى قياسية صيغ أخرى لاسم الآلة تقدير اعتبارين : أن يكون ما ورد من أمثلة الصيغة المراد قياسها عددا غير قليل، وأن تكون هذه الصيغة مأنوسة فى العصر الحديث بين المتكلمين فى الدلالة على اسم الآلة.

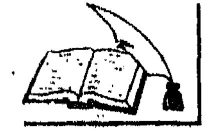
وتطبيقا لهذا يضاف إلى الصيغ المقيسة لاسم الآلة ما يأتى :

١ ـ فِعال مثل إراث.

٢ ـ فاعلة مثل ساقية.

---

(٦٠) البحوث والمحاضرات : دورة ٢٨/ ٣٦٤.



٣ ـ فاعول مثل ساطور.

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع صيغ[٦١].

ب ـ صيغة فَعّال للمبالغة

دعا المجمع إلى النظر فى صيغة (فعال) وأمثالها مما يدل على المبالغة لحاجة الناس عند وضع الأسماء للمعانى الحديثة إلى أسماء تعبر عن شدة الوصف أو كثرة الفعل.

وقد اعتمد المجمع فى قراره على أن بعض الصرفيين قد صرح بأن صيغ المبالغة فعال ومفعال وفعول وفَعِل منقاسة فى كل متعد ثلاثى.

وقد أحصى المجمع ما ورد من فعال فى بعض كتب اللغة فوجد أن العرب قد صاغوا من الفعل اللازم ألفاظا كثيرة بلغت تسعا وثمانين لفظا مثل : أواب، تواب، حنان، حلاف، دوار، رقاص، سياح، صياح .. إلخ. ولهذا آثر المجمع، وهذا هو الجديد فى قراره، إطلاق صيغة (فعال) مقيسة فى اللازم والمتعدى، وهذا هو القرار :

«يصاغ فعال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى»[٦٢].

جـ ـ صيغة فِعِّيل (بكسر الفاء وتشديد العين) :

وهذه الصيغة أيضًا مما اختلف النحاة فى قياسيتها، وأكثرهم يميل إلى سماعيتها، وشىء آخر أن النحاة يرون أن صيغ المبالغة لا تجىء من اللازم، وأنها تجىء من المتعدى فحسب، وأنها تكون محولة عن فاعل، فما لم يكن له اسم فاعل على وزن فاعل لا تجىء منه صيغة مبالغة، ولكن المجمع آثر القول بقياسيتها من الثلاثى اللازم والمتعدى على سواء معتمدًا على ما قرره الدكتور إبراهيم أنيس عضو المجمع

وهذا هو قرار المجمع :

---

(٦١) مجموعة القرارات ص ٤٨.

(٦٢) مجلة المجمع ٢/ ٥٤، ٥٥، ٦٢.



«فى اللغة الفاظ على صيغة (فعِّيل) ـ بكسر الفاء وتشديد العين ـ من مصدر الفعل الثلاثى اللازم والمتعدى للدلالة على المبالغة، وكثرتها تسمح بالقول بقياسيتها، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الثلاثى ـ لازمًا أو متعديًا ـ لفظ على صيغة (فعيل) بكسر الفاء وتشديد العين ـ لإفادة المبالغة»(٦٣).

د ـ صيغة (فَعول) للصفة المشبهة أو المبالغة :

يتناقل النحاة فيما يتناقلون من الضوابط والأحكام أن صيغة (فعول) تجىء أكثر ما تجىء لمعنيين : الأول أنها للمبالغة والآخر أنها صفة مشبهة.

فإذا كانت للمبالغة فهى قياسية عند جمهور البصريين إذا صيغت من الفعل الثلاثى المتعدى دون اللازم، وإذا كانت صفة مشبهة فغالب صوغها من (فَعُل) المضموم العين، وقليل أو نادر أن تصاغ من (فَعِل) المكسور عينه، وأقل من ذلك ندرة ورودها من فعل ذى عين مفتوحة(٦٤).

وقد استظهر شوقى أمين من أمثلتها ما يزيد على المائة من الأفعال اللازمة نحو أبوق، أثوم، أمون، بقول، حنون، خشوع، صدوق، صموت، غشوم.

ولهذا قرر المجمع قياسية صوغ (فعول) ـ عند الحاجة ـ للدلالة على الصفة المشبهة، وقد تكون للمبالغة بحسب مقامات الكلام».

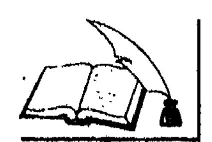
وقد أشار قرار المجمع إلى ما سبق إقراره من قياسية صيغة (فَعّال) و (فعيل) و(فُعَلَة) للكثرة والمبالغة من الأفعال اللازمة أو المتعدية على السواء(٦٥).

هـ ـ صيغة (فُعَلة) ـ بضم الفاء وفتح العين ـ للدلالة على الكثرة والمبالغة :

بناء (فُعَلة) أحد أبنية المبالغة الاثنى عشر التى ذكرها ابن خالويه فى (شرح الفصيح) وقد ورد منه عدد كثير يفوق حد القياس. وقد أحصاها الشيخ الصوالحى من كتب اللغة فبلغت زهاء السبعين، وهو عدد كاف للقول باطرادها.

---

(٦٣) فى أصول اللغة ٢/ ٣٤.
(٦٤) فى أصول اللغة : ٢/ ٦.
(٦٥) السابق : ٢/ ٣.



على أنه وجد قـولا لابن منظور فى (اللسـان) يفيد بأنه مطرد فـى كل فعل ثلاثى[٦٦].

وقد وافق المجمع على اطراد صوغها على الرغم من اعتراض بعض أعضائه من حيث إن صيغ المبالغة المشهورة فيها مـا يغنى عنها، وأن هذه الصيغة يلتبس فيها المذكر والمؤنث لمكان التـاء، وأن الأفعال المعتلـة اللام يصعب الاشتقـاق منها على هذه الصيغة».

وهذا هو القرار :

«يجوز أن يصاغ مـن الفعل الثلاثى القابل للمـبالغة صيغـة على وزن فُعلة - بضم الفاء وفتح العـين - مثل ضحكة وصفا للمذكـر والمؤنث للدلالة على التكثير والمبالغـة. وإذا أدى الصوغ من المعـتل اللام إلى لبس وجب التصـحيح فيـقال : (سعية) من (سعى) و (دعوة) من (دعا)»[٦٧].

٣ ـ : الأفعـال

أ ـ المطاوعة :

من الملحوظ أن كثيرًا من أعمـال العلوم والفنون والصناعات تقتضى إحداث أثر من شىء فـى شىء آخـر، وقبـــول هذا الآخـر أثر الأول أى تـأثره به، وهو المعروف عند الصرفـيين بالمطاوعة أى قبول أثر الفـعل المتعدى نحو عَلَّمتـه فتعلم، وكسـرته فانكسر، والتعـبير عن هذا المعنى يكون بأفـعال وصفات، والمعـاجم تذكر بعضها وتهمل بعضها، ومن ثم لا تسـعف دائما عند الحاجة، والنحاة مختلفون فى اشتـقاق الفعل المطاوع، فـبعضهم يمنع الـقياس عليه بتـة، وبعضهم يجـيزه بدون شرط، وبعضهم يجيزه فى بعضها بشروط[٦٨].

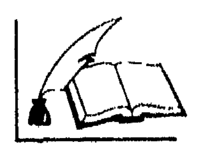
والمجمع قد رأى أن يحقق مطالب العلوم والفنون والصناعـات بتيسير السبل لصياغة هذا النوع من الأفعال والاشتقاق منها، ومن ثم فقد رجح قياسية المطاوعة فى الأفعال الآتية :

---

(٦٦) فى أصول اللغة ٢/ ١٥، ١٨

(٦٧) السابق ٢/ ١٥

(٦٨) مجلة المجمع ١/ ٢٢٢، ٢٢٣



١ ـ مطاوع فَعَل الثلاثى.

كل فعل ثلاثى متعد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسى (انفعل) نحو (قطعته فانقطع) ما لم تكن فاء الفعل واوًا، أو لامًا، أو نونًا، أو ميمًا، أو راءً. ويجمعها قولك (ولنمر) فالقياس فيها (افتعل) فيقال فيها على التوالى : وصلته فاتصل، ولأمته فالتأم، ونفيته فانتفى، ومحوته فامّحى، ورميته فارتمى.

هذا والمعالجة الحسية أى ظهور الأثر فى العين شرط فى هذا الباب، كالكسر والقطع والجذب. فلا يقال إذًا علمته فانعلم، ولا عدمته فانعدم[٦٩].

٢ ـ مطاوع فَعَّل بتشديد العين :

«قياس المطاوعة (فَعّل) مضعف العين (تفعل)، والأغلب فيما ضُعّف للتعدية فقط أن يكون مطاوعه ثلاثيه، نحو فرّحته ففرح، ولا يقال فتفرّح»[٧٠].

٣ ـ مطاوع فاعل :

«(فاعل) الذى أريد به وصف مفعوله بأصل مصدره مثل: باعد، يكون قياس مطاوعه (تفاعل) مثل تباعد».

ويقول الشيخ الإسكندرى فى تفسير هذا القرار : وحاجة المجمع إلى التفاعل الدال على المطاوعة كثيرة فى العلوم الكيميائية والصناعية، وقد وجد أن الفعل (تفاعل) لا يكون اشتقاقه من (فاعل) قياسًا إلا إذا كان (فاعل) بمعنى تصيير المفعول متصفًا بمعنى الأصل المصدرى له ومصاحبًا له مثل : باعدت زيدًا، فإن معناه صيرته ذا بعد عنى أى بعيدًا عنى، أى قابلًا أثر المباعدة وهو البعد، وهذا القبول هو ما يراد بالمطاوعة.

فإذا أردنا التعبير عن مطاوعة المفعول هذه اشتققنا من مادة (البعد) تباعد وجعلنا مفعول (باعد) فاعلًا لتباعد[٧١].

---

(٦٩) السابق : ١/ ٢٢٢.
(٧٠) السابق : ١/٢٢٣، ٢٢٤.
(٧١) السابق : ١/ ٢٢٤،٢٢٥.



٤ ـ مطاوع فعلل وشبهه .

«(فعلل) وما ألحق به قياس المطاوعة منه على (تفعلل) نحو دحرجته فتدحرج، وجلببته فتجلبب».

وحاجة المجمع إلى استخدام مطاوع (فعلل) وشبهه شديدة، إذ لا يوجد ما يغنى عنه من مادة اللغة، وذلك أنه هو المطاوع الوحيد لكل رباعى الأصول، ولذلك كان النحاة أقل خلافًا واشتراطًا لشروط قياسيته(٧٢).

ب : التعدية

١ ـ التعدية بالهمزة :

للهمزة المزيدة على الفعل الثلاثى فى أوله عدة معان، وأهمها تعدية الفعل اللازم، أى أنها تصير فاعله مفعولاً مع بقاء أصل الحدث منسوبًا إليه.

ولم يجد المجمع أقيس ولا أخصر فى الوفاء بأغراض الناطقين بالضاد من التعدية بالهمزة، فإن التعدية بالتضعيف سماعية على أرجح الأقوال، والتعدية بالباء ونحوها فيها طول ما. ولا يغنى الواضع لمصطلحات العلوم أكثر من التعدية لمفعول واحد، لذلك كان قرار المجمع فى التعدية مجملا وهو :

«يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثى اللازم بالهمزة قياسية».

وقد احتج الشيخ الإسكندرى لقياسيتها بما نقل عن جمهور من النحاة من أن التعدية بالهمزة قياسية(٧٣).

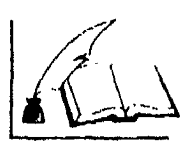
٢ ـ التعدية بالتضعيف :

اعترض بعض النقاد على ما تجرى به الألسن والأقلام من قولنا : خدّر وحضّر وشخّص وجسّم.. إلخ من حيث إن تعدية الفعل اللازم بالتضعيف أو دلالته على التكثير والمبالغة سماعية.

---

(٧٢) السابق ١/ ٢٢٥

(٧٣) السابق : ١/ ٢٣١



وقد تبين للمجمع أن الحاجة إلى هذه المعانى شديدة، ومن ثم قرر قياسية فَعَّل للتكثير والمبالغة، ثم عاد فأضاف إليها عدة معان منها التعدية والنسبة . . إلخ.

وهذا هو قراره الأخير :

«لما كان نقل المجرد الثلاثى إلى صيغة فَعّل يفيد التعدية أو التكثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم، يرى المجمع أنه يجوز استعمال هذه الصيغة ليؤدى الفعل أحد هذه المعانى عندما تدعو الحاجة إلى تأديته وإن لم ينص على هذه الصيغة»(٧٤).

جـ : (استفعل) للطلب والصيرورة :

تدل استفعل على بضعة معان أغلبها استعمالاً للطلب صريحًا نحو : استكتبته أو تقديرًا استخرجته، وهو الباب فى استفعل، ومجمل ما قاله النحاة فيه أن (استفعل) للطلب يقاس عليه، وأنه لغير الطلب سماعى يحفظ ولا يقاس عليه. ومن ثم فلا يوجد جديد فى قرار المجمع، أما دلالته على الصيرورة فإنها كثيرة الوقوع، واحتياج المجمع والعلماء إليها فى تحول الأشياء من حال إلى حال حمله أن يحتج لقياسيتها أولاً برأى أبى على الفارسى وابن جنى فى أن ما قيس على الكثير الوارد من كلام العرب فهو من كلام العرب. ثانيًا بغلبة استعمال (استفعل) للصيرورة فى أسماء الأعيان والجواهر مثل: استحجر.

وهذا هو القرار :

«يرى المجمع أن صيغة استفعل قياسية لإفادة الطلب والصيرورة»(٧٥).

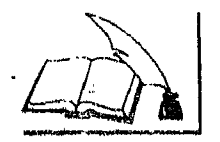
د ـ (استفعل) للاتخاذ أو الجعل :

لقرار المجمع فى استفعل لهذا المعنى قصة، فقد شاع على ألسنة المحدثين وفى كتاباتهم : استهدف الشيء أى جعله هدفًا، و(استهدف) فى المعاجم فعل لازم معناه انتصب وارتفع، وقد اعترض على استعماله بالمعنى العصرى بعض أعضاء

---

(٧٤) مجموعة القرارات العلمية ص ٩٤.

(٧٥) مجلة المجمع ١/ ٢٣٢.



المجمع، وخرجه الأستاذ العوامرى على أن السين والتاء للجعل، وتعقبه الشيخ حمروش بأن استفعل التى للصيرورة لا تكون إلا لازمة.

وقد استخلص الشيخ النجار من كتب الصرف أمثلة ترد فيها السين والتاء للاتخاذ نحو قولهم : استلأم أى اتخذ لأمة أى سلاحًا، وعليه فيمكن إدخال الجعل فى معنى الاتخاذ، فالذى يستلئم الدرع يجعله لأمة وسلاحًا، وقد ارتاح المجمع إلى هذا التفسير على الرغم من أن الشيخ النجار لم يرتض القياس فى هذا المعنى؛ لأن المعروف فى الزيادات ـ بوجه عام ـ أن يقتصر فيها على السماع ـ كما قال الرضى [٧٦]، وأسعفت المجمعَ المعاجم بعدد من الأمثلة دعمت قراره بالقياس، وهذا هو :

«سبق للمجمع أن أقر قياسية دخول السين والتاء للطلب والصيرورة لكثرة ما ورد من أمثلته، وترى اللجنة أن زيادة السين والتاء للاتخاذ والجعل وردت فى أمثلة كثيرة نحو : استعبد عبدا، واستأجر أجيرا، واستخلف فلانا، واستعمره فى أرضه . . إلخ، وفى اعتبار هذه الصيغة قياسية تيسير للمصطلح العلمى والاستعمال الكتابى»[٧٧].

هـ ـ (تفاعل) للتكرار والموالاة، أو لوقوع الفعل فى مهلة أو تدرج :

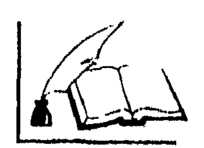
الغالب فى هذه الصيغة أن تدل على المشاركة بين اثنين فى فعل، فيكون كل منهما فاعلًا فى اللفظ مفعولًا به فى المعنى مثل : تخاصم الرجلان، وتشارك التاجران، وتجىء مطاوعة لفاعل نحو : ضاعفت الحساب فتضاعف، وتجىء للتظاهر بالفعل مع انتفائه نحو تجاهل وتغافل، وقد تجىء بمعنى صيغة أخرى، فتجىء بمعنى فَعَل نحو توانى بمعنى وَنى وبمعنى افتعل نحو : تقاتل بمعنى اقتتل.

وإذا كان الفعل من جانب واحد كثر مجيئه للتعبير عن وقوع الفعل مرات نحو تعاطى الدواء والأمر، أى تناوله مرة بعد مرة، وتدافع المطر، وتساقط الشىء . . إلخ، وقد يجىء للتعبير عن وقوع الفعل فى مهلة وتدرج نحو : تزايد النيل، وتواردت الإبل، أى حصلت الزيادة والورود شيئا فشيئا . . إلخ.

---

(٧٦) فى أصول اللغة : ١/ ٤١، ٤٢.

(٧٧) السابق : ١/ ٤٠.



ومما استعـمله المحدثون فى هذين المعنيين قولهم : تنامى الإنتـاج، وتصاعد الغار، وتهاطل المطر، وترامت الأنباء، وتقافزت الخواطر . . إلخ.

وهذا هو قرار المجـمع : «يجاز استعـمال تفاعل قيـاسًا للدلالة على التكرار والموالاة وعلى وقوع الفعل فى مهلة وتدرج»(٧٨).

قـرارات المجـمع فـى الجـموع

الجمـوع فى العربية ثلاثة : جـمع المذكر والمؤنث السالمان، وهمـا قياسـيان بشروط، وجمع التكسير، وله أوزان كثيرة، والمفرد قد يجىء على غير وزن منها، والنحاة مختلفون اخـتلافًا كبيرًا فى بيان أحكامه، ومع ذلك فقـد وضعوا له بضعة ضوابط تحكم غـالب أمثلته، بيـد أن ما خرج عليـها ربما لا يكون ـ كمـا يدعون ـ قليلًا أو نادرًا أو شاذًا.

واللغويون المحدثون كاليـازجى وداغر وغيرهما ممن اهتمـوا بتسجيل الأخطاء الشائعة فى العربية الحديثة استحوذت أخطاءُ الجمع بنصيب وافر من سهام نقدهم.

وقد تنبه المجـمع إلى أن كثيرًا مما أخذ على المحدثين له وجـه فى العربية أو نظير، وأن مسـألة الجموع ـ بخاصة ـ مما لا ينبـغى أن يسرع النقاد فيهـا بالتخطئة، وآثر أن يوسع فى ضوابط القدماء، أو يضع ضوابط جديدة لما اضطرب القدماء فى حكمـه، حتى يرفع عن الناس الحـرج فى استعـمال الجـموع التى وصـمها الـنقاد بالغلط، ويجعل صيغ الجموع قياسيـة بحيث يصوغ عليها دون الرجوع إلى معاجم اللغة.

وقد بدأ المجمع ـ فى دوراته الأولى ـ ببحث موضوع جمع التكسير، ووضع قرارات بقـياسـية الغالب منه، ثم توالـت قراراته فى بعض مسـائل جمـعى المذكر والمؤنث. وبمرور الوقت تبين للمجمع أن تلك القـرارات لم تستوعب كل أحواله، وأن بعضها مـست الحاجة إلى إعادة النظر فيه، فأصدر قـرارات جديدة على فترات لتحقيق غايته من تيسير أحكام الجمع وضبطها، وهذه بضعة من قراراته.

---

(٧٨) د. محمد حسن عبد العزيز : الوضع اللغوى ص ١٦١.



أ ـ إباحة جمع فعل على أفعال بغير استثناء :

مذهب جمهور النحاة أن جمع (فعل) الصحيح العين على (أفعال) لا يقاس، وما جاء منه مثل أحمال وأفراح وأرباد شاذ، مع أنهم ذكروا للأول شاهدًا من قراءة شاذة، وللثاني شاهدًا من شعر الحطيئة، والثالث شاهدًا من شعر الأعشى

وعلى هذا المذهب جرى بعض النقاد في تخطئة جمع بحث على أبحاث، ومجد على أمجاد على أن بعض المجمعيين ذكر أنه جمع منه ثلاثين مثالا، وتوفر الشيخ الصوالحي لدرسه ونادى في نهاية مذكرته باقتياسه، لأن بعض النحاة كالفراء وابن يعيش وابن مالك أباحوا من أمثلته أكثر من ثلث ما منعه الجمهور من أفراد هذا الجمع، كما أن أبا حيان قد نادى بقياسه لكثرة ما ورد منه»(٧٩).

وهذا هو القرار :

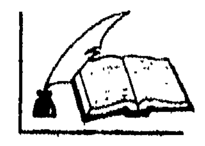
«قرر المجمع من قبل أن قياس جمع (فعل) ـ الاسم الصحيح العين ـ أن يكون على (أفعل) جمع قلة، وعلى (فعال) جمع كثرة، واستنادًا إلى نص عبارة أبي حيان في استحسان الذهاب إلى جمع فعل على أفعال مطلقا. واستنادا أيضًا إلى الألفاظ الكثيرة التي وردت مجموعة على هذا الوزن، ترى اللجنة جواز (فَعْل) اسمًا صحيح العين مثل بحث على أفعال، ولو كان صحيح الفاء أو اللام ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعف»(٨٠).

ب ـ جمع اسم الفاعل واسم المفعول المبدوءين بميم زائدة جمع تكسير :

يقول النحاة إن اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة، واسم المفعول ثلاثيا أو غيره سبيل جمعه أن يجمع جمع مذكر سالمًا للعقلاء، وجمع مؤنث لغيرهم وللعاقلات. ولا يجمع جمع تكسير.

وقد تصدى النقاد لما جاء من هذين على مفاعيل ومفاعل نحو محاصيل ومعاجم بالتخطئة، والصواب عندهم محصولات ،معجمات.

(٧٩) في أصول اللغة : ٢/ ٣١.
(٨٠) السابق : ٢/ ٢٧.



وقد جمع له المجمعى على السباعى ما يزيد على ستين كلمة، وجاء فى القرآن فى قوله تعالى ﴿وحرمنا عليه المراضع من قبل﴾ جمع مرضع أو مرضعة. والقرآن ـ كما يقول ـ **لا يأتى بالشاذ**.

وقال فى نهاية مذكرته : لا تتحرج من أن تقول : مواضيع الإنشاء ومشاريع الرى ومشاهير العلماء . . إلخ.

وهذا هو قرار المجمع :

«يجوز فى الكلمات المبدوءة بميم زائدة على صيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول أن تجمع على زنة (مفاعل) أو (مفاعيل) وشبههما حملاً على ما جاء من نظائرها فى فصيح الكلام»[٨١].

جـ ـ جواز جمع فاعل علي فواعل :

يقول النحاة إن فاعلًا إذا كان اسمًا علمًا أو غير علم أو صفة لمؤنث ممن يعقل أو لا يعقل أو صفة لمذكر غير عاقل فقياس جمعه : فواعل، ويستثنون من ذلك فاعل صفة للمذكر العاقل، فإنه لا يجمع هذا الجمع، فإذا جاءت الرواية منه بأمثلة فهى محمولة على الشذوذ مثل فارس وفوارس.

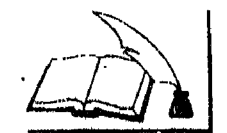
ويكثر بين المحدثين استعمال (فواعل) جمعا لفاعل، فيتعقبهم النقاد بالتخطئة، وقد رأى المجمع أن يرفع عنهم هذا الحرج فيجيزه من غير تثريب.

وقد جمع له الأستاذ على السباعى ما يزيد على ثلاثين شاهدًا من فصيح الكلام الغربى، وأوصلها الأستاذ شوقى أمين إلى اثنين وأربعين شاهدًا، وكان هذا معتمد قراره الآتى :

«لا مانع من جعل فاعل ـ لمذكر عاقل ـ على فواعل، نحو باسل وبواسل، وذلك لما ورد من أمثلته الكثيرة فى فصيح الكلام»[٨٢].

---

(٨١) السابق : ٢/٣٣ ـ ٣٨.
(٨٢) السابق : ٢/٤٣ ـ ٤٦.



قرارات المجمع فى النسب

أ ـ النسبة إلى جمع التكسير :

الأصل فى النسب أن يزاد فى آخر المنسوب ياء مشددة، ومقتضى هذا أن ينسب إلى جمع التكسير على لفظه، فيقال فى النسبة إلى النجوم نجومى، ولكن العرب عدلوا عن ذلك ونسبوا إلى لفظ المفرد(٨٣).

ومذهب البصريين أن الجمع الذى له واحد من لفظه مناسب له فى القياس نحو : مدارس وأسواق لا ينسب إليه على لفظه، وإنما ينسب إليه بلفظ الواحد فيقال مدرسى وسوقى، وعلى هذا المذهب خطأ النقاد قولنا : أخلاقى نسبة إلى أخلاق، وكواكبى نسبة إلى كواكب.

بيد أن العرب نسبت إلى الجمع ألفاظا يغلب استعمالها فى طائفة مخصوصة مثل : أنصارى نسبة إلى أنصار.

والأقرب إلى القياس ـ كما يقول الشيخ محمد الخضر ـ «أن ينسب إلى أبنية الجموع الغالبة فى أفراد مخصوصة على لفظها، لأن غلبة استعمالها فى طائفة مخصوصة تجعلها بمنزلة الجموع الموضوعة لمعنى واحد، وذلك ما لا ينبغى الاختلاف فى النسبة إليه على لفظه لا بلفظ واحده».

وفى ضوء ما سبق، واستنادا إلى ما نقل عن الكوفيين بأنهم يجيزون النسبة إلى الجمع مطلقًا استقر المجمع إلى القرار الآتى :

«المذهب البصرى فى النسب إلى جمع التكسير أن يرد إلى واحده، ثم ينسب إلى هذا الواحد، ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز أو نحو ذلك»(٨٤).

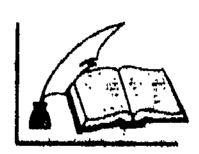
ب ـ النسبة إلى فَعيلة وفُعَيلة بحذف الياء وإثباتها :

القاعدة فى النسب إلى فعيلة ـ بفتح الفاء ـ وفُعيلة ـ بضم الفاء ـ يجب فيه حذف الياء وفتح ما قبلها، ولهذا خطأ النقاد من يقول فى طبيعة وبديهة طبيعى وبديهى بإبقاء الياء، وأوجبوا أن يقول : طبعى وبدهى بحذفها.

---

(٨٣) مجلة المجمع ١/ ٤٧.

(٨٤) مجلة المجمع ١/ ٤٩، ٥٠.



وهذا هو قرار المجمع :

«ورد السماع بحذف الياء وإثباتها فى النسب إلى فعيل - بفتح الفاء وضمها مذكرة ومؤنثة - فى الأعلام وفى غير الأعلام، ولهذا يجاز الحذف والإثبات».

قرارات المجمع فى التذكير والتأنيث

أحكام التذكير والتأنيث متشعبة مضطربة، ففى العربية أسماء خالية من علامة التأنيث، وتحتمل التذكير والتأنيث، وفيها ما يذكر ويؤنث على سواء، بل فيها ما به علامة التأنيث وليس مؤنثا، مما حدا ببعض أعضاء المجمع إلى الدعوة إلى تحرير القول فيها، ومن هؤلاء أحمد أمين الذى دعا إلى وضع قواعد ميسرة مطردة حتى وإن خالفت النصوص العربية، دعا إلى .

* جواز تأنيث كل مؤنث بإلحاق تاء التأنيث به فيقال : ناهدة وكاعبة.
* كل ما لم يرد فيه نص فالأنثى بالهاء، والمذكر بدون هاء من غير توقف على نص.
* كل ما ليس مؤنثًا حقيقيًا كأسماء الجماد إذا لم تكن فيه علامة التأنيث كالدلو والبئر والأرض والسماء . . يجوز تذكيره وتأنيثه(٨٦).

وقد أثمرت هذه الدعوة، وعكف المجمعيون على دراستها، واستقر أمرهم على مجموعة ميسرة من القواعد أو الأحكام، وهذه أمثلة منها .

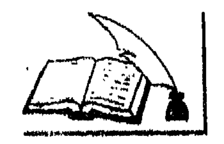
أ - صيغ يستوى فيها المذكر والمؤنث (فعيل، فعول، مفعيل، مفعال، مفعل) :

تجيء التاء فى العربية لمعان كثيرة، فقد تكون للمبالغة كراوية لكثير الرواية، وقد تكون لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات نحو تمر وتمرة، وقد تكون للنسب نحو أشعثى وأشاعثة . إلى غير ذلك من معانى جاء ذكرها فى مطولات النحو. على أن الأصل فيها - كما يقول النحاة - أن تجيء لتمييز المؤنث من المذكر، وأكثر ما يكون ذلك فى الصفات نحو مسلم ومسلمة، وهو فى الأسماء قليل نحو غلام وغلامة، على أن النحاة يخرجون من هذا الأصل صيغًا خاصة لا تأتى فيها

---

(٨٥) فى أصول اللغة : ٢/ ٨٦، ٨٩

(٨٦) أحمد أمين اقتراح ببعض الإصلاحات فى متن اللغة مجلة المجمع ٦/ ٩



التاء فارقة بين المذكر والمؤنث، وهذه الصيغ : فعول فيقال رجل صبور وامرأة صبور، وفعيل كرجل قتيل وامرأة قتيل، ومفعيل كرجل مسكين وامرأة مسكين، ومفعال كرجل مهذار وامرأة مهذار، ومفعل كرجل مطعن وامرأة مطعن، فإن جاء شيء من ذلك بالتاء عده بعضهم شاذًا، وعده بعضهم على غير الغالب.

وقد بدأ المجمع بصيغة (فَعيل) وقرر جواز أن تلحق التاء فعيلًا بمعنى مفعول سواء ذكر الموصوف معه أم لم يذكر، ثم انتقل منها إلى صيغة (فعول) فقرر جواز أن تلحق التاء صيغة فعول بمعنى فاعل»[87] ثم توقف فترة إلى أن تقدمتُ إليه بمذكرة ضافية تحدثت فيها عن أحكام التذكير والتأنيث في هذه الصيغ الخمسة، ثم اقترحت على المجمع أن يجمع هذه الصيغ كلها في قرار واحد يقال فيه : يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة (فعول) بمعنى (فاعل) و (فعيل) بمعنى (مفعول) وصيغة (مفعيل ومفعال ومفعل) سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر، ففي ذلك طرد للباب على وتيرة واحدة، وتيسير يرفع الحرج الذي يجده الكتاب والمعلمون. واعتمدت في ذلك على الأسس الآتية :

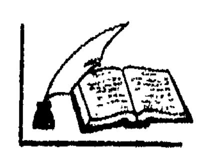
١ ـ أن الأصل في الصفات أن تلحقها علامة التأنيث للفرق بين مذكرها ومؤنثها، وأن سقوط التاء في بعض الصيغ حين تكون وصفًا لمؤنث عدول عن الأصل.

٢ ـ أن سقوط التاء في وصف المؤنث على هذه الصيغ يعده أكثر النحويين جاريا على الغالب، ويعدون مجيء التاء فيها على غير الغالب، كما صرح بذلك ابن مالك والسيوطي، أو جاريًا على القليل كما صرح بذلك سيبويه، بل يجري أحيانا على الكثير كما صرح بذلك سيبويه، ولا حرج أيضا من استعمال غير الغالب أو القليل، ولا مانع أبدا من القياس عليه في هذا الباب كما صرح بذلك ابن جني في غير موضع من (الخصائص).

٣ ـ ما سمع من ألفاظ يجرى استعمالها على هذه الصيغ مقرونة بالتاء، من ذلك ما جاء في (تهذيب اللغة) : ويقال فلانة عدو فلان وعدوته، وقول الرضي:

---

(٨٧) في أصول اللغة : ١٠٩/٢.



ويقال امرأة قتيلة، وقول سيبويه : وقالوا : مسكينة . . إلى غير ذلك مما جاء فى المعاجم ومطولات النحو.

وقد استجاب المجمع لهذا الاقتراح وقرر أنه (يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة مفعيل ومفعال ومفعل سواء ذكر الموصوف أم لم يذكر مثل: مسكين ومسكينة، ومعطار ومعطارة)(٨٨).

ب ـ تأنيث فاعل صفة مختصة بالمؤنث بالتاء.

لا تدخل التاء فى الوصف المختص بالنساء كحائض وحائل ومرضع وعانس. . إلخ، وطردًا للباب على وتيرة واحدة (أجاز المجمع تأنيث فاعل من الصفات المختصة بالتاء وإن لم يقصد الحدوث)(٨٩).

جـ ـ تأنيث صيغة (فَعْلان) بالتاء وجمعها جمع مذكر سالمًا :

يمنع النحاة جمع سكران على سكرانين، لأن مؤنثه لا يقبل التاء، إذ كان مؤنثه سكرى، وجعلوا من قواعدهم أن فعلان فعلى لا يجمع جمع التصحيح. وهم ينظرون فى ذلك ـ كما يقول الشيخ النجار ـ إلى لغة جمهور العرب، وهناك لغة لبنى أسد فى هذا الوزن تؤنثه بالتاء، فيقولون : سكران وسكرانة وغضبان وغضبانة.

وإذا ثبت أنه يقال فى لغة سكران وسكرانة جاز أن يقال فى جمع سكرانة سكرانون وفى جمع غضبان غضبانون. وهذا هو قرار المجمع بالجواز :

«من حيث إن تأنيث (فعلان) بالتاء لغة فى بنى أسد، كما فى الصحاح، ولغة بنى أسد كما فى المخصص وقياس هذه اللغة صرفها فى النكرة كما فى شرح المفصل، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه كما فى قول ابن جنى ـ ترى اللجنة أنه يجوز أن يقال عطشانة وغضبانة وأشباههما، ومن ثم يصرف (فعلان) وصفا ويجمع (فعلان) ومؤنثه (فعلانة) جمعى تصحيح»(٩٠).

---

(٨٨) السابق : ٣/ ٥٠ ـ ٥٦. ود. محمد حسن عبد العزيز : الوضع اللغوى ص ١٦٣ ـ ١٦٩.

(٨٩) فى أصول اللغة : ٢/ ١٠٦.

(٩٠) فى أصول اللغة : ٢/ ٨٠.



وعلى هذا القرار يجـوز جمع عطشان جمع مـذكر فيقال عطـشانون وجمع عطشانة جمع مؤنث فيقال عطشانات.

د ـ عـدم جـواز وصف المرأة بدون عـلامـة التـأنيث فى ألقـاب المناصب والأعلام:

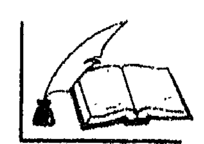
يمـيل بعض الكتـاب فى ألقاب المناصب والأعـمـال أن يقول فـلانة أستـاذ الأدب، مع أن نهج العـربية هو مطابقة الـصفة للمـوصوف. بيـد أن المجمع رأى رعاية لأحكام المطابقة أن يقال أستاذة الأدب، وقد اعتمد المجمع فى قراره على ما نقله الفيومى عن ابن السكيت من قوله تقول العرب : عاملنا امرأة وأميرنا امرأة وفلانة وصي ووكيل فلان وليس بخطإ أن نقـول . وصية ووكيلة بالتأنيث . . ولا يمتنع أن يقال امرأة إمامة »

وهذا هو قرار المجمع

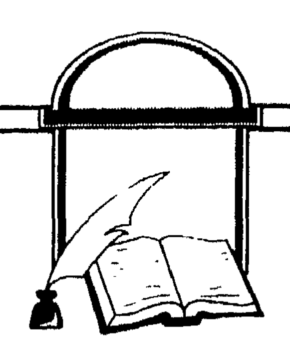
«لا يجوز فى ألقـاب المناصب والأعمال ـ اسـما كان أو صـفة ـ أن يوصف المؤنث بالتذكير، فلا يقال : فلانة أستاذ أو عضو أو رئيس أو مدير»[٩١].

---

(٩١) فى اصول اللغة : ٣/٥٩.







الفصل الثانى

منهج المجمع فى القياس .

عنى المجمع - منذ إنشائه - بموضوع القياس فى بحوث أعضائه أو فى قراراته على سواء. ولم يشغل المجمع نفسه بالجانب النظرى فيه، ولم يقف إلا وقفات قصارا عند القياس النحوى بالمعنى الذى حددناه فى بداية هذا البحث، وفى المقابل اهتم بالقياس الاستعمالى ووقف عنده طويلا، ومن ثم أصبح أداة منتجة فى توليد ما تحتاجه الحضارة الجديثة، وقد كان ذلك - على نحو أو آخر - استجابة لما قضت به لائحته من النظر فى قواعد اللغة ليتخير من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية[1].

ولم يكن لدى المجمع منذ دورته الأولى إلى اليوم خطة واضحة لمعالجة الموضوعات اللغوية، بل كان الأمر مرهونا باهتمامات أعضائه، وبما يتقدمون به من مقترحات، أو بما تتعرض له لجانه العلمية من مشكلات. ومع ذلك فقد مضى المجمع إلى غاية بعيدة فى تيسير قواعد الاشتقاق، وبذلك تخطى كثيرًا من العقبات التى تعترض سبيل المتكلمين والكاتبين، وبخاصة ما يتصل بالخلاف بين العلماء فى القياسى والسماعى من المشتقات والمصادر، ولا شك فى أن المجمع حين جوز القياس فى كثير من المسائل التى قصرها النحاة على السماع قد أزال حرجًا ووسع ضيقًا، بل إنه بلغ الغاية المطلوبة حين أجاز السماع من المحدثين، وفى ذلك كله إثراء للغة وتطويع لها حتى تفى بمطالب الحياة العربية فى علومها وفنونها وشئون حياتها اليومية. والمجمع حين توجه هذه الوجهة لم يبتدع قواعد جديدة، ولم

---

(١) محاضر جلسات المجمع ١/ ١٤٤

يخرج بقـراراته عن طبيعة اللغـة ونظامها الموروث، وكـان شأنه دائما ـ كمـا يقول الدكتور مدكور ـ الحرص على أن يستأنس بمـا ذهب إليه الأقدمون من يسر وتيسير، وكان معـتمده فى ذلك ما قرره الأقدمـون من كبار علماء العربيـة من أن «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»(٢).

منهج المجمع فى استخدام القياس :

أنعم المجـمع النظر فى كثـير من القواعـد والأقيـسة التى صـاغها الـنحاة، فترخص فى كثير منها، وأباح القيـاس فيما أصله السماع، وسعى إلى إباحة بعض ما منعه النحاة أو إلى توسـيع ما ضيقوه، وقد كانت غـايته من ذلك تطويع العربية بحيث تكون وافـية بمطالب العلوم والفنون وشـئون الحضـارة والمعاش، وتيسـيرها على مستعمليها بتخليصـها مما شاب بعض قواعدها من اضطراب وتشعب واستثناء ومن ثم وضح فى قراراته انحيازه إلى طرد القواعد وتعميم الأحكام

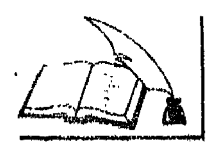
مفهوم القياس :

يعرف الشيخ الإسكندرى القياس اللغـوى بأنه : حمل كلمة على نظيرها فى حكم. والمراد بالكلمـة فى التعـريف المقيس أى كلامـنا المحدث، وبالنظيـر المقيس عليه أى كـلام العرب. وهو تعريف لا يـختلف عمـا هو متردد بين النحـاة قدامى ومحدثين(٣).

وقـد لاحظ المجـمعيـون أن الكلمات التى يـطلقهـا النحاة القـدامى، وهى القيـاس والأصل والمطرد والغالب والأكثـر والكثير والبـاب والقاعدة متـساوية فى الدلالة على ما ينقـاس، وأن استعمـال كلمة منها فى كـتبهم يسوغ للمـحدثين من المؤلفين وغيرهـم قياس ما لم يسمع على ما سمع، وأن المقـيس على كلام العرب هو من كلام العرب(٤).

---

(٢) المجمع فى ثلاثين عاما ص / ن ـ ع.
(٣) مجلة المجمع ٤ / ١٧٦، ١٧٧.
(٤) مجموعة قرارات المجمع ص ٦٨.



القياس والسماع :

ومع اعتداد المجمع بالقياس منهجًا لا يرتضيه إذا وجد سماع، يقول الشيخ الإسكندرى فى الاحتجاج لقرار المجمع فى (فعالة مصدرا للحرفة) والقياس الذى يعنيه المجمع : «أنه إذا ما ورد شىء ولم يعلم كيف تكلموا (بمصدره مثلًا) فإنك تقيس على هذا، لا أنك تقيس مع وجود السماع، قال ذلك سيبويه والأخفش، وهو كلام حق، لأن السماعيَّ المشهور، غيرَ الشاذ القليل، يفضل القياسى»[٥].

وقد دعم المجمع هذا المنزع حين اتخذ قراره بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكرها المعاجم، ووضع لذلك قواعد قياسية منضبطة، وأنهاه بقوله : «وكل ما تقدم جائزا ما لم ينص على أن الفعل ممات أو محظور، وما لم يسمع من العرب ما يخالفه، فإن سمع عملنا بالمسموع فقط، أو عملنا بالمسموع أو القياس»[٦].

القياس بين التوسيع والتضييق :

هذا ولم يجد المجمع من الخير أن يطلق القياس فى الصيغ بل آثر أن يقر منها ما تقتضيه الحاجة للتوسع وتيسير الاشتقاق.

ونلاحظ ـ مما سبق ومما سنعرضه فى قادم البحث من قرارات المجمع واحتجاجاته لها ـ أن المجمعيين لا يختلفون فى الاعتداد بالقياس والركون إليه فى تنمية ثروة العربية وتيسير استعمالها، بل يختلفون فى المدى الذى يذهبون إليه فى الأخذ به، فبعضهم يضيِّق واسعًا ويريد أن يلزم بما لا يلزم، وبعضهم يوسع بغير حدود ويفتح الباب على مصراعيه، وبعضٌ بين هؤلاء يوسع فى حدود، ويترك الباب مفتوحًا على مصراع واحد، وهؤلاء إلى منهج المجمع أدنى وأقرب.

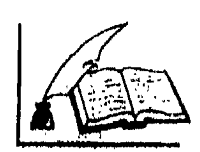
القياس على الكثير :

لا خلاف فى أن القياس عند المجمعيين يكون على الوارد الكثير، وفى هذا الموضوع يكثر الاستشهاد بكلام لابن جنى مؤداه أن الكثرة قد تكون بمثال واحد إذا لم يسمع غيره فى بابه مثل قولك فى النسبة إلى (فَعُولَة، فَعَلِى) كشنئى فى

---

(٥) مجلة المجمع ١ / ٦ ٢.

(٦) مجموعة القرارات ص ١٤



شنوءة، لأنه ـ كما يقول الأخفش (جميع ما جاء)، ويعلق ابن جنى على ذلك قائلا : «وما ألطف هذا القول من أبى الحسن»(٧).

ويجتهد المجمعيون حين يدعون قياس صيغة أو استعمال أن يجمعوا من أمثلتها ما يطمئنهم إلى أنها قد بلغت حد الكثرة. فما هذا الحد؟

لم يُعْنَ المجمع نفسه ببيان هذا الحد، وترك الأمر لتقدير أعضائه، وقد أحصيتُ الأمثلة التى اعتمد عليها المجمعيون فى تقرير قياس بعض الصيغ أو الاستعمالات فوجدتها تبلغ الحد الأقصى فى قرار المجمع بجواز الاشتقاق من أسماء الأعيان، وهو مائتا مثال، ثم تتدرج نزولًا فتبلغ ثلاثة عشر مثالًا ومائة فى قراره بقياس (فَعول) للمبالغة أو للصفة المشبهة، وسبعين فى قراره بقياس (فُعَلَة) للمبالغة . . . إلخ، ثم تنزل فتصير اثنى عشر فى قراره بجواز صيغة تفاعل للتكرار، ووقوع الفعل فى مهلة، بل تصير مثالًا واحدًا فى قراره بالنسب إلى المثنى من نحو (أُذَيْنانى) وهو (بحرانى)(٨). وسوف نعود إلى هذا الموضوع فيما بعد.

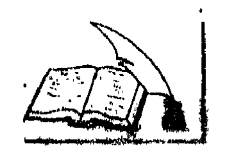
ومن هذا الإحصاء تبين لنا أن الأمثلة والشواهد المسجلة فى تقدير الكثرة مستخرجة غالبًا من كتب اللغة والنحو والمعاجم، وندر رجوع الباحثين إلى اللغة نفسها فى مصادرها المعروفة من القرآن والحديث والشعر المحتج به وكلام العرب، وبهذا قضى المجمعيون على أنفسهم بأن يتقيدوا بما سجلته المعاجم، وبألا يخرجوا خروجا ظاهرًا على ما يجدونه فى كتب اللغة والنحو من أقيسة وضوابط.

وقد كنا نتوقع ـ وما زلنا ـ أن يعاد البحث فى هذه المصادر، فربما توافرت مادة جديدة لم ترد فى كتب اللغة أو النحو أو فى المعاجم، وقد يكون لها شأن فى إعادة النظر فى بعض الأحكام التى قررها النحاة بناء على جمعهم.

القياس الخاطئ أو البناء على التوهم :

القياس ـ كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس ـ عملية ذهنية يقوم بها الفرد فى سبيل مطابقته لبيئته اللغوية التى يحرص على الالتزام بمعاييرها . . ويصور

(٧) مجلة المجمع ١/ ٢٠٦ والخصائص ١/ ١١٥، ١١٦.
(٨) فى أصول اللغة ٣/ ٨٠.



المحدثون هذه العملية فى أن المرء يختزن مـا لقنه من ألفاظ وتراكيب . . ويستدعى من حافظتـه الكلمة حين يحتاج إلـيها، فإذا ما ندت عن ذهنه إحـدى الكلمات أو الصيغ فإنه يحاول الاستنـباط بنفسه، وهنا يقال إنه يقوم بعملية قـياسية أى يستنبط شيئًا جديدًا على أساس ما اختزنه فى حافظته من محصول لغوى.

وتلك العملية التى يقوم بها دون وعى أو بطريقة لا شعورية تتم فيها المقارنة بين الكلمـة أو الصيـغة غيـر المعلومة بنظـيرتها المعلـومة، وقد تكون عـلى أساس التشابه التـام بينهما، وتسفر عن كلمـة أو صيغة قد تعارف عليـها أهل اللغة، وإن كـانت مجـهولة للمـتكلم لم يسـمعـها من قـبل، وفى هذه الحـال يكون القيـاس صحيحًا، أمـا إذا أسفرت عن كلمة أو صيغة لم يتعـارف عليها أهل هذه اللغة، أو قامت عمليـة المقارنة على أساس تشابه مـوهوم بين الكلمتين فإنه يقـال حينئذ إنه قياس خاطئ[٩]

وقد ربـط بعض اللغويين المحـدثين، ومنهم الدكتـور أنيس والدكـتور عـبد الصـبور شـاهين، القـيـاس الخاطئ بـالتوهم، وهى ظاهـرة تكلم عنهـا القدمـاء والمحدثون، ويمثلون لها بجـمع (معيشة) على (معائش)، والقياس فـيها (معايش) لأن الياء فيها أصلية لا زائدة، والنُّحاة يُغَلِّطون من يقول (معائش)، ويفسر بعضهم الغلط بالتوهم أى توهم مماثلة بين الصيـغتين (صحيفـة) و (صحائف) وهى جارية على القاعدة و(معيشة) و(معائش) وهى مخالفة لها[١٠].

وقد اعتمـد الشيخ الصوالحى عضو المجمع على هذه المشـابهة اللفظية دليلًا على صحة أمثال هذا الجمع فى محدث القول نحو مكائد ومصائد[١١]

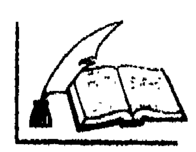
وفى الموضوع تفصيلات فلنذكرها .

فى القسم الأول من هذه الدراسة تبين لنا أن بعض النحـاة الأوائل كسيبويه والفراء والمازنى غلَّط العرب فى بعض ما نقل عنهم مخالفا للمطرد من كلام العرب الذى بنوا عليـه قواعـد العربيـة، وقد فـسره بعـضهم بالتـوهم، واختلف النـحاة

(٩) د. إبراهيم أنيس طرق تنمية الألفاظ ص ٣٧، ٣٨

(١٠) د. عبد الصبور شاهين دراسات لغوية، ص ٥١

(١١) كتاب الألفاظ والأساليب ٢/ ٢٣٩



المتأخرون فيما يعنيه متقدموهم، فزعم بعضهم أنه التمثيل والتشبيه، وزعم بعض أنه الخطأ ـ على نحو ما فصّلنا سابقا ـ .

وفى عام ١٩٤٨ ألقى الشيخ عبد القادر المغربى بحثا فى إحدى جلسات مؤتمر المجمع عنوانه (بين اللغة والنحو) تحدث فيه عن كلمات من اللغة وردت مخالفة للقياس، وقد عالجها فى صنفين :

الأول : سماه : توهم أصالة الحرف الزائد نحو : (تمسكن) والقياس فيه (تَسكَّن) لأنه من (سكن).

الثانى : سماه : توهم زيادة الحرف الأصلى نحو : (أشياء) فقد منعها العرب من الصرف على أن همزتها الأخيرة زائدة مثل (حمراء) فى حين أنها أصلية مثل (أفياء)(١٢).

وقد كان هدفه من البحث فى هذه الأمثلة أن يستنبط منها قاعدة عامة يُخَرَّج عليها ما ذكره علماء العربية فى تأويل بعض الكلمات المخالفة للقياس فى صيغتها، ثم يجعل ذلك مقيسًا بموجب تلك القاعدة.

وفى إحدى جلسات الدورة الخامسة عشرة قدم بحثا آخر بعنوان (الشواهد على توهم أصالة الحرف) قال : إن هذه الشواهد ـ خمسون شاهدًا ـ قد بلغت من الكثرة حدًّا يراه كافيًا فى اعتباره قاعدة(١٣).

ومع ذلك فقد توقف المجمع فى اعتبار التوهم قاعدة، وعده ضربًا من ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون، ورأى أن فى وسعه أن يقبل نظائر الأمثلة الواردة على توهم أصالة الحرف الزائد أو المتحول مما يستعمله المحدثون إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة(١٤).

وفى عام ١٩٧٦ ألقى محمد بهجة الأثرى بحثًا بعنوان (مزاعم بناء اللغة على التوهم) رفض فيه مبدأ بناء اللغة على التوهم أو الخطإ، لأنه يعنى انحراف

---

(١٢) مجلة المجمع ٧/ ٦١.

(١٣) مجلة المجمع ٩/ ٦١.

(١٤) مجموعة القرارات ص ٢٤، ٢٥.



السلائق عن قانونها النفسى الذى يحكمها وتجرى عليه صورها الاشتقاقية اطرادًا على نسق معين[١٥].

والأستاذ الأثرى يقيم بحثه على أساس أن التوهم مرادف للخطإ أو الغفلة، وعنده أن لا محل للتوهم بهذا المعنى فى الألفاظ والأساليب الواردة عن العرب الفصحاء، وهو يرد ما أطلق عليه تعبير (البناء على التوهم) إلى :

- أبواب من نظم العربية وأسرارها، مثال ذلك أن العرب قالت (تمسكن) أخذتها من (مِسْكين)، والميم زائدة عوملت كالأصل لمعنى هو التفريق بين الأسماء والصفات والمسميات. أو : لتبقية الزائد مع الأصل فى حال الاشتقاق توفيةً للمعنى وحراسة له ودلالة عليه.

- ما هو مأثور من لهجات العربية وضروب تصرفها، وما فات اللغويين تسجيله، وما قصر استقراء النحاة فى استيفائه، ومثل له بما ورد من كلام العرب من المشتقات على (فعيل) أو (مفعول) ولم يسمعوا فعله الثلاثى، وإنما سمعوا منه الفعل الرباعى الذى يُبْنَى اسم المفعول منه على (مُفْعِل) نحو : ذهيب بمعنى مذهب، ومنبوت بمعنى منبت. . إلخ، وهذا - عند اللغويين - شاذ، وهو - عند الأثرى - مشتقات من أفعال ثلاثية سمعها من اللغويين قوم غيرُ من أنكروها، وهى ثابتة فى استعمال قبيلة عربية يحتج أهل اللغة بكلامها وهى بنو عامر[١٦].

وقد درست لجنة الأصول بحث الأستاذ الأثرى وبضع مذكرات أخرى للأستاذ شوقى أمين، والدكتور شوقى ضيف بالإضافة إلى ما سبق أن كتبه الأستاذ عبد القادر المغربى، والدكتور إبراهيم أنيس، والشيخ محمد على النجار.

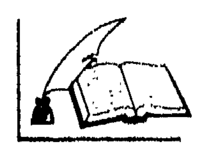
واستخلصت اللجنة من ذلك كله ملاحظات، هذه بعضها :

١ - أن الأستاذ الأثرى يلتقى مع الأستاذ المغربى فى أن ما يعد من باب التوهم يجرى على سنن العربية وفطرتها، ولا صلة له بالخطإ أو الوهم أو الغفلة، ومن ثَمّ نادى بالاعتداد به والقياس عليه.

---

(١٥) فى أصول اللغة ٣/ ٣٢٨.

(١٦) السابق : ٣/ ٣٣٢، ٣٣٣.



٢ ـ أن الربط بين التوهم والخطإ ليس بلازم فى الدلالة اللغوية، فمن معانى التوهم التمثيل والتخييل، كما عبر عنه اللغويون بالتشبيه والتمثيل والمشاكلة، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن التوهم تسجيل لظاهرة لغوية عومل فيها شيء معاملة آخر على سبيل الافتراض أو الاعتبار فى الدلالة، وإن جاء مخالفًا للقياس

٣ ـ أن جمعًا من أقطاب النحاة خلال العصور رأى فى البناء على التوهم سرًا من أسرار العربية، ومن هؤلاء : الخليل وسيبويه والفراء والجوهرى وابن جنى . . إلخ.

٤ ـ وأن الأمثلة التى يعبر النحاة فى تخريجها بالبناء على التوهم ربما جاء تعبيرهم فى شأنها بأنها من الغلط، ورد ذلك فى كلام سيبويه والفراء، ولم يرتض ابن هشام تفسيرابن مالك على أنه الخطأ أو اللحن. وقال إن المراد به ما عبر عنه بالتوهم، وذلك ابتغاء نفى الخطإ عن العرب الخلص.

٥ ـ أن المجمع فيما قرره فى التوهم نبه إلى أن ذلك ظاهرة لغوية فطن إليها المتقدمون ودعمها المحدثون، ولكنها لم تبلغ درجة القاعدة العامة، واكتفى بقبول نظائر الأمثلة الواردة مما يستعمله المحدثون إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة[١٧].

وعند عرض هذا التقرير على مؤتمر المجمع توقف الأعضاء فى إقراره، ورأوا إعادته إلى اللجنة لتوليه مزيدًا من الدراسة، وهذا يعنى أن المؤتمر لا يرى إقرار الظاهرة على النحو الوارد فى تقرير اللجنة، وأن ما سبق فيها من قرار كاف فى تفسيرها، وفى قبول ما شاع للحاجة من نظائرها، وهو اتجاه محافظ ولاشك يقرب من قول القدماء (يحفظ ولا يقاس عليه).

ولكنه يخطو خطوة حيث يجيز ما يناظره مما يشيع بين المحدثين للحاجة، دون أن يكون لذلك قاعدة عامة تشمله وتشمل غيره.

(١٧) السابق : ٣/٣٢٦.



وقد أعاد الدكتور شوقى ضيف بحث جانب من الموضوع من وجهة أخرى او تحت عنوان آخر فقدم مذكرته (اطراد صيغة تمفعل فى عبارات معاصرة) وهو جانب سبق أن قدمه المغربى بعنوان (توهم أصالة الحرف الزائد) دعا فيها إلى إضافة صيغة (تمفعل) إلى أبنية الثلاثى المزيد فى كتب التصريف واللغة، وتسجيل ما صيغ على أساسها حديثا إلى معاجمنا المعاصرة. وبذلك يكون الصوغ عليها قياسيا دون حرج. واعتمد فى ذلك على ما جمعه من أمثلتها فى القديم نحو: تمرأى وتمسلم وتمرفق .. إلخ، وفى الحديث نحو: تمركز وتمحور وتمظهر وتمفصل. .إلخ، وإلى ما أثبته ابن جنى من فرق فى المعنى بين تَفَعَّل وتمفعل[١٨].

وقد وافق المجمع على استعمال بعض الألفاظ المحدثة التى تدخل فى هذا الأصل، ومن ذلك أنه وافق على (المنهجة) وقال فى تسويغها: وقد توقف بعض اللغويين فى قبول الفعل (مَنْهَج) على أساس أنه غير جار على قواعد التصريف، وقد درست اللجنة هذا الفعل ومصدره (المنهجة) وانتهت إلى أن استعمالها جائز على مبدإ **توهم أصالة** الحرف تطبيقًا لما سبق للمجمع إقراره من قبول ما يشيع من الكلمات على هذا النحو: مثل: تمذهب وتمندل وتمركز.

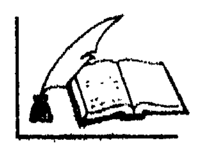
ـ وافق كذلك على (الجدولة) وقال فى تسويغها: يستبقى الحرف الزائد وهو (الواو) فى الاشتقاق أخذا **بتوهم أصالة الزيادة فى الحرف**[١٩].

معايير المجمع فى جواز القياس
وفى قبول الاستعمالات المحدثة

يختلف النحاة فيما يطرد وما يشذ من كلام العرب وفيما يصح أو لا يصح من كلام المحدثين، وقد يصل الخلاف إلى حد أن بعضهم قد يجيز القياس فى شيء يمنعه بعض آخر، وأن بعضهم قد يجيز استعمالا يخطئه آخرون. وقد كان اختلافهم ـ فى جانب منه ـ رحمة، فقد رأى بعض المجمعيين أن هذا الاختلاف طريق واضحة إلى تيسير التعبير وتوسيع الأقيسة. يقول الأستاذ عبد الحميد حسن:

(١٨) د. شوقى ضيف تيسيرات لغوية ٩٨ ـ ١٠٢.

(١٩) القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب ص ١٥٠، ١٥١، ١٤٩



«والذى أريد أن أبرزه فى ميدان البحث هو أن هذه الكثرة من آراء علماء اللغة هى سند قوى لما ننشده من مرونة تساعد على التوسع والتجديد، ولما نتطلع إليه من تيسير يعين على فك الأغلال عن كثير من الكلمات والعبارات»(٢٠).

وقد كان هذا المنزع ـ وما زال ـ ديدن لجنتى الأصول والألفاظ والأساليب فيما اتخذتاه من قرارات، وكان القاعدة فى ذلك أن يبحث صاحب الرأى أو المذكرة فى إمكان تخريج الكلمة أو الاستعمال على وجه من الوجوه النحوية بحيث لا يخالف مخالفة صريحة الأصول المتعارفة لقواعد العربية، وكان القرار غالبًا ما ينتهى بوجه الاحتجاج على جواز الاستعمال أو صحته أو القياس عليه. يقول على الجارم: «وللمجمع أن ينظر فى قواعد اللغة فيتخير ـ إذا دعت الضرورة ـ من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها». ثم يقول فى تفسير هذا المبدإ: «إذا استمسك المجمع بأصح الأقوال لا يعدوها فإنه يقف جامدًا، وليس للمجمع قاعدة فى هذا الموضوع، وإنما يسير على مبدإ التلمس لآراء النحاة وتطويعها لسد حاجة اللغة، وقد رجحنا القول فى مسألة النسبة إلى الجمع مع أنه رأى مرجوح وقول مطروح، وما دام فى دواوين النحاة نص على أنه قيل بهذا الرأى فلا بأس بأخذه ما دامت الحاجة إليه ماسة»(٢١)

بيد أن استشارة القدماء فى كل حكم لغوى قد وجدت معارضة من بعض أعضائه، فهذا هو أحمد أمين يقول: «ليس يصح أن ننتظر رأيًا من أبى زيد ولا كلمة من الأصمعى ولا تخريجًا من الأشمونى لنلجأ إليه ونعتصم به فى الإصلاح، فعقولنا أقدر على فهم حاجاتنا . . . وأنا أطالب بأن نعطى الحق الذى أعطى لهؤلاء ما دمنا مثقفين ثقافة لغوية»(٢٢). وانظر (٢٥٧). ـ

المعيار الأول: موقف النحاة القدماء من الظاهرة المدروسة:

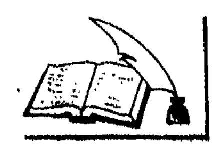
ومن أوضح الأمثلة على هذا المنزع أن الشيخ محمد الفاضل بن عاشور قدم بحثا عام ١٩٦٥ بعنوان (تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوى فاسد) حمل

---

(٢٠) البحوث والمحاضرات ٢٩/ ١٣٠.

(٢١) محاضر جلسات المجمع ١٠/٣١٦.

(٢٢) محاضر جلسات المجمع ١٠ / ٢٧٣.



فيه علـى النحاة تضييـقهم الواسع من باب أفعل التفـضيل، وبين ضعف قيـاسهم وفساده، وقرر أنه يمكن التوسع فيما ضيقوه، والانتهاء إلى قياسية كثير مما اعتبروه شاذا.

وقد استجاب المجمع لدعوة الشيخ ابن عـاشور فى تحرير أفعل التفضيل من كـثيـر مما اشتـرطه النحـاة، فتـخـفـف من شـرط تجرد الفـعل الثـلاثى **وفاقا لسـيبويه والأخفش**. إذا أمن اللبس، وتخفف من شـرط البناء للمعـلوم أخذا بقول **ابن مالك** فى صـوغه من المبنى للمـجـهول إذا أمن اللبس، وتخـفف من شرط كـون الفعل تامًا أخـذًا بقول **الكوفيين** فى صـوغ التعـجب من الناقص، وتخـفف من شـرط ألا يكون الوصف منه على أفعل فـعـلاء وهو مـا يكون فى الألوان والعيوب أخذًا **بقول الكسائى وهشام والأخفش**. وبذلك تم التخفف من أكثر الشروط، ولم يبق منها إلا ما اتفق عليه النحاة وهو :

١ ـ أن يكون فعلا ثلاثى الأصول مجردًا أو مزيدًا.

٢ ـ أن يقبل التفاضل.

٣ ـ أن يكون مثبتًا.

٤ ـ أن يكون متصرفًا.(٢٣)

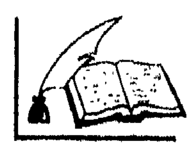
ومن وجوه الترجيح التى اعتـمدها المجمع بين الآراء النحوية : **الأخذ بمن يقول بإطلاق غير مصرح بالتقيـيد، وإن قيد غيرُه صراحة**. ومن أمثلة ذلك أن جمهـور النحاة يقررون أن صوغ المرة أو الوحدة مـن المصدر الثلاثى المزيد إنما يكون بطرح زوائده وبنائه على فَعْلَة، فهو من الضرب: ضربة، ومن القعود : قعدة، وطوعًـا لهذا لا تزيد التاء للوحدة فى المصدر على لفظه، فـلا يقال فى مثل ذهب وآب : ذهابة وإيابة إلا إذا ورد به سماع.(٢٤)

وقد بدأ المجمع فى بحث هذا الموضوع حين نوقش فى بعض الجلسات جمع (فراغ) على فراغات، و(صمام) على صمـامات، وقال الأستاذ عباس حسن إنه لا

---

(٢٣) فى أصول اللغة ١/ ١٢١، ١٢٢.

(٢٤) الرضى : شرح الكافية ١/ ١٧٨، فى أصول اللغة ٢/ ٥٠.



يجوز فى تسويغ جمعه أن يقال إن مفرده دخلت عليه التاء مثل (أتى إتيانة) فهذا قليل، وعندئذ قدم الشيخ عطية الصوالحى مذكرة اعترض فيها على ما ذكره الأستاذ عباس حسن، ودعا فيها إلى جواز لحوق التاء على المصدر المستعمل

وقد قدم الأستاذ شوقى أمين بحثًا فى موضوع لحوق التاء بالمصدر الثلاثى على لفظه أوضح فيه أن القياس فى بناء اسم المرة من الثلاثى المجرد أن يكون على وزن (فَعْلَة) بفتح وسكون نحو (ضرب ضربة)، وقد تزاد التاء فى المصدر على لفظه إذا كان من الثلاثى وفى المصدر زوائد نحو (ذهب ذهابة) غير أن بعض النحاة قال إن ذلك قليل، وصرح بعضهم بشذوذه، وقد اقترح أن يجار ما يشيع فى التعبير العصرى من كلمات تلحق بها تاء الوحدة أو المرة على لفظها، وهى مصادر ثلاثية مزيدة، واعتمد فى الجواز على ما ذكره الزمخشرى من أن بناء المرة قد جاء على المصدر المستعمل، وقول ابن يعيش : «قد يزيدون التاء على المصدر المزيد» وقول سيبويه : «وقالوا أتيته إتيانة، ولقيته لقاءة، جاءوا به على المصدر المستعمل فى الكلام، ونحو إتيانة قليل»، وعلى ما جرى عليه المجمع فى جملة من قراراته من الأخذ برأى من قال بإطلاق غير مصرح بالتقييد، وإن قيد غيره صراحة، وإجازة الصوغ على ما هو معبر عنه أنه قليل، إرادة التوسعة فى أقيسة اللغة مع الاستئناس بآراء علمائها فى التحرر من قيود الصوغ والاستعمال فى الإبانة عن حاجات العصر الحديث»[٢٥].

وقد أقر المجمع ما دعا إليه الأستاذ شوقى أمين من جواز لحوق تاء الوحدة أو المرة بالمصادر الثلاثية المزيدة اعتمادًا على ما ذكره من احتجاجات.

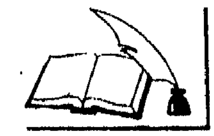
ومن أمثلة اختياره رأيًا مرجوحًا :

- أنه وافق على قول المحدثين (تبارت مصر مع بعض الفرق الأجنبية) والصواب أن يقال (تبارت مصر وبعض الفرق الأجنبية) بناء على أن الكسائى وأصحابه أجازوا : (اختصم زيدٌ مع عمرو)[٢٦].

---

(٢٥) فى أصول اللغة ٣/ ٢٠.

(٢٦) القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب ص ٦١.



- وأجاز قول المحدثين (المصريون غيورون على وطنهم) وقد منعه بعض اللغويين من حيث إن (فَعولًا) بمعنى (فاعل) - فيما دل على وصف - يطرد جمعه على (فُعُل) بضمتين كصبور وصُبُر، وقال فى الاحتجاج على الجواز «إنه على رأى الكوفيين الذين لا يشترطون أن يكون الوصف مما لا يستوى فيه المذكر والمؤنث»(٢٧).

- وأجار قول المحدثين (بل وفى أيام السلم) على الرغم من تخطئة بعض النقاد له من حيث إن وجود الواو لا معنى له، وقال فى الاحتجاج للجواز : «ويمكن أن يقبل هذا الأسلوب على زيادة الواو على رأى الكوفيين»(٢٨).

- وأجاز قول المحدثين (هل هذا الأمر يعجبك؟) بدخول هل على اسم مخبر عنه بجملة فعلية، وجمهور النحاة على أن ذلك جائز فى ضرورة الشعر، على أنه نقل تجويز الكسائى فى الاختيار، ولا مانع بهذا من إجازة هذا التعبير(٢٩).

المعيار الثانى : شيوع الظاهرة فى الفصحى المحتج بها :

يسعى المجمعيون بمقتضى القياس أن يرجعوا إلى اللغة العربية فى عصور الاستشهاد للتعرف على مدى شيوع الظاهرة التى يجرون القياس من أجلها.

وقد كان الشيخ الإسكندرى من أسبق المجمعيين فى استخدام هذا المنهج، فقد قرأ (القاموس المحيط) واستخرج ما يزيد على مائتى فعل مشتق من اسم عين للتدليل على جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان، وقال فى ذلك : «ومن حيث إن الكثرة عليها مدار القياس فقد اعتبر المجمع هذه الكثرة النسبية كافية لجعل الاشتقاق من الأعيان قياسا فى لغة العلم»(٣٠).

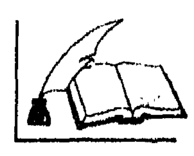
---

(٢٧) القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب ص ٦٣.

(٢٨) السابق ص ٧٢.

(٢٩) السابق ص ١٥٥.

(٣٠) محاضر الجلسات ٢/ ٩.



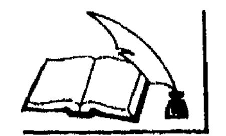
وقد انتهج هذا المنزع مجمعيون آخرون، فقد جمع الأستاذ شوقى أمين ما يزيد على مائة مثال للاحتجاج على مجىء (فَعول) قياسًا من الفعل اللازم للمبالغة وللصفة المشبهة، وجمع الشيخ عطية الصوالحى زهاء السبعين مثالاً لمجىء (فعلة) للدلالة على الكثرة، للاحتجاج على اطرادها فى هذين المعنيين، واستشهد الأستاذ على السباعى على جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير بستين شاهدًا عدها المجمع من الكثير المعتد به فى القياس. واعتمد قرار المجمع بجواز لحوق التاء بالمصدر الميمى فى نحو : محمدة ومبخلة بخمسة وثلاثين شاهدًا، وقال عن هذه الأمثلة : «ولهذه الكثرة ترى اللجنة جواز القياس».

وقد يقيس المجمع صيغةً أو استعمالاً، ويحتج له ببعض أمثلة، بل بمثال واحد حين ينضم إلى اعتبار الشيوع اعتبار آخر مثل الحاجة إليها فى المصطلحات العلمية، وهذا واضح من قرار المجمع فى قياس صيغة (فَعُول) اسمًا لما يتعاطى من دواء ونحوه، ومن قراره فى قياس صيغة (تفاعَل) للدلالة على الاشتراك فى المساواة أو التماثل، وفى الدلالة على التكرار والموالاة، ومن قراره فى النسب إلى المثنى، فهذه القرارات ـ وغيرها كثير ـ مرعى فيها تيسير المصطلح العلمى.

هذا ولا نعلم ـ حتى الآن ـ أن المجمع قد وضع حدًا للكثرة أو القلة، بل ترك الأمر إلى تقدير أعضائه، وارتبط قراره ـ كما قلنا فى غير موضع من هذه الدراسة ـ باعتبارات أخرى غير شيوع الظاهرة، وهو ما أسميه تضافر الدواعى. ومع ذلك فقد اختلف أعضاؤه فى هذا الحد اختلافًا شديدًا، فقد يطمئن عضو إلى ما جمعه من أمثلة ويعدها كثيرة فى حين يراها غيره غير كافية للاحتجاج بها والقياس عليها، فقد دار مثلاً نقاش طويل بين الأمير مصطفى الشهابى والشيخ النجار حول جمع فَعْل على أفعال، فالشهابى يريد إجراء القياس، ويحتج لذلك بخمسة وثلاثين مثالاً، ولكن الشيخ النجار يرد عليه قائلا «هذه الأمثلة لجمع فَعْل على أفعال **من الشواذ**، وحد القلة يكون بالنسبة إلى الكثرة المسموعة، **ولا يقاس بالثلاثين**»[31].

---

(٣١) محاضر جلسات المجمع ١٢٨/٢٤.



وإذا ما رجعنا إلى المصادر التى جمع منها المجمعيون شواهدهم وجدناها فى المقام الأول كتب اللغة والنحو مثل : الغريب المصنف، وإصلاح المنطق، والفصيح وشروحه، والمزهر. . . وكتاب سيبويه، ومعانى الفراء وشروح الألفية . . إلخ، كما أن منها معاجم اللغة وعلى رأسها اللسان والقاموس المحيط والمخصص وأساس البلاغة وديوان الأدب . . وقد يرجعون أحيانًا قليلة إلى المجموعات الشعرية مثل : المفضليات والأصمعيات والحماسة، وإلى دواوين الشعراء فى الجاهلية والإسلام.

وقد كان للّغوى المعاصر الدكتور إبراهيم أنيس دور كبير فى الاستعانة بالمناهج اللغوية الحديثة ومنها المنهج الإحصائى فى دراسة ما يعرض على لجان المجمع من مباحث.

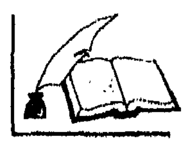
ومن أهم البحوث التى قدمها إلى المجمع واستخدم فيها هذا المنهج البحث الذى قدمه فى دورة مؤتمر المجمع السادسة عشرة عن أبواب الفعل الثلاثى.

رأى الدكتور أنيس أن الصرفيين يفترضون لأبواب الثلاثى تسعة وجوه، يرفضون منها ثلاثة، لأنها لم ترد عن العرب كما يقولون، وتلك الأبواب التى يرفضونها هى : فَعُل يَفْعَل، وفَعُل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعُل، فإذا روى لهم بعض الرواة أفعالا مثل : نَعِم يَنْعُم، وفَضِل يفْضُل أخذوا يتلمسون لها الأسباب والمعاذير»[٣٢].

أما الأبواب الستة التى اعترف بها الصرفيون فلا تكاد تخضع لقاعدة واحدة، ولا يعقل نسبتها للغة موحدة كاللغة النموذجية الأدبية التى نزل بها القرآن الكريم، وجاءت بها الآثار الأدبية الجاهلية، ويظهر أن الرواة قد تلقنوها من لهجات عربية متباينة خضعت كل منها لقاعدة خاصة فى اشتقاق المضارع من الماضى أو العكس»[٣٣].

وقد لجأ الصرفيون حين لاحظوا تشعب قواعد الاشتقاق إلى القول بأن الأمر فيها مرجعه إلى السماع لا القياس، مع أن الملاحظ فى كل اللغات هو اطراد

(٣٢) مجلة المجمع ٨/ ١٧٢.
(٣٣) مجلة المجمع ٨/ ١٧٣.



القواعد وندرة الشواذ، ولم يكن أمام الدكتور أنيس لتحرير القول فى هذه المشكلة إلا أن يرجع إلى اللغة العربية نفسها، وهو يرى أن القرآن الكريم أولاها بهذا الرجوع، يقول : «ليس بين النصوص الأدبية ما يؤكد لنا طريقة اشتقاق المضارع من الماضى بما لا يدع مجالًا للشك إلا القرآن الكريم فى قراءته المشهورة الشائعة الآن فى كل الأمصار، لأننا تلقيناها عن طريق التلقين والمشافهة، ولأنها تمثل لهجة موحدة منسجمة، تلك هى اللغة النموذجية الأدبية»[٣٤].

ويحدد الدكتور أنيس، العوامل المؤثرة فى اختيار حركة دون حركة بأنها :

١ - المغايرة، أو ما أسماه ابن جنى بالمخالفة بين حركة الماضى والمضارع.

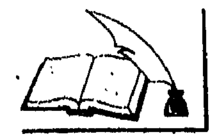
٢ - وظيفة الفعل فى الكلام، وقد كان اللغويون القدماء يفرقون بين حركة الفعل المتعدى واللازم، كما يفرق المحدثون بين الاختيارى والإجبارى.

٣ - أثر المجاورة فى إيثار الحركات.

وفى ضوء هذه العوامل يقرر - من خلال دراسته للأفعال الثلاثية الصحيحة التى وردت فى القرآن الكريم مرة فى الماضى وأخرى فى المضارع - أن هذه الأفعال لا تكاد تجاوز ١٣٤ فعلًا، وأنها لا تشتمل على ذلك الباب الذى سمّاه النحاة (فَعِل يَفْعِل) كما أنها خلت من ذلك الباب المضموم العين فى الماضى والمضارع إلا فى فعلين اثنين هما : كَبُرَ يكبُر وبَصُر يَبْصُر. أما باقى الصيغ الثلاثية التى وردت فى القرآن الكريم فهى أحد وجهين لا تخرج عنهما فى الماضى (فَعَل) و (فَعِل)، ثم نرى أن الصيغة الأولى هى الأكثر شيوعًا فى الأسلوب القرآنى، لأن به حوالى ١٠٧ من الأفعال الماضية الصحيحة التى صيغتها (فَعَل) وحوالى ٢٤ فعلًا من صيغة (فَعِل)[٣٥].

وقد أوضح الدكتور أنيس أن قاعدة المغايرة هى التى تحكم عملية اشتقاق المضارع من الماضى، فصيغة (فَعَل) يقابلها فى المضارع (يفعُل أو يفعِل) أما صيغة (فَعِل) فيقابلها دائما (يفعَل) بفتح عين المضارع.

(٣٤) السابق ٨/ ١٧٣.
(٣٥) السابق ٨/ ١٧٤.



أما الأفعال التى وردت فى القرآن الكريم مفتوحة العين فى كل من الماضى والمضارع فلامها أو عينها من أحرف الحلق، وقد اطردت هذه القاعدة فى الأفعال القرآنية ما عدا : نكح ونزع ورجع وبلغ وقعد وزعم ونفخ حيث خضعت هذه الأفعال فى اشتقاق المضارع منها لقاعدة المغايرة، ولم تؤثر فيها تلك الحروف الحلقية.

وقد كشفت الدراسة أن الفعل (قَنَطَ يَقْنَط) ورد فى القرآن مفتوح العين فى الماضى والمضارع، وليس فيه حرف من حروف الحلق - وقد علل الدكتور أنيس ذلك بقوله : إنه ربما كان منتميا للهجة أخرى غير لهجة قريش.

وينتقل الدكتور أنيس إلى (القاموس المحيط) ويحصى ما فيه من أفعال ثلاثية صحيحة فيجدها ثلاثة آلاف من الأفعال مع صرف النظر عن الأفعال المعتلة، لأن لها ظروفا لغوية خاصة، وقد مرت بها أطوار باعدت بينها وبين أبواب الفعل الصحيح وصبغتها بصبغتها الخاصة[٣٦].

ويصنف الدكتور أنيس الأفعال التى وردت فى القاموس إلى صنفين :

الصنف الأول : وهو مجموعة الأفعال التى اختص بها باب واحد من أبواب الثلاثى، وهى ما يقرب من ١٨٠٠ من الأفعال، والقاعدة فيها تتلخص فيما يأتى :

١ - الماضى المفتوح العين يكون مضارعه مضموم العين أو مكسورها إلا حين تكون لامه أو عينه من حروف الحلق، وحينئذ يجب فتح عين المضارع.

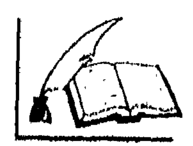
٢ - الماضى المكسور العين لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين[٣٧].

الصنف الثانى : الأفعال المشتركة التى روى لكل منها أكثر من باب لا تكاد تزيد على ١٣٠٠ غير أن المعنى يختلف اختلافًا بينًا مع كل باب فى الكثرة الغالبة من هذه الأفعال.

---

(٣٦) السابق ٨/ ١٧٥.

(٣٧) السابق ٨/ ١٧٧، ١٧٨.



أما عكس المجموعة السابقة وهى مجموعة الأفعال المشتركة فى المعنى والمختلفة فى الباب فلا تكاد تعدو ٥٠٠ موزعة حسب النسب الآتية :

١ ـ من باب نصر وضرب ٥٠٪.

٢ ـ من باب ضرب وفرح ١٢٪.

٣ ـ من باب نصر وفرح ١٤٪.

٤ ـ من باب فرح وكرم ١٢٪.

٥ ـ من باب نصر وكرم ١٠٪.

٦ ـ من باب كرم وضرب ٢٪.

ثم يستخلص مما سبق النتائج الآتية :

١ ـ حين يشترك الفعل فى بابى ضرب ونصر، فالأرجح أن ننسب كلًّا منهما إلى بيئة لغوية تخالف الأخرى، فليس من المعقول أن الرجل فى البيئة الواحدة ينطق مثل هذه الأفعال مرة من باب ضرب وأخرى من باب نصر.

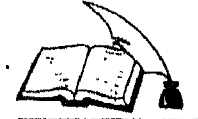
٢ ـ أما الاشتراك فى بابى ضرب وفرح أو الاشتراك فى بابى نصر وفرح فيجب حين يتحد المعنى **ألا نعترف بأحد البابين**، فإن كان من الأفعال الاختيارية (لنا اختيار فى حدوثه) **حددنا** له باب نصر أو ضرب **لا غير**، أما إذا كان من الأفعال الإجبارية **حددنا** له باب فرح لا غير.

٣ ـ الأفعال المشتركة فى بابى فرح وكرم **يجدر بنا أن نجعلها للباب الأول وحده**.

٤ ـ الأفعال المشتركة بين باب كرم وبابى نصر وضرب يمكن تفسيرها على أن الفعل أصلًا من باب ضرب أو نصر لكنه حول إلى باب كرم للرغبة فى جعل المعنى من الصفات الغرزية الثابتة[٣٨].

ويبدو لى أن نتائج البحث لم يكن ليقدر لها أن تتجاوز الجانب النظرى من حيث تقرير تلك الوقائع اللغوية من تلك المادة المحدودة وتصنيفها، وتفسير ما بينها

(٣٨) السابق ٨/ ١٨٠.

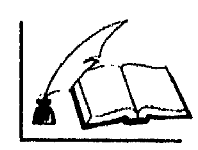


من علاقـات وفقا لمنهج إحصائـى يراعى بعض التفسيرات العـامة فى اللغـات.
أمـا عن الجانب العملى وهو الذى يهـتم بوضع القـواعد الضـابطة لهذه المـادة فلم يجـد القـارئ المعاصر الراغب فى ضـبط الأفعال ضبطًا محكـما مـيسرًا ـ بغيتَه فيما وصلت إليه الدراسـة، وذلك لأسـباب كثيـرة منها أن الإحصاء لم يتنـاول الأفعال المعتلة ـ لصعوبات خاصة فى علاجها وفـقًا للمنهج المستخدم ـ وقد كان المتوقع أن تشملهـا الضوابط، وأن الشكوى من قواعـد الصرف فى ضبط عين المضـارع ناتجة من تشعبهـا وكثرة الاستثناء فيهـا، وهذا أيضا ما يؤخذ على القواعد التى اقـترحها الدكتور أنيس. وهذه عـقبة كئود حـقا ما دمنا نضع فى اعتبـارها المادة المنقولة عن العرب، وهى بطبيعـتها غير متجـانسة، لأنها مأخوذة من عدة لهـجات لا من لهجة واحدة.

والمجمع نفـسه يتـخذ غـالبا جانب الحـذر من كل تغيـير فى القـواعد، ولا يستطيع أن يقـترح استبـعاد صيغـة أو أخرى أو فرض صيـغة أو أخرى ـ كمـا دعا الدكتـور أنيس ـ ما دامت منقولة عن العـرب ومستـعملة فى نصوص مـازلنا نقيس عليها. ولهذا آثر المجمع ألا يتخذ فـيه قرارًا، وأن يحيله إلى لجنة اللهجات لدرسه ليظل بين أضابيرها محبوسًا أربعين عامًا.

ثم يعـود الموضوع مرة أخـرى إلى مائدة المجـمع حين يـكتب إليه الأسـتاذ محـمد الباشا من لبنـان بحثا يقتـرح فيه أن يضم الفـعل المضارع إذا كان متـعديًا، ويكسر إذا كان لازمًا. وقـد بحثت لجنة الأصول فى مقترحه وذكـر الدكتور شوقى ضيف أن الضـابط المقترح غيـر صحيح، ومن شأنه أن يحـدث اضطرابًا فى ضبط اللغة، لأن الأفعال المروية على (يفعل) تجىء متعدية ولازمة بضم العين وكسرها.

وقد تقدمتُ إلى اللجنة بمذكرة عن أبنية الثلاثى اقـترحتُ فى نهايتها الضابط الآتى : «إذا لـم نعرف عين مضارع فَعَل يجـوز لنا أن نضمها ونكسرها إذا لـم يكن عينه أو لامه حـرف حلق، فإن كان حلقى العين أو اللام، ولم نعرف أنه مـضموم أو مكسور فـهو مفـتوح دائما». وقلت فـى الاحتجـاج لهذا المقتـرح : «وليس ما أقترحـه بعيدًا عما ذكـره أبو زيد وابن درستويه وابن يعيش وغيـرهم من اللغويين والنحاة».



وقد انتهى المجمع بعد دراسة كل مـا قدم فى الموضوع من بحوث ومذكرات إلى قرار متحفظ يقرب مما عرضته، ولكنه يقيده بألا يُتّبع ذلك فى تحرير المعاجم، وألا يرخص فى هذا الاستعمال للمتكلم العادى إلا حين لا يكون هناك نص صريح على باب الفعل الذى نريد أن نترخص فى ضبطه[39].

وهكذا أفرغ المجمع القرار من مضمونه وضيق فى الاستفادة منه.

وبعد ثلاثة أعوام من بحث الدكتور أنيس قدم الأستاذ محمد فريد أبو حديد بالاستعانة بالدكتور إبراهيم أنيس بحثًا إحصائيًا آخر فى مشكلة لا تقل تعقيدًا وتشعبا من مشكلة ضبط عين الماضى والمضارع وهى جموع التكسير، إلى مؤتمر الدورة التاسعة عشرة.

وفى هذه المشكلة يقول: «جموع التكسير للأسماء والأوصاف الثلاثية فى اللغة العربية من أعسر المباحث اللغوية لما فيها من تعقيد وتفريع وشواذ».

وقد اعترض صاحب البحث على طريقة القدماء فى معالجة موضوع جموع التكسير من حيث:

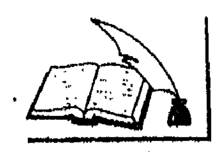
١ ـ إن القواعد التى وضعها القدماء للجمع وقالوا إنها مطردة، لم تكن مطردة كما زعموا، وقد اختلفوا فيما بينهم وتفرقوا فى مذاهبهم فيها حتى صارت القواعد غير ذات موضوع، وحتى انتهى بعضهم إلى القول بأنها سماعية أصلًا[40].

٢ ـ حدد النحاة صيغًا لما سموه جموع القلة والكثرة، ولما لم يجدوا من اللغة ما يحسم التفرقة، قالوا: إن صيغ القلة والكثرة يحل بعضها محل بعض. والحقيقة التى يقررها الإحصاء أن صيغ الجموع لا تعتد بكثرة المعدود أو قلته.

٣ ـ لم يحاول النحاة مع كل ما بذلوا من جهود أن يشيروا إلى الصيغ الرئيسة من صيغ الجموع، وهى التى تضم أكثر الجموع المستعملة فى كلام العرب، وذلك لأنهم لم يقيموا بحثهم على الإحصاء، بل كانوا يقررون اطراد القاعدة إذا توافر لهم فى إحدى الصيغ عدد من الألفاظ المشتركة فى بعض الأوصاف.

---

(٣٩) مجموعة القرارات العلمية ص ٤١، والوضع اللغوى ص ١٧٣.
(٤٠) مجلة المجمع ٩/٥٣.

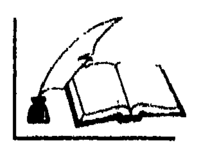


يحكى الأستاد محمد فريد أبو حديد قصه هذا البحث بقوله رأيت أنا وصديقى الأستاد الدكتور إبراهيم أنيس أن نقوم بمحاولة إعادة النظر فى صيغ الجموع على أساس إحصاء الألفاظ المستعملة فى كلام العرب الفصحاء فرأينا أن نختار عددا من كتب الأدب التى يمكن الوثوق فى فصاحه ما ورد فيها، وتحرينا أن تكون ممثلة لكلام العرب فى العصور التى كانت فيها اللغة العربية سليمة من التحريف. فاخترنا نحو عشرين كتابا من دواوين الشعر الجاهلى والإسلامى ثم كتاب الأغانى بأجزائه العشرين، فتم لنا بذلك نحو أربعين كتابا. وأخذنا نحصى ما فى هذه الكتب من الألفاظ المجموعة مستعينين على هذا المجهود بطائفة من طلاب كلية دار العلوم للمشاركة فى البحث، فقام أربعون منهم مشكورين بإثبات الجموع الواردة فى تلك الكتب مصنفة بحسب صيغة جمع كل منها، ثم أخذنا نحصى الألفاظ فى كل صيغة وعدد مرات ورودها فى تلك الكتب الأربعين، ثم قام الدكتور إبراهيم أنيس بإحصاء ما ورد من الجموع فى القرآن الكريم وصنفها بحسب أوزانها فكانت هذه الإحصاءات هى المادة التى حاولنا أن نستخلص منها نتائج البحث(٤١).

وقد تبين لنا مما أحصى بحسب الطاقة أن فى القرآن الكريم من جموع الثلاثى نحو ١٩٦ لفظا، وها هى ذى مرتبة بحسب عددها فى كل صيغة من صيغ الجمع :

١ ـ وزن أفعال	٩٩.	
٢ ـ وزن فُعول	٤٩.	
٣ ـ وزن فعال	٣٠	(وهو مشترك بين الثلاثى والرباعى).
٤ ـ وزن فُعْلان وفِعْلان	١٠.	
٥ ـ وزن أفْعُل	٦.	
٦ ـ وزن فِعْلة	٢.	
المجموع	١٩٦	

(٤١) السابق ٩/ ٥٤



وأما فى الكتب الأربعين فقد أحصيت الجموع الثلاثية فكان عددها كما يأتى مرتبة بحسب عددها ثم بحسب عدد مرات ورودها :

الصيغة	مجمـوع عـددهـا	مجموع مرات ورودها
١ ـ وزن أفعال	٣٦٥	٤٩٧٣
٢ ـ « فُعول	٢٠٧	٣٧٠٧
٣ ـ « فِعال	٨٣ وهو مشترك بين الثلاثى والرباعى.	٢٥٠٦
٤ ـ « فُعْلان	١٧ » » » » » (٣٩)	٢٧٥
٥ ـ « فِعْلان	٢٢	٨١
٦ ـ « أفعُل	٤٦	٢٧٣
٧ ـ « فِعْلة	٤	
المجموع	٧٤٤	١١٨١٥

من هذا العرض نتبين أن صيغة الجموع الثلاثية التى استعملت عادة فى اللغة على مدى ثلاثة قرون والتى استعملت فى القرآن الكريم لا تزيد على خمس صيغ أو ست، وليس منها إلا ثلاث صيغ تشتمل على الأكثر الأغلب من الألفاظ المستعملة وهى صيغ أفعال وفُعول وفِعال.

١ ـ فصيغة (أفعال) عليها أغلب الألفاظ المستعملة فى كتب اللغة ٤٠٪ من المادة المجموعة و٥٠٪ فى القرآن الكريم.

٢ ـ وصيغة (فُعول) هى الصيغة الثانية فى الشيوع بلغت ٣٠٪ فى كتب اللغة ٢٥٪ فى القرآن.

٣ ـ (فعال) وهى الصيغة الثالثة. ولكنها ليست خالصة لجمع الثلاثى بل تشتمل على طائفة من جموع غير الثلاثى.

٤ ـ لا تبلغ نسبة شيوع صيغ الجموع الأخرى جميعا على ٥٪ فى كتب اللغة و٩٪ فى القرآن.



النتيجة النهائية :

إن القاعدة العامة هى أن اللفظ الثلاثى يجمع على (أفعال) ما لم يكن اسمًا صحيح العين على وزن (فَعْل) فيجمع على (فُعول).

وفى اللغة شواذ جاءت على (أفعال) مما حقه أن يكون على (فُعول) نحو : سمع وأسماع ولفظ وألفاظ . . إلخ فيحفظ.

كما أن فيها شواذ جاءت على (فُعول) مما حقه أن يكون على (أفعال) نحو : جذع وجذوع، وقرد وقرود . . إلخ فيحفظ[٤٢].

فإذا ما أطلقت القاعدة العامة التى أشرنا إليها وجمعت هذه الشواذ وحدها للحفظ أمكن أن نقول إن دارس اللغة العربية يستطيع أن يهتدى إلى طريقة جمع الألفاظ الثلاثية التى كانت إلى اليوم تعد سماعية أصلًا

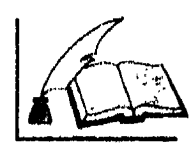
ولا يطعن فى هذه القاعدة العامة أن بعض الألفاظ لها صيغتان أو أكثر عند الجمع، فالدارس يستطيع أن يكتفى بالصيغة القياسية ثم يستطيع بعد ذلك أن ينصرف إلى الصيغ الأخرى التى تتوارد عليه[٤٣].

وبعد عام استكمل الأستاذ محمد فريد أبو حديد تقعيد جموع التكسير فقدم بحثا بعنوان (جموع غير الثلاثى) اتخذ فيه المنهج نفسه الذى استخدمه فى جموع الثلاثى، واقترح فيه مجموعة من الضوابط المحكمة التى تلم شتات هذه الجموع، ولكن المقام لا يتسع للحديث عن هذا البحث ونتائجه[٤٤]

المعيار الثالث : شيوع الظاهرة في الفصحي المعاصرة (السماع من المحدثين) :

لم يكن الهدف من إنشاء المجمع المحافظة على سلامة اللغة فحسب؛ بل جعلها وافية بمطالب العلوم والفنون، ملائمة لحاجات الحياة فى العصر الحاضر. وإذا كان الهدف الأول جعله حريصا على قواعد اللغة وأقيستها لا يخرج عليها،

(٤٢) السابق ٩/ ٥٥ ـ ٥٧.
(٤٣) السابق ٩/ ٦٠.
(٤٤) مجلة المجمع ١١/ ٧٩ ـ ٨٨.



ولا يُغيِّر فيهـا، فإن الهدف الثانى جعله حفيًا بكلام المحدثين، سميعًا لما يشيع منه ويُحتاج إليه.

وقد كان من قراراته الأولى قبول السماع من المحدثين داعيًا إلى تتبع الألفاظ والأساليب الشائعة فى الصحف وفى المسرح وفى الرسائل وفى الكتب .. إلخ.

ومع هذا فهو لا يقبلها إلا بعد أن يصقلها الاستعمال، وتستسيغها الآذان، ويبين وجه الحاجة إليها.

وإذا كان المجمع يضع سلامة الكلمة أو الاستعمال فى المقام الأول من رعايته فإن شيوعهما بين المحدثين يجىء فى المقام الثانى.

وقد بدأ المجمع بداية متحفظة مترددة فى قبول الاستعمالات الشائعة، بل إن اجتماعاته الأولى والتى كان الغرض منها وضع لائحة العمل بالمجمع حفلت بالمحاورات اللغوية حول سلامة الألفاظ والأساليب التى وردت بمشروع اللائحة. وهذه صورة لإحدى المحاورات الطريفة.

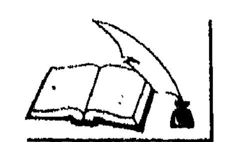
حين عرض الدكتور محمد توفيق رفعت رئيس الجلسة مادة تتضمن عبارة (أدلى بصوته) توقف الشيخ حسين والى فى قبولها مؤثرًا عليها العبارة (أدلى برأيه) سائلًا من أية ناحية جاءتنا كلمة التصويت. فيجيب الرئيس : إنها اصطلاح منقول عن اللغات الأجنبية.

ويعلق الأستاذ على الجارم قائلًا : (صَوَّت) فى العربية معناها أصدر صوتا، وصَوَّت بمعنى أبان عن رأيه مجاز، والعلاقة الإطلاق والتقييد.

ويحدد الرئيس معناها بقوله : نقول : صَوَّت بمعنى نادى برأيه، فيسلم الشيخ والى بالمجاز، ولكن العلاقة - كما يقول - بين النداء وإعطاء الرأى بالكتابة علاقة بعيدة إلا إذا أريد مجاز فوق مجاز.

وينقلنا الأستاذ على الجارم نقلة أخرى قائلًا : ألا يشفع لكلمة (صوت) كثرة استعمالها؟ فيرد الإسكندرى : الاستعمال وحده فى هذا الزمن لا يعتد به.

فيرد الجارم قائلًا : اللفظان مترادفان، ويمكننا أن نشتق من (الصوت) الفعل (صوت تصويتًا) ونحن نريد تيسير اللغة لا تعقيدها.



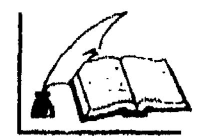
وبهذا القول تنتهى تلك المحاورة بإقرار الكلمة فى لغة المجمع بعد أن كانت مقررة فى لغة الناس(٤٥).

بيد أن الموضوع يأخذ أبعادًا جديدة فى الرعيل الثانى من المجمعيين من أمثال أحمد أمين وإبراهيم مصطفى وإبراهيم مدكور وأحمد حسن الزيات . . وغيرهم من المجددين.

وفى هذه المرحلة تجد العربية الحديثة طريقها بيسر إلى مائدة البحث المجمعى بل إلى معجمه أيضا، وتكتسب قاعدة السماع من المحدثين أصوليتها وأهميتها. ولهذا آثرت أن نعالج هذا الموضوع علاجًا مستقلًا فى فصل خاص من هذه الدراسة. (انظر ٢٥٥ ـ ٢٩٤).

ويكفى هنا أن أشير إلى تلك الكلمة الجامعة التى تعبر أصدق تعبير عن منهج المجمع فى الألفاظ والاستعمالات المحدثة، يقول شوقى أمين فى كلمة (الأقصوصة) : «لا ضير على اللغة أن تسجل لفظًا مصنوعًا على قالب عربى مسموع له نظائر، وإن كان غير قياسى بشفاعة شيوعه بين خاصة الكتاب وأدائه معنى عصريًا لعله لا يؤدى بلفظ مفرد مثل لفظ الأقصوصة»(٤٦).

(٤٥) محاضر جلسات المجمع ١/٣٦ ـ ٣٨.
(٤٦) كتاب الألفاظ والأساليب ١/١٦١.



موقف المجمع بين الإطلاق والتقييد

يحرص المجمع دائمًا على نوع من التوازن الدقيق بين دواعي المحافظة المتمثلة فى الالتزام بالقواعد والضوابط المنصوص عليها فى كتب اللغة والنحو، ودواعى التجديد التى قد تتيح نوعًا من التغيير فى بعض القواعد والضوابط، وقد رأينا أن المجمعيين لا يختلفون فى الركون إلى القياس ولكنهم يختلفون فى مدى إجرائه. ولهذا فقد يطلقون القياس أحيانا، وقد يقيدونه، والمرجع فى هذا وذاك تحقيق هدف المجمع من المحافظة على سلامة اللغة مع وفائها بمطالب العلوم والفنون، وملاءمتها لحاجات الحياة المعاصرة.

وقد استقرأت قرارات المجمع فى الخمسين سنة الأخيرة من عمره المديد فوجدت المجمع يضع عدة قيود أو شروط لإجراء القياس أو لصحة الاستعمال. ومن خلال متابعتى لما يدور فى لجانه ومجلسه ومؤتمره خبيرًا للجنة الأصول ولجنة الألفاظ والأساليب لمدة تقرب من عشرين عامًا أنه يقصد من هذه القيود :

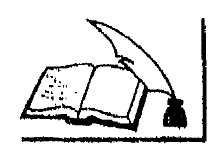
١ ـ الحيلولة دون الإسراف فى استخدام الأقيسة.

٢ ـ التوفيق بين الآراء المتعارضة سواء أكانت بين النحاة القدامى أو بين أعضاء المجمع أنفسهم.

ومن أكثر القيود ترددًا فى قراراته :

أ ـ الضرورة :

تطالعنا هذه الكلمة الغامضة أول مرة فى قرار المجمع فى (المعرب والأعجمى) الذى صدر فى دور انعقاده الأول. يقول القرار : «يُجيز المجمع أن يُستعمَل بعضُ الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم». ويفسر الشيخ الإسكندرى قيود القرار بقوله : «وتقييده بلفظ (بعض) دون جنس الألفاظ يفيد أن المراد الألفاظ الفنية والعلمية التى يعجز عن إيجاد مقابل لها، لا الأدبية، ولا الألفاظ ذات المعانى العادية»، ولم ينجح الأب أنستاس الكرملى فى التخلص من قيد الضرورة محتجا بأن العرب عربت كلمات لها عندهم مرادفات كثيرة. لقد كان الشيخ الإسكندرى ـ كما يقول عنه أحد أعضاء المجمع ـ عدوا



أزرق للتعريب، بـل إن عالمًا كبيرًا كـالدكتور فارس نمر قـال . «إن قرار المجمع فى التعريب صدر بتأثير نفوذ الشيخ الإسكندرى»(٤٧) .

وقد بذلت مـحاولات أخرى فى تعديل قـرار التعريب عند الضـرورة، لكنها تعثرت وبقى هذا القرار على حاله حتى اليـوم، وعلة ذلك ـ فيما أعتقد ـ فى تلك الكلمة الغامـضة (الضرورة) لقد اختلف المجمـعيون فى معناها اختـلافًا واضحًا، ومع ذلك حرصـوا على استبـقائها وكـأنهم أرادوا ألا يكون لها معنى مـحدد، أو يكون لها مـعنى يختلف باختـلاف العصور والأحوال، وهـكذا مضت السنون منذ صدور القرار والكلمة باقية يفهمها كل فريق من المتوسعين أو المضيقين على هواه، لأن كلا الفريقين معتقد بوجود قيد على التعريب .

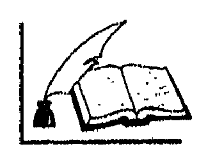
وقد استـقر هذا الربط بين كلمة الضرورة ولغة العلوم والفنون فى كـثير من قرارات المجمع، ففى قـراره بجواز الاشتقاق من أسماء الأعـيان صرح المجمع بأنه للضرورة.

ويذكر للمجمع ـ وهو مـؤسسة علمية تضم خيرة علمـاء مصر وأدبائها ـ أنه كان يُعَدِّل فى بعض قراراته متى وجد لذلك فائدة فى تحقـيق أهدافه. فقد استشعر مثـلا أن فى قيـد (الضرورة) حـجرًا على الكتـاب والأدباء بل على عامـة الناس، واستشـعر الحاجة إلى الاشتـقاق من أسماء الأعيـان فى التعبير عن مـقاصد هؤلاء وأولئك، فلم يجد حرجًا فى أن يَعْدِل عن قراره السابق ويجيز الاشتقاق من أسماء الأعيان من غير قيد الضرورة(٤٨) .

ويذكـر له أيضا أنه كـان يستكمل صـيـغا كـان قـد توقـف فى إقـرارها فى مرحلته الأولى، وانظر فى ذلك قراره فى (صيغ يستـوى فيها المؤنث والمذكر) فقد أجاز صـيغـة مِفْـعيل ومِـفعـال ومِفْـعَل إلى صيـغتى فعـول وفَعـيل اللتين سـبق إقرارهما(٤٩) .

---

(٤٧) مجلة المجمع ١/ ٢٠٢ ود. محمد حسن عبد العزيز : التعريب بين القديم والحديث ص ٦ ٢
(٤٨) مجموعة القرارات العلمية ص ١٦، ١٧.
(٤٩) فى أصول اللغة ٣/ ٥١.



الضرورة أو الحاجة :

وقد جرى نقاش طويل بين أعضاء المجمع فى موضوع (النحت)، وكان المجمع قد أخذ فيه قرارًا متحفظًا بجوازه حين تلجئ إليه الضرورة. ولكن بتأثير بعض أعضائه من المجددين كالدكتور رمسيس جرجس وهو طبيب له بحوث لغوية عميقة، والدكتور إبراهيم أنيس وهو لغوى حديث عاد الموضوع إلى مائدة البحث مرة أخرى برؤية جديدة لدور النحت فى المصطلحات العلمية، ودعت لجنة الأصول فى قرارها إلى استبدال كلمة الحاجة بكلمة الضرورة. وقد اعترض على هذا التغيير بعض الأعضاء وتحفظ آخرون، وتنبه رئيس اللجنة إلى خطورة التضييق على الناس فيما يستعملون، وقال : «الناس يلجئون إلى وضع الكلمات، ويسبقون المجمع فى هذا ولا ينتظرونه».

وحسم الدكتور مدكور النقاش بقوله : كان القرار الماضى (بالأمس) عند الضرورة، وأريد لها أن تكون الحاجة (اليوم) وهى أوسع من الضرورة.

وقد ارتاح أعضاء المجمع إلى هذا التفسير، وقال الأمير الشهابى : «(عند الحاجة) قرار معتدل»[٥٠].

وبهذا استقر هذا القيد الجديد، وهو أخف من القيد القديم فى قرارات المجمع، وقد يُنَصُّ عليه صراحةً أو بما يعبر عن معناه، فكثير من قرارات المجمع تبدأ مثلا بهذه العبارة (يجاز فى المصطلح العلمى) وبعضها ينتهى بالاحتجاج للجواز بالعبارة (لتيسير المصطلح العلمى)[٥١].

ب ـ الذوق :

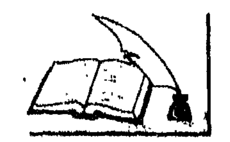
ترددت كلمة (الذوق) غير مرة فى بعض قرارات المجمع (انظر ١٥٤) ودار حولها جدل طويل عند مناقشة هذه القرارات فى مجلس المجمع أو فى مؤتمره.

فعند مناقشة قرار المجمع فى (التضمين) اتفق الأعضاء على جوازه بشرط تحقق المناسبة بين الفعلين، ووجود قرينة يؤمن معها اللبس، ورغب الشيخ الإسكندرى فى شرط ثالث هو ملاءمة التضمين للذوق العربى، وهنا اعترض

---

(٥٠) محاضر جلسات المجمع ٣١/٢٦٣، ٢٦٥.

(٥١) مجموعة القرارات العلمية ص ١٩، ٥٥، ٦٠، ٩٧، ١١٩، ١٢٤، ١٤١.



بعض الأعضاء بأن الذوق غير محدود، فيعلق الشيخ الإسكندرى قائلا : لا دخل للذوق فى النحو بل بعلوم البلاغة، وهو يتجدد بتجدد العصور، وقد وضعت علوم البلاغة لتحديد ضوابطه. ولهذا آثر أن يقال الذوق البلاغى.

ويدعو الدكتور فارس نمر إلى أن نخص التضمين بمن يطلبون التوسع فى اللغة كالشعراء الذين يضطرون إلى التزام الأوزان والقوافى، ولا نجيزه لغيرهم من العامة. وهنا يشير الأستاذ العوامرى إلى صعوبة تحديد المقصود بالعامة والخاصة.

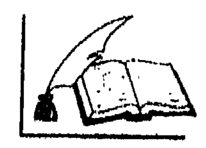
ويحاول الشيخ والى أن يحدد المقصود بالخاصة بقوله : يجاز التضمين لمن لديه إلمام بمعانى الحروف وعلم بالمناسبات الدقيقة، وهذا لا يتاح إلا للخاصة وهم الذين لهم ذوق عربى أصيل.

ويعترض الدكتور منصور فهمى على أن يُباح للأدباء ما لا يباح لغيرهم، ويرى أن الأديب هو من يكتب ليفهم جميع الناس، ومن ثم لا يباح أن نكتب لطبقة ما لا نكتبه لطبقة أخرى، ويدعو إلى أن ينصرف الناس إلى اللغة المحكمة التى تفى بحاجات الناس، لا إلى تلك الاستعمالات الخاصة القليلة.

ولا يكتفى الشيخ الإسكندرى بربط الذوق بمعرفة قواعد اللغة والنحو والبلاغة بل يربطه بالفطرة والسليقة قال : اقترحت كلمة الذوق البلاغى اتقاء لحذلقة الكتاب الذين يخرجون على اللغة وقواعدها، والذوق العربى لا يزال ثابتا بحكم الفطرة والسليقة فى البلاد العربية والذى يجرى على قواعد اللغة والبلاغة ولا ينفر منها.

ويحصر الموضوع محددًا موقف المجمع بقوله : «والمجمع ينقر الجديد متى رآه موافقا للذوق البلاغى والقواعد الصحيحة ولا ينبغى أن يكون ذوق العامة حجة على أهل اللغة».

أما الدكتور منصور فهمى فيربط الذوق بالعرف الاجتماعى لكل عصر قائلًا: «عند علماء اللغة قواعد مقررة يخضع لها القارئون والكاتبون، وفى الحياة قواعد اجتماعية يتأثر بها الذوق، وهذه القواعد لها حكمها الشديد فى جيل من الأجيال، وقد يتذوق جيلنا هذا أسلوبًا لم يكن ليتذوقه أهل جيل سبق، وقد يجد كثير منا فى أسلوب كاتب فى عصر خاص ما يحملهم على تذوقه، وفى كل ما قدمت دليل على سلطان الذوق الاجتماعى وتأثيره، فإذا التزمنا قواعد اللغة واحترامها فلا



ينبغى أن نهـمل قواعد الحـياة الاجتـماعيـة وأثر الذوق، وبخاصـة حين لا يتنافى ومطالب اللغة»[٥٢].

وبهذا تتـبلور القضية فـى اتجاهين، الأول : يتحدث عن ذوق الخـاصة من الأدباء والعلماء والكتاب الذين يعرفون قواعد النحو والبـلاغة كما هى فى كتبهما، بل يعود به إلى العـربى الأصيل الذى اسـتقينا من لغـته تلك القواعـد. والثانى : يتحدث عن الذوق العام الذى يحدده العرف الاجتماعى فى كل جيل من الأجيال.

وقد أقر المجمع شرط ملاءمة التضمـين للذوق دون أن يحدد له مفهوما كما فعل فى قيد (الضرورة) من قبل. (وانظر ١٥٤).

جـ ـ تيسير المصطلح العلمى:

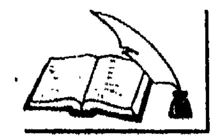
المصطلح العلـمى هو لغـة العلماء، وهـو جزء هام من المـنهج العلمى، ولا يستقيم منهج إلا إذا قام على مصطلحات دقيقة تؤدى الحقائق العلمية أداءً صادقا.

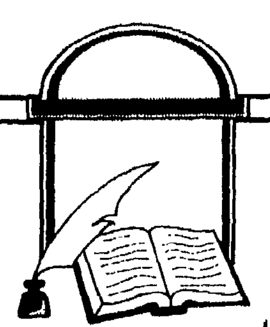
وقد يشكو العلماء من قصـور اللغة عن أداء ما يريدون. واللغويون بدورهم يشكون من تهجم العلماء على اللغة ، فربما اشتقـوا على غير قاعدة، أو نحتوا من غيـر داع، أو عربوا فأكـثروا. فالمجمـع يراعى القواعد حـقا، ولكنه لا يرضى أن تكون قدسية متن اللغة حجر عثرة فى سبيل تقدم العلوم.

وقد أعلن المجمع منهجه فى أنه يلائم بين مـتطلبات اللغة ومتطلبات العلم، ويؤمن أن مهمتـه الأولى أن يسجل ما اصطلح عليه المختصـون ما دام لا يتعارض مع أصول اللغة. ولم يـخرج المجمع فى خطته فى صوغ المصطـلحات عن وسائل الوضع اللغوى المألوفة فقال بالاشتـقاق والمجاز والنقل والنحت والتعريب، ولكنه يَسَّر من أمرها، وأفسح مجال تطبيقها، وأقر فـيها أصولا محكمة، فأجاز الاشتقاق من أسماء الأعـيان، وقال بقيـاسية المصدر الصناعى، وحـاول أن يقيس أوزانا لم يقل بالقياس فيها لأداء دلالات خاصة . . إلى غير ذلك من قرارات كان هدفه منها صياغة المصطلح بطريقة ميسرة وبدلالة دقيقة محكمة[٥٣].

---

(٥٢) محاضر جلسات المجمع ١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٥ ، ٩٤. وانظر أيضا البحوث والمحاضرات ٣٩/ ٢٠٩ ـ ٢١١.
(٥٣) إبراهيم مدكور : مجمع اللغة فى ثلاثين عاما ص ٥١ ـ ٥٦.





الفصل الثالث

موقف المجمع من مصادر الاستشهاد

أولًا : الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته :

لا يختلف المجمعيون فى الاحتجاج بالقرآن الكريم فى اللغة أو النحو، وفى أن يكون الأصل فيمـا ينبغى أن يُقاس عليه. بل إن منهم ـ كالدكتـور طه حسين ـ من يدعـو إلى أن يُعاد درس النحـو بالقيـاس إلى القـرآن الكريم «بأن نصلح علم النحو ليكون مطابقًـا لما فى القرآن الكريم، ويرى أن النحاة أساءوا ـ غيـر عامدين طبعًا ـ إلى القـرآن الكريم حين استشهدوا على صـحة ما لم يفهموه من أسـاليبه، وكان الحق عليهم أن يستشهدوا بالقرآن على صحة الشعر»[1].

ويعترض مـحمد بهجة الأثرى عـلى منهج النحاة فى التقعـيد، لأنهم جعلوا لغات قـبائل وسط الجـزيرة وحدها أصلًا، وبنوا عليـها قـواعدهم، ثم أخضـعوا القرآن والحديث لسلطان هذه القـواعد، وذهبوا ـ وهما فوق مسـتوى التأويلات ـ يؤولون منهما فى تكلف كثير كلَّ ما خالفـهما، وجرؤوا فزعموا أن فى القرآن إلى جانب المتواتر المقـيس عليه آحادًا وشواذ لا يقاس عليهـا، ومن أغرب ما صرح به بعضهم من مـثل هذا المذهب قوله : إن القرآن قد يأتى بما لا يقـاس عليه وإن كان فصيحًا فى القياس لقلته[2].

ويمتـدح الأثرى منهج ابن مالك فى التعويل عـلى اللفظة الواحدة تأتى فى القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة فيقول عليها فى الجواز ومخالفة النحاة.

ولم يكن الأثرى وحده فى الاعتـراض على النحاة فى معالجـة الشاذ، أو ما لا يقاس عليـه، فالأستاذ على السـباعى يقدم مذكـرة مدعومة بما يزيد على سـتين

---

(١) البحوث والمحاضرات دورة ٣٠/ ٧٨.

(٢) البحوث والمحاضرات دورة ٣٥/ ١٠٥.

كلمة على جمع اسم الـفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جـمع تكسير، **وهو شاذ عند النحاة** ـ يقول فيها : « وبهذا العـدد نخرج من الشاذ إلى الكثير، وقد علمت **أن القرآن لا يأتى بالشاذ**»، ثم يأخذ فى سوق الشواهد مـبتدئًا بقوله تعالى : ﴿**وحرمنا عليه المراضع**﴾ جمع مرضع أو مرضعة[٣].

كما أنه يستشهد أيضا على جواز جمع فاعل على فواعل ـ **وهو أيضا شاذ عند النحاة** ـ بقوله تعالى : ﴿**رضوا بأن يكونوا مع الخوالف**﴾ جمع خالف وهو القاعد عن الحرب[٤].

والشيخ عطيـة الصوالحى يرد على من قال بشـذوذ جمع فَعْل على أفـعال، ويستـدل على جوازه بقـوله تعالى : ﴿**وأولات الأحمـالِ أجَلُهُنَّ أن يضعن حملهن**﴾.

ـ ويقول الشيخ عبد الرحمن تاج فى استعـمال أفعل التفضيل فى غير بابه : «هذا واستعـمال أفعل التفضـيل على الوجه الذى ليس فيه مشـاركة بين اثنين فى أصل معنى الصيغة **لا ينبغى أن يقال إنه شاذ أو ضعيف**، فإنه ورد فى آيات كثيرة من الكتاب العزيز» ثم يأخذ فى تعداد الآيات وفى تفسير معناها[٥].

أما القراءات القـرآنية فهى ـ كما يقول عـبد الحميد حسن ـ «سـجل العربية الصحيحة . . وهى صورة صادقـة من لهجات العرب»، ومن ثم كانت الدعوة إلى الاستفـادة منها فى تفسيـر العربى، «وهى من مظاهر المرونة التى نستطيـع أن نتخذ منها أساسًا للتيـسير التطبيقى للغة» ومن ثم فقد انتـهى المجمع فى أحد قراراته إلى أن «القراءات القرآنية المشهورة كلها مناط احتجاج»[٦].

هذا، والقراءات القرآنية ليست جميعها ـ كما يقول الدكتور عمر فروخ ـ فى مرتبة واحدة فإن منها المتـواتر ومنها الشاذ، ولا ريب فى أن القراءات المتواترة تمثل استعمالات كـانت أوسع انتشارًا فى القبائل من الاستعـمالات التى تمثلها القراءات الشاذة[٧].

---

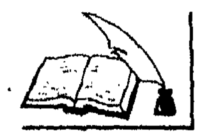
(٣) فى أصول اللغة ٢/ ٣٤.

(٤) السابق ٢/ ٤٣.

(٥) البحوث والمحاضرات ٢٩/ ١٢٨.

(٦) مجموعة القرارات العلمية ص ١٤٦.

(٧) البحوث والمحاضرات ٣٥/ ٩٧.



وقد احتج المجمع في بعض قراراته بالقراءات الشاذة.

ففي قراره بجواز إلغاء النصب بإذن جرى الاحتجاج على إعمالها مع الفصل بلا بقراءة أُبَيّ ﴿وإذًا لا يلبثوا خلافك إلا قليلًا﴾ وهي قراءة شاذة كما يقول ابن خالويه(٨).

ويقول الشيخ الصوالحي في ذلك : ومهما تكن أسباب الإعمال والإلغاء هنا فإن قراءة ﴿لا يلبثوا، ولا يؤتوا﴾ **على شذوذها حجة على إعمال** (إذن) عند استيفاء الشروط(٩).

وجاء في قرار لجنة الألفاظ والأساليب بجواز قول المحدثين (تَوَفَّى، والمُتَوَفَّى) بالبناء للمعلوم أن هذا التعبير سائغ في قراءة أبي عبد الرحمن السُّلَمي مرفوعة إلى علي بن أبي طالب (والذينَ يَتَوَفَّون) وهي قراءة شاذة كما يقول ابن خالويه، ولا يقرأ بها كما يقول ابن مجاهد وإن احتج لها ابن جني في (المحتسب)(١٠).

ومن أمثلة الاحتجاج بالقراءات :

قرر المجمع إجازة التعبير (كانت المنفعة لهم والمستعمرين) من غير إعادة الخافض، واستدل عليه بقراءة حمزة، وهي قراءة سبعية ﴿واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ﴾ بخفض الأرحام.

وفي قراره بإجازة قولهم (هذا المنزل آيل للسقوط) بتسهيل همزة (آيل) يعتمد على ورود التسهيل في اسم الفاعل الأجوف في بعض القراءات القرآنية السبع والعشر.

وقد أشار الدكتور شوقي ضيف في الاحتجاج للقرار بقراءة أبي جعفر يزيد ابن القعقاع : ﴿إني أخلق لكم من الطين كهيئة الطاير .. فيكون طايرا﴾ بتسهيل الهمزة بين بين، وهي قراءة عشرية. وبقراءة مماثلة في نحو (تائبات) بإبدال الهمزة ياء(١١).

---

(٨) ابن خالويه : مختصر في شواذ القراءات، ص ٧٧.
(٩) في أصول اللغة ٢/ ١٣٩.
(١٠) ابن خالويه : مختصر في شواذ القراءات ص ١٥، وابن جني : المحتسب ١/ ٢٥.
(١١) كتاب الألفاظ والأساليب ٢/ ٩٢، ٩٣.



وحين درس المجمع استعمال (مفاعل) بقلب الياء همزة في مثل : مكايد ومكائد، أجاز إلحاق المد الأصلي في صيغة مفاعل بالمد الزائد في صيغة (فعائل) ومن ثم يجوز في عين (مفاعل) قلبها همزة سواء أكان أصلها واوا أو ياء فيقال : مكايد ومكائد[١٢].

وقد صدر هذا القرار على الرغم من تخطئة النحاة متقدمين ومتأخرين لنظير هذا الاستعمال في قراءة ﴿**وجعلنا لكم فيها معايش**﴾ وهي قراءة سبعية لابن عامر ونافع.

يقول الشيخ عطية الصوالحي في تسويغ هذا الاستعمال : «وبعد فاستنادًا إلى **نقل القراء عن العرب، وإلى قراءة القراء الثقات** (معائش) بالهمزة، وإلى ما بين (مفاعل) و(فعائل) من **المشابهة اللفظية**، استنادًا إلى ذلك يجوز همز العين من (مفاعل) فيقال : مصايد ومصائد، ومكايد ومكائد ونحوهما»[١٣].

وقد رأينا عند قرار المجمع بجواز تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف (ابن) أنه استشهد على هذا الاستعمال بورود التسكين في قراءات قرآنية وخاصة قراءة أبي عمرو بن العلاء[١٤].

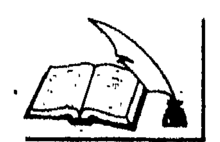
مدى انطباق مفهوم القلة والكثرة على ما في القرآن الكريم من استعمالات :

وقد دار خلاف بين المجمعيين في مسألة القلة والكثرة وانطباقها على ما في القرآن الكريم من استعمالات.

قدم الأستاذ عباس حسن اقتراحًا بجواز رفع المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب، فعلق عليه الأستاذ عبد الرازق محي الدين يسأل عن الاستثناء الموجب في القرآن الكريم مثلًا كم مرة ورد وهو منصوب؟ فإذا ما ورد ٩٥ أو ٩٩ مرة منصوبًا، فوروده مرة أو مرتين مرفوعا في القرآن لا يعني تأسيس قاعدة ولا حل

---

(١٢) في أصول اللغة ٢/ ٢٢٠.
(١٣) السابق ١/ ٢٣٩.
(١٤) السابق ٣/ ١٧٢.



قاعـدة، لذلك يجب أن نقـعد قـواعدنا ونلتـزمهـا على أساس الشـائع والأكثـرية المطلقة، ووجود مثال أو مثالين فى القرآن يجب أن نؤولهما».

ويرد الشيخ محى الدين عبد الحمـيد : «أما ما ورد فى القرآن مرة أو مرتين لا يؤخذ به ولا يحتج به، ولا يؤسس قـاعدة فغير صحـيح. إن ما ورد فى القرآن مرة واحدة يؤسس قاعدة، هذا حكم العقل والدين معًا، لأننا نقرر دائمًا أن القرآن الكريم نزل بلغـة قريش المشهـورة، وأنه ما استـعمل إلا أفصـح استعـمال فى كل أسلوب تطرق إليه. وكـون القرآن يجىء مرة واحدة على نحـو ما، ولا يجىء فى بقيـة المرات على هذا النحو فهـو مسلم له، وعلى أنه أفصح مـا يمكن للعربى أن يتكلم به، ويجوز له الوجهان»(١٥).

ويوضح صاحـب الاقتراح الأسـتاذ عـباس حسن مـوقفـه فى هذه القضـية الشائكـة بقوله : «إن التعـبيـرات المتماثلة وردت فـى القرآن، وبعضـها أكـثر من بعض، وقال اللغـويون فيـها : ما ورد من أمـثال هذا يدخل تحت ما يـسمى القلة النسبية لا القلة الذاتية، والقلة النسبـية كالتى ترد فى القرآن، وهى يسيرة ولا عيب فيـها، لأنها قليلة بالنسبـة لما ورد فى القرآن نفسـه، وكلاهما فصـيح ومن ثم فلا ينبغى أن نخطئ مستعمله»(١٦).

* * *

ثانيًـا : الاستشـهاد بالحديث الشريف

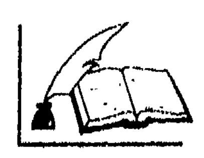
دار بين المجمعيين حوار حول الاحتجاج بالحديث فى السنة الأولى من إنشاء المجمـع عند مناقشـته مـوضوع التـعريب. وجـرى فى أثناء الحديث عـمن له حق التعريب كلامٌ عن الاحـتجاج بالقرآن والحديث وكلام العـرب، وعندئذ قال الشيخ أحمـد الإسكندرى : «وأما الحديث فلا يحـتج به» ورد عليه الشيخ حـسين والى قائلا : إن مسألة الاحتجاج بلفظ الحديث فى اللغة مسألة خلافية»(١٧).

---

(١٥) البحوث والمحاضرات : ٣٥ / ٦٢.

(١٦) البحوث والمحاضرات : ٣٥ / ٦٢، ٦٣.

(١٧) محاضر جلسات المجمع ١/ ٣٣٧، ٣٤٤.



وفى الجلسة التالية عاد الشيخ والى إلى الموضوع وقال إن ابن مالك يجرى على أن الحديث يحتج بلفظه كما يحتج بمعناه، وجاراه على ذلك كثير من متأخرى النحاة.

ثم قدم بحثًا تتبع فيه أقوال القدماء مانعين ومجوزين ومتوسطين، معتمدًا على ما ذكره البغدادى فى (الخزانة) والسيوطى فى (الاقتراح).

وقد علق عليه الشيخ الإسكندرى قائلًا : مضت ثمانية قرون والعلماء من أول أبى الأسود الدؤلى إلى ابن مالك لا يحتجون بلفظ الحديث فى اللغة إلا الأحاديث المتواترة، وقد اختلف فى عددها فقيل : ثلاثة وقيل خمسة إلى ستة عشر، وفصل بعض العلماء فقال : إن الأحاديث القصيرة ربما تكون قد رويت بنصها، أما الأحاديث المطولة فتختلف رواياتها. وهذا يدل على أن الأحاديث غالبًا مروية بالمعنى، هذا إلى أن أكثر الرواة من الأعاجم. وقد وضع كثير من الكائدين للإسلام أحاديث، قبلها أهل الغفلة من العلماء، واختلطت بالأحاديث الصحيحة. وقد قتل المهدى كثيرًا من الزنادقة الذى اتهموا بوضع الأحاديث . . وفى عصر ابن مالك كانت العصبية الدينية شديدة فقالوا : إن كل ما ورد من الأحاديث صحيح يحتج بلفظه، وغفلوا عن الفتن التى وقعت فى صدر الدولة العباسية بسبب وضع الأحاديث، ولا أريد بهذا أن أنقص قدر ابن مالك، ولكنى أريد أن أقول إنه كان يستأنس بالحديث إذا لم يجد من كلام العرب ما يحتج به[١٨].

ومن الواضح أن الشيخ الإسكندرى يردد فى تعليقه أقوال المتقدمين المانعين الاحتجاج بالحديث. والحق أيضًا أن ابن مالك كان يحتج بصحة ما ورد فى الحديث من أساليب تخالف ما قرره النحاة من قواعد عامة بما ورد فى القرآن وقراءاته وفى الشعر العربى وكلام العرب.

وتمضى المناقشة سائرة فى ضوء ما ذكره الشيخ والى، وما علق به الشيخ الإسكندرى، فبعض الأعضاء يدعو إلى الاحتجاج بالأحاديث التى رويت فى بلاغة الرسول ﷺ، وبعض يدعو إلى الاحتجاج بالأحاديث التى تعددت طرق روايتها واتحد لفظها، وبعض يدعو إلى الاحتجاج بالأحاديث التى وردت فى الأمور التعبدية.

---

(١٨) محاضر جلسات المجمع ١/٣٣٧، ٣٤٤.



وحين يدعو الشيخ والى إلى الاحتجاج بالأحاديث التى بكتب اللغة كاللسان لابن منظور، والفائق للزمخشرى، والنهاية لابن الأثير، ينبرى الشيخ الإسكندرى للرد قائلا . إن ابن منظور جمع كتابه من عدة كتب منها النهاية لابن الأثير، وهو يشرح ألفاظ الحديث من حيث اللغة ولا يستشهد بها[١٩].

وعند هذا الحد ينغلق باب الحوار لتشكل لجنة لدراسة الموضوع من الشيخ الإسكندرى والشيخ حمروش والشيخ محمد الخضر حسين الذى كان قد قدم إلى المجمع بحثه الذى عرضناه فى آخر كلامنا عن الاستشهاد بالحديث، وقد اعتمدت اللجنة فى قرارها على هذا البحث، وهذا نصه :

«اختلف علماء العربية فى الاحتجاج بالأحاديث النبوية، لجواز روايتها بالمعنى، ولكثرة الأعاجم فى رواتها، وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها فى أحوال خاصة مبينة فيما يأتى :

١ ـ لا يحتج فى العربية بحديث لا يوجد فى الكتب المدونة فى الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

٢ ـ يحتج بالحديث المدون فى هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتى :

أ ـ الأحاديث المتواترة والمشهورة.

ب ـ الأحاديث التى تستعمل ألفاظها فى العبادات.

جـ ـ الأحاديث التى تعد من جوامع الكلم.

د ـ الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

هـ ـ الأحاديث التى دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

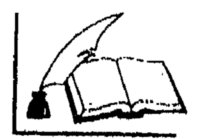
ز ـ الأحاديث التى عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة وابن سيرين.

ح ـ الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة[٢٠].

---

(١٩) السابق ١/ ٣٠١.

(٢٠) مجموعة قرارات المجمع ص ٥.



من أمثلة الاستشهاد بالحديث :

في الصرف :

ـ من بين الشواهد التى ذكرها الأستاذ علـى السباعى على جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير مـا جاء فى كتاب الرسـول إلى حجر ابن وائل (إلى الأقـيال العبـاهلة والأرواع المشابيـب) المشابيب : السـادة واحدهم مشبوب[٢١] .

ـ ومن بين الشواهد التى ذكرها الأستاذ علـى السباعى على جمع فاعل على فواعل ما جاء فى الحديث (والناس قوارى الله فى أرضه) أى شهداء له[٢٢] .

فى النحو :

ـ وقد استـشهد الأستـاذ عباس حسن على مـجىء المستثنى بإلا مرفـوعًا بعد كلام تام موجب بشواهد منها قول الرسول (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأةٌ أو مسافرٌ أو مريضٌ) وقوله (فتفرقوا كلهم إلا أبو قتادة) وقوله (ما للشياطين من سلاح أبلغ فى الصالحين مں النساء إلا المتزوجون)[٢٣] .

ـ وجاء فى قرار المجمع بجواز إدخـال (أل) على العدد المضاف دون المضاف إليه : يـجوز إدخال (أل) على العـدد المضاف دون المضـاف إليه مـثل : الخمـسة كتب، والمائة صـفحة، والثلاثمائة دينـار، والألف كتاب استئناسًا بورود مثله فى الحديث(كما فى صحيح البخارى).

وذكر الأسـتاذ محمـد شوقى أمين فى مـذكرته أن هذا الاستعـمال ورد فى الحديث مـرتين الأول : ما أخرجـه البخارى من قـول أبي هريرة : (ثم قدم الذى أسلفه فـأتى بالألف دينار) والثانى . ما أخـرجه البخـارى من قوله (ثم قام فـقرأ العشر آيات).

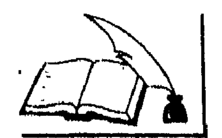
هذا ولم يستشهد الأستاذ محمد شوقى أمين على هذا الاستعمال بغير هذين الحديثين، ومن ثم ففى كلمة (استئناسًا) التى وردت فى القرار نظر.

---

(٢١) فى أصول اللغة ٢/ ٣٤.

(٢٢) السابق ٢/ ٤٤.

(٢٣) البحوث والمحاضرات ٣٥/ ٥٥.



ـ ويستشهد قرار المجمع بجواز لحوق علامة التثنية والجمع بالفعل الذى فاعله اسم ظاهر بقول الرسول ﷺ (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكةٌ بالنهار).

وفى مذكرة الشيخ محمد محى الدين المصاحبة للقرار يستشهد بحديثين آخرين هما :

١ ـ فى صفة سجود النبى ﷺ عن وائل بن حجر: (فوقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه).

٢ ـ قول الرسول : (يخرجن العواتقُ وربات الخدور)(٢٥).

ـ وجاء فى مذكرتى عن جواز عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع المتصل بدون فاصل الاستشهاد بقول عمر بن الخطاب : «كنت وجارةٌ لى من الأنصار» وقول على رضى الله عنه : «كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر»(٢٦).

فى الألفاظ والأساليب :

جاء فى قرار المجمع بجواز جمع كَوْم (اسم جنس مفرده كومة) على أكوام. وفى الحديث (حتى رأيت كومين من طعام وثياب) وهذا دليل على صحة كوم وجمعه أكوام(٢٧).

ـ واعتمد قرار المجمع بجواز قولهم (مديريات ومحافظات مصر) على قول لابن مالك، وعلى استشهاده بقول الرسول (قطع الله يدَ ورجلَ من قالها)(٢٨).

ـ واعتمد المجمع فى إجازة قولهم (لم يكد الضيف يدخل حتى عانقه صاحب الدار) على أن هذا الأسلوب بصورته المعاصرة قد ورد فيما يحتج به من

---

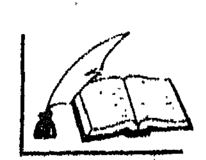
(٢٤) فى أصول اللغة ٢/ ١٨٥.

(٢٥) فى أصول اللغة ٢/ ٢١١.

(٢٦) د. محمد حسن عبد العزيز : الوضع اللغوى ٢٣٠.

(٢٧) كتاب الألفاظ والأساليب ١/ ٤.

(٢٨) القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب ص ٦٤.



مأثور الكلام، وهو ما جاء فى حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال يوم الخندق : (ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب)(٢٩).

ـ وجاء فى قرار المجمع بجواز (أحاطه الله بعنايته . . ونحوه) وقد ورد ذلك فى كلام سيدنا على رضى الله عنه فى (نهج البلاغة) : (ألبسكم الرياش وأرفع لكم المعاش، وأحاط بكم الإحصاء)(٣٠).

ـ وفى قرار المجمع بجواز حذف (أن) فى قول المعاصرين (يحب يأكل) جرى الاستشهاد بالحديث النبوى (لا يحل لامرأة تسأل طلاق أختها)(٣١).

ـ وجاء فى قرار المجمع بجواز كلمة (المُهِـمَّة) بضم الميم الاستشهاد بدعاء الرسول ﷺ (اللهم اكفنا ما أهمنا، وما لا نهتم به، يا كافى المُهمَّات)(٣٢).

* * *

ملاحظات على موقف المجمعيين من الاحتجاج بالحديث

نستخلص مما سبق ما يأتى :

ـ اعتمد المجمع فى قراره على ما سبق أن انتهى إليه الشيخ محمد الخضر حُسين بعدم الاحتجاج بحديث ليس فى الكتب المدونة فى الصدر الأول كالكتب الصحاح الست فما قبلها، وبالوجوه التى ذكرها للاحتجاج بالحديث الوارد فى هذه المدونات. وقد أضاف المجمع إليها وجهين هما : الأحاديث المتواترة والمشهورة، والأحاديث التى تتضمن كتب النبى ﷺ.

ـ يحكى الحوار بين المجمعيين ما نعين ومجوزين ومتوسطين ما حدث بين متأخرى النحاة من أقوال. (وانظر ٨٥ ـ ٩٣).

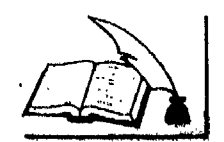
ـ لم يحسم المجمع قضية الاستشهاد بالأحاديث الواردة فى كتب اللغة فلم يتخذ فيها قرارًا، مما يعنى أن أمرها موكول إلى تقدير أعضائه وخبرائه. والحق أن

---

(٢٩) السابق ص ١٧.

(٣٠) السابق ص ٨٧.

(٣١) مجموعة القرارات العلمية ص ١٤٧.



المجمع ـ كالعهد به ـ قد تحوط فى قراره، لأن الأحاديث غير الواردة فى الكتب الصحاح لا تكاد تنحصر، وأكثرها مطعون فى نسبته أو فى لغته، ووضع مثل هذه الأحاديث فى الاعتبار سوف يؤدى حتمًا إلى اضطراب القواعد والأحكام.

ـ قلما يقتصر المجمعيون فى احتجاجهم لصيغة أو لحكم نحوى أو لصحة استعمال على الحديث وحده، بل الغالب أن تتضافر الشواهد من القرآن والحديث وكلام العرب متى توافرت أو بالقياس النحوى.

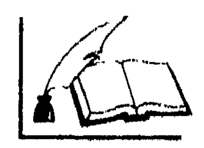
ثالثًا : الاستشهاد بكلام العرب

أولا : الاستشهاد بلغات العرب أو لهجاتها :

تبنى المجمع منذ إنشائه إلى اليوم مبدأ عامًا يلوذ به كلما أراد أن يستنبط حكمًا أو يقيس صيغة فى معنى، أو يجيز أسلوبًا أو لفظًا وهو أن يقيس على ما جاء عن العرب، وغالبًا ما يستشهد على ذلك بقول ابن جنى : «الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه . .» وحين يقيس على لغة مرجوحة فى الاستعمال فإنما يكون ذلك لغرض من الأغراض التى يجمعها الوفاء بحاجة الناس إلى التعبير عن مقاصدهم العصرية فى العلوم والفنون وأمور المعاش.

وفى أثناء انعقاد مؤتمر المجمع فى دورته الثلاثين رغب أحد أعضائه فى أن تدرس لجنة الأصول ما شاع فى الصحف وفى الأدب وعلى ألسنة الناس من تأنيث (فَعْلان) فيقال . عطشانه وغضبانة . . إلخ، ومن جمعها جمعا مؤنثا سالما فيقال: عطشانات وغضبانات، وأن يبيح هذا الاستعمال المعاصر لأنه يجرى على مثال لغة من لغات العرب.

وقد نظرت اللجنة فى الموضوع ووافقت على الجواز، وأقرها مؤتمر المجمع وهذا هو القرار : «من حيث إن تأنيث (فَعْلان) بالتاء لغة فى بنى أسد كما فى (الصحاح)، ولغة بنى أسد كما فى (المخصص)، وقياس هذه اللغة صرفها فى النكرة كما فى (شرح المفصل)، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرا منه، كما هى قول ابن جنى ـ ترى



اللجنة أنه يجوز أن يقال : عطشانة وغضبانة وأشباههما، ومن ثم يصرف (فعْلان) وصفًا، ويجمع (فعلان) ومؤنثه (فعلانة) جمعى تصحيح»[٣٣].

وقد أثار هذا القرار نقاشًا واسعًا بين أعضاء المجمع وكتب فى موضوعه الشيخ محمد على النجار، والشيخ عبد الرحمن تاج، والشيخ أمين الخولى.

وكان جوهر النقاش يدور حول : هل يجوز القياس على أية لغة من لغات العرب، وهل يؤخذ رأى ابن جنى على إطلاقه؟

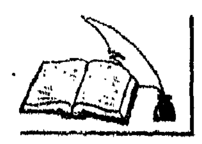
أما الشيخ عبد الرحمن تاج فيرى أن هذه اللغة ليست لغة بنى أسد جميعًا بل هى لغة لبعضهم، وأن لغة هؤلاء قد وصفت بالضعف والرداءة، وأن كلام ابن جنى مقيد لا مطلق. ومن ثم قرر «أنه لا ينبغى متابعة بنى أسد فيما انفردوا به من صرف (فَعْلان) وتأنيث مؤنثه بالتاء، بعد ما عرف أن ذلك شيء انحرف به بعض أفراد من هذه القبيلة، وأنهم خالفوا به اللغة الفصحى التى عليها سائر العرب، وبعد ما حكم عليه بأنه ضعيف ردىء، وأنه من مناكيرهم التى لا يؤخذ بها، ثم بعد ما قرر العلماء أن المخالفة بذلك لسائر قبائل العرب مخالفة لا يعتد بها، ولا تنقض الاتفاق أو حكاية الاتفاق على منع صرف سكران وبابه». ويقرر كذلك أن كلام ابن جنى فى الاحتجاج ما كان لغة قبيلة لا ينطبق على الحالة التى معنا، لأنه يقصد اللغات التى لا تنحط إلى المستوى الذى توصم به بالضعف والرداءة، ثم إنها لابد أن تكون عامة لقبائلها لا لبعضها، بل وينبغى أن يتوافر للناطق بها أو القائس عليها الإرادة والقصد، فمن جاءت عبارته موافقة ـ عفوًا ـ لغةً من اللغات من غير قصد إليها فلا يقال إنه ناطق على قياسها. وأخيرًا فإن أمثال هذه اللغات لا يجوز استعمالها إلا فى حالة الضرورة : «ضرورة الشعر أو السجع حيث يجوز الأخذ بها من غير لوم أو تثريب»[٣٤] وقد تغاضى الشيخ عما علق به (يس) على الذين حكموا على هذه اللغة بالرداءة قائلًا : «كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم التى طبعهم الله عليها؟».

---

(٣٢) السابق : ص ٢٢٦.

(٣٣) فى أصول اللغة ٢/ ٨٠.

(٣٤) فى أصول اللغة ٢/ ٨٠، ٨١.



هذا وقد رفض الشيخ تاج قرار اللجنة من حيث إن اللغة التى أباح القياس عليها لم تتوافر فيها الشروط التى استخلصها من كلام ابن جنى.

ويقول الشيخ النجار فى رده على الشيخ تاج : لا شك أن لنا هذا الاستعمال، فهو استعمال عربى يوافق لغة من لغات العرب، وهى لغة فصيحة، وإذا سلمنا بأنها رديئة فاحتذاؤها صحيح عملًا بما قرره ابن جنى أن اللغات كلها حجة يقاس عليها . . . أما تقييد كلام ابن جنى بقيود ليست فى كلامه فتحميل للكلام ما لا يحمل، ومن ذلك أن تكون اللغة لغة قبيلة بأجمعها وألا تكون اللغة رديئة إلى غير ذلك مما ينافى إطلاقه.

فأما شرطه أن يقول القائل على قياس من لغته كذا كذا . . فلا ريب أن الغرض منه أن يكون القائل عالمًا بما يقيس عليه غير خابط فى ذلك خبطًا لا يدرى علام يسير[٣٥].

ويردد الشيخ أمين الخولى احتجاجات الشيخ النجار على معارضه وينبهنا إلى أن الضرورة الحيوية أقسى وأقطع من الضرورة فى الشعر أو فى السجع، ويقول: وإذا كانت ضرورة السجع الذى لا نحرص اليوم عليه بل نمقته تجوز استعمال (فَعْلانة) مؤنثة، فهل ضرورات الحياة فى تيسير اللغة على مستعمليها ومتعلميها ورأب الصدع الناجم عن اختلاف لغة الحياة عن لغة العبارة والعلم - ليست ضرورات تقدر بضرورات السجع؟[٣٦].

وعلى الرغم من اعتراضات الشيخ تاج والتى تكفل بالرد عليها الشيخان الخولى والنجار لم تر اللجنة ما يدعوها إلى العدول عن قرار المجمع مما يعنى ثقتها بمقولة ابن جنى دون تقييد، وينبنى على هذا أن المجمع لا يرفض الاحتجاج باللغات المرجوحة أو غير المشهورة أو المخالفة للمطرد إذا ما وجد فى ذلك سبيلًا لتيسير التعبير اللغوى والوفاء بمقاصد الناس.

---

(٣٥) السابق ١/ ٩٩.

(٣٦) السابق ١/ ١٠٥.

من أمثلة الاستشهاد بلغات العرب ولهجاتهم

في الصرف :

- أجاز المجمع قول المحدثين (استعوض) و(استبين) وأمثالهما مع إنكار الصرفيين لها، وقال في قراره : «ولكن فريقا من اللغويين والنحاة، منهم الجوهري وابن مالك قد نقلوا عن أبي زيد جواز مثل (استعوض) دون إعلال على أنه **لغة قوم يقاس عليهم**»[٣٧] .

- **من العرب** من يقول في النسب إلى (حمراء) و(صفراء) حمرائي وصفرائي من غير قلب، قال في (التوشيح) وذلك قليل ردئ. ومع ذلك يستشهد به المجمع على جواز النسب إلى الكيمياء بإثبات الهمزة[٣٨] .

وقد سبق تفصيل القول في قرار المجمع بتأنيث (فَعْلان) بالتاء وجمعها جمع مذكر سالمًا اعتمادًا على أنها لغة لبني أسد[٣٩] .

في النحو :

يستشهد الشيخ الصوالحي على إلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط، بأنها لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر، وتلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، وخالف سائر الكوفيين فلم يجز أحد منهم الرفع، كما استشهد بقول أبي حيان :

وراوية الثقة مقبولة، ومن حفظ حجة على من يحفظ إلا أنها لغة نادرة جدًا، ولهذا أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل[٤٠] .

ويقول قرار لجنة الأصول في الاحتجاج بلغات العرب عند دراسته لموضوع لحوق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذي فاعله اسم ظاهر :«وقد ثبت أن هذه لغة جمع من قبائل العرب منهم **طيىء وأزد شنوءة**، وقد ورد هذا كثيرًا في الشعر العربي المحتج به»[٤١] .

---

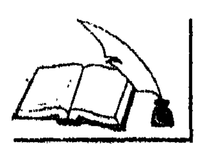
(٣٧) كتاب الألفاظ والأساليب ٢/ ٥١ .

(٣٨) في أصول اللغة ٢/ ٩٦ .

(٣٩) السابق : ١/ ٨.

(٤٠) السابق : ٢/ ١٣٩، ١٤٠.

(٤١) السابق : ٢/ ٢٠٩.



في الألفاظ والأساليب :

أجاز المجمع استعمال (مديونية) مصدرًا صناعيًا من (مديون) وهو اسم مفعول من (دان) ـ دون إعلال ـ والقياسي أن يقال (مدين) و(مدينية).

وقد اعتمد المجمع في الجواز على أن بعض قبائل العرب تجرى فى لغتها على التصحيح فى صيغة اسم المفعول من الثلاثى المعتل بالياء. وهى لغة تميم ـ كما يقول المازنى ـ فى (التصريف)(٤٢).

رابعًا: فى الاستشهاد بكلام المولدين

كان المجمعيون واعين بما صارت إليه العربية لعهدهم من ضيق معجمها بمطالب الكتاب والمترجمين من ألفاظ الحضارة الحديثة ومصطلحات العلوم والفنون، ومن ثم كان اهتمامهم منذ عامهم الأول بالمجمع بموضوع (المولد والمحدث) وبإباحة ما استعمله المولدون، وبحق المحدثين فى الوضع.

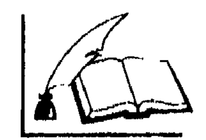
وقد أدى هذا بالطبع إلى إثارة موضوع العرب الذين يعتد بعربيتهم وانقسم المجمعيون إلى محافظين : يقصرون الوضع على فصحاء الأمصار إلى نهاية القرن الثانى الهجرى وعرب الجزيرة إلى نهاية القرن الرابع وإلى : مجددين يعتدون بالعربية الفصيحة التى استخدمها فحول الشعراء والكتاب ممن يسمون (مولدين) وأمثالهم من شعرائنا وكتابنا المحدثين.

بيد أن قرار المجمع فى هذا الموضوع جاء متأثرا باتجاه المحافظين، وهذا هو:

«المُوَلَّد هو اللفظ الذى استعمله المولدون على غير استعمال العرب، وهو قسمان :

١ ـ قسم جروا فيه على أقيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوها كاصطلاحات العلوم والصناعات وغير ذلك، وحكمه أنه عربى سائغ.

(٤٢) القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب ص ١٧٧، والمازنى المنصف ١/ ٢٨٤، ٢٨٥



٢ ـ وقسم خرجوا فيه عن أقيسة العرب :

إما باستعمال لفظ لم تعربه العرب (وقد أصدر المجمع فى هذا النوع قراره)، وإما بتحريف فى اللفظ أو فى الدلالة لا يمكن معه التخريج على وجه صحيح، وإما بوضع اللفظ ارتجالًا.

والمجمع لا يجيز النوعين الأخيرين فى فصيح الكلام»[٤٣].

ولنا على هذا القرار الملاحظات الآتية :

١ ـ المراد بالعرب فى القرار العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويُستشهد بكلامهم، وهم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى أواسط القرن الرابع.

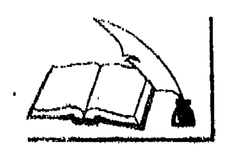
٢ ـ يقضى قرار المجمع فى التعريب والمشار إليه فى قرار المولد أنه يجيز أن يستعمل بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم.

٣ ـ يراد بالمولدين من تعلموا العربية بالصناعة، وهم من نشأوا بعد التواريخ المتقدمة، ولا يستشهد بكلامهم فى لغة أو نحو، ويستشهد به فى البلاغة؛ لأن البلاغة ترجع إلى الذوق العام أو الخاص.

٤ ـ لم يحدد القرار المقصود بالتحريف، وبالرجوع إلى احتجاجات الشيخ الإسكندرى للقرار جاء قوله : وما حرفه المولدون من اللغة الصحيحة تحريفًا يتعلق إما باللفظ، وإما بالدلالة، وإما بهما معًا، ولا يمكن تخريجه على أصل من أصول اللغة الفصيحة، وهذا ما يسمى أحيانًا بالعامى وأحيانًا بالدارج وأحيانًا بالبلدى.

أما التحريف فى اللفظ فنحو قولنا نحن المصريين (أَرْن) فى (قرن) ومثَّل الإسكندرى للتحريف فى اللفظ والمعنى بقولنا (أَلَم) فى (قلم) وليس التمثيل صحيحًا؛ لأن الكلمة قد تغير لفظها حقًا، ولكن معناها ظل كما كان فى القديم : (ما يُبْرَى ليكتب به) ولا علاقة لهذه الكلمة

(٤٣) مجلة المجتمع ١/٢٠٢ ـ ٢٠٤.



بالكلمة الفصيحة (ألم) الذى تصادف أن اشتركت معها فى اللفظ.

هذا ولم يبين لنا القرار أو احتجاجات الإسكندرى أو مناقشات أعضاء المجمع المقصود بالتحريف فى الدلالة، وما الفرق بينه وبين التغير الدلالى المتفق على جوازه فى القسم الأول، كما أن الشيخ الإسكندرى لم يبين لنا الفرق بين العامى والدارج والبلدى.

٥ - مع أن الارتجال لم يكن له دور مؤثر فى تنمية ثروة العربية قديمًا وحديثًا فما كان للمجمع ألا يجيزه، فربما يكون له دور فى المستقبل(٤٤).

٦ - لم يبين لنا المجمع فى قراره الحد الفاصل بين ما يمكن تخريجه وما لا يمكن تخريجه من المولد الخارج عن أقيسة العرب، ومن خلال التعليقات التى أبداها أعضاؤه على البحث الذى قدمه فى الجلسة التى نُظِر فيها القرار عبد القادر المغربى بعنوان (الكلمات غير القاموسية) نقول:

جمع المغربى عددًا من الكلمات التى لم تذكرها القواميس، وصنفها فى سبعة أصناف، يعنينا هنا صنفان:

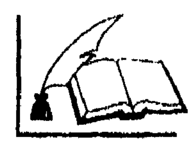
الصنف الثانى: وهو كلمات عربية المادة والصيغة لم تذكرها المعاجم، لكنها وردت فى كلام فصحاء من العرب بعد عصور الاحتجاج مثل قول الطبرى (أقصصت القصة) أى قصصتها، ومثل قول الشيخ محمد عبده (صُدفة من غير تعمل)، وقول اليازجى - فى الوصف من الفعل فخم (فخيم).

الصنف الرابع: وهو كلمات عربية المادة أيضًا ولّدها المتأخرون من أهل الأمصار الإسلامية، واستعملوها فى لغة تخاطبهم، وأمثلة هذا النوع كثيرة منها:

(خابره) بمعنى راسله مشتقة من (الخبر) والعرب إنما يعرفون (خابره) بمعنى زارعه على الأرض، ومثل (تنزّه): خرج إلى الفلاة لإحداث النشاط لنفسه أو الصحة لجسده، و(تَفَرَّج) على شىء أى نظر إليه متعجبًا أو مسليًا نفسه و(احتار فى أمره) والعرب يعرفون حار .. إلى غير ذلك مما هو عربى فى مادته وصيغته لا فى استعماله.

---

(٤٤) السابق، ومحاضر جلسات المجمع ١/٣١٧، ٣٣٣.



ولم يجوز أغلب أعضاء المجمع الذين استشيروا فى هذا الموضوع الصنفين لأن فيهما مخالفة للقياس.

وقد رأيت من المفيد فى إلقاء الضوء على تلك المسألة الهامة أن نعرض بإيجار لما قاله الشيخ محمد الخضر حسين فى هذين الصنفين.

يفرق الشيخ بين نوعين من المولد : ما خالف قياسًا اجتمع عليه أئمة اللغة، وما خالف قياسًا اختلفوا فيه.

وفى النوع الأول يقول :«يكاد علماء اللغة فيما سلف يجمعون على أن الناطق بكلمة لم ترد عن العرب الخلص مخطئ إلا أن تكون على قياس لغتهم»(٤٥).

وفى النوع الثانى يقول : «وإذا جرى الخلاف فى صحة استعمال كلمة أو تركيب لم ينقل عن العرب فأساسه اختلاف النظر فى أن هذا الاستعمال موافق لمقاييس اللغة أو غير موافق لها».

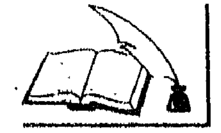
وفى الحكم فيما يدخل هذين النوعين يقول : إذا وجد الباحث فى مواقع اختلاف علماء العربية سعَة فيما يأخذ به من قبول بعض الكلمات أو التراكيب فإن مخالفتهم فيما يجمعون على أنه غير مطابق للقياس ليست من السهولة بحيث يجهر به الكاتب أو الخطيب غير مستند إلى شىء سوى الحرص على تكثير سواد اللغة وإطلاق الألسنة من أن تتقيد بنظمها.

والشيخ يعتد الخروج على الإجماع مردودًا على أية حال، ويطلب إلى الكاتب أن يدخل البحث على طريقة يثبت بها : «**أن بيان استعمال الكلمة أو التركيب الذى يختاره موافق لمقاييس اللغة، أو يذكر وجه الحاجة الداعية إلى هذا الاستعمال، ويبين أن اللغة تبقى من دونه فى قصور يقف بها دون هذه اللغات النامية**».

والشيخ - من ثم - لا يوافق على الدعوة إلى استعمال (صُدفة) بدلًا من مصادفة، ولا (فخيم) بدلا من (فخم) ولا (احتار) بدلا من (حار)، إذ لم يسمع

---

(٤٥) محمد الخضر حسين : دراسات فى العربية وتاريخها ص ١٠٧، ١٠٨.



شيء من ذلك عن العرب، كما أن قبولها يطلق لكل أحد العنان فى أن يشتق على غير قياس، فيقول (شُفهة) بدلا من (مشافهة)، و(صعيب) بدلا من (صعب) وفى أن يقول (اقتام) من (قام) . . إلخ، ولسنا فى حاجة - كما يقول - إلى إيقاظ هذه الفوضى وهى نائمة، ولسنا فى حاجة إلى أن ندع اللغة تمشى فى غير نظام[٤٦].

شواهد وأمثلة من شعر المولدين ونثرهم :

اعتمد المجمعيون - فيما يعرض لهم من مشكلات فى اللغة أو فى النحو - على كلام العرب شعرهم ونثرهم بل لغاتهم أيضا كما سبق القول والتمثيل، وقراراتهم وبحوثهم ومذكراتهم حافلة بالشواهد من شعر زهيروطرفة وامرئ القيس . . . وغيرهم من الجاهليين، ومن شعر رؤبة والعجاج والشماخ وجرير والفرزدق . . وغيرهم من الإسلاميين.

وقد تحرج المجمعيون الأوائل - لاعتبارات عديدة - على رأسها أن قرار المجمع فى (المولد) بتأثير الاتجاه المحافظ - منع الاستشهاد بشعر المولدين ونثرهم فى اللغة أو فى النحو، وبتوالى السنين، وبرحيل جيل من المجمعيين المحافظين وبانضمام جيل آخر من المجددين إلى أسرة الخالدين، أخذ تيار التجديد يقوى شيئًا فشيئا، وأصبح من المألوف فى مذكرات الأعضاء والخبراء أن تتضمن - بالإضافة إلى الشواهد المشهورة التى يحتج بها القدماء - شواهد من شعر المولدين ونثرهم كأبى تمام والبحترى وابن الرومى والمتنبى وأبى العلاء المعرى . . وغيرهم - وإن تفاوتت عباراتهم فى الحكم بين الاستشهاد والاستئناس. وهذه بعض الأمثلة :

فى الصرف :

- يستشهد الأستاذ على السباعى على جمع مفعول على مفاعيل بقول المتنبى:

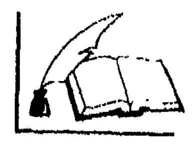
لا تَشْتَرِ العبدَ إلا والعصا معه ... إن العبيد لأنجاسٌ مناكيد[٤٧]

- واحتج الأستاذ محمد خلف الله لإجازة طائفة من جموع التأنيث السالمة فى الاستعمال الحديث بقول المتنبى :

---

(٤٦) السابق : ص ١١٢.

(٤٧) فى أصول اللغة : ٢/ ٣٧.



فإن يكُ بعضُ الناسِ سيفا لدولة ففى الناس بُوقات لها وطبول

ويقول ابن جنى فى الرد على من عابه : عاب عليه من لا خبرة له بكلام العرب جمع بوق على بوقات، والقياس يعضده إذ له نظائر(٤٨).

فى النحو :

- وجاء فى قرار لجنة الأصول بجواز لحوق علامة التثنية والجمع بالفعل الذى فاعله اسم ظاهر : «وقد ورد هذا كثيرًا فى الشعر العربى المحتج به، كما ورد فى شعر فحول الشعراء فى العصر العباسى كأبى تمام وأبى نواس والبحترى والشريف الرضى وأبى العلاء وأبى فراس، وقد احتج بكلامهم الرضى فى شرح الكافية»(٤٩).

وانظر الأمثلة التى أحال إليها القرار فى (مذكرة الشيخ محمد محيى).

- ويحتج الأستاذ محمد شوقى أمين بجواز استعمال صيغة (فُعلَى) مجردة من (ال) باستعمال النحاة لها، وقولهم : جملة صغرى وكبرى، وبقول أبى نواس :

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباءُ در على أرض من الذهب(٥٠)

فى الألفاظ والأساليب :

- جاء فى قرار المجمع بجواز استعمال (أبدًا) فى معنى النفى فى مثل قولهم (لم أفعل هذا أبدًا) : ورد الأبد ظرفًا منكرًا لتأكيد الماضى المنفى فى قول المتنبى :

لم يخلق الرحمن مثل محمد أبدًا وظنى أنه لا يخلق(٥١)

- واستشهد الأستاذ محمد شوقى أمين فى مذكرته بقول أبى العلاء المعرى :

ودفين على بقايا دفين فى طويل الأزمان والآباد

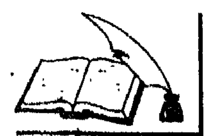
---

(٤٨) السابق : ٢/ ٦٤.

(٤٩) فى أصول اللغة : ٢/ ٢٠٩.

(٥٠) السابق : ٢/ ١٨٩.

(٥١) كتاب الألفاظ والأساليب ٢/ ٨٤.



- واستشهد قرار المجمع بجواز استعمال (الجيل) بأهل الزمان الواحد بقول المتنبى :

وإنما نحن فى جيل سواسية[٥٢]

- واستأنس قرار المجمع بجواز استعمال (المرابى) بورود الكلمة فى شعر المعرى إذ يقول :

أُرابيك فى الود الذى قد بذلته وأضعف إن أجدى إليك رياء[٥٣]

- ويقول قرار المجمع فى تصحيح لفظ (منتزه) : وترى اللجنة صواب استعمال (المتنزه) استئناسًا بوروده فى شعر فحول الشعراء مثل قول بشّار :

وملعب لجوارٍ ينتقدن به وكلٌ مُنْتَزه للهو منتقد

وبقول أسامة بن منقذ، وهو من فحول الأدباء وأعيان المصنفين :

فكلها لمجال الطرف مُتَنَزه وكلهم لصروف الدهر أقران[٥٤]

- - واستشهد محمد شوقى أمين على جواز قولهم (ها أنا أفعل) بعشرين شاهدا، منها شواهد للبحترى والمتنبى وأبى فراس ولابن نباتة المصرى، وغيرهم من المولدين، بل استشهد عليه ببيت للبارودى وآخر لولى الدين يكن.

وقد استشهد كذلك بعشرين شاهدا من النثر لخالد بن الوليد والمستورد بن علفة الخارجى، وسفيان بن أبى العالية، ولابن المقفع .. وللمبرد وغيره من الأدباء واللغويين، ثم يقول : إن إجازة هذا الاستعمال تستند سماعًا ورواية إلى ما التقطناه من الأبيات الشعرية والفقرات النثرية، وهى نصوص تشهد بأن الإخبار عن الضمير المسبوق بأداة التنبيه بغير اسم الإشارة جرى فى العصور الأوالى والعصور التوالى على ألسنة الفصحاء من فقهاء اللغة وأعيان الشعراء وخاصة الأدباء على السواء[٥٥].

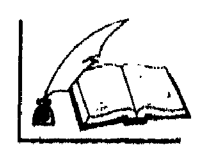
---

(٥٢) القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب ص ٢٥.

(٥٣) السابق : ص ٢٥٩.

(٥٤) كتاب الألفاظ والأساليب ١/ ١٧٦، ١٧٧.

(٥٥) السابق : ١/ ٧٢.



ملاحظات عامة على موقف المجمع من الاستشهاد :

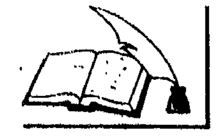
- ينبغى التفريق عند تحديد موقف المجمع فيما يعالجه من موضوعات بين قراره فى الموضوع المدروس، والمذكرات التى يقدمها أعضاؤه أو خبراؤه مصاحبة له. إن المجمعيين أعضاء أو خبراء ليسوا - لاعتبارات عديدة - سواء فى تقديرهم للأصول اللغوية، ولمصادر الاستشهاد، ولمقتضيات التعبير فى العصر الحديث، ومن ثم فإذا أردنا أن نحدد موقفه من مصادر الاستشهاد فينبغى الرجوع إلى قراراته أولًا، أما آراء المجمعيين فى بحوثهم أو مذكراتهم أو فى تعليقاتهم أمام المجلس أو المؤتمر فليست بالضرورة معبرة عنه بمقدار تعبيرها عن صاحبها، إن قرارات المجمع التى يوافق عليها مؤتمره مُلزمة على حين تنسب المذكرة إلى صاحبها إلا إذا أحال القرار إليها، وغالبًا ما يكون ذلك. وقد حرصت على تحديد هذا الفرق عند كل تمثيل.

ومن أمثلة ذلك أن الأستاذ عباس حسن قدم مذكرة بجواز دخول (قد) على (لا) النافية، واحتج لذلك بشواهد تلقفها الشيخ الصوالحى وردها شاهدًا شاهدًا، ومن ثم سجل معارضته للجواز، وانتهى الأمر عند مؤتمر المجمع الذى وافق على الجواز(٥٦).

- من خلال استظهارى لقرارات المجمع ودراستى للمذكرات المصاحبة لها، واشتراكى فى مناقشتها أمام مجلسه ومؤتمره تبين لى أن المجمعيين حريصون - حين تكون المسألة المعروضة فى الأصول أو فى الصيغ المشهورة أو فى القواعد أو الضوابط العامة - على إبقائها على حالها إلا لضرورة واضحة يقدرونها بحساب، ولهذا كان من المَرْعِىّ أن تتعدد فى هذه الحالة أشكال الاحتجاج من القرآن الكريم ومن الحديث النبوى الشريف، ومن كلام العرب ومن استدلالات النحاة، وأن تكثر الشواهد كثرة واضحة.

---

(٥٦) كتاب الألفاظ والأساليب ١/١٧٦، ١٧٧.



ونكتفى هنا بالإشارة إلى المذكرة التى قدمها الأستاذ على السباعى للاحتجاج على جمع اسم الفاعل المبدوء بميم زائدة واسم المفعول جمع تكسير بما يزيد على ستين مثالا، بدأها بآية فحديث ثم بشواهد من الشعر الجاهلى لأبى ذؤيب وسلامة ابن جندل وزهير بن الطثرية، وخداش بن زهير، وأوس، ودريد بن الصمة. . . إلخ(٥٧).

أما إذا كان الأمر خاصًا بأسلوب جديد أو بلفظ محدث فالأمر أهون من ذلك فقد يكتفى فيه بذكر ما يقاربه من القرآن الكريم أو من الحديث أو من الشعر حتى وإن كان شاهدًا واحدًا. ومن أمثلة ذلك أن قرار المجمع بجواز (أنجب) بمعنى (ولد) معتمد على بيت واحد لحفص الأموى(٥٨).

- الاتجاه العام الذى نتبينه من موقف المجمع من قضية الاستشهاد هو التوازن الدقيق بين آراء النحاة واللغويين القدماء متشددين أو متسامحين، ومن خلال النقاش الذى عرضناه حول الاحتجاج بالقرآن الكريم تبين أن أعضاءه يرددون احتجاجات اللغويين القدماء على اختلاف مشاربهم، فبعضهم يتحرج من إثبات القواعد الكلية بآية أو بقراءة . . إلخ، ويطلب إلى المجمع أن يؤولها على نحو ما فعل القدماء، على حين مال بعضهم إلى الاحتجاج بالآية أو بالقراءة كما كان يفعل ابن مالك، وشىء من هذا أيضًا وجدناه عند الاحتجاج بالحديث. بيد أنه - فى الوقت ذاته - لا يحول دون الاجتهاد الناتج عن حاجة.

وقد حرص المجمعيون فى غير مناسبة أن يُذَكِّروا بأن المجمع حين يتخذ القياس منهجا لا يبتدع قواعد جديدة، ولا يخرج بقراراته عن طبيعة اللغة ونظامها الموروث، وأن باب الاجتهاد لا يفتحه المجمع على مصراعيه، فللغة أصول ومعالم لا ينبغى أن تمس، وهناك مشكلات لغوية يؤثر المجمع ألا يتعجل فى الحكم فيها، وأن يعالجها فى أناة وتريث(٥٩).

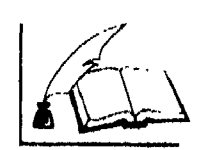
ولهذا تحرج مؤتمر المجمع الذى يضم، بالإضافة إلى أعضائه المصريين، أعضاء من العرب والمستشرقين - من إقرار بعض المسائل النحوية المستقرة، وهذه بعض الأمثلة التى لم يقرها مؤتمر المجمع على الرغم من تعدد الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية جاهلية وإسلامية.

---

(٥٧) فى أصول اللغة ٢/ ٣٤ - ٣٧.

(٥٨) كتاب الألفاظ والأساليب ١/ ٣٣.

(٥٩) إبراهيم مدكور · مجمع اللغة فى ثلاثين عاما ص ٢٥.



- جاء فى بحث الأستاذ عباس حسن (بعض الشوائب فى النحو) أن النحاة يلزمون المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب النصب، مع وروده مرفوعًا فى قراءة من قرأ **﴿فشربوا منه إلا قليلٌ منهم﴾** .. ويرى أن الرفع جائز، والقراءة المشار إليها هى قراءة أبى مسعود، وأُبَىّ، والأعمش، كما جاء فى (البحر المحيط). وقد وافق مجلس المجمع على قرار الرفع، ولكن مؤتمر المجمع **طلب صرف النظر عنه**(٥٩).

- وقد عد الأستاذ عباس حسن من شوائب النحو منع النحاة لحوق علامة التثنية أو الجمع بالفعل الذى فاعله اسم ظاهر، وهو المعروف بلغة (أكلونى البراغيث) مع ورود ذلك فى آية قرآنية، وفى أبيات من الشعر، ولكن النحاة يؤولون ذلك لمخالفته لقاعدة هى عندهم ثابتة ركينة.

وقد قدم الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد مذكرة ذكر فيها أن ابن هشام يسجل أن ليس فى الأمر تأويل، وإنما هى لغة لقبائل بعينها مثل : طيئ وأزد وشنوءة، واستشهد فى المذكرة بآيتين هما : **﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾** و **﴿ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم﴾** وبثلاثة أحاديث وبعشرين شاهدًا لشعراء جاهليين وأمويين وعباسيين ومحدثين وختم مذكرته قائلا : إن هذه اللغة لم تكن مهجورة فى الاستعمال ولا بعيدة عن الفصاحة(٦١).

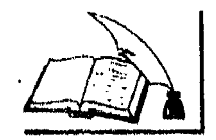
وقد صدر قرار مجلس المجمع بالجواز مشيرًا إلى الشواهد التى جاءت بمذكرة الشيخ معترضًا على تأويلات النحاة.

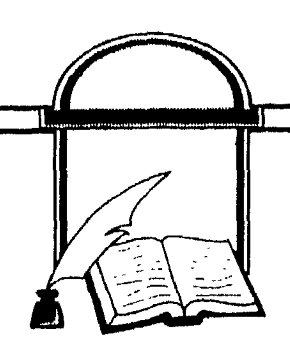
ومع ذلك فعند عرض القرار على مؤتمر المجمع طلب سحب هذا القرار(٦٢).

- وفى نهاية ملاحظاتنا أحب أن أقرر أننا اقتصرنا فى بيان موقف المجمع من قضية الاستشهاد على ما أصدرته لجنة الأصول ولجنة الألفاظ والأساليب من قرارات وما كتب فيها من تقارير ومذكرات، وما دار حولها من مناقشات، أما قضية الاستشهاد فى المعاجم التى أصدرها المجمع كالوسيط والكبير فتحتاج إلى دراسة مستقلة.

---

(٦٠) أبو حيان : البحر المحيط ٢/ ٢٦٦، الفراء : معانى القرآن ١/ ١٦٦، فى أصول اللغة ٢/ ١٥٨.
(٦١) فى أصول اللغة ٢/ ٢١١، ٢١٢.
(٦٢) السابق : ٢/ ٢٠٩.





الفصل الرابع

السماع من المحدثين

لا يفرق القدماء بين المولد والمحدث، فهم يفسرون المولد باللفظ المحدث، والمحدث عندهم هو المولد من الألفاظ، وما زال بعض المجمعيين حتى اليوم لا يفرق بينهما على الرغم من أن (المعجم الوسيط) الذى أخرجه المجمع جرى على التفريق بينهما، فالمولد هو الذى استعمله الناس قديما بعد عصر الرواية، والمحدث هو الذى استعمله المحدثون فى العصر الحديث.

والتفرقة قائمة ـ كما هو واضح ـ على أساس زمنى، وعلى أية حال فسوف نرتضى اتجاه (المعجم الوسيط) لأنه أنسب فى تحقيق هدفنا من بيان حق المحدثين فى الوضع اللغوى.

حق المحدثين فى الوضع مقيد

من أعلام المجمعيين الذين عبروا عن هذا الموقف أحمد أمين وإبراهيم مصطفى، وقد كان لأحمد أمين فضل إعادة النظر فى هذا الموضوع، فقد ألقى فى مؤتمر المجمع عام ١٩٤٩ بحثًا عن (مدرسة القياس) دعا فى ختامه إلى الاعتراف بالمولد والدخيل، وعده عربيًا، وإدخاله فى معاجمنا ما دام يجرى على الصيغ العربية، ويسير على نمط العرب فى وضعهم أو اشتقاقهم مثل (الوزائع) التى استعملها ابن خلدون بمعنى الضرائب التى يوزعها الحاكم على الرعية، ومثل (تندّر) إذا جاء بالنادرة، و(تفرّج) إذا اطلع على الشىء ليتسلى به .. إلى غير ذلك من الكلمات التى استعملت للدلالة على معانٍ جديدة[1].

وحق الوضع لا يجيزه لكل أحد وإلا كانت الفوضى، وتعرضت اللغة للاضطراب، ويرى أن يقتصر على من يكون مستوفيًا شروطه، وهذه الشروط

---

(١) مجلة المجمع ٧ ٣٥٦

تماثل ما ينبغى أن يتوافر فى المجتهد الفقهى، يقول : «وعلى هذا القياس يجب أن نقول فى المجتهد اللغوى، فلابد أن يكون مثقفًا ثقافة لغوية وأدبية واسعة متمكنًا من النحو والصرف، لأنهما من وسائل إتقان اللغة، وفوق ذلك أن يكون له ذوق قد أُرْهِف بكثرة القراءة اللغوية والأدبية ومعرفة بسر الوضع»(٢).

وفى مؤتمر عام ١٩٥٠ ألقى إبراهيم مصطفى بحثًا عنوانه (فى أصول النحو) تكلم فيه عن تاريخ النحو وكيف توصل النحاة إلى وضع القواعد والأصول العامة من السماع والقياس.

ومما يسترعى الانتباه فى هذا البحث :

١ ـ أنه يُرَجِّح قول النحاة واللغويين الذين يجيزون الاستشهاد بشعر بعض المولدين الذى لا يحتج مَنْ سبقهم من النحاة بشعرهم كأبى تمام والشريف الرضى والمعرى.

٢ ـ وأنه يشير إلى أن النحاة سمعوا من الموالى الذين صحت عند النحاة سليقتهم واستقامت ألسنتهم، مثل : خلف الأحمر والحسن البصرى والمنتجع النبهانى وكان سنديًا، كما استشهدوا بشعر بشار وأبى نواس وأبان(٣).

وينهى إبراهيم مصطفى بحثه باقتراح فى موضوعنا مؤداه : أن يُنْظَر فى آثار أدبائنا من الكتاب والشعراء، وربما حسن أن نقتصر على من مضى به التاريخ مدة لا تجعل للمودة أو غيرها شبهة الأثر فى الحكم، فمن رأى المجمع صحة أسلوبه واستقامة عربيته وثقه، وجعل قوله مددًا وحجة فيها(٤).

حق المحدثين فى الوضع مطلق :

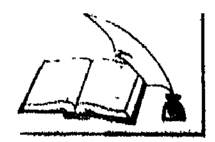
أما بحث الأستاذ أحمد الزيات الذى ألقاه فى مؤتمرعام ١٩٥٠ بعنوان (الوضع اللغوى وهل للمحدثين حق فيه)، فلم يرتض فيه أن يقيد الوضع كما فعل زميلاه، بل دعا إليه بإطلاق، وهى نظرة لغوية ثورية من غير شك.

---

(٢) السابق ٧ / ٣٥٨.

(٣) مجلة المجمع ٨ / ١٤١.

(٤) السابق ٨ / ٤٦.



مخاطر استشارة القدماء فى كل إصلاح لغوى:

يرى الأستاذ الزيات «أن استشارة المجمع للقدماء فى كل إصلاح لغوى يقترحه، وفى كل قرار يقره، وفى شئون الباقين ـ مع تبديل الأحوال وتغير الأوضاع وتقدم العلوم وتفاوت العقول واختلاف المقاييس ـ فى أكثر الأحيان معطلة أو مضللة، وآية ذلك أنهم ضيقوا الأمر حين يراد له السعة فحصروا العربية فى مكان وزمان، وقصروها على ناس بأعيانهم بدوا لهم، وكأن وحى اللغة ينزل عليهم، ألهموا سر الوضع، فكلامهم حجة، وأقوالهم حكمة، وصوابهم قاعدة، وخطؤهم شذوذ، وضرورتهم مقبولة». ولم يبق للعربى الذى عاش بعد هذه الفترة المقدسة إلا أن يوسم بميسم المولد «فيفقد أهلية الأصل فلا يرتجل، ويضيع مزية الفرع فلا يشتق، إنما يتكلم بما يحفظ» وهذا بكل أسف ما تشهد به قرارات المجمع فى التعريب والتوليد.

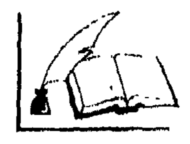
وكان أولى بالمجمع من هذا المطلب العسير أن يقوم بأمره من الحفاظ على اللغة بحيث تكون وافية بمطالب العصر، يستطيع المجمع «فى حدود قواعدها الموضوعة وقوالبها الموروثة أن يزيد عليها وينقص منها ويغير فيها»(٥).

سبب وقوف علماء العربية عن الوضع :

هو تلك القداسة التى أسبغوها على اللغة العربية لصلتها بالدين . . «وهذه القداسة التى اكتسبتها العربية أكسبتها هى أيضا للعرب وجزيرة العرب فى تلك الحقبة المحدودة، ولم يَفُت علماءَ العربية الذين جمعوها شيء مما فى هذه الجزيرة من حيوان أو نبات أو مظهر من مظاهر الحياة أو أنماط السلوك إلا تكلموا فيه، فاجتمع لهم من ذلك سجل محيط فرضوه بفضل هذه القداسة على جميع المتكلمين بالعربية فى كل العصور وفى كل مواطنهم. ثم إنهم اعتقدوا أن اللغة قد كملت فى عهد الرواية كما اكتمل الدين فى عهد الرسالة، فختم الرواة السجل، وأغلق علماء اللغة باب الوضع، والأمر مختلف، فاللغة لا يمكن أن تثبت ثبوت الدين ولا أن تستقل استقلال الحى، لأنها ألفاظ يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، والأغراض لا تنتهى والمعانى لا تنفد، والناس لا يستطيعون أن يعيشوا خُرسًا، وهم يرون الأغراض تتجدد، والمعانى تتولد، والحضارة ترميهم كل يوم بمخترع، والعلوم

---

(٥) مجلة المجمع ٨ / ١١٠.



تطالبهم كل يوم بمصطلح، ولا علة لهذا الخرس إلا أن البدو المحصورين فى حدود الزمان والمكان لم يتنبئوا بحدوث هذه الأشياء ولم يفعلوا لها ما يناسبها»[٦].

نتائج إغلاق باب الوضع :

وقد انبنى على نظرتهم فى تقديس العربية واعتقادهم بكمالها، وما أعقب ذلك من إغلاق باب الوضع وتخصيص حكم القياس . . أن حدث أمران عظيمان كان لهما أقبح الأثر وأبلغ الضرر فى كيان العربية وحياة الأدب.

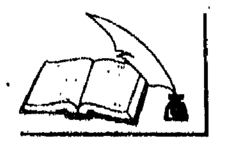
الأمر الأول : «طغيان العامية طغيانًا جارفًا حصر اللغة الفصحى فى طبقات العلماء والأدباء والشعراء يكتبون بها للملوك، ويؤلفون للخاصة وسيطرتها على حياة الأمة فى شئونها العامة وأغراضها المختلفة، لأن العامية حرة تنبو على القيد وطبيعية تنفر من الصنعة، فهى تقبل من كل إنسان، وتستمد من كل لغة وتصوغ على كل قياس، وبذلك اتسعت دائرتها لكل ما استحدثته الحضارة من المفردات المولدة والمقتبسة فى البيت والحديقة والمصنع والسوق . . . .»

والأمر الآخر : «حرمان الفصحى كل ما وضعه المولدون من الألفاظ وما اقتبسوه من الكلمات، إلا أن اللغويين الذين أقاموا أنفسهم على أسرار اللغة أبوا أن يعترفوا بهذه الثروة اللغوية الضخمة لصدورها عمن لا يملك الوضع والتعريب بزعمهم فحرموا اللغة موركًا ثريًا»[٧].

حق المحدثين فى الوضع :

حق الوضع ـ فيما يرى الأستاذ الزيات ـ حق مطلق لا يتخصص بأحد ولا يتعلق بظرف، يملكه الفرد والجماعة، وتملكه الخاصة والعامة، فالعلماء يضعون مصطلحات العلوم، والرياضيون يضعون مصطلحات الرياضة، والأطباء يضعون مصطلحات الطب، والفقهاء يضعون مصطلحات الفقه، كما أن الصنّاع يضعون لغة المصنع والورشة، والزرّاع يضعون لغة الحقل والحظيرة، والتجار يضعون لغة الدكان والسوق».

(٦) السابق ٨ / ٤٦.
(٧) السابق ٨ / ١١٤.



دور المجمع فى الوضع :

يقول الزيات : «والمجمع يشارك هؤلاء وأولئك فى الوضع والتعريب، ويختص دونهم جميعا بالتسجيل والتصديق. فأيما كلمة توضع لا تدخل فى اللغة قبل أن يسمها بميسمه ويدخلها فى معجمه، وبدون ذلك نقع فيما وقع فيه الأولون من تعدد الوضع فى المرتجل واختلاف المشتق»(٨).

ويحدد الزيات سبيل المجمع إلى إعمال حق الوضع فيقترح ما يأتى :

١ ـ فتح باب الوضع على مصراعيه بوسائله المعروفة وهى الارتجال والاشتقاق والتجوز.

٢ ـ رد الاعتبار إلى المولد ليرتفع إلى مستوى الكلمة القديمة.

٣ ـ إطلاق القياس فى الفصحى ليشمل ما قاسه العرب وما لم يقيسوه، فإن توقف القياس على السماع يبطل معناه.

٤ ـ إطلاق السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجارين والبنائين وغيرهم من كل ذى حرفة»(٩).

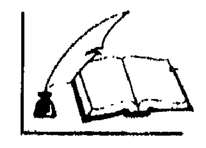
وقد دار فى المجمع نقاش مستفيض حول هذه المقترحات، واختلفت فيها الآراء اختلافا، وقد أصاب العقاد فى تعقيبه حين قال : «فى المحاضرة شىء يمكن أن نتفق عليه، وهو أن المحدثين لهم حق فى وضع اللغة، أما مدى هذا الحق فيجر إلى خلاف».

والأستاذ أحمد أمين يرى أن يفتح جزء من مصراع واحد لا أن يفتح على مصراعيه، لأن فتح الباب على مصراعيه معناه الفوضى، وهو يجيز الحرية لا الفوضى . . ويرى أن يقتصر الوضع على من يكون مستوفيا شروطه» وقد تحدثنا عن هذه الشروط من قبل.

ويعترض طه حسين على قيود أحمد أمين، ويرى أنه لا ينبغى أن يدعى لنفسه أو للمجمع الحق فى منع الناس من وضع ما يشاءون من الألفاظ لما يشاءون

(٨) السابق ٨ / ١١٦.

(٩) السابق ٨ / ١١٦.



من المعانى . . وعمل المجمع هو المحافظة على سلامة اللغة بأن يسجل ما يرى أن تسجيله يصلح اللغة ولا يفسدها، ثم يدخل هذه الألفاظ فى معجمه.

ويشترط العقاد فى الوضع أن يجرى الكلام على أصول كلام العرب، لأن الحق المطلق الذى لا يلزم إلا صاحبه ليس بحق وإنما الحق ما يلتزمه الآخرون[(١٠)].

وقد انتهى المجمع ـ بعد تلك المناقشات المستفيضة ـ إلى القرارين الآتيين :

١ ـ تدرس الكلمات الشائعة على ألسنة الناس على أن تكون الكلمة مستساغة، ولم يعرف لها مرادف سابق صالح للاستعمال.

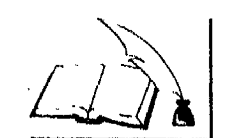
٢ ـ وافق المجلس على قبول السماع من المحدثين بشرط أن تدرس كل كلمة على حدة قبل إقرارها.

ومن الواضح أن المجمع قد قيد ما أراد الزيات أن يطلقه، ومن ثم سكت عن مقترحه بإطلاق القياس وهو جوهر دعوته، واكتفى بقبول الكلمات التى يضعها المحدثون دون نظر إلى القياس عليها، ونصب نفسه رقيبًا على تلك الكلمات، فيقبل منها ويرفض وفقا لمنهجه، بل إنه وضع شرطًا لا داعى له، وهو ألا يُعْرَف للكلمة الشائعة مرادف سابق صالح للاستعمال، فوفقًا لهذا القيد لا نقبل (صدفة) لأن فى اللغة (مصادفة)، ولا (ساهم) لأن فى اللغة (شارك) . . إلخ.

والحق أن هذا القيد ـ وكان الشيخ الخضر قد سبق إلى وضعه ـ لا محل له ما دامت الكلمة شائعة بين الناس محققة لغرضهم، لأن فى كل اللغات الإنسانية ـ والعربية ليست خارجة عما ينطبق عليها ـ دائما كلمات أكثر مما يحتاج إليه المتكلمون، ومن ثم كثرت الألفاظ المترادفة فى اللغات ولا سيما العربية، وليست كثرتها فى أغلب الأحوال زيادة وفضلا، بل قد تكون دقة فى التعبير وزيادة فى المعنى، فالمحدثون مثلًا يفضلون (ساهم) على (شارك) لأنها تشير إلى زيادة فى المعنى لا تؤديه الكلمة الثانية، وذلك أنها تعنى : شارك بسهم أى بجزء من رأس مال الشركة . . . بل إن العرب الذين يحتج بكلامهم استعملوا كلمات أعجمية كثيرة كالورد والنرجس والياسمين والإبريق . . إلخ، وفى لغتهم ما يؤدى معناها وهى الحوجم والعَبْهر والسِّجِلاّط والتامورة . . إلخ.

(١٠) محاضر جلسات المجمع دورة ١٦ / ٣٧٧ ـ ٣٩٣.

(١١) مجموعة القرارات العلمية ص ١٣، ١٤.



المجمع يقبل ما يضعه المحدثون وفق شروطه

تحدد ـ فيما قلنا سابقًا ـ أن المجمعيين ـ على اختلاف أنظارهم ـ لم يحظروا الوضع الذى يجرى على قواعد العربية. وقد أهدف قرار المجمع إلى هذا حين وافق على قبول ما يضعه المحدثون بشرط أن تدرس كل كلمة على حدة قبل إقرارها مما يفهم منه أنه لم يوافق على إطلاق القياس على هذه الاستعمالات، فالأمر إذًا من قبيل (يحفظ ولا يقاس عليه) ويفهم منه أيضًا أنه يترك الفرصة لأعضائه لإيجاد مسوغ لهذا الاستعمال.

وقد جمع الأستاذ الزيات جملة من تلك الاستعمالات المحدثة على خلاف ما سمع عن العرب الأولين فى الصيغة أو الدلالة. وهذه أمثلة منها :

ساهم :

يستعمل المحدثون (ساهم) بمعنى (شارك، وقاسم) والعرب لم يستعملوه إلا فى المقارعة وهى الغلبة نحو قوله تعالى ﴿**فساهم فكان من المدحضين**﴾.

وقد اعترض على هذا الاستعمال الأستاذ أحمد العوامرى لأن اشتقاق ساهم من السهم بمعنى النصيب، وصيغة المفاعلة سماعية وليست قياسية، ومن ثم فليس للمجمع أن يقرها ما دامت لم تسمع من العرب. ويقترح بعض النقاد أن يقال فى موضعها أسهم.

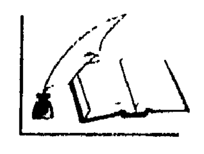
وقد قال الأستاذ الزيات فى دعم دعوته إلى جواز استعمالها : «ولاستعمال المحدثين أصل، فقد قال العرب تساهموا الشىء تقاسموه. واستعملوا السهيم بمعنى المقاسم لغيره كالسهم»(١٢).

وقد أقر المجمع هذه الكلمة بهذا المعنى، ورأى أنها صحيحة فى معنى المشاركة، ومن ثم فقد ظهرت فى المعجم الوسيط فقال : ساهم فيه : شارك، وساهمه : قاسمه، أى أخذ سهمًا أى نصيبًا معه، ومنه الشركات المساهمة.

ومع ذلك فقد بقى اعتراض الأستاذ العوامرى بعدم قياسية المفاعلة قائمًا وقد أعاد المجمع بحث الموضوع، وأراد أن تكون المفاعلة قياسية من كل فعل، بيد أن

---

(١٢) محاضر جلسات المجمع دورة ١٧ ص ٢٣٨، ٢٣٩.



القرار الذى انتهى إليه بجواز استعمالها لا يفهم منه ذلك صراحة، إذ قيدها بالحاجة، وأجازها فى المصطلح العلمى.

استهدف:

صاغ المحدثون من الهدف بمعنى الغرض (استهدف الشىء) جعله هدفًا، والعرب لا يستعملون استهدف إلا لازمًا بمعنى انتصب وارتفع ودنا منك، وقد اعترض الشيخ حمروش على هذا الاستعمال المحدث، لأن علماء اللغة نصوا على أن صيغة استفعل التى تكون للصيرورة لا تكون إلا لازمة. «وقد اتسع صدر المجمع لهذه الكلمة فأجازها وقال فى قراره: بحثت اللجنة فعل (استهدف) متعديًا فى مثل قول الكتاب. استهدف المصلحة العامة، مع أنه لم يرد متعديًا فى كتب اللغة فرأت تخريجه على أن السين والتاء فيه للجعل أو الاتخاذ، واستهداف المصلحة العامة: جعلها هدفًا أو اتخاذها هدفا[١٣].

وقد توسع المجمع وعد مجىء السين والتاء للاتخاذ والجعل قياسية، مع أن علماء اللغة نصوا على أن يقتصر فى الزيادات على السماع، يقول الرضى. «ليست هذه الزيادات قياسًا مطردًا» ويقول: «بل يُحتاج فى كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله فى المعنى المعين» بيد أن المجمع وضع فى اعتباره «أن فى جواز هذه الصيغة لهذا المعنى تيسيرًا للاصطلاح العلمى والاستعمال الكتابى»[١٤].

المظاهرة:

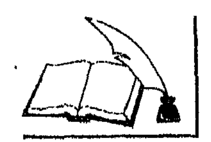
يستعمل المحدثون المظاهرة بمعنى إعلان رأى وإظهار عاطفة فى صورة جماعية، وهى تقابل فى هذه الدلالة لفظ manfestaion فى الفرنسية والإنجليزية، والعرب يستعملونها بمعنى العون من الظهر، كالمساعدة من الساعد والمعاضدة من العضد والمكاتفة من الكتف. والأقرب إلى المعنى الحديث تظاهروا تظاهرا، فقد قالوا: تظاهر فلان بالشىء أظهره، ولكن المظاهرة شاعت حتى ليصعب على الناس العدول عنها[١٥].

---

(١٣) السابق ص ٢٣٩ وفى أصول اللغة ١ / ٢٠٣.

(١٤) فى أصول اللغة ١ / ٤٠.

(١٥) محاضر جلسات المجمع دورة ١٧ / ٢٤٠.



الفشل :

فَشِل الرجل فشلًا : «كَسِل وضعف، وتراخى، وجبن عند حرب أو شدة، والمحدثونَ يستعملون فشل بمعنىَ خاب. وقد وافق المجمع على استعمالها وقال: كأنهم يطلقون السبب ويريدون المسبب، فهو من قبيل المجاز المرسل. وكان قد سبق للأستاذ العوامرى أن سوغها بما سبق، ولكنه ـ وبكل أسف ـ قصر استعمالها فى هذا المعنى لمن يعرف معانى الألفاظ ويفهم حقيقتها ومجازها».

وهذا قول عجيب، فكأنه أجازها لمن يعرف هذه العلاقة ومنعها ممن لا يعرفها، وهؤلاء الأخيرون هم أحوج الناس إلى استعمالها وأقلهم احتفالًا بالبحث فى الألفاظ والمعانى(١٦).

هذا وقد جرى المجمع على مبدأ السماع من المحدثين، واحتج به لقبول عدد كبير من الألفاظ والأساليب الشائعة فى العربية المعاصرة تجرى على غير ما هو معروف فى الفصحى.

* ومن ذلك أنه قبل استعمال (تكاتفوا) بمعنى (تعاونوا) استنادًا إلى شيوعها فى استعمال المحدثين.

* وفى الفصحى يقال : أمّ المكان قصده، والمسموع من المحدثين أنهم يقولون أمم الشيءَ جعله ملكا للأمة.

* فى الفصحى يقصد من تصنيع الشيء تزيينه بالصناعة والمحدثون يريدون بالتصنيع جعل الأمة صناعية بالوسائل الاقتصادية.

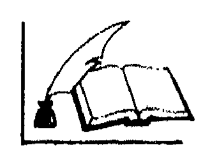
* وتركيز الرمح فى الفصحى غرزه فى الأرض والمحدثون يطلقون التركيز على التكثيف والتجميع والحصر(١٧).

(والأمثلة كثيرة ويحسن الرجوع إليها فى القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب).

حق العلماء فى الوضع

كانت دعوة الزيات إلى إقرار حق المحدثين فى الوضع عامة تشمل الأدباء واللغويين والعلماء بل وأرباب المهن والصناع والزراع، لكن حق العلماء كان

(١٦) مجلة المجمع ١ /١٥٦.
(١٧) انظر : القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب فى المواضع السابقة على التوالى ص ١٣، ٣٢، ٣٤، ٣٥



يتطلب بحثا مستقلا، لأن مشكلة المصطلحات العلمية كانت قد احتلت انذاك المحل الأول من عناية المجمع، وفى هذا الحق قدم الدكتور إبراهيم مدكور بحثًا ضافيًا بعنوان (مدى حق العلماء فى التصرف فى اللغة) ومن أهم أفكار هذا البحث

حرية التفكير وحرية التعبير

إن حرية الفكر والبحث العلمى تستلزم - كما يقول الدكتور مدكور - حرية التعبير عن هذا الفكر، فيكون العالم حرًا فى اختيار اللفظ الذى يؤدى المعنى المراد. وإن تاريخ العلم يؤكد أن العلماء لم يكشفوا الحقائق وحدها بل قدموا ما استطاعوا من وسائل التعبير عنها، وهكذا سار تطور العلم وتطور مصطلحاته معًا.

ومهما حاول العلماء أن يتخصصوا بلغتهم فهم مضطرون - فى كثير من الأحيان إلى أن يربطوها باللغة العامة، ومن ثم فإن الأنظار تتجه إلى متن هذه اللغة وإلى موقف اللغويين فى المحافظة عليه مما يقيد حتمًا تلك الحرية التى يتمسك بها العلماء، والدكتور مدكور يحسم هذه القضية بانحيازه إلى جانب الحرية العلمية فى البحث والتعبير ويقول : «إن مبدأ الحرية العلمية يحملنا على أن نسلم بأن قداسة متن اللغة لا يصح أن تقف عثرة فى سبيل البحث والتقدم العلمى»[١٨].

حقوق وواجبات :

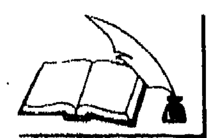
والعالم - ما دام قد تحرر - له :

١ - أن يستمد مصطلحاته من الفصحى بالطرق المعروفة للوضع، يشتق وينحت ويلجأ إلى المجاز، فيستعير الكلمة من دلالتها اللغوية العامة ليستعملها فى دلالة علمية خاصة.

٢ - أن يستمد من اللغة العامية إن كان أداؤها للمعنى أدق وأكمل، ويسوغ هذا أن الصلة بين العامية والفصحى أكيدة، وأن قواميسنا لم تستوعب كل المفردات العربية، وأن الفارق بينهما قد يكون مجرد اللهجة ونطق الحروف.

٣ - أن يستمد من لغة أجنبية فيعرب إن دعا الأمر إلى التعريب، وقد عربت الفاظ أعجمية فى الجاهلية والإسلام، ولم ير العرب غضاضة فى أن

(١٨) مجلة المجمع ١١ / ١٤٦، ١٤٧



يصوغوها إلى ألفاظهم. ولم يكن يلزم لذلك أن يكون التعريب على أبنية العرب[19]

وليس ثمه حق إلا ويقابله واجب، ومن ثم ينبغى أن تقيد حرية العالم بقيود أخصها

١ ـ الحرص ـ ما أمكن ـ على أن يؤدى المعنى الواحد بلفظ واحد، لأن فى تعدد الألفاظ إسرافًا وارتباكًا وبلبلةً.

٢ ـ أن يعرف لغته جيدا، وما اشتملت عليه من مصطلحات قديمة وحديثة، ويتمكن منها كل التمكن، وبهذا تتوافر لديه الفرصة فى اختيار أولى طريقة للوضع تناسب المعنى المراد تأديته.

٣ ـ لا تترك المصطلحات العلمية لهوى المصطلح وحده، بل لابد أن يقره عليها أهل العلم والمتخصصون، ومن هنا تبدو أهمية الرجوع إلى الجماعات والهيئات العلمية فى تكوين المصطلحات واستقرارها[20].

حق جمهور المثقفين فى الوضع

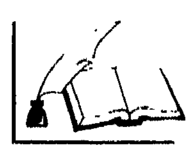
كانت عناية المجمعيين باللغة الأدبية أوضح وحرصهم على سلامتها أبين، وهى نظرة انتهت إليهم من التراث العربى الفصيح الذى هو على نحو أو آخر تراث أدبى، والقواعد التى وضعها النحاة هى فى الأساس قواعد للغة أدبية نموذجية، وقد انسحبت تلك النظرة على صورة المحدث الذى يوثق بلغته، فينبغى أن يكون ـ على أية حال ـ من كبار الكتاب أو الشعراء أو مثقفا ثقافة لغوية .إلخ.

ومع أن المجمعيين كان يعتدّون بالشيوع ويسوغون به بعض الكلمات المحدثة فإنهم لم يعتدوا به حتى ينضم إليه مسوغ آخر، وهو تخريج الكلمة على نحو يجعلها موافقة للقواعد، ومن أجل هذا تبدو أهمية البحث الذى ألقاه محمود تيمور فى مؤتمر المجمع عام ١٩٥٢ بعنوان «لغة المجتمع» لأنه وجه الأنظار إلى أهمية هذا العامل وإلى الجمهور الجديد المثقف الذى ينبغى الاعتداد به، وهو جمهور يختلف عن الصفوة التى دعا إليها أحمد أمين وإبراهيم مصطفى.

---

(١٩) السابق ١١ / ١٤٨

(٢٠) السابق ١١ / ١٤٨، ١٤٩



شيوع الكلمة كافٍ للاعتداد بها :

«ليست أقيسة اللغة إلا استنباطًا مما يجرى فيها من ألفاظ وصيغ، فاللغة هى الأصل، والقياس منها يتفرع، فهو ظلها الناشىء عنها، يمتد إذا امتدت ويميل معها حيث تميل، والصواب فى اللغة مناطه الشيوع، فمتى ساغت الكلمة فى الأفواه فقد ظفرت بحجتها فى الاعتداد بها، وأصبح لها فى الحياة حق معلوم .. فالناس يتخذون ألفاظهم رعيا لملابسات العيش وسدًا لمقتضيات التعبير واستيفاء لما يجدون فى أنفسهم من ألوان المشاعر، وهيهات للفظ أن يأخذ حظه من السيرورة على الألسن إلا إذا صادف هوى فى النفوس ولاءمته استجابة عامة بين الناس فى مقامات الحياة. فغلبة اللفظ فى الاستعمال أسطع برهان على صلاحيته، وأقوم دليل على صدق الحاجة إليه»(٢١).

الغرض من الألفاظ :

والقارئ والسامع لا يعنيه مما يقال أو يسمع إلا أن يكون وافيا بمراده، ومن ثم «فسواء عليه أن تروعه بلفظ عربى نافر لا يجد له فى نفسه مدلوله الذى تبغيه منه، وأن تفاجئه بلفظ أجنبى مغلق ليس بعربى الأصل، فاللفظان معا عند القارئ أو السامع حروف مصفوفة أو أصوات متوالية لا يمتاز بها معنى، ولا تنزل من الأفهام منزلة الإفهام. وسواء على القارئ أو السامع إذا فهم المعنى المقصود من لفظ مقروء أو مسموع أن يكون اللفظ فى حساب اللغوى المُتَفَقِّه خطأ أو غير خطأ، فحسبه من اللفظ أنه اضطلع بمهمته التى تُخلق من أجلها الألفاظ، مهمة إبلاغ المعانى إلى الأذهان، وتأدية الأفكار بين الناس»(٢٢).

واجب علماء اللغة :

وما دام ما يعنى الناس من اللغة أن تكون مُبينة عن مقاصدهم معبرة عن مرادهم فماذا يجب على علماء اللغة؟ يقول تيمور «يجب على رجال اللغة أن يجعلوا حجة الإجماع فى الألفاظ والعبارات شاملة لكل عصر قائمة فى كل زمان. فلسنا ندين للغة بتقديس سماوى نستوحى منه الرهبة من الكفر والمروق. وإنما اللغة من خلق أنفسنا ومن صنع ألسنتنا، وهى جانب من حياتنا يتجدد بنا ويتطور

---

(٢١) مجلة المجمع ٩ / ١٩.
(٢٢) السابق ٩ / ٢٠.



معنا، ويسايرنا فيما نعالج من صرورات وملابسات لا نفرض اللغة على الناس فى تحكم، ولا يرادون عليها بإلزام. ولكن تنبع ألفاظ اللغة من حاجات العصر ومن واقع الشئون الاجتماعية فى حياة الناس، فإذا بلغت الألفاظ عندهم مبلغ العرف الدارج والرأى المُزَكَّى كانت هى قانون اللغة، عليها تبنى الأصول، ومنها تُتخذ القواعد، وبها تُقَوّم الأحكام. فلنؤمن بأن السماع حجة للغة قائمة حتى لا نقف باللغة موقف الجمود الذى يجافى طبع الحياة، وليكن باب القياس مفتوحا على مصراعيه، حتى لا يمنع مانع من استنباط أقيسة جديدة فوق ما ورثنا من أقيسة صاغها الأقدمون»[٢٣].

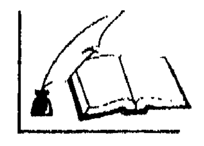
الجمهور المثقف المعتد بلغته :

الدعوة إذًا - كدعوة الزيات - إلى فتح باب الوضع على مصراعيه، لأن فى ذلك رعيًا لحاجة الناس إلى التعبير، واستجابة لروح اللغة فى مواكبتها للحياة، ولكن ذلك لا يعنى أنه بيد كل أحد لا سيما إذا وضعنا فى اعتبارنا ما يعانيه المجتمع العربى من ثنائية : الفصحى والعامية، لغة الكتابة ولغة الحديث. فإذا نحن أردنا لحجة الإجماع والسماع أن تظل قائمة لتوثيق الجديد من الألفاظ، ولباب القياس أن يظل مفتوحًا لاستقبال الجديد من الصيغ فلسنا بمستطيعين أن نُعَوِّل فى ذلك على جمهورنا الأمى العام خشية أن تذوب الفصحى فى محيط اللهجات العامية التى لا ضابط لها ولا نظام، ولكننا نستطيع أن نعول كل التعويل على الجمهور المثقف الخاص، ذلك الجمهور الذى تستوعب طوائفه وفئاته ضروب العلوم والفنون والآداب، والذى تعلم الفصحى وأُشْرِب ذوقها، وأصبح قمينا أن تكون له ملكة الانتخاب والاختيار فيما يأخذ وما يدع من الألفاظ والعبارات»[٢٤].

موقف اللغويين من الجمهور المثقف :

وربما لا يرتضى بعض النقاد أن يترك أمر الوضع إلى ذلك الجمهور، ولو كان مثقفا بتلك الثقافة الخاصة المتنوعة. ولكن تيمور يحذر من مغبة هذا الفهم وينبه إلى قوة الجمهور وغلبة لغته، يقول : «فلو أغفلنا لغة الجمهور المثقف ووقفنا حيالها موقف التزمت والتحفظ لما رددنا تيارها الدافق، ولما أفدنا من شىء،

(٢٣) السابق ٩ / ٢١.
(٢٤) السابق ٩ / ٢١



فلهذه اللغة الغلبة والسلطان، ولها الأمرُ آخـر الأمر، فخير لنا أن نقف منها موقف عـون وملاينة وتوجـيه، حـتى ننفى عنهـا فى رفق ظواهر الجـموح والانحـراف، ونردها جهد المستطاع إلى ما ينشد لها من فصاحة ونقاء».

بيد أن الخـوف من الجـمهور المثـقف أن يسيء استعـمال هذا الباب المفـتوح على مصراعيـه ليس شيئًا بالقياس إلى الخـوف من بعض علماء اللغة الذين يريدون أن يغلقوا الباب ويحكموا رتاجه.

يقول : «والويل كل الويل للغـة إن بقيت وقفا على علـماء اللغة وفقـهائها أولئك الدارسين لها فى أصولهـا الأولى وأوضاعها الأصلية، لا يبيحـون لها سيرًا مع الزمن، وانطلاقـا فى ركب التطور وتجـديدًا مع الأيام، يحـسبـون بذلك أنهم يصونونها من الفساد ويحفظونها من الضعف، وليس فساد اللغة ولا ضعفها إلا أن تتحجر فى مكامنها، فلا تملك أن تبين عما تجيش به الحياة العقلية والاجتماعية على مر الزمن من أفكار وأحداث»[٢٥].

الثقة بالجمهور المثقف فى موضعها :

وينبغى الثقة بهـذا الجمهور المثقف من الكتاب والأدباء والصحـافيين ورجال الصناعة والأعمال. وقد لاحظ الأستاذ تيمور ـ وقد عكف سنين طويلة على جمع ألفاظ الحضارة من الصحف والكتب ومن على ألسنة النـاس، وعلى اقتراح بعضها وعرضه على المجمع، ومن ثم على الناس حـتى كاد يعرف هذا العمل به أو يعرف هو به ـ أن هذا الجمهور قد صنع ألفاظًا كثـيرة من فصيح العربية شاعت بين الناس واستعملها الكتاب من ذلك : الكلمة (لمسات) بدلًا من الكلمة (رتوش) و(اللافتة) بدلا من (اليافطة) و(الملهى) بدلًا من (الكبـاريه) و(الشرفة) بدلًا من (البلكونة)، و(الأريكة) بدلًا من (الشيـزلونج) و(الساتر) بدلًا من (البرافـان) .. إلخ مما يُعْيى إحصاؤه[٢٦].

بيد أن بعض الناس قد يسـتبعدون إكراه الناس على تلك الكلمات الفـصيحة المقتـرحة بديلًا عن الكلمـات الذائعة بينهم، وليس ذلك صـحيحـًا على أية حال، فالزمن وتبدل الظروف كفيلان بتبدل المواقف، فـيستسيغ الناس ما كانوا يرفضونه،

(٢٥) السابق ٩ / ٢١.

(٢٦) معجم الحضارة ص ٧.



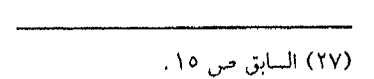
ودليل ذلك أن فى العربية الفصحى التى نستخدمها اليوم كلمات عربية شاعت حديثًا، ولم يكن أحد فى الجيل الماضى يظن لها شيوعًا، فمن الكلمات التى كانت شائعة منذ نصف قرن أو يزيد (الغازته أو الجرنال أو الروزنامة) و(الكتبخانة) و(الاستبالية) و(الخوجة) و (الوابور) و(اللوكاندة) و(الأنتيكخانة) . . . إلخ. ولكن الناس فى هذا الجيل استبدلوا بها كلمات عربية فصاحًا فقالوا الجريدة أو الصحيفة، ودار الكتب، والمستشفى، والمدرس، والقطار، والفندق، والمتحف. . . إلخ[٢٧].

دور أجهزة الإعلام فى إذاعة الكلمات الفصيحة وتسويغها

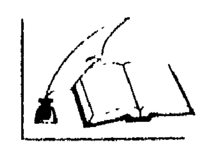
إن لأجهزة الإعلام (من الإذاعة والتلفزيون والصحف) وللمؤسسات والهيئات التى تتصل بحاجات الناس قوة حين تستخدم الكلمات لما يجد من مظاهر الحضارة الحديثة وآلاتها، ولو آثرت الكلمة الفصيحة ابتداء وأسرعت بها إلى الناس لشاعت مهما قيل من غرابتها، والاستعمال قمين بتحليتها على الألسنة وإساغتها فى الأذان، لقد عرف الناس اليوم (المخبز) بدلًا من (الطابونة) حين ظهر (المخبز الآلى) وعرفوا (المذبح) بدلا من (السلخانة) حين ظهر المذبح الآلى، وعرفوا (سوق المال) بدلًا من (البورصة) حين تكلمت الصحف وشغل الرأى العام بشركات توظيف الأموال.

مصير الكلمات المهجورة والغريبة

بيد أن الذى ينبغى التوجه إليه ـ فيما يعرضه المجمع أو يقترحه الكتاب من ألفاظ بديلًا عن الألفاظ الأجنبية الدخيلة أو الألفاظ العامية المبتذلة ـ أن ينأوا عن اللفظ الغريب المستوحش أو اللفظ المبهم الغامض، لا سيما إذا شاع اللفظ الأجنبى وطوعته الألسنة وألفته الأسماع. يقول تيمور فى هذه الألفاظ «فأما أمثال (آلقرطق) للشمازت و(الإرزيز) للتليفون فما يُنتظر شيوعه ولا جدوى منه» بل إنه يقول عنها ساخرًا : «على أن بعضًا من هذه الأسماء كتبت له الحياة، ولكن فى أفواه الساخرين وعلى أقلام المستهزئين».



(٢٧) السابق ص ١٥.



حق العامة فى الوضع

كانت عناية المجمع فى سنواته الأولى كبيرة بلغة الحياة العامة، فكانت تعرض على مجلسه كل عام جملة من الألفاظ التى تتصل بتلك الشئون، وفى أثناء ذلك لوحظ أن اللجنة الموكول إليها هذا العمل كانت تؤثر أحياناً بعض الألفاظ المعربة قديما أو المهجورة فى الاستعمال على الألفاظ الشائعة التى قد تكون عربية صحيحة أو محرفة بعض التحريف كإيثارها كلمة (زُرْفين) لحلقة الباب، وكلمة (جِعال) للخرقة التى يرفع بها القدر أو نحوه[28].

وقد جرى نقاش طويل فى جدوى هذا العمل، وقد استقر الرأى ـ فيما يتصل بالمنحى الأول على «أنه لا تستعمل كلمة أعجمية إذا ما دل على معناها مولد صحيح يمكن تخريجه على وجه عربى»[29].

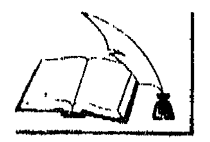
أما فيما يتصل بالمنحى الثانى فيجيز الشيخ الإسكندرى استعمال العامى إذا أمكن تخريجه، كاستعمال (زَوْلاً) فى المعنى المراد من كلمة (جنتلمان)، لأن له أصلا فى العربية للرجل الظريف، ولكنه لا يرسل الجواز إرسالاً، لأنه لا يرى بأسًا من الجمع بين العامى المأنوس والعربى المهجور، لأن لغتنا ليست للعامة وحدهم، وإنما هى لكل من يعبر بها، ومن ثم فليستعمل الخادم (الخرقة) أما الكاتب الفصيح والمتعلم فإنه يعبر بالجعال بدلًا من الخرقة، ولأن هذا المهجور أثر من آثار العربية ينبغى إحياؤه، ومن ثم يدعو إلى استعمال (صُنبور) إلى جانب (الحنفية) الجارية على ألسنة العامة والتى لها تخريج على وجه عربى. يقال هذا مع التغاضى **عما يؤدى إليه الجمع من كثرة المترادفات وما ينبنى عليها من بلبلة واضطراب**[30].

ويدعو على الجارم إلى وضع نظام محدد عند اختيار كلمات صحيحة فى شئون الحياة العامة بدل الكلمات التى يستعملها الناس محرفة أو أعجمية أو عامية لا مسوغ لها. وهو يرتب مجالات الاختيار على النحو الآتى : الكلمات العربية الفصيحة، ثم الكلمات العامية، ثم الاشتقاق، ثم المجاز، ثم التعريب، وهو آخر سهم فى الكنانة كما يقول.

(٢٨) محاضر جلسات المجمع ٢ / ٦٠، ١٠٢.

(٢٩) السابق السابق ص ١٣٩.

(٣٠) السابق ص ١٠٢، ١٣٩، ١٤٠.



وهو لا يرى بأسًا كالشيخ الإسكندرى من الجمع بين العربى الفصيح والعامى الصحيح، ويترك الحرية للناس فى استعمال أيه كلمه منهما

ويُذْكَر لعلى الجارم فى هذه القضيــة أمران أنه آثر العامى على الاشتقاق، ومن ثم نقول (عــقرب الساعــة) ولا نقول (المشيــر)، لأنه لا يلجأ إليه مــتى وجد العــامى الصحــيح، وأنه يكتفى بأدنى مــلابســة بين مدلولى اللفظ كــالعلاقــة بين (عقــرب الساعة) و (الــعقرب) وهو بهــذا وذاك يعتد بالاســتعــمال ويرى أن ذيوع الكلمة بين الناس فترة من الوقت يشفع لها[٣١].

وفى هذا الإطار الذى حددناه تُفهم دعوة الشــيخ المغربى إلى الاستعانة بأهل كل صنعة وتسجيل ألفــاظها ثم دراستها وتصحيحــها وإقرار المناسب منها. ومع أن هذه الدعوة لقيت ترحيبًا من أعضاء المجمع فإنهم لم يروا ضرورة إلى الموافقة على الخطة التى اقترحهــا على الجارم، ويبدو أنهم قد وضعوا فى اعتبــارهم ما يستعمل فى البلاد العربية الأخــرى من كلمات عامية عربية صــحيحة، مما يؤدى إلى البلبلة والاضطراب[٣١]

عناية المجمع بلغة الخاصة :

لا يشك أحد فــيما قام به المجــمع من خدمات جليلة للــغة العربية وجــعلها وافية بمطالب العلوم والفنون ومظاهــر الحضارة الحديثة، بيد أن عملــه ـ كما يقول الزيات ـ «كان أغلبه مــوجهًا إلى لغة الخاصــة -لغة الفلاسفة والعلمــاء والرياضيين والأطباء والفقهــاء والفنانين وغيرهم من رجال الثقافــة العليا، وهؤلاء جديرون إذا ما أبطأ المجــمع عن إسعافــهم أن يضعوا مصطلــحاتهم بأنفسهــم بحكم عملهم فى التعلــيم والتأليف، وهم إذا وضــعوها أو نقلوها قــاربوا الكمال، فلا يــكون عمل المجمع معهم إلا التسجيل أو التعديل»[٣٣]

إهمال المجمع لغة العامة :

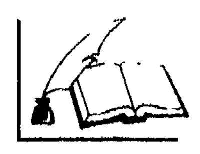
أما اللغة العامة ـ لغة البــيت والشارع والسوق والمصنع والورشة والحقل فلم يولها عنايته بعد.

---

(٣١) السابق ص ١٢٢، ١٢٣

(٣٢) السابق ص ٦١.

(٣٣) مجلة المجمع ٩ / ٣٣



وهؤلاء العـامة الذين لا يحـتفى المجمـع بلغتهـم متى رأوا الشيء سـموه، والمسمون فى الغالب من سواد الأمـة الذين لا يبالون أن ينطقوا على أية صورة ما داموا يقـضون بها حـاجتهم من الفـهم والإفهام. وفى الاعـتداد بكل ما يضـعونه إفساد للغة، وإهماله كله تقصير، ففيه كثير صالح[٣٤].

دور المجمع :

يذكرنا الزيات بما سـبق أن دعا إليه من قـبول الوضع من المحدثين، وقـبول السمـاع منهم أسوة بالمتـقدمين، ولكـن هذين الاقتراحـين - مع موافـقة المجـمع عليهمـا - ظلا معطلين، لانصرافه إلى وضـع المصطلحات المختلفة للغـة الخاصة. ومن أجل ذلك يدعو المجـمع إلى الانتفاع بهـذين القرارين بصورة أشـمل وأكمل وأسرع ليعوض اللغة العامة مما نالها من طول انصرافه عنها.

ويقترح المقترحات الآتية لتحقيق هذا الهدف :

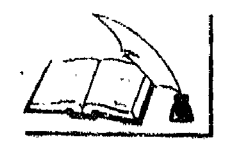
١ - يقوم المجمـع بجمع ألفاظ الحضارة المـوضوعة والمسموعـة والمنقولة فى مصـر أو فى غيرها من الأقطار العربـية، فيكلف محـرريه بالخروج إلى المتاجر والمصانع والمزارع، فيـسألون كل ذى سلعة وكل ذى صنعة وكل ذى آلة عن اسـمـها العـام واسم كل جـزء من أجـزائهـا وكل نوع من أنواعـها، ثم يدونون كل ذلك بـأوصافـه وصوره . . ثم يضم كل مـا جمع من تلك الأقطار - ويقـدم إلى اللجان المختـصة فتصنفـه وتغربله وتعرفه ثم تعرضه على مجلس المجمع.

٢ - يُخَصَّص المجمع دورتين أو ثلاثًا لهذا العمل لا يكاد يشتغل بغيره.

٣ - تُرَتَّب هذه الألفاظ بعد أن يقرها المؤتمر، ثم تفرغ بتفريعاتها وصورها فى معجم خاص يسمى (معجم ألفاظ الحضـارة) ينشر مستقلاً أول الأمر ثم يدمج بعد ذلك فى المعجم الكبير والمعجم الوسيط»[٣٥].

ومن الواضح أن المشروع المقترح عمل كبيـر يتطلب عددا كبيرا من المحررين المدربين على جمع البيانات اللغوية وعددا آخر من الخبراء لوضع الاستبيانات وغير ذلك من النواحى الفنيـة . . وهى أعمال تحتاج إلى مال وخبـرة ووقت، ومن ثم

(٣٤) السابق ص ٣٤ / ٣٥.
(٣٥) السابق ص ٣٤ / ٣٥.



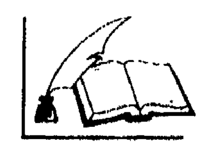
فلم يُقدّر لهـذا المشروع أن يتحقق على النحـو المقترح، وكل ما حـدث أنه أنشئت لجنة باسم (ألفاظ الحضارة) تولى رئاستها الأسـتاذ محمود تيمور، **وكانت تعتمد على ما يقتـرحه أعضاؤها من ألفاظ، ومن ثم لم يكن عملـها شاملًا بل كان انتـقائيًا، كـما أن جمـعها للألفـاظ كان يقتـصر على البيـئة المصرية فحسب**، ولا نقول هذا للتقليل من شأن هذه اللجنة أو عـملها، فعملها فى إطار خطتها وهدفهـا عمل جليل، وقد نشرت اللجنة معجـمين أحدهما بعنوان (معـجم الحضارة) ويضم ألفًـا ومائة لفظة مرتبـة فى أبواب دلالية تخـتص بالبيت والأغذية والمركبات والثـياب والأمكنة والحرف والأدوات . . إلخ، والثانى بعنوان (معجم ألفـاظ الحضارة الحديثة ومصـطلحات الفنون) ويضم سبعمـائة لفظة مرتبة أيضا فى أبواب دلاليـة تختص بالثياب والمـنزل والأدوات المنزلية والتربية الرياضـية والفنون التشكيلية . . . إلخ.

معاجم المجمع واللغة العربية المعاصرة

أ ـ المعجم الوسيط :

هذا المعجم شـاهد على ما أعلنه المجمع عند إنشائه من العـمل على إنهاض العربية وتطويرها بحيث تساير النهضـة العلمية والفنية فى جميع مظاهرها، وتصلح موادها للتـعبير عـما يستـحدث من المعانى والأفكار، ومن ثم فـهو معجم للعـربية الحديثة، ويظهر مدى حداثته توسعه فى إيراد المصطلحات العلمية الشائعة، ودعوته إلى الأخذ من ألفاظ الحـياة اليومية ، وفـتحه باب الوضع للمحـدثين شأنهم شأن القدامى سواء بسواء، ودعـوته إلى إطلاق القياس ليشمل ما قـيس من قبل وما لم يقس، وإلى تحـرير السمـاع من قيـود الزمان والمكان ليـشمل مـا يسمع اليـوم من طوائف المجتمع كالحدادين والنجـارين . . وغيرهـم من أرباب الحرف والصناعات، وإلى الاعتداد بالألفاظ المولدة وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء.

هذه هى عبـارات المعجم فيمـا يتصل بجانب الحـداثة فيه، فإذا مـا جئنا إلى التطبيق وجدناه يدخل فى متنه، مـا دعت الضرورة إلى إدخاله من الألفاظ المولدة أو المحدثة أو المعربة أو الدخـيلة التى أقرها المجمع وارتضاها الأدباء فتـحركت بها ألسنتهم وجرت بها أقلامهم».



وقد كان المجمع على يقين من أن إثبات هذه الألفاظ فى المعجم من أهم الوسائل لتطوير اللغة وتنميتها وتوسيع دائرتها[٣٦].

ودراسة هذه المادة الغزيرة من الألفاظ المحدثة والمولدة والمعربة والدخيلة، وما ابتدعته لجان المجمع العلمية من مصطلحات العلوم وأوردها المعجم بين دفتيه تتطلب دراسة مستقلة نقدية، ويكفى هنا الإشارة إلى دراسة من هذا النوع قام بها الدكتور عبد الصبور شاهين[٣٧].

ب ـ المعجم الكبير:

يمضى المعجم الكبير فى الطريق التى اشتقها المعجم الوسيط فيجيز للمحدثين القياس كما قاس القدماء، والاشتقاق كما اشتقوا، والتعريب كما عربوا . . إلخ، إيمانا من المجمعيين بأن «اللغة كل متصل الأجزاء يرتبط حاضره بماضيه، وهما معا يعدان لمستقبله، وللعربية قديمها الخالد وحاضرها الحى ومستقبلها الزاهر، ومن الظلم أن نقف بها عند حدود زمنية معينة، وينبغى أن يعبر المعجم الحديث عن عصور اللغة جميعا، وأن يستشهد فيه بالقديم والحديث على سواء»[٣٨].

والمعروف أن مادة المعجم الكبير ـ كمادة المعجم الوسيط من حيث إنها تشمل بالإضافة إلى مادة المعجم القديمة ـ مادة جديدة من المولد والمحدث والمعرب والدخيل، بيد أنه على خلافه يستشهد على هذه المادة.

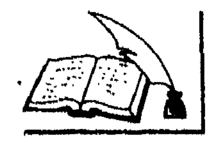
ومسلكه فى الاستشهاد هو مسلك القدماء، يستشهد ـ ما أمكن ـ على المواد توضيحًا للمعنى وتأييدًا للاستعمال، وقد رُتبت هذه الشواهد عند تعددها كما يلى. القرآن الكريم، الحديث، النص الأدبى المنثور ومنه المثل، الشعر. وإلى جانب المادة اللغوية ثمة مادة موسوعية تضم مصطلحات العلوم وأعلام الأشخاص والبلدان وأسماء النبات والحيوان والأدوات والأجهزة. . وغيرها من المستحدثات. وهو يستشهد على هذه المادة متى كان ذلك ممكنًا، فما أكثر الشواهد الشعرية عن منازل القبائل والديار والأمراء والقصور والأدوية! وما أكثر الشواهد التى ذكرها عن النباتات والحيوانات!

---

(٣٦) المعجم الوسيط ٣ / ١٢، ١٣.

(٣٧) د. عبد الصبور شاهين : العربية لغة العلوم والتقنية ص ٣٤٣، ٣٤٦.

(٣٨) المعجم الكبير ١ / ص (و)



وقد تفحصت الأجزاء الثلاثة التى نشرت من المعجم الكبير، والأول منها يضم مداخل حرف الهمزة، والثانى يضم مداخل حرف الباء، والثالث يضم مخارج التاء والثاء، وهى تبلغ قريبا من ألف وثلثمائة صفحة من القطع الكبير.

ومع ما لاحظناه آنفًا من كثرة الشواهد القديمة على المادة اللغوية والموسوعية فإن شواهده من الاستعمالات المحدثة (وهى من الشعر فحسب) قليلة بل نادرة، بلغت فى الأجزاء الثلاثة معا عشرة شواهد فحسب للبارودى وأحمد شوقى وحافظ إبراهيم. وهذه هى :

- **أدّت الداهية فلانًا** : دهته وأصابته.

قال البارودى :

ومن ذلَّ خوفا من الموت كانت حياته أضرَّ عليه من حِمام يؤدُّه

- **ألَّه فلانا** : عظَّمه، قال حافظ إبراهيم فى عُمريته يذكر عمر وعليًا :

فاذكرْهما وترحم كلما ذكروا أعاظمًا أُلِّهوا فى الكون تأليها

- **تأمّل** : تثبت فى الأمر والنظر (له شاهد قديم من شعر زهير).

قال البارودى :

تأمل هل ترى أثرًا فإنى أرى الآثار تذهب كالرماد

- **الأمل** : الرجاء (له شواهد فى القديم) :

قال البارودى

لم يبق لى أمل إلا إليك فلا تقطع رجائى فقد أشفقت من حرجى

- **أنين** : التأوه (وله شاهد من شعر عمر بن أبى ربيعة)

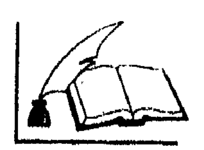
قال البارودى .

وكيف تواريه وهذا أنينه يدل عليه السمعُ من كل جانب

- **الإهاب** : الجلد ما لم يدبغ (وله شاهدان من شعر الشنفرى وأبى نواس):

وقال أحمد شوقى

أخا الدنيا أرى دنياك أفعى تبدِّلُ كل آونة إهابًا



ـ **آد الشيءُ حامِله أوْدًا** أثقله وأجهده (وله شواهد من القرآن والشعر)

وقال البارودى :

وحسب الفتى من رأيه خير صاحب ... يؤازره فى كل خطب يؤوده

ـ **الأولى :** القديمة، ج أوليات وأول، قال حافظ :

إن مجدى فى الأُوليات عريق ... من له مثل أُولياتى ومجدى

ـ **أوّاه :** لغة فى أوْه، تقال عند الشكاية أو التوجع.

قال أحمد شوقى :

روما حنانك واغفرى لفتاك ... أوّاه منك وآهٍ ما أقساك

ـ ثانية ج ثوان قال شوقى :

دقات قلب المرء قائلة له ... إن الحياة دقائق وثوان

ونلاحظ على هذه الشواهد ما يلى .

١ ـ أن الشواهد مذكورة لتوضيح المعنى أو تأييد الاستعمال، ومن ثم لا نجد شواهد على المادة الموسوعية وما أكثرها فى شعر البارودى وشوقى وحافظ . وهذا نقص خطير يشكك فيما أعلنته خطبة المعجم من أن اللغة كل متصل الأجزاء وما أوجبته من تعبير المعجم عن عصور اللغة جميعًا والاستشهاد بالقديم والحديث على سواء.

فقصر أنس الوجود وحديقة الأزبكية ومعبد أبى سنبل . . وغيرها من المعالم الواردة فى شعر هؤلاء الشعراء كانت جديرة بالاستشهاد عليها، كما فعل عند الاستشهاد على أسماء المواضع القديمة.



ألفاظ محدثة

هذه جملة من الألفاظ تجرى فى الاستعمال الحديث بمعان لم تذكرها المعاجم القديمة، أو على صيغة لم ترد فيها. ولهذا السبب أو ذاك أنكرها بعض النقاد كاليازجى وداغر وغيرهما.

هذا وقد شاعت تلك الألفاظ على أقلام الكتاب وعلى ألسنة الأدباء سنين طويلة على الرغم من تخطئة النقاد، ولم يعدل الناس عنها، ولم تشفع لها هذه السنون الطويلة من الاستعمال عند المعجم الوسيط، فلم تجد طريقها إليه حتى اليوم

وأقدمها إلى لجنة الألفاظ والأساليب مشروحة مدعومة بما يسوغها، وإنى لأرجو بعد مناقشتها وإقرارها أن يعتد بها المعجم الوسيط ويسجلها فى موادها فيدفع الحرج عن استعمالها.

١ ـ النقاهة

يشيع فى اللغة الحديثة قولهم : «دخل فى النقاهة» أى دخل فى مرحلة ما بعد العلاج من مرض أو إجراء جراحة، وقولهم «دار النقاهة» أى الدار التى يستريح فيها قاصدها فى عقب العلاج أو الجراحة.

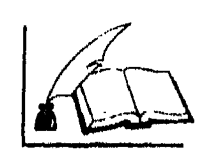
وفى المعاجم : نَقِهَ من مرضه (بالكسر) ونَقَه (بالفتح) نقْها ونَقَها ونُقوها : أفاق وهو فى عقب علته

ولم تذكر المعاجم النقاهة مصدرًا لنقه بالكسر أو الفتح فى هذا المعنى، بل ذكرته فى معنى آخر، ففى اللسان : نَقِه الكلام والحديث فهمه .. نَقْها ونُقوها ونَقاهة ونقهانا .

وليس ثمة ما يمنع من استعمال النقاهة مصدرًا فى هذا المعنى طوعًا لقرار مجمعى يجيز تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها.

٢ ـ عضّد وتعضيد

ويقولون . «عضَّده فى عمله» (بالتضعيف)، و«ينبغى تعضيد موقفه» يريدون نصره فى عمله أو أعانه عليه.



وفى المعاجم : عَضَدَه يعضده عَضَدًا : أصاب عضده، وأعانه، وكان له عضُدًا.

وفيها : عضّد المطرُ: بلغ ثراه العضد، وعضد السهم تعضيدًا : ذهب يمينًا وشمالًا عند الرمى.

ولم تذكر (عضّد) بمعنى عضده، ولهذا أنكرها النقاد وأوجبوا أن يقال فى موضعها عضده عضدًا أو معاضدة.

وليس ثمة ما يمنع من اشتقاق عضّده من (عضد) فى معنى النصرة والإعانة، وقد أقر المجمع قياسها للتكثير والمبالغة، لأن المحدثين يريدون أكثر من نصرته، أو بالغ فيها.

٣ ـ رضخ لأمره

ويشيع أيضا قولهم : «رضخ لأمره»، و«الرضوخ لمشيئته» بمعنى أطاع أمره أو أذعن له أو انقاد إليه.

والذى تذكره المعاجم : رَضَخ الحصى (كمنع) و(ضرب) كسرها، ورضخ له أعطاه عطاءً غير كثير، ورضخ به الأرض جلده بها.

ولهذا أنكر بعض النقاد استعماله فى هذا المعنى لعدم وروده فى المعاجم.

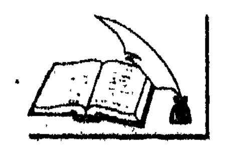
ولا مانع من استعمال رضخ لأمره على تضمينها معنى خضع لأمره لا سيما والشروط التى وضعها المجمع لجوازه متحققة.

٤ ـ الكلل

ويقولون : «يعمل بعزيمة لا تعرف الكلل» يريدون التعب والإعياء. ولم تذكر المعاجم الكلل مصدرًا لـ (كَلّ) ولهذا أنكره بعض النقاد.

وفى المعاجم : كلّ يكِل كلًّا وكَلالًا وكلالة : أعيا. وكلّ السيف والبصر وغيره يكل كَلًّا وكلَّة وكَلالةً وكُلولًا.

وليس ثمة ما يمنع من استعمال الكلل مصدرا لـ (كلّ) توسعًا، لأن مصادر الثلاثى أغلبها سماعى كما هو معروف، وطوعًا لقرار مجمعى يجيز تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها.



٥ ــ انطلى

ويشيع قولهم «انطلت عليه الحيلة» أى جازت عليه، وطَلّى عليه الأمر أى موهه وأجازه.

والنقاد يقولون . لم ينقل شيء من ذلك عن العرب.

وفى المعاجم : اطّلى به وتَطَلَّى به.

ومن شواهدهم قول ابن مقبل :

ألا طرقــتـنا بالمديـنة بعــدمـــا   طَلَى الليلُ أذنابَ النجاد فأظلما

أى غشّاها كما يُطلى البعير بالقطران.

وأرى أن المحدثين جروا فى استعمالهم على قول القدماء : طَلَى الشيءَ بالطِّلاء أى غطاه به، ثم اشتقوا منه فَعَل ومطاوعه (انطلى) فقالوا طليت الشيء فانطلى، وليس ثمة ما يمنع من ذلك لأن الفعل من الأفعال العلاجية. بيد أن هذا التخريج يقتضينا أن نقول : انطلت الحيلة وطلاها فحسب، وأقرب من هذا التخريج أن يقال إنه من قبيل تضمينه إياه معنى الفعل جار وتعديه مثله بعلى.

٦ ــ أسفر عن

ومما يشيع فى اللغة الحديثة قولهم : «أسفر التحقيق عن كذا وكذا» أى كشف ما يوارى الحدث أو يغطيه.

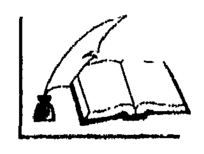
والمذكور فى المعاجم : أسفر الصبح، وأسفر الوجه : وضح وأضاء، وأسفرت الحرب : ولّت.

ولم تذكر المعاجم غير ما ذكرناه فى هذا المعنى، وأرى أن المحدثين يريدون بهذا القول أظهر التحقيق أمورًا على وجه لا ارتياب فيه وأنهم ضمنوه معنى كشف وعدوه مثله بعن.

٧ ــ متوعك

ويقال . لم يبرح منزله لأنه متوعك، بمعنى أقعده ألم المرض عن الخروج.

وفى المعاجم : وَعَكَه المرض وعْكًا، ورجل وَعِك ووعْك وموعوك، والوعْك : الألم.



ولم يرد فيها توعّك حتى يقال متوعك، ولهذا أوجب النقاد أن يقال فى موضعها موعوك.

هذا وقد أجار المجمع تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها، ومن ثم فالباب مفتوح لتوعك ومتوعك من غير حرج.

على أن تفعّل يجيء بمعنى فعَل على ما ذكره سيبويه وجرى عليه الأئمة كأبى حيان والسيوطى فتوعك إذًا بمعنى (وعك) كما أن تألم بمعنى ألِم.

٨ ـ غافل

ويقولون : (غافل اللص الحارس وهرب)، أى انتهز فرصة غفلته، ولم يسمع غافل من (غفل).

وفى المعاجم : غفل عنه غفولاً : تركه وسها عنه كأغفله.

وفيها : تغافلت عنه وتغفلته إذا اهتبلت غفلته.

ولهذا يوجب النقاد أن يقال فى موضعه : تغَفَّل اللص الحارس وهرب. وليس ثمة ما يمنع من مجيء غافل من (غَفَل) توسعًا، وطوعًا لقرار المجمع بتكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها.

هذا وتجيء فاعل بمعنى فعل كقولهم : سافر بمعنى سفر.

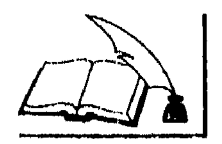
٩ ـ وقّع المغنى

ويقولون : «وقّع المغنى فأعجب السامعون بحسن توقيعه». يقصدون : بنى ألحان الغناء على موقعها.

وفى المعاجم : وقّع القوم توقيعًا إذا عرسوا، ووقعت الدواب : ربضت أو اطمأنت بالأرض بعد الرى.

والتوقيع : تظنى الشيء وتوهمه، يقال : وَقِّعْ أى ألق ظنك على شيء. والتوقيع إصابة المطر بعضَ الأرض وإخطاؤه بعضا. والتوقيع : سحْج فى ظهر الدابة. والتوقيع فى الكتاب : إلحاق شيء فيه بعد الفراغ منه إلخ

والإيقاع : أن يُوقع الألحانَ ويبينها، وسمى الخليل رحمه الله كتابًا من كتبه فى ذلك المعنى كتاب الإيقاع.



ولهذا يوجب النقاد أن يقال (أوقع المغنى إيقاعًا) لأنه الوارد عن العرب، على أن هذا الاستعمال جائز على اعتبار أن فعّل يجيء بمعنى أفعل نحو : خبّر وأخبر وتسمى وأسمى وفرح وأفرح وهو قول سيبويه.

١٠ ـ تجول ومتجول

ويقولون : «تجول فى البلاد وبائع متجول». ولم تذكر المعاجم : تجوّل فى هذا المعنى بل تقول : جال فى البلاد وجوّل وانجال واجتال : إذا طاف فيها.

على أن إهمال المعاجم له لا يمنع من جوازه على أن يكون (تجول) بمعنى (جال) أو أكثر من الجولان، إذ أن تفعّل قد يجيء بمعنى فعل نحو : تَظَلَّم بمعنى ظلم وتهيب بمعنى هاب على ما ذكره سيبويه وجرى عليه الأئمة كأبى حيان والسيوطى.

١١ ـ تكتم

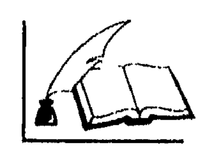
ويقولون «تكتمت الأمر تكتمًا». فيعدونه وهو لا يجيء إلا لازمًا كما يقال: تستر وتحجب.

وفى المعاجم : كَتَمَ الشيء، يكتُمه كتْمًا وكتمانًا واكتتمه وكتّمه وكاتمه : أخفاه، ولم يرد تكتّم فى المعاجم فى معنى : كتَّم الشيء أى بالغ فى كتمانه وهو المعنى المقصود هنا، على أن تفعّل يجيء بمعنى فَعَل على ما ذكره سيبويه، وجرى عليه الأئمة كأبى حيان والسيوطى. على أن هذا مما يدخل فيما أجازه المجمع من تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها أو من تضمينه معنى كتّم

١٢ ـ انسجم والانسجام

يشيع فى العربية الحديثة قولهم : انسجم الكلام، وبينهم انسجام، والأنغام منسجمة، والمحدثون يريدون بذلك : التوافق والتلاؤم والالتئام، وهذا المعنى لا يعرف للانسجام فى اللغة.

وفى المعاجم انسجم الماء والدمع فهو منسجم أى انصب ومنصب، ومن اليسير على المتفحص أن يلمح صفة الانسجام بمعنى الانصباب والانسجام بمعنى التوافق والتلاؤم، لأن انسجام الدمع وسيلانه تتوالى قطراته على صفحات الخد على وتيرة واحدة.



وقد ذكر علماء البلاغة هذا المعنى فى كتبهم. يقول ابن حجة : والمراد من الانسجام أن يأتى لخلوه من العقادة كانسجام الماء فى انحداره ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يسيل رقة.

وقد ذكر صاحب التاج فى مستدركه أن انسجم الكلام معناه انتظم، ولا ينسجم الكلام إلا إذا لاءم بعضه بعضًا.

١٣ ـ استقل الطائرة

يشيع فى محدث الكلام قولهم استقل السيارة أو الطائرة أى ركب فيها وبعض النقاد يرى أن هذا الاستعمال لا يوافق الاستعمال اللغوى وهو استقلته الطائرة والمنقول ـ كما فى اللسان وغيره ـ أقلّ الشيءَ واستقله إذا رفعه وحمله، واستقل الطائرُ فى طيرانه نهض للطيران، واستقل النبات : أناف، واستقل القومُ: ذهبوا واحتملوا سارين وارتحلوا.

ويقال أيضا : أقلّ الشيءَ واستقله رآه قليلا.

وقد خرجه الشيخ محمد على النجار ـ على القلب فأصل استقل الطائرة أُستقلته الطائرة أى رفعته، أو على أن أصل استقل الطائرة استقل فى الطائرة أى ارتفع، فحذف الحرف.

واقترح على اللجنة أن تجيز هذا الاستعمال لشيوعه على الألسنة أو على أحد التخريجين السابقين.

١٤ ـ ممنون وممتن وامتنان

يشيع فى محدث الكلام قولهم : أنا ممنون لك، وممتن لفضلك، وأرجو قبول امتنانى، وكلها بمعنى الشكر.

وهو استعمال يراه بعض النقاد فى غير محله، إذ لم ينقل عن العرب ولم يرد كذلك فى المعجم الوسيط.

فى المعاجم : الممنون الضعيف، والممنون القوى، فهو من الأضداد، وممنون فى قوله تعالى : ﴿وإن لك لأجرا غير ممنون﴾ غير محسوب، وقيل:



معناه لا يمن الله عليهم بالأجر فاخرًا أو معظمًا، وقيل: غير مقطوع من قولهم: حبل منين إذا انقطع وخلق، وقيل: غير معدود.

ومما ورد أيضا الممنون الكثير الامتنان. والمَنّ: القطع والاعتداد والعطاء، والنعمة الثقيلة، والمنة: النعمة. مَنّ عليه: أنعم عليه نعمة طيبة، وفخر عليه بنعمته حتى كدّرها، ومن عليه منًّا: حسبه عليه. والمن في قوله تعالى **﴿منّ الله علينا﴾** يحتمل تأويلين أحدهما إحسان المحسن غير معتد بالإحسان والثانى تعظيم الإحسان والفخر به حتى يفسده.

ومنه أيضًا قوله تعالى **﴿لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى﴾** ومعناه فى قوله تعالى **﴿ولا تمنن تستكثر﴾** أعطاه الشيء المقدر ليأخذ ما هو أكثر منه، وقيل هو المن بالقول.

وامتن عليه: قرّعه بمنه، وبلغ ممنونه أى أقصى ما عنده، والحنّان المنّان: المعطى والمحسن.

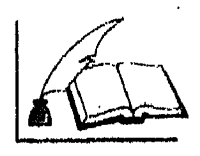
مما سبق تبين أن أصل المادة يدور حول االقطع والإحسان، وأظن أن معنى الشكر الذى نسبه المحدثون إلى ممنون وممتن وامتنان ليس بعيدًا عن معنى الإحسان، فقد يعقب الإحسان فخر به (وهو الذى قيدته المعاجم) وقد يعقبه شكر عليه (وهو المعنى الذى لم تذكره المعاجم، ويقصده المحدثون فى العبارات المستشهد بها) وهو تغير دلالى مقبول يجعلنا مطمئنين إلى تسويغه والدعوة إلى تسجيله فى المعجم الوسيط[٣٩].

١٥ ـ استهتر فلان بفلان وهو مستهتر به

يشيع فى محدث الكلام استعمال الاستهتار فى الاستخفاف بحقوق الغير، فيقال يَستَهتر فلانٌ بفلان، أى يستخف به، ولا يرعى حقه، وهو به مُستهتر أى مستخف، ويقال: فلانٌ مستهتر: أى يفعل الباطل أو يميل إليه، ولا يبالى ما يقول الناس فيه. وهو فى هذا الاستعمال مبنى للفاعل، ولم يرد فى المعاجم، بل المذكور استُهتر بالبناء للمفعول.

واستهتر المبنى للمفعول يأتى فى المعاجم على وجهين:

(٣٩) انظر: لسان العرب، والقاموس المحيط، والصحاح، والوسيط (م.ن.ن) ومقاييس اللغة لابن فارس ٥ / ٢٦٧ والمفردات للراغب الأصفهانى.



استهتر الرجل : اتبع هواه فلا يبـالى بما يفعل، أو كثر باطله، أو لا يبالى بما يقال فيه، وما يشتم به. وعلى ذلـك حديث عمر : «اللهم إنى أعوذ بك أن أكون من المستهترين».

ـ واستهتـِر بالشىء : أولع به، ويقال رجل مستهـتَر بالشىء أو بالشراب أى مولع به، لا يبالى ما قيل فيه. والمراد بالاسـتهتار هنا الولوع بالشىء خيرا أو شرا، وفى الحديث : «هم الذين استهتِروا بذكر الله» أى أولعوا به.

ووجه بنائه للمـفعول أن مـعنى استهتـر أصيب بالهِتـر وهو الكذب والباطل والسقط من الكلام والخطأ فيه، كما يقال زُكِم فلان أى أصيب بالزكام.

وقد روى مستهتَر بالفتح والكسر قول عبدة بن الطبيب :

يسعى ويجمع جاهدًا مستهترًا   جدا وليس بآكل ما يجمع

والمستـهتـر : المولع بالشىء الذاهب العقل فـيه من حـرصه عليـه، وضبطه محقـقا (المفضلَيات) بكسـر التاء على اسم الفاعل وقالا إنـه ورد كذلك فى أصول المتن والشرح أربع مرات، ويرجحان أن يكون لغة لم ينص عليها.

وفى المقاييس : رجل مـستهـتِر : لا يبالى مـا قيل له، أى كل الكلام عنده ساقط، وقد ضبطه العلامة عبد السلام هارون بالكسر، ولا شك فى أنه اعتمد فى ذلك على بينة.

ولعل فيما سـبق ما يطمئننا إلى جواز الكسر فى العـبارة المحدثة. هذا ووجه بنائه للفاعل أن المحدثين يريدون أن المستهتِر يفعل الباطل بنفسه، ولا يصاب به من غيره، فهو من ثم مسئول عنه[٤٠].

---

(٤٠) انظر لسـان العـرب والتكملة والذيل والصلة للصـاغـانى، والقـاموس المحـيط والأفـعال للسـرقـسطى، والمفضليات، تحقيق عبد السلام هارون واحمد شاكر، وشرح المفضليات تحقيق على البجاوى ٢ / ٥٤٤، ومقاييس اللغة لابن فارس ٦ / ٣٢.



١٦ ـ عبْوة وعُبُوّة

يشيع فى محدث الاستعمال قولهم «عبُوّة القارورة كيلو جرام» و «الهجرب عبوة ناسفة» والكلمة (عبوة) بضم العين والباء وتضعيف الواو مفتوحة، هى من نوادر الأبنية

ويشيع فى بعض البلدان العربية فى موضع هذه الكلمة قولهم (عبْوة) بفتح العين وسكون الباء وفتح الواو. وقد وجدت الصيغة الثانية طريقًا إلى ألسنة الناس، مما جعل بعضهم يسأل عن صحة هاتين الصيغتين، هذا ولم ترد هاتان الكلمتان بهذا المعنى فيما رجعنا إليه من المعاجم القديمة كالتهذيب واللسان والقاموس والتكملة والأفعال ... إلخ. وفى تلك المعاجم مما نحن بسببه :

عبا (ع ب و)

عبا المتاعَ (يعبو) وعبّاه تعبيةً هيّأه ويقال عبْو المتاع وتعبيته أى إصلاحه، وعبَّى الجيش. أصلحه وهيأه تعبية، وتعبئة، وتعبيئا

عبأ (ع ب أ)

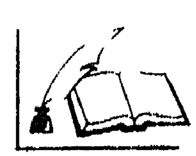
عبأ المتاع والأمر كمنع هيأه، والجيش جهره عبّاه تعبيئًا، والطيب صنعه وخلطه، ويقال أيضا عبَأت المتاع جعلت بعضه على بعض، وعبأت الجيش عبئًا وعبّأتهم تعبئةً : رتبتهم فى مواضعهم وهيأتهم للحرب

والمعنى المحدث للكلمتين (عُبوة وعبوة) وهو ملأ إناء أو نحوه قد يكون أخذ من العبء وهو الحمل والثقل من أى شىء كان، وقد يكون من العبو بمعنى الصنعة والخلط والتهيئة والتجهيز

فماذا عن الصيغة؟

أما (عَبْوَة) فهى اسم مرة من (ع ب و) تتضمن معنى الاسمية

وأما (عُبُوَّة) فالراجح عندى أنها (فُعُلّة) من (ع ب و) و (فُعُلّة) من نادر الأبنية، وقد ورد عليها من كلام العرب : غُلُبّة (الذى يغلب) ودُجُنّة (الظلمة) وغضنة (الذى يغضب سريعًا) وحزقّة (الذى يقارب فى مشيته) وخضمة (مستغلط الذراع) وحذنة (الأذنان) .. إلخ.



وقد استراح بعض أعضـاء اللجنة إلى أن تكون (عُبُوَّة) فعولة من (ع ب و) أى (ع ب و و ة) ثم أدغمت الواوان. أو من (ع ب ء) أى (ع ب و ء ة) ثم قلبت الهمزة واوًا ثم أدغمت الواوان.

وعلى أية حال . . فاستعمال المحدثين لـعبوة أو عبوة جار على الصحيح من كلام العرب، وليس ثمة ما يمنعه من القواعد أو الضوابط.

فمعناها المحدث له سبب بالمعانى التى ذكرتها المعاجم فى مادتهما (٤١).

١٧ ـ طعام نَيِّئ ونَىّ

يجرى على ألسنتنا وعلى أقـلامنا قولنا طعام نيىء ونى أى غـير ناضج ونكاد لا نعـرف غـيره، بيـد أن بعض النقـاد لا يجيـزون هذا لأنه لم يرد فى المعـاجم ويوجبون علينا أن نقول طعام نىء بكسر النون مع الهمز أو نىّ بالياء المشددة.

فهل من سبيل إلى تسويغ هذا الاستعمال الشائع؟

تقول المعاجم :

ناء الشىء واللـحم يَنىء نَيْـئًـا : لم يـنضج وأناء اللحم يُنيـئـه إناءةً إذا لم ينضجه، ولحم نِىء أى لم يمـسسه نار، هذا هو الأصل، وقد يتـرك الهمز ويقلب ياء فـيقـال نِىّ مشـددًا، وفى الحديث «نهى عـن أكل اللحم النىء» وهو الذى لم يطبخ أو طبِخ أدنى طبخ ولم ينضج.

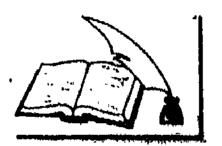
ولم تذكر المعـاجم التى رجعنا إليها على كـثرتها غيـر نىء ونىّ فى الطعام أو نحوه بيـد أنها تذكر النى بفـتح النون وتشديد الياء فـى الشحم دون اللحم، وهذا يعنى أن الاستعمال المحدث له أصل قديم فإذا ما أرجعنا إليه الهمزة المحذوفة وهذا هو الأصل كانت الكلمة المحدثة نيئ.

والحق أن (نىء) تجرى على نظائر لها فى الكلام الـفصيح فهى صفة مـشبهة على (فيعل) و (فيعِل) كما يقـول الخليل وسيبويه لا يأتى إلا من المعتل (الأجوف) ومن نظائره سيد وميت وصيب ولين وهين وجيد وثيب . . إلخ.

وقد ذكر ابن مالك فى (شـرح التسهيل) أن من معانى فَـعَّل النيابة عن فَعُل فى المضاعف واليائى العين، ثم قال : واليـائى العين نحو طاب يطيب فهو طيب،

---

(٤١) انظر : المعاجم السابقة فى (ع ب و) وديوان الأدب للفارابى، وشرح الشافية للرضى ١ / ١٥٣.



ولان يلين فهو لين، وبان يبين فهو بين، وهاء يهيء فهو هيء إذا كان حسن الهيئة، وناء اللحم ينيء فهو نيء».

وهذا صريح في جريان (نيء) مجرى نظائره.

وعلى هذا فالاستعمال المحدث جاء على أصل قديم ربما غاب عن الرواة فلم يسجلوه، كما أنه يجرى مجرى نظائره من الصفات على وزن فيعل(٤٢)

١٨ ـ تكملة مادة (نغم)

يشيع على ألسنة الناس وعلى أقلامهم قولهم نغم العارف أى أصدر الأنغام أو رجّعها، وناغمه أى شاركه بالنغم، وتناغمت الأصوات أو المعازف أى تلاءمت وتجانست، ولحن مُتناغم أى متلائم متجانس، وتنغم باللحن أى حكاه وردده . . . وغير ذلك مما قد يكون مأخوذًا من النغمة بمعنى الصوت المنغم. وهذا كله مما لم تذكره المعاجم.

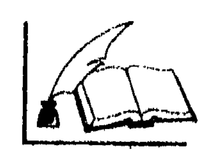
وفى المعاجم . النَغْمة جرس الكلمة، وحسن الصوت فى القراءة وغيرها، والكلام الخفى الحسن، والجمع نغم محركة، وقد تسكن، وابن سيده يجعل النغم اسم جمع لا جمعًا، وتجمع أيضًا على أنغام ونُغوم وفيها : نغَمَ ينغِم (من باب ضرب) ونغم ينغم (من باب نصر) ونقل أيضا نَغَم ينغَم (من باب منع). وقيل : رجل نغّام ونغوم أى حسن النغمة. وتنغم الإنسان بالغناء ونحوه (عن ابن فارس).

والمادة تدور حول : جرس الكلام وحسن الصوت بالقراءة وغيرها كما يقول ابن فارس فليس من معانى ما ذكروه الصوت الموقع بالآلة أو بعضو من أعضاء الإنسان وهو المعنى المتضمن فى الاستعمال المحدث

وأقدم من رجعنا إليهم فى استعمال النغمة أو النغم فى الصوت الموقَّع الفارابى أبو نصر (ت ٣٣٩) فى كتابه الموسيقى الكبير يقول «الموسيقى معناه الألحان، واسم اللحن قد يقع على جماعة نغم مختلفة رتبت ترتيبًا محدودًا، وقد يقع أيضًا على جماعة نغم ألفت تأليفًا محدودًا وقرنت بها الحروف التى تركب منها الألفاظ الدالة المنظومة على مجرى العادة فى الدلالة بها على المعانى».

---

(٤٢) انظر : المعاجم السابقة، (ن ى ى) و (ن ى ء) والكتاب لسيبويه ٤ / ٣٦٥ وشرح الشافية للرضى ٣ / ١٥٢، والمزهر للسيوطى ٢ / ٣٦٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٤١.



«والمعنى الأول من هذين إما أعم من الثانى أو شبه مادة له، فإن الأول نعم تسمع من حيث كانت وفى أى جسم كانت، والثانى هو جماعة نغم يمكن أن تقترن بها الحروف التى تركب منها ألفاظ دالة على معان، وهذه هى الأصوات الإنسانية التى تستعمل فى الدلالة على المعانى المعقولة، وبها تقع المخاطبات.

وقد حدد فيما بعد مصدر هذه الأنغام بأنها قد تكون الآلات الصناعية كالعود والمزمار أو الحلوق.

وفى مفاتيح العلوم للخوارزمى (ت ٣٨٠)«النغمة صوت غير متغير إلى حدة ولا ثقل مثل مطلق البم أو غيره من الأوتار إذا نُقر، أو مثل البم وغيره من الأوتار إذا وُضعت إصبع على أحد دساتينه ثم نقر، والنغم للحن بمنزلة الحروف للكلام منه يتركب وإليه ينحل».

وبكل أسف أهمل اللغويون هذا الاستعمال فى هذه المصادر وأمثالها.

وما أظن أن من المعقول أن تبقى هذه المادة مقتصرة على ما سجلته المعاجم من صيغ أو معان، أو أن توسم بعض استعمالاتها بأنها مولدة، لأنها لم تنقل عن العرب فى أزمانهم ومحالهم التى حددها اللغويون للاستشهاد.

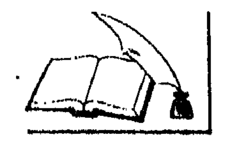
وإنى لأعتقد أن هذه المادة من أولى المواد بأن ينطبق عليها ما أقره المجمع من جواز تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها، ومن جواز استعمال اللفظ على غير استعمال العرب له ما دام جاريًا على أقيسة العرب من مجاز أو اشتقاق(٤٣).

١٩ ـ حاسوب وحَوْسب

حاسوب

انتشرت هذه الأيام كلمة الحاسوب للإشارة إلى الآلة المعروفة computer بحيث كادت تقصى عن الاستعمال كلمات سبقتها ما تزال تستعمل مثل : حاسب وحاسبة، وحاسب آلى، وحاسبة آلية، ودماغ إلكترونى . . إلخ. ومع ذلك فالناس فى حيرة بين هذه المترادفات، وضج العلماء من تلك الفوضى، وأشار بعضهم إلى أن كلمة (الحاسوب) أيسر فى الاستعمال، لأنها كلمة واحدة يسهل

(٤٣) انظر : المعاجم السابقة، والموسيقى الكبير للفارابى ص ٤٧ ـ ٥٢ ومفاتيح العلوم للخوارزمى تحقيق فان فلوتن ص ٢٤١، ٢٤٢، والمقاييس لابن فارس ٥ / ٤٥٢.



الاشتقاق منها والتصرف فيها، ولا يعسر وصفها أو الإضافة إليها .. إلخ، بل إن بعضهم يشير إلى أنها الكلمة التى اعتمدتها وأوصت باستعمالها (المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس)

على أن المجمع قد اعتمد كلمة (الحاسب) وأخرج معجما لمصطلحاته سماه (معجم الحاسبات) مع أن كلمة الحاسب ليست من الصيغ التى قرر قياسيتها لاسم الآلة وهى : مفعل ومفعلة ومفعال وفعّال، وفاعلة، وفاعول. على أنه راعى فيها أن صيغة اسم الفاعل تدل عن من يفعل الفعل.

وصيغة فاعول ـ كما ورد فى قراره الصادر فى الدورة (٢٨) نصٌّ فى الدلالة على الآلة، وأن المجمع حين أقر قياسها قال فى تسويغها، لأن ما ورد منها عدد غير قليل، كما أنها مأنوسة بين المتكلمين.

ومما سبق نستخلص أن كلمة (حاسوب) حقيق بها أن تدخل العربية من غير تثريب، فهى عربية فصيحة تجرى مجرى ما استعملته العرب على وزانها.

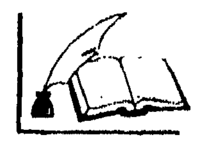
حوسب :

ثم إن العلماء احتاجوا إلى أن يشتقوا فعلا يقابل computerize ووصفًا يقابل computerized . وتفترض قواعد الاشتقاق أن نشتق من الجذور غالبًا وهو (ح س ب) فيقال حسب يحسب، خسابا، وحسبانا، ويقال حاسب ومحسوب.. إلخ، بيد أن الاشتقاق من الجذور لا يؤدى المقصود المعاصر، ويربط الكلمة بمعانيها المعجمية المعروفة وهى العد والإحصاء والتقدير، والمعنى المعاصر لكلمة computer يتجاوز ذلك لأن الآلة تقوم بتخزين المعلومات فى أشرطة، كما تقوم بتحليلها والحصول على معلومات منها ... إلى غير ذلك من وظائف.

وهذا دعاهم إلى أن يبتدعوا هذا الفعل الجديد (حوسب) ويشتقوا منه ما هم بحاجة إليه فقالوا يُحَوْسِب، تَحَوْسَب، ومُحَوْسِب .. إلخ وهو ابتداع موفق لأنه وضع جديد، يربط الكلمة المبتدعة بالمعنى المقصود دون لبس بل بمعان أخرى قد تجد فيما بعد من غير تثريب.

الإلحاق :

وحوسب على وزان (فوعل) والواو فيها للإلحاق مثل كوثر، وجورب، وكوثل، ورونق، ودورق ... إلخ.



وقد عقد سيبويه للإلحاق بابا قال فى ترجمته : هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وأُلحق ببنات الأربعة حتى صار يجرى مجرى ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف مثل (فوعلت) نحو حوقلت حوقلة وصومعت صومعة.

ومن هذه الترجمة اتخذ العلماء تعريفهم له، وأوجزه ما انتهى إليه الحملاوى فى (شذا العرف) قال : «الإلحاق أن تزيد فى البناء زيادة تلحقه بآخر أكثر منه فيتصرف تصرفه».

الإلحاق بين السماع والقياس :

يفرق النحاة بين ما يجىء منه فى موضع اللام مثل : جلبب وشملل، وهذا عندهم قياسى، وما يجىء فى غيرها نحو : كوثر وبيطر وهو سماعى.

يقول المازنى :«وهذا الإلحاق بالواو والياء، لا يقدم عليه إلا أن يسمع، فإذا سُمِع قيل ألحق ذا بكذا بالواو والياء، وليس بمطرد، فأما المطرد الذى لا ينكسر فأن يكون فى موضع اللام من الثلاثة مكررا مثل : جلبب يجلبب جلببة».

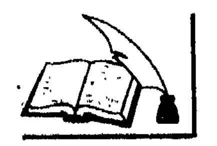
ويقول ابن جنى فى عدم اطراد الإلحاق بالواو والياء : «وإنما لم يطرد عنده لأنه لم يكثر كثرة ما يكون إلحاقه بتكرير لامه نحو جلبب، فلما لم يكثر كثرته لم يقس وسلّم ما سمع منه».

وهذا صحيح فـ (فعلل) أكثر من (فوعل) و (فيعل) بيد أن لنا أن نسأل : وهل يعنى هذا أن استعمالها قليل فى لغة العرب بحيث لا يجوز القياس عليه؟

ذكر الفارابى فى ديوان الأدب ما يزيد عن خمسة وسبعين مثالًا على (فوعل) و (فوعلة) منها مثلا : التولب والحوشب، والشوذب، والنورج والزورق والرونق والدورق والكوثر والهوجل .. والزوبعة والصومعة والحوصلة .. إلخ.

وذكر فى باب (فيعل) و(فيعلة) ما يزيد عن خمسة وثمانين مثالًا، منها الفيصل والهيكل والفيلق والنيزك والبيدر والصيدح والضيغم والغيلم .. والحيدرة والخيضعة، والغيطلة .. إلخ.

وبعد هذا نقول : ألا يكفى هذا العدد لكى يقال بقياس فوعل وفيعل ليلحق بفعلل؟



فائدة الإلحاق :

أغلب اللغويين على أن الغرض من الإلحاق لفظى، يقول ابن جنى : «اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة فى الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع».

ثم يقول : لو احتجت فى شعر أو سجع أن تشتق من (ضرب) اسمًا أو فعلًا أو غير ذلك لجاز، وكنت تقول : ضَرْبَبَ زيدٌ عمرًا، وأنت تريد (ضرب) وكنت تقول : هذا ضُرْبَبٌ قد أقبل إذا جعلته اسمًا، وكذلك ما أشبه هذا، ولم يكن لك أن تقول : ضورب زيد عمرًا، ولا هذا رجل ضورب، لأن هذا الإلحاق لم يطرد اطراد الأول فلا تقسه».

بيد أن بعض اللغويين يلحظ فيما ألحق معنًى ربما لا يكون فى أصله قبل الإلحاق، ومن هؤلاء الرضى الذى يقول فى شرحه : «ولا نحتم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم، كيف وإن معنى (حوقل) مخالف لمعنى (حقل) و(شملل) مخالف لشمل معنى، وكذا (كوثر) ليس فى معنى (كثر)، بل يكفى أن لا تكون تلك الزيادة فى مثل ذلك الموضع مطردة فى إفادة معنى».

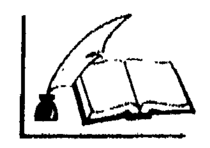
وبعامة فإن النحاة متفقون على أن أحوال الأبنية قد تكون للحاجة أو للتوسع أو للاستثقال.

ويقول الجاربردى فى تفسيز الحاجة ما يتوقف عليه فى المعنى أو التلفظ بالكلمة : «والأول يسمى بالاحتياج المعنوى كالماضى والجمع واسم المكان .. إلخ والثانى بالاحتياج اللفظى كالتقاء الساكنين والابتداء الساكن، أما التوسع فمثلوا له بالمقصور والممدود وذى الزيادة، وأما الاستثقال فمثلوا له بتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال».

وهنا نسأل: أيريد العلماء المحدثون معنى فى (حوسب) ليس فى (حَسِب)؟

هذا ما أرجحه، لأن الزيادة فى المبنى زيادة فى المعنى غالبًا، وأرادوا أن تكون الواو دالة على هذا المعنى ـ تخزين المعلومات وتحليلها والاستنتاج منها وهو ـ كما قلت ـ يتجاوز المعنى المعروف لحسب فى المعاجم وهو العد والإحصاء والتقدير.

وأظن اللجنة الموقرة أولى بالموافقة على أن يكون الانتقال من (حسب) إلى (حوسب) لمعنى قصد إليه العلماء لدواعى الاصطلاح العلمى.



مخرج آخر :

إذا تفحصنا الألفاظ التى مثل بها الفارابى على (فوعل) و (فيعل) وجدنا أكثرها مما يسهل رده إلى ثلاثي مثل كوثر من كثر، ووجدنا بعضها مما يعسر رده لأن ثلاثيه مهمل لم تستعمله العرب، أو استعملته ولم تذكره المعاجم مثل كوكب فقد اختلف اللغويون فيه حتى قال بعضهم الواو أصل، والكلمة من ثم من (وكب) أو (كوب).

لعل هذا يوجهنا إلى أن العرب اشتقت مثل هذه الأفعال من أسماء جامدة، فقالوا : بيطر من بيطار وصومع من صومعة.

ولهذا نقول : ألا يجوز أن يكون المحدثون قد أخذوا (حوسب) من حاسوب؟.

والاشتقاق من الجامد مما أقره المجمع.

وفى النهاية أقترح على اللجنة الموقرة أن تجيز استخدام كلمة الحاسوب للآلة المعروفة بـ computer وأن نشتق منها حوسب ومحوسب وغير ذلك مما يحتاج إليه المصطلح العلمى.

وربما كان من المفيد أن تجيز اللجنة أن تكون واو الإلحاق للفرق فى المعنى بين الملحق والملحق به[٤٤].

٢٠ ـ حَيَّد وحايد

نظرت فى المعجم الوسيط فى مادة (ح ى د) فوجدته يذكر من مشتقاتها : حاد وأحاد وحَيادِ (اسم فعل أمر) والحيْد والحِيد والحَيَد والحيدى والحيدان والحيدة والمحيد.

(٤٤) انظر : المعاجم السابقة، الحاسوب للدكتور نبيل على، والكتاب لسيبويه ٤ / ٢٨٦، وشذا العرف للحملاوى ص ٣٧، وديوان الأدب للفارابى ٢ / ٣٥ ـ ٣٩، ٥٩، ٦، ٨٠، والمنصف للمازنى ١ / ٤٣. وشرح الشافية للرضى ١ / ٥٢ ، ٥٣، وفى المعاجم.

حَقَل يحقِل ـ من باب ضرب ـ زرع وحَقِلت الإبل تحقَل من باب تعب ـ أصيبت بالحقلة وهى من أمراض الإبل، وأما حوقل فمعناه ضعف.

وشملت الريح ـ من باب قعد ـ شملا وشمولاً : تحولت شمالاً، وشَمَلَ الخمر من باب نصر ـ عرّضها للشمال، وشملهم أمر ـ من باب فرح ونصر ـ وشمولاً : عمهم. وشمل الرجل وانشمل وشملل : أسرع وشمر.

والكوثر : الكثير من كل شيء، والكوثر نهر فى الجنة، والكوثر : الملتف من الغبار، ورجل كوثر : كثير العطاء والخير، والكوثر الإسلام، ويقال : تكوثر الغبار إذا كثر.



ثم قرنته بما تيسر لى من المعاجم القديمة كاللسان والقاموس المحيط والتكملة والأفعال فوجدته قد ذكر ما فيها بصيغته ومعناه، وأعاد ترتيبه وتنسيقه فحسبُ، ما عدا كلمة الحياد التى عرفها بقوله : عدم الميل إلى أى طرف من أطراف الخصومة، ثم مثل لها بالعبارة (الحياد الإيجابى : فى السياسة الدولية) : ألا تتحيز الدولة لإحدى الدول المتخاصمة مع مشاركتها لسائر الدول فيما يحفظ حقوقها».

ومادة (ح ى د) فى المعاجم القديمة تدور فى مجملها حول (الميل عن الشىء) يقال : حاد عن الشىء يحيد، وحَيَدَانا ومَحِيدا وحَيْدَة وحيدودة : مال عنه وعدل. وحايده : جانبه، وأحاده عن الشىء : صرفه عنه، وحَيَّد السير : قَدَّه وجعل فيه حُيودًا أى بروزًا.

والحَيد والحِيد : كل ما نتأ واعوج (وفى ذلك ميل عن أصله)

والحَيْد والحِيد : المِثْل والنِّد (وفيه أيضا ميل، لأن المثل والقرين يميل عن مثيله أو قرينه، أى يختلفَ عنه).

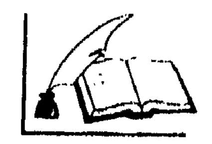
والحَيْدة : نظر السوء (وفيها ميل عما ينبغى أن تكون عليه النظرة من الحسن).

وأنا أظن أن المادة فى أصلها (حاد من غير حرف جر) لمطلق الميل يستوى فى ذلك أن يكون الميل عن الجادة أو إليها، وأن المعنى يتخصص باستعمال حرف الجر.

ولعل هذا هو الذى جعل المحدثين يستعملونها فى المعنى المحدث وهو عدم الانحياز إلى الشىء، ويستعملون الصيغة حيّده وهى متعدية بنفسها.

هذا والمعنى المحدث مأخوذ من معنى الكلمة الإنجليزية neutrality والتى ترجمها المترجمون بكلمة الحياد (فى مجال السياسة) والتعادل أو المعادلة (فى مجال العلوم) وعلى نسقها ترجمت الكلمة neutral بالكلمة محايد ومتعادل، وحيادى وترجمت الكلمة neutralize بالكلمة يحايد ويعادل أو يحيّد، ومن ثم ترجمت الكلمة neutralization بالكلمة محايدة ومعادلة وتحييد.

ومما سبق نتبين أن الحياد (فى مجال السياسة - ومنها انتقل إلى المجال العام) موقف قد تتبناه دولة بنفسها بعدم الانحيار إلى أحد أطراف النزاع أو قد تفرضه عليها دول النزاع، ومن هنا جاء معنى حيّد الدولة وحايدها أى جعلها محايدة أى



على الحياد، أو منحها صفة الحياد، وبذلك جنبها غزو الدول المتنازعة لأراضيها أو استخدامها، ومن هذا المعنى تطورت بعض المعانى القريبة مما سبق فقيل حيّد الشخص وحايده أى جعله محايدًا أو عامله بحيدة (أى دون انحياز).

واقترح أن يكون قرار اللجنة فى تسويغ هاتين الكلمتين على النحو الآتى :

حيّد :

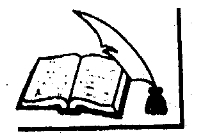
يشيع فى الاستعمال قول المحدثين : حيَّد الدولة أى جعلها محايدة أى غير منحازة، وهو استعمال محدث يجرى على ما سبق أن أقره المجمع من تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها، ومن جواز استعمال اللفظ على غير استعمال العرب له ما دام جاريًا على أقيسة العرب من مجاز أو اشتقاق.

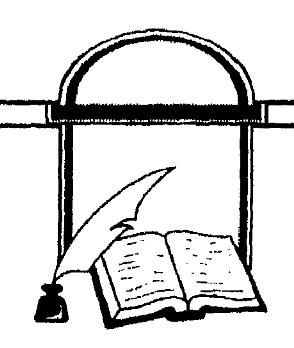
هذا ومن معانى (فعَّل) جعل المفعول مُفعلًا نحو فَطَّرته أى جعلته مفطرًا، ومن ثم نقول من غير حرج حيّدْته أى جعلته محايدًا.

حايد :

يشيع فى الاستعمال قول المحدثين : حايد الدولة أى جعلها محايدة أى غير منحازة أو أبعدها عن الانحياز، وهو استعمال محدث يجرى على ما سبق أن أقره المجمع من تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها، ومن جواز استعمال اللفظ على غير استعمال العرب له ما دام جاريًا على أقيسة العرب من مجاز أو اشتقاق هذا ومن معانى فاعل - أفعل نحو باعدته أى أبعدته، ومن ثم نقول من غير حرج حايده أى أحاده أى جعله محايدًا[٤٥].

(٤٥) انظر : المعاجم السابقة فى (ح ى د).





المراجع

الأثرى (محمد بهجة)

- مزاعم بناء اللغة على التوهم، كتاب فى أصول اللغة جـ ٣ .

الإسكندرى (أحمد)

- الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها. مجلة المجمع جـ ١ .
- القرارات التى أصدرها المجمع فى قياسية الغالب من جموع التكسير، مجلة المجمع جـ ٤ .

الأشمونى (بدر الدين)

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية.

الأخفش الأوسط (أبو الحسن)

- معانى القرآن، تحقيق د. فائز فارس، مطبعة الكويت.

الأصفهانى (أبو الفرج)

- الأغانى، دار الكتب المصرية.

أمين (أحمد)

- مدرسة القياس فى اللغة، مجلة المجمع جـ٧.
- جمع اللغة العربية، مجلة المجمع جـ٧.
- أسباب تضخم المعجمات العربية، مجلة المجمع جـ ٩ .
- اقتراح ببعض الإصلاح فى متن اللغة، مجلة المجمع جـ ٦ .



الأنبارى (كمال الدين أبو البركات)

- الإنصاف فى مسائل الخلاف، تحقيق محى الدين عبد الحميد، مطبعة حجازى .
- لمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغانى، مطبعة الجامعة السورية.
- نزهة الألباء فى طبقات الأدباء تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.

أنيس (د. إبراهيم)

- فى اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية طبعة سادسة، ١٩٨٤ .
- من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية طبعة ثالثة، ١٩٦٦ .

البطليوسى (ابن السيد)

- الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب، دار الجيل، بيروت.

البغدادى (عبد القادر بن عمر)

- خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

البناء الدمياطى (أحمد بن عبد الغنى)

- إتحاف فضلاء البشر، رواه وصححه وعلق عليه محمد الضباع، مطبعة حنفى ١٣٥٩ هـ.

تيمور (محمود)

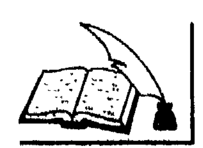
- مشكلات اللغة العربية، مكتبة الآداب.
- معجم الحضارة، مكتبة الآداب.

ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى)

- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.

جبل (د. محمد حسن)

- الاحتجاج بالشعر فى اللغة، دار الفكر العربى ١٩٧٧ .



ابن الجزرى (محمد بن محمد)

النشر فى القراءات العشر، تصحيح على محمد الضباع، المكتبة التجارية.

منجد المقرئين، تحقيق د. عبد الحى الفرماوى، دار المطبوعات الدولية.

الجندى (د. علم الدين)

- اللهجات العربية فى التراث، الهيئة المصرية العامة

- الصراع بين القراء والنحاة، مجلة المجمع جـ ٣٤، ٣٥، ٣٦.

ابن جنى (أبو الفتح)

- المحتسب، تحقيق على النجدى وآخرون، القاهرة ١٣٨٦ هـ.

- الخصائص، تحقيق محمد على النجار، دار الكتب المصرية.

حسن (عباس)

- اللغة والنحو، دار المعارف بمصر

- بعض الشوائب فى النحو، البحوث والمحاضرات دور ٣٥.

حسن (عبد الحميد)

- المرونة فى اللغة العربية، البحوث والمحاضرات دورة ٢٩.

الحديثى (د. خديجة)

- الشاهد وأصول النحو فى كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، بغداد ١٩٨١

أبو حديد (محمد فريد)

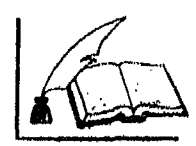
- نظرات فى جموع الثلاثى، مجلة المجمع جـ ٩.

- جموع غير الثلاثى، مجلة المجمع جـ ٩ .

حسان (د. تمام)

- الأصول، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨١.

- السليقة والخليقة، مقالات فى اللغة والأدب، جامعة أم القرى.



ابن حمزة (على)

- التنبيهات، تحقيق عبد العزيز الميمنى، دار المعارف بمصر.

حمودة (عبد الوهاب)

- القراءات واللهجات، مكتبة النهضة المصرية.

أبو حيان (محمد بن يوسف)

- البحر المحيط، الطبعة الثانية، دار الفكر.
- ارتشاف الضرب، تحقيق د. مصطفى النماس. ١٩٨٤.

ابن خالويه (الحسن بن أحمد)

- مختصر فى شواذ القراءات من كتاب البديع، نشره برجستراسر، مطبعة الرحمانية بمصر.

الخضر حسين (محمد)

- دراسات فى العربية وتاريخها، المكتب الإسلامى، دمشق.
- شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها، مجلة المجمع جـ ٢ .
- اسم المصدر فى المعاجم، مجلة المجمع جـ ٨ .

ابن درستويه (عبد الله بن جعفر)

- تصحيح الفصيح، تحقيق د. عبد الله الجبورى، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٧٥.

رابين

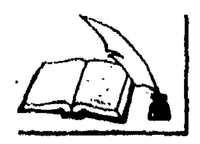
- اللهجات العربية الغربية القديمة، ترجمة د. عبد الرحمن أيوب، مطبوعات جامعة الكويت.

الراجحى (د. عبده)

- اللهجات العربية فى القراءات القرآنية، دار المعارف بمصر.

الرضى (محمد بن الحسين)

- شرح الشافية، تحقيق محمد نور الحسن وآخرون.
- شرح الكافية.



الزبيدى (أبو بكر محمد بن الحسين)

- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف.

الزمخشرى (أبو القاسم جار الله محمود)

- الكشاف، دار المعرفة.

الزيات (أحمد حسن)

- الوضع اللغوى، وهل للمحدثين حق فيه، مجلة المجمع جـ ٨.
- المجمع واللغة العامة، مجلة المجمع جـ ٩ .
- من ألفاظ الكتاب المحدثين مجلة المجمع جـ ٩ .

ابن السراج (أبو بكر بن محمد بن سهيل)

- الأصول فى النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة.

السهيلى (أبو القاسم عبد الرحمن)

- أمالى السهيلى، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة ١٩٧٠.

سوسير

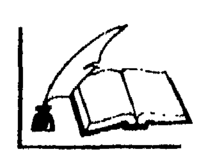
- محاضرات فى علم اللغة العام، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل. ١٩٨٨ .

السيرافى (أبو سعيد)

- شرح كتاب سيبويه، تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه الزينى، مكتبة مصطفى البابى الحلبى.

السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن)

- الاقتراح فى أصول النحو، تحقيق د. أحمد محمد قاسم.
- الاتقان فى علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .



- همع الهوامع، تصحيح محمد بدر النعسانى.

- المزهر، تحقيق جاد المولى وآخرون، المكتبة التجارية.

شاهين (د. عبد الصبور)

- أثر القراءات القرآنية فى الأصوات وفى النحو العربى، دار الخانجى.

- العربية لغة العلوم والتقنية، دار الإصلاح للطبع والنشر.

- دراسات لغوية، المطبعة العالمية ١٩٧٦.

ضيف (د. شوقى)

- تيسيرات لغوية، دار المعارف ١٩٩٠.

أبو الطيب (عبد الواحد بن على)

- مراتب النحويين، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.

عبد التواب (د. رمضان)

- فقة اللغة. مكتبة الخانجى.

عبد العزيز (د. محمد حسن)

- مدخل إلى علم اللغة، دار الفكر العربى.

- التعريب بين القديم والحديث، دار الفكر العربى.

- النحت فى اللغة العربية، دار الفكر العربى.

- الوضع اللغوى فى الفصحى المعاصرة، دار الفكر العربى.

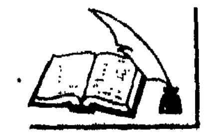
- سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربى.

- الربط بين التراكيب فى اللغة العربية المعاصرة (رسالة دكتوراه مخطوطة بمكتبة كلية دار العلوم).

عيد (د. محمد)

- أصول النحو العربى، عالم الكتب، ١٩٨٩.

- الرواية والاستشهاد، عالم الكتب، ١٩٧١.



ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا)

- الصاحبى تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة عيسى البابى الحلبى.
- مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون.

الفارسى (أبو على)

- الحجة فى علل القراءات السبع، تحقيق على النجدى وآخرون، الهيئة المصرية العامة، ١٩٨٣.
- المسائل العضديات، تحقيق د. على جابر المنصورى، عالم الكتب بيروت.

فتح الله (حمزة)

- المواهب الفتحية، المطابع الأميرية، ١٣١٢ هـ.

الفراء (أبو زكريا بن زياد)

- معانى القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.

فروخ (عمر)

- مراحل القياس فى تاريخ اللغة العربية، دورة ٣٠.

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)

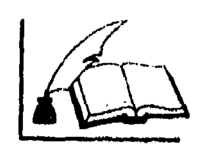
- تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة دار التراث.
- الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار التراث.

ابن مالك (جمال الدين)

- شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوى المختون، هجر للطباعة والنشر.
- شواهد التوضيح والتصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، عالم الكتب ١٩٨٣.

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)

- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- الكامل، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النهضة مصر.



ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى)

السبعة، تحقيق د. شوقى ضيف، دار المعارف مصر ١٩٩٣.

مدكور (د. إبراهيم)

- مجمع اللغة العربية فى ثلاثين عامًا.

- مدى حق العلماء فى التصرف فى اللغة، مجلة المجمع جـ ١١ .

المرزبانى (أبو عبد الله محمد بن عمران)

- الموشح، تحقيق على محمد البجاوى، دار الفكر العربى.

مصطفى (إبراهيم)

- فى أصول اللغة، مجلة المجمع حـ ٧ .

- اسم الآلة، مجلة المجمع حـ ١٠ .

المغربى (عبد القادر)

- بين اللغة والنحو، مجلة المجمع جـ ٧ .

- الشواهد على توهم أصالة الحرف مجلة المجمع جـ ٧ .

- السليقية فى الكلام مجلة المجمع جـ ٩ .

- توهم الحرف الأصلى زائدا مجلة المجمع جـ ٩ .

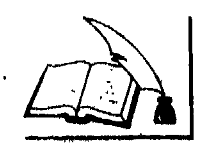
مكى (أبو محمد)

- الإبانة عن معانى القراءات، تحقيق د. عبد الفتاح شلبى، دار نهضة مصر.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع، تحقيق د. محى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤ .

النجار (محمد على)

- محاضرات فى الأخطاء اللغوية الشائعة، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩ .



النحاس (أبو جعفر)

- إعراب القرآن، تحقيق زهير غازى زاهد، مطبعة العانى، بغداد، ١٩٧٧ .

ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين)

- مغنى اللبيب، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح.
- شذور الذهب، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، مكتبة محمد على صبيح.

والى (حسين)

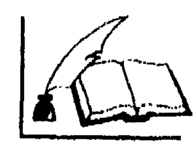
- سبيل الاشتقاق بين القياس والسماع، مجلة المجمع جـ ٢ .
- اسم الآلة، محاضر جلسات المجمع جـ ١ .
- المولد، محاضر جلسات المجمع جـ١ .

ابن يعيش (موفق الدين)

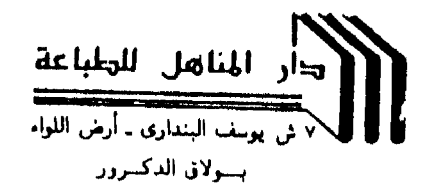
- شرح المفصل، عالم الكتب، بيرت.

منشورات مجمع اللغة العربية بالقاهرة

- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا.
- كتاب فى أصول اللغة جـ ١ ١٩٦٩ .
- كتاب فى أصول اللغة جـ ٢ ١٩٧٥ .
- كتاب فى أصول اللغة جـ ٣ ١٩٨٣ .
- القرارات المجمعية فى الألفاظ والأساليب، ١٩٨٩ .
- كتاب الألفاظ والأساليب جـ١ ١٩٧٧ .
- كتاب الألفاظ والأساليب جـ٢ ١٩٨٥ .
- مجمع اللغة فى ثلاثين عامًا.
- مجلة المجمع جـ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ٣٤، ٣٥.
- البحوث والمحاضرات دورة ٢٣، ٣٠، ٣٩.
- محاضرات جلسات المجمع دورة ١، ٢.



رقم الإيداع	٢٤٩٩/ ٩٥
الترقيم الدولى I-S-B-N	977-10-0740-8

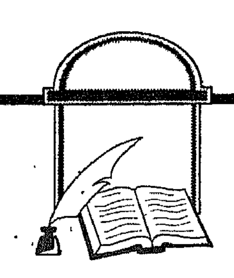








هذا الكتاب



ماتزال العربيـة الفصحى ـ على بعد العـهد بأوليتهـا ـ حية فتية ! وقـد أسهم فى استمرارها هكذا حتى اليـوم عوامل تاريخية ترتبط بالعروبة وأدبـها، وبالإسلام وتراثة، ولكن ثمـة عامل ذاتى فى بنيتـها نفسـها، كان له ـ ومـازال ـ أوفى نصيب، هو نظامـها الصرفى الغنى المحكم، ذلك النظام القائم ـ أساسًا ـ على الجذور الثلاثية من الصوامت، وعلى الصيغ المجردة بمعناها المركزى المشتـرك، وهذه الثروة العظيمة من الصيغ التى تزيد على الألف ليس لها أهمية؛ إلا ذا أتيح لنا أن نستخرج منها ما نحتاجه من كلمات بصورة **مطردة قياسية**.

والقياس ـ بعبارة موجزة ـ هو حمل كـلامنا على كلام العرب فى بناء الكلمة أو الجملة أو غير ذلك من طرائق التـعبير، وهو أيسر طريـق يتمكن به الإنسان من استعـمال كلمات أو جمل لم يسمعـها من قبل، أو يحتاج فى الوثوق من صحتهـا إلى الرجوع إلى كتب النحو أو المعاجم.

وقد أدى **الاشتقاق القياسى** ـ من حيث هو مـبدأ توليدى لامـعيارى فـحسب ـ دورًا عظيمًـا فى إنشاء نظام من المصطلحـات فى العصر العـباسى الزاهى لعلوم هذا العـصر، وفى عصـر النهضـة العربية عـاد هذا المبدأ إلى سـابق عهده لـيسهم بأعظم دور فى توفـير جـهاز مصطلحى متكامل للعلوم الحديثة. ومايزال واعدًا بدور أكبر فى تعريب العلوم تعريبًا كاملا.

لقد سـبق للمؤلف أن أخرج كتـابين فى إطار مشروعـه العلمى فى دراسة **طرق تنمية الثروة اللـغوية** فى الفـصحى، همـا : **(النحت فى اللغـة العربيـة)** و **(التعـريب فى القديم والحديث)**، وهذا هو الكتاب الثالث يجرى فى منهجه مجـرى الكتابين السابقين، حيث يتألف من ثلاثة أبواب، أولها عن : (القياس عند القدماء) يعالج فيـه مفهومهم للقياس، واتجاهاتهم فى الحكم على مـالا يطرد من الكلام، وموقـفهم من الاسـتشـهاد بالقرآن الكـريم وقراءاته، والحديث الشريف، وكلام العـرب. والثانى عن : (القياس عند المحدثين) يعالج فـيه منهجهم فى القيـاس من حيث هو نـشاط لغوى لاعـملية تقعيـد، ومفاهيمـهم الجديدة عن : الراوى والسليقة والعرف . . . إلخ. والثـالث عن (القياس عند المجمعيين) يعالـج فيه قرارات المجمع فى أقيـسة اللغة وأوضـاعهـا العامة . . إلخ، ومنهـجه فى توسيع الأقـيسـة وفى تحريرها من القيود، وموقفه من مصادر الاستشهاد، ودعوته إلى السماع من المحدثين.

إن هذا الكتاب رسالة إلى كل عربى محب للعربية، يتطلع إلى دورها الواعد فى الوفاء بمتطلبات العلم الحديث والحياة المعاصرة.